



الحمد لله الذي أعزى من فضلكم  
ولطفه العبد هذه السنين الحقة  
بالقوة وأقر عني بمطالعة  
والتنبيصا حبه







علم انه لا يبرأ من الجحيم  
١٥٠

مسألة مع المزركش والمصوغ من الذهب والفضة والحلي اذا سح  
بالدراهم او الدراين هل يحترق ام لا  
١٥٢

تحت ختم الكتاب معوضا للملك المعين

مسألة هل يجوز ان يلزم المدعي عليه المنكر  
بكيه النفس معس الدعوى قبل اقامة  
الدستام لا  
٢١٠

اذا هلك المسح هل العوض هل يسع ١٢  
١٥٣

مسألة اذا مضى الناح النمن او الموصر الجرة او ربح  
من المدونة ولم ينفذ النمن ولا الاجرة ولا الدين  
ثم بعد ذلك  
١٥٥

مسألة قبول الكفالة في مجلس العقد من حتى ان المكفول  
اذا لم يقبل الكفالة في المجلس لا يصح  
١٥٦

مسألة الكفالة المتعلقة بالشرط  
١٦١

مسألة الكفالة بالدين على المشتري هل يصح ام لا  
١٧٨

مسألة اذا كفل بالتقضى الى اجل هل يتأجل على الاصل  
١٧٩

مسألة اذا كفل بنفسه في ادبالة عليه الى شهر هل يقبل  
في الحال واذا مضى الشهر لا يقبل  
١٨٠

مسألة اذا كفل بنفسه رجل وقال انه لم اوف به بعد  
فعلى كذا من المال ولم يقل الذي على المكفول  
هل يصح ام لا  
١٨٢

مسألة الكفالة بالدرك  
١٨٣

مسألة اذا وكل رجلا في بيع داره  
او تساعا عليه فوثقه لا يصح ان يملكه  
او كمل الناح النمن المبري هل الموكل  
هل يصح الكفالة ام لا  
١٨٣

مسألة هل يحظر ان يكون الكفيل  
ما قبل كفيل بولاية المظالم لا  
١٨٤

مسألة العذر في بيعها  
وتى يجوز للمعنى ان يتول  
خلف الغرم وكيفيته  
الارسل اذا طلب ذلك  
١٨٦

مسألة ما يكون حكمه العصى وما لا يكون  
١٨٩

مسألة هل يعلق الولاية بالشرط وبالاصل  
في المستقبل  
١٩١

مسألة الحبس في الدونه وغيرها المحجوز  
١٩٥

مسألة اذا اقام المدعي عليه انا فخر وقال المدعى هو فخر فالتوى  
لمن يكون منهما  
١٩٧

و موام او بدل العوض معناه  
اذا كان من غير كس فاعلقة  
٢٠٣

و موام او ضمان المقصود معناه  
اذا عثر بالفصب  
٢٠٤

و موام او صلح عن المدعى  
لوصل بوجه من افضا على مال  
٢٠٤

مسألة قدر حدة الحبس في الحقوق عسر و سماع السبه  
٢٠٦

سان بدل الكفالة  
٢٠٥







في كتابنا الذي كان فينا ال لوج والبتين من بعد **منه**

وقال الامام ابو الحسن علي بن بطال المايكل المغربي رحمه الله تعالى معنى هذه الآية ان الله تعالى  
 اوجي ال محمد صلي الله عليه وسلم كما اوجي ال سائر الانبياء وحي رساله لا وحي الهام لان الوحي  
 تنقسم على وجهين واحده وانما ذكر نوحا عليه السلام ولم يذكر ادم عليه السلام لانه اول مشرع  
 عند بعض العلماء اول لانه اول بني عوقب قومه فخصه به تهديد القوم رسول الله صلي الله عليه  
 وسلم **فقلت** اجاب عنه بعض الراجح بوجاهة الاول لانه اول مشرع عند بعض العلماء ولكن  
 انه اول بني عوقب قومه فخصه به تهديد القوم محمد صلي الله عليه وسلم وفيها نظرا اما الاول  
 فلان لم انه اول مشرع بل اول مشرع هو ادم عليه السلام فانه بني ابراهيم عليه السلام  
 لهم شرايعه ثم بعده قام باعيا الامم شيت وكان نبيا مرسلما وبعده ادراس عليه السلام  
 بعثه الله الي ولد قابيل ثم رفته الله تعالى الى التما واما ان الثاني فلان شيت عليه السلام  
 هو اول من عذب قومه بالقتل وذكر العزيز بن مازن ان شيت عليه السلام سار الى قابيل  
 فقاتله بوصية ابيه لذبذلك متقلدا ابييف ابيه وهو اول من تقلد باب يفت  
 فاخذ اخاه اسير وسلسله ولم يزل كذلك الى ان قبض كافرا والذي يظهر لي في الجواب  
 الثاني عن هذا ان نوحا عليه السلام هو الاب الثاني وجميع اهل الارض من ولد نوح  
 الثلاثة لقوله تعالى وجعلنا ذرية هم الباقين فجميع الناس من ولد نوح وادم وياث

فان قلت لم خص نوحا بالذكور لم يذكر ادم عليه السلام مع انه اول  
 اول الانبياء والاولين مع

وذلك لان كل من كان على وجه الارض قد صلكوا بالطوفان الا اصحاب السفينه وقال  
 قتاده لم يكن فيها الا نوح وامرأته وثلاث بنيه سام وحام وياث وبنوهم فجميعهم ثمانية  
 وقال ابن ابي عمير كانوا عشرة سوى نوح وقال مقاتل كانوا اثنين وسبعين نفسا  
 وعن ابن عباس كانوا ثمانين اسما ادم جبرام والمقصود لما خرجوا من السفينه ماتوا كلهم  
 ما خلا نوحا وبنية الثلاثة وازواجهم ثم مات نوح عليه السلام وبقي بنوه الثلاثة فجميع  
 من منهم وكان نوح عليه السلام اول الانبياء المرسلين بعد الطوفان وسائر الانبياء عليهم  
 السلام بعده ما خلا ادم وشيت وادريس فذلك حقه الله تعالى بالذكر وهذا عطف على

الانبياء لكثرتهم بعده **منه كلام العيني**

١٧١



Süleymaniye	AMCA ZADE
Kism:	Yeni
Eski Kütüphane No	171







لا تحت على الصغرة والصغرة فلا فائدة في الاشتغال بنقل بقيقته كلام الاصحاب  
ومذا الحكم اعني الحكم باستقاطها فعمله جماعة من قضاة المذهب ومن صحيح رافع للحلا  
لستط له الدعوى من جهة شرعي غرانا الطريق له فنهانظر وذلك لانه يحتاج منه  
الى دعوى صحيح من جهة شرعي والا يكون الحكم على وجه الفتوى ولم يحصل المقصد  
به من دفع الخلاف لان القاضى المخالف يطلب الى وليه بانه اذا الزكاة  
لا الفقراء والى راي من القضاة الذين حكموا بسقوطها ايم كانوا يسلكون  
طريقا وهي انه كان يحضر عند القاضى والى التمس ومعه فقر فبديع الفقراء  
التمس ان يدفع من مال التمس الغلاتي كذا وانه حاله لحوال وانه فقير  
ويطلب منه عنده دراهم مثلا من الزكاة فنجيب القاضى بان الذي يدي  
وان هذا التمس لم يبلغ بعد وان الزكاة لا يحل عليه وبما ان الذي الحكم  
سقوطها عن التمس ما دام صغيرا لم يبلغ فحكم القاضى بحاكم بذلك وعندك ان  
منه الدعوى ليست صحيحة وماذا ان الا ان الفقير ليس له ولاية الطلب من عا  
وليس الحق له ولما هو مصرف للمحق لثابت المتعين لجهة الزكاة قال تسمى  
الامة في المبسوط ولما انها عبادة لا لها احدا ركان الدين لقوله عليه السلام  
في الاسلام على خمس وعد منها الركاه والقصود في اصل الدين العبادة و  
كانت اركان الدين وذلك لان المصدق يعمل ما له سد العالي بغيره الى  
لكن انما له من الله تعالى قال الله تعالى لم يسلوا انفسهم بغير الله

عباده وما احد الصدقات وقال تعالى ان ذا الذي نزع من الله وما احنا وجعل المال  
خالصا يكون عباده خالصة ولهذا يحصل به التظاهر وهذا بين انه ليس فيه حق  
للعباد لان الشكر نافع معنى العبادة من عبارة وخالصة انه جعل  
له تعالى وبالذبح لا الفقر يحصل الكفاية والخروج من الهدية به وكان الفقير  
مصرفا لا صاحبا للحق واذا لم يكن الفقير صاحب الحق فالدعوى من جهة  
غير صحيح وما نورد هذا ما ذكر الزاهدي في الفتنة وهو كـ ومن يورث  
الزكاة ليس للفقير ان يطالبه ولا ما صدق له لغيره ويضمن الاجد وذكره  
الصنا ما نورد في الفتاوى الكبرى للحاقي كـ ولو وحت الزكاة  
على غنى وهو يورثها لا محل للفقير ان ماخذ من مال فقير له وان احد كان له  
ان نسبة ده فم كان قائما وان كان لها كالحق لان الحق ليس لهذا الفقير بعينه  
في المبسوط في موضع اخر فيا لوق بين الزكاة والعشر ما السد وجوبه الارض  
النائمة فالخارج فبا اعتبار الاصل وهي الارض النائمة موبه كما من في  
الاصول ومعنى العبادة تابع لانه باعتبار ان مصرف الفقير وذكر ايضا  
في اصل البصير المجهط مثل ما ذكر الحاشي وذكر في الترجمة قال وكذا كوا  
لكم رضى العشرة طعاما واستدلكه ومن كان عليه ثمانية درهم وذلك قبل  
حولان الحول على الدرام ثم تم الحول على الدرام فليس عليه زكاة فيها لان هذا  
مستند من لم يطالب به من جهة العباد وهو الاقام وذكر في شرح القندري للزاهدي



دين الزكاة ممنوع وجوب الزكاة في الاموال الطاهرة والباطنة سواء كانت الزكاة  
في العين كالنضاب لقائه او في الذمة بان استهلكها عندهما وعند الحق  
ان كان في العين ممنوع استحقاقا وان كان في الذمة ممنوع وعند الحق لا يمنع اخلا  
لا ينعى عبادة كدين الحج ولنا ان هذا دين له مطالب من العباد وهو الامام في السوا  
ونوابه هم الملاك في الروض والزمب والذمام وذكر في البدايع قال  
للإمام ان باخذ الزكاة من صاحب المال من غير اذنه حر ولو اخذ لا ينقطع  
عنه الزكاة وذكر قبله في الحق مع التضي في هلال مال الزكاة بعد  
وعد التمكن من الاداء انه سقط عندنا خلافا له واستدل به فقال  
جملة كلامه والخلاف ثابت فيما اذا طالب الفقير او طالبه الشرعي بالاداء  
فلم يودحى هلك النضاب ثم قال ولنا ان المالك اما ان يكون له  
الواحد او ضمنا الى ان قال ولما قوله انه من الحق بعد طلبه فنقول عند  
الفقر ما عين مستحقا بهذا الحق فان لما ان صرفه الى فقر اخر وذكر في موضع  
اخر قال في دين الزكاة قال ولا في حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ان كل  
له ثم مطالب من جهة العباد ممنوع وجوب الزكاة واما زكاة السوا  
مطالبها من جهة السلطان علينا كان او دينا وهذا يختلف اذا انكر  
الحول او انكر كونه للنجاة وما استبه ذلك فصار منزلة ديول العباد  
واما زكاة مال التجارة مطالب بها ايضا فنقدر ان يكون احد الملاك

كان ماخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بوبكر وعمر الى زمن عثمان رضي  
الله عنه فلما كثرت الاموال في زمانه وعلم ان في منعها زيادة ضرر بارا  
راى الصلحة في ان يفوض الاداء الى اربابها باجماع الصحابة رضي الله عنهم  
ومنا زار باب الاموال كالوكلاء عن الامام الا ترى انه قال من كان عليه  
زكاة فليد ولم يزل ما بقي من ماله ومنا توكل على ارباب الاموال بالحق  
الزكاة فلا تطل حتى الامام عن اخذ وطنا قيل قالت اصحابنا ان الامام  
اذا علم ان اهل بلدة يتركون اذا الزكاة من الاموال الباطنة فانه يطالبهم  
بها تكن لو اذ الامام ان ماخذها بنفسه من غزوة الترك من اربابها  
لنقله ذلك لما فيه من مخالفة اجماع الصحابة فان ذلك اذا كان لرجل  
ذوهم فلم يرد زكاتها لنسبتين فعليه للسنة الاولى وللشركة السنة  
الثانية حتى عندنا صحابنا قلت فنحو لنا من هذا كله ان الفقر ليس  
له ولاية المطالبة واما المطالبة للامام في الاموال الباطنة عند  
علم ترك اذا الزكاة من ارباب الاموال فاذا جال الفقر في هذه الصور  
مطلب من قلى الصغر زيادة مال الصغر وادعى بذلك عندنا نقا  
فمنع الدعوى غير صحيح لعدم الولاية شرعا وفي حكم القاضى الرب  
اعلمها فتوى وهو لا يرفع الخلاف ولا يقال ان الفقر هو المستحق للزكاة  
فكان عليه طلب صاحب الحق بحقه فيقبل لا نأقول الفقر هو مستحق



شك وما يلزم من الاستحقاق ولاية المطالبة كما قلنا في مستحق الوقف  
انه ليس له ولاية دعوى في اموال الوقف ولا ولاية لجازة ولا مزا  
وانما ذلك للقيم وان كان الربيع حقهم وما يذل على فساد هذه الدعوى  
وان الفقير ليس له مطالبة في الزكاة انه لو با الى غنى كبر ورفعته الى  
القاضي وطالب منه زكاة عن ما له الذي حال عليه اكله وادكر  
ذلك لديه واجاب بالغنى واكول وقالنا اعطيه شيئا ما كان يلزمه  
الحاكم بالرفع ولو كانت الدعوى صحيحة لالزمه لان المدعى عليه  
رببته للغير على ما ادعاه المدعى في الدعوى الصحيحة ثبتت انه  
لا يجبر ولا يلزمه ان الدعوى من الفقير في الزكاة لا تقع فهو اكانت  
على كبر او ذي صغير وما يؤيد هذا ان ميزجنا في الزكاة ان الحق  
له تعالى والفقير يخلص للخروج عن عمدته بالدفع اليه ولا شك ان الحقوق  
التي لله تعالى النايب في قبضها واقايتها هو الامام الاعظم لا غير الزكاة  
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانت ولاية قبضها له صلى الله عليه وسلم  
ثم من بعده على بكر ثم لعمرته لعن الله عنهم فلما راي المصلحة في تفويض  
الاموال الباطنة الى اربابها ووافقة الصحابة صار ذلك تولاها لاهلها  
لا رباب الاموال فصاروا نوابا عن الامام في الصرف الى الفقراء  
كانهم مطالبون ومطالبين فالفقير من ان له مطالبة لاهلها نايب عن

الامام ولا له المطالبة اصالة بالشرع معذرا ان سماع دعواه وفكرت في طريق كون  
دعوى صحيح في هذا المسئلة فما راستها سوى ان الامام مطالب اليه في الصغير اذا الزكاة  
عند القاضي او وكيل الامام محض في الصغير بان الزكاة لم تجب بعد عليه لكونه صغيرا  
او نبال الاولى من القاضي باسقاط الزكاة عن الصغير الى وقف بلوغه واستقامتها  
بما له اصنافا بل خلاف الخنا بله فيجب عليه الوالد بعد ثبوت الولاية للولي  
وهو الولد للمال في يده وحولان المول عليه وصغير الصغير وحكم بذلك هذا  
الذي ظهر في من يما زوجه الدعوى في هذه المسئلة على وجه الصحة ومدها له  
ليشبه الدعوى في صحة الاجازة بالموت فانه كخضر المواجه يطلب الاخرة من  
ورثته للمستأجرة فيجبونه بان الذي ادعاه من الجار صحيح غير ان ثبوتها فان  
وان الاجارة انفسخت بموته وانما الحق لم يجز لنا فيحكم القاضي باسقاط  
وتم رفع الخلاف وصور كبره من الدعوى يعمل على هذا الطريق فان الامام لا  
ان له الولاية الاصلية في المطالبة فكانت الدعوى من جهة دعوى من جهة من له  
الولاية لذلك فتنوع امان من جهة غير فلا يمكن الاحتضار الولاية منه وفي نوابه هذا  
اخر ما اتفق في من الكلام على هذه المسئلة ومن فتح عليه نظر في اخر الدعوى مده  
المسئلة ويكون صحيح من جهة صاحب الولاية شرعا بعد ان تامل ما اقبلت في هذه المسئلة  
بوما بينت في امر دعوى الفقير عليه في الحاشية فانه فانه جليله **مسئلة** رادته المهر وخرج  
لهم الاصل في ما يثبت في دعوى ذكر في البنايع قال وكوز الزيادة في المهر اذا اقر



بما راعى عنه اذا صدق به وذكر في الميسر نزوحا على مهر يسمى نكاحا في المهر بعد  
العقد في قول ابو يوسف الاول يتصف الزيادة والاصل بالطلاق وفي قوله الاخر  
لا يتصف بالطلاق الا المسمى في العقد خاصة واما الزيادة بعد العقد سقط  
كلها بالطلاق وهو قول ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وذكر في فتاوى قاضي خان  
قال رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا ثم راجعها وقال لها زدت في مهرك لم يصح  
بجولة ولو قال راحتك بمهر الف درهم ان قلت جاز والاطلاق لان هذه زيادة في  
توصف على قبولها ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم جدد النكاح بالف درهم اختلف  
فيه ذكرها مهر زاده ان على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلزم له الخلف الثاني  
وتعنه ذكر الخلاف على عكس هذا ثم قال قاضي خان بعد هذا امرأة ونكحت مهرها من زوجها  
ثم ان زوجها اقر من يدي الشهود ان لها عليه كذا وكذا من المهر بطاقتها قال ابو  
يوسف اخره اذا قبلت وحمل على انه زادها في مهرها والزيادة في المهر بعد هذه  
جانبه لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تقع من غير قبول المرأة وذكر في  
الطهارة المطلقة الرحيلة اذا قال لها زوجه زدت في مهرك لم يصح لانها مجهولة ولو قال  
راحتك بمهر الف درهم ان قلت جاز والاطلاق لانه زيادة في المهر فينويها على  
قبولها ومثل بشرط القبول في المجلس لا يصح انه بشرط وذكر بقية ما نقلناه من قاضي  
قاضي خان بعبارة فلا يخفى وذكر في البحر المحيط قال الزيادة في المهر صحيح حال قيام النكاح  
عند طائفة الملاة خلافا للزفر والخلاف في نظير الخلاف في الزيادة في المهر

مد

الامة الرخنى في شرحه وفي التفسير عن ابي يوسف الزيادة في المهر جائزة  
عند ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف لا يجوز وقول الزيادة في المهر  
شرط صحة الزيادة وفي فتاوى ابي الليث ان الزيادة في المهر جائزة عند  
هبة المهر صحفة وفي الكراهة مع الاسلام ان الزيادة في المهر بعد الفدية با  
مكذادوي بشرع ابي يوسف وصورة ما رواه بشر قال اذا طلق امرأته  
بلثا على الدخول بها او بعد نكاحها في المهر لم يصح الزيادة وفي القدر  
ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند ابي حنيفة وقول هذه  
الزيادة المبررة بها وعندنا لا يجوز وفي فتاوى ابي الليث المرأة اذا  
وهبت مهرها من زوجها ثم ان زوجها بعد ذلك اشهد ان لها عليه كذا  
من المهر تكلموا فيه واختار الفقهاء ابو الليث انه يجوز اقراره وذكره مسلم في  
في طلاق واقعته قول ابي الليث الا انه بشرط قبول المرأة ثم قال وانما  
شرطنا قبول المرأة لان الزيادة في المهر لا تقع الا بقبول المرأة الا ترى انه بشرط  
قبول المرأة ولم يذكر انه هل يشترط القبول في المجلس لم يصح القبول بعد  
المجلس وقد ثبتنا في الفصل الحادي عشر من السبع ان قبول الزيادة في  
في المهر في المجلس ولزم بقبول حق افتراقا بطلت خطبا بذلك ان يكونا الزنا  
في المهر كذا ذكر في فتاوى المهور من جميع الفوائد فقال واذا صل  
بعض النكاح من الإيجاب والقبول فهو زيادة ان قبلت جاز ثم قال وروى

في المجلس



في المجلس ثم ذكر بعد هذا في البحر المحيط ايضا قال لو تأكد الزيادة اما بالدخول بها  
او بالخلاوة الصحيحة او موتا احدا حتى لو وقت الفرق بينهما قبل وجود واحد من هذه <sup>شئنا</sup>  
طلبت الزيادة ونفي صفة الاصل دون الزيادة من غير بيان البحر المحيط وذكر في هذا  
المجلس لو زاد في مهرها بعد هبة المهر جازت الزيادة اذا قبلت وانما شرطنا قبل للمهر  
الزيادة لان الزيادة في المهر لا يقع الا بقبول المرأة وذكر في الفتنة ان لا يجرى  
في المهر الزيادة في المهر بعد هبة المهر <sup>فان</sup> بعد الهبة جعلته القدر <sup>الذي</sup>  
لا يلزم جدد الحلال كما طهر ان جدد له اصل الزيادة لا احتياطاً عليه <sup>الشي</sup>  
فان في المهر واحد او اكثر فمجرد طهرها هو مع الحل في هذه الصور <sup>التي</sup>  
ويجب الجدي ومثبت ابرار ثم جدد ما على قياس قولنا في حنيف ومحمد بن حنبل  
يوسف وقيل بالاتفاق لا يستلزم في بعد الايراد انما الاختلاف في هذا  
لا يثبت الثاني وذكر في <sup>في</sup>  
المهر والاصح انه مختلف  
اختلاف الفقهاء للعلماء قال في الاصحاحات الزيادة في الصداق  
بعد الملاك حائره وهي ما ساء ان جعلها او مات عنها وان طهرها قبل  
الدخول طلعت الزيادة وكان لها نصف المهر المستحق في العقد وقيل لا  
زفر والشافعي الزيادة بمنزلة الهبة ان قبضتها جازت وان لم  
يقبضها طلعت وقال مالك نفع الزيادة فان طهرها قبل الدخول طلعت  
الزيادة وكان لها ان ترجع نصف ما زادها وان مات عنها قبل

أن يترى

بقبض فلا تسمى لها منه لانها عطيته لم يقبض <sup>فمجرد</sup>  
لنا من هذه النقول ان الزيادة في المهر صحيح بشرط القبول طهرها  
من المرأة في مجلس الزيادة وهذا هو الاصح وسواء كانت الزيادة  
من مجلس المهر او من غير مجلسه واذا صحت الهبة بالمهر وبقيت  
في الاصل كانت وقع العقد عليها الا انه ان طهرها قبل الدخول  
بها سقطت الزيادة ولا يتصف مع الاصل عند اصحابنا ولا  
بشرط في الزيادة لعط الزيادة بل يصح بلفظ الزيادة وسواء  
راجعتك بهذا از قبلت ذلك منه يكون زيادة وان لم يكن بلفظ  
واذ ذلك كذلك مبرك وكذا يصح الزيادة بالتجدد للحلال المباح  
وان لم يلفظ الزيادة لكن لا بد من القبول في مجلس المهر او على  
بطلان منه وكذا الواقر لرؤيته مهر وكانت قد وهبته  
له فانه يصح وان لم يكن بلفظ الزيادة لكن لا بد من القبول  
في مجلس المهر او وكذا لا يشترط بقا المهر في ذمة الزوج لهبة  
الزيادة بل يجوز وان كانت ابرار او وهبته له وكذا لا يشترط  
تمام الملاك طال الزيادة على قولنا في حنيفه فمذكور العذر  
عنه خلافهما لكن العذر يرى ذكر صورة الموت فعلى  
الزيادة في المهر بعد موت المرأة حائره عندنا في حنيف وقبول



من الزيادة الى ورثتها وعندها لا يحوز ولم يذكر الزيادة  
بعد الطلاق البائن وانقضا العدة في الرجعي والطاهرانه يحوز  
عنده ايضا قياسا على حالة الموت بل بالطريق الاولى لان ما لم  
انقطع السكاح وقت محل التملك وبعد الطلاق المحل له  
وقد ثبت لنا ذلك عند الموت ففي الطلاق اولى وما ذكره في البحر  
المحيط عن ابي يوسف من رواية لشرعته محل على انه قول ابي يوسف  
وحده لا على قول ابي حنيفة لان ابا يوسف خالفه في الزيادة  
بعد موت المرأة فيكون قد شئ على أصحله ولم ينقل عن الامام  
في الزيادة بعد الطلاق البائن شي في محل الجواب فيه  
على ما نقل عنه في الزيادة بعد موتها تحركا لكل من الجوابين له  
على أصح الامام واضل ابي يوسف ولذا يقول لا يشترط لصحة الرأ  
بلوغ المرأة بل يصح والقبول الى الولي كما في صاحب العقود ولا  
نصرف فيه مصلحة للصغير فيصح اللهم الا ان يقال انه لا يصلح  
للرأياخه اذا كانت صغيرة لا تعقل لان شرطها القبول والصغر  
لغنت من اهل القبول ولا يكون قبول الولي كما بنا كما نقله صاحب  
البدائع في مسيله الكفالة للصغير وصورة ما ذكره في الكفالة  
قال في الذي يرجع الى المكفول له قال ومنها وهو نفع على

منه هبما ان يكون عاملا فلا يصح قبول المجنون في الصبي الذي لا يعقل  
لغنت من اهل القبول ولا يحوز ولها عنها لان القبول يعتبر من كمال  
وعلم يقع الاجابة له فلا يعتبر قوله من عبارته وهذا البحث  
موجود بعينه في حق الزيادة في مهر الصغيرة التي لا تعقل والذي  
يظهر من انه سهو وقع من صاحب البدائع في الكفالة فلا يعتمد عليه  
لانه مخالف لقول اهل العلم وخصوصا لمذهبا وقد كلنا  
عليه في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات فلا يلتفت  
الى هذا البحث في هذه المسئلة ايضا والحظ من المهر صريح عندنا  
لا نهجها والخط ثلاثة فيصح ولكن لا يشترط لصحة القبول  
في المجلس كما شرط في التهادي لانه اراد بملك وانما كان فلا  
يحتاج الى القبول لكن الظاهر انه يرتد بالرد كنية الدين من علمه  
اذا رده ولم ار فيه نقلا مرجحا الزيادة بنا كذا احد نلا  
اشيا كما ذكرناه فما تقدم من الدخول او الخاق الصفة اخر ازا  
من الفاسدة فانها لا توكدها ونسقط بالفرقة قبل الدخول او  
موت المحرم كما قلنا في اكد كل المستي بالموت قبل الدخول لانه  
مستوي فاطع لم يوقضا لفرقة قبل وجود واحد من هذه الاشيا  
الطاهرة ايان وقضا لفرقة قبل الدخول تسقط او وقعت قبل



الخطوة ذمقط او وقعت موت احدهما قبل الدخول او الخلو ٥  
 الصحيح وما لم ينفك الثلاثة رابع فاعلمت والله اعلم **مسألة**  
**تزوج الصغار والصغار** ومن له الولاية عليها في ذلك وبيان ما يشرط  
 لولاية القاضى فيها وملا اذا باشر القاضى عند صغرها وصغره  
 بنفسه بل يكون ذلك حكما منه بحيث انه لا يجوز للحالف ان يفسخ  
 النكاح امر لا يدخل في سبيل فحل القاضى بل يكون حكما لا ذكرا  
 في الدخول **مسألة** الفصل السادس في معرفة الاوليا كما يعلم  
 ان الولي من كان من اهل المرات وهو غالبا لم ينع حق لوليت الولاية  
 للصبي والمجنون ولا بنت الولاية فلهذا لم يسم على النكاح  
 ولا بنت الولاية للعبد وبعد من يحتاج الى معرفة ترتيبهم فيقول  
 اقرب الاوليا الى المراه الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد  
 اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ  
 لاب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم  
 وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب  
 ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد العصباء الى المراه وهو انعم  
 بعد ثم ولي العامة ثم الام ثم ذوا الارحام الاقرب فالأقرب وهذا قول ابي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه وهو استحسان ولا خلاف في الحال وسدائره

ذوى الارحام تزوج الصغير والصغيرة عند ابي حنيفة عند عدم العصباء خلافا  
 لمحمد وقول ابي يوسف مع ابي حنيفة في كثير الروايات والذكر في ذلك مع محمد والاصح انه مع  
 ابي حنيفة ثم مولى المولاة ثم السلطان ثم القاضى ومن نصبه القاضى اذا شرط تزوج  
 الصغار والصغار في عهد واذا لم يشترط فلا ولاية له وانما يحتاج للمولى **مسألة**  
 للصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة واذا انزل الصغير والمجنون تزول الولاية عنهما وان  
 زوج الصغير والصغيرة ابعد الاوليا فان كان الاقرب حاضرا ومن اهل الولاية توقف  
 نكاحه الابعد على جازية وان لم يكن من اهل الولاية فان كان صغيرا او مجنونا جاز  
 وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاحه لا بعد ونكحوه في حد الغيبة  
 المشقة والشر المشايخ الكلام في ذلك كما اختلفت الروايات ايضا في الاصح  
 انه اذا كان في موضع لو اشترط حضوره او استطلاع رايه فاشك الكفو الذي حضر  
 فالغيبة منقطعة ومن المشايخ من كان زواله لا بد من حد فاصل منها وقد رنا ذلك  
 بثلاثة ايام وليا لها وهو قول ابي عصمة المروزي ومحمد بن مثالب الرازي فيصار  
 حد الغيبة على قولها ثلاثة ايام وليا لها وهكذا كان يفتى القاضى في كل الاسلام  
 على السفدي وكان يقول اذا زوج الولي الابعد ولا يعرف من الولي الاقرب يجوز  
 وان ظهر انه في ذلك المصدا والصل الذي يقول الصغير والصغيرة لا ولاية له في  
 النكاح الصغر سواء وصى اليه الاب بالنكاح او لم يوص له الا اذا كان الوصى لها  
 فحينئذ ملكه النكاح حكم الولاية واذا زوج الصغير غراب والجد ثم بلغت النكاح

الكلام في شأن

اذا زوج الولي

كلامه في ذلك

في النكاح



الخلو ذسقط او وقعت موت احدهما قبل الدخول او الخلو  
 الصحيح وما لم يمتد الثلاثة رابع فاعلمت والله اعلم  
**تزوج الصغار والصغار** ومن له الولاية عليها في ذلك وبيان ما يشترط  
 لولاية القاضى فيها ومما اذا باشر القاضى عند صغيرا وصغير  
 بنفسه بل يكون ذلك حكما منه بحيث انه لا يجوز للحالف ان يفتح  
 المكاح امر لا يملئ سبيل فعل القاضى بل يكون حكما ام لا ذكره  
 في الدرر **المطل** السادس في معرفة الاوليا كما يعلم  
 ان الولي من كان من اهل المرات وهو غافل بالغ حتى لا يثبت الولاية له  
 للصبي والمجنون ولا يثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم على الكافر  
 ولا يثبت الولاية للعبد وبعد من يحتاج الى معرفة ترتيبهم فيقول  
 اقرب الاوليا الى المراه الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد  
 اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ  
 لاب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم  
 وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم العم الاب لاب وام ثم العم الاب  
 ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد العصباء الى المراه وهو انعم  
 بعد ثم ولي العامة ثم الام ثم ذو الارحام الاقرب فالأقرب ومنه قول ابي حنيفة  
 رضي الله عنه وهو استحقاق اولادهم والحال وسدائير

ذوى الارحام تزوج الصغير والصغيرة عند ابي حنيفة عند عدم العصبات خلافا  
 لمحمد وقول ابي يوسف مع ابي حنيفة في اكثر الروايات والكفر في ذكر مع محمد والاصح انه مع  
 ابي حنيفة ثم مولى المولاة ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي اذا شتر تزوج  
 المغار والصغار في عيهم واذا لم يشترط فلا ولاية له وانما يحتاج للولي  
 للصغير والصغير والمجنون والمجنونة واذا اراد الصغير والمجنون تزول الولاية عنه وان  
 زوج الصغرة الصغيرة بعد الاوليا فان كان الاقرب حاضرا وهو من اهل الولاية توقف  
 تكاح الا بعد على اجازته وان لم يكن من اهل الولاية قان كان صغيرا او كبيرا ممنو باجاز  
 وان كان الاقرب غائبا غيبة منتقعة جاز تكاح الا بعد وكلوا في حد الغيبة  
 المنتقعة واكثر المشايخ الكلام فيها وكذا اختلف الروايات ايضا والاصح  
 انه اذا كان في موضع لو اشترط حضوره او استطلاع رايه فانه الكفو الذي حضر  
 فالغيبة منتقعة ومن المشايخ من كان زوال الولاية من حد فاصل بينهما وهو ان يذ لك  
 بثلاثة ايام وليا لها وهو قوله ابي حنيفة المروزي ومحمد بن منال الرازي فصار  
 حد الغيبة على قولهما ثلاثة ايام وليا لها ومكذا كان يعني القاضي ركن الاسلام  
 على السفدي وكان يقول اذا زوج الولي الا بعد ولا يعرف من الولي الاقرب يجوز  
 وان ظهر انه في ذلك المصدا والصل الذي يجوز للصغير والصغرة ولاية له في  
 التكاح الصغرة سواء ادعى اليه الاب بالنكاح او لم يزوج الا اذا كان الوصي لها  
 فحينئذ ملك الا تكاح حكم الولاية واذا زوج الصغير غرابا والجد ثم ماتت الحيا

ان لا يشترط في غيبة الولي الوصي

اذا زوج الولي الا بعد ولا يعرف من الولي الاقرب

كما هو في كلامهم في الولاية

فصار الولي



عند ای حسنه و مهر و لوز و خا اها و القاضی بلفظها اختیار عند ای ضیفه علی  
 اصح الروایین و می محدود و کما یشترک فی المانع لانی ثبت الذکر و لا یکنون الفقه  
 فیہ الا بقضا القاضی و سطل منہ الخیارات فی جانبہ بالسکوت اذ کانت بکرا  
 و لا عند الی اخر المجلس حتی لو سکت لما بلغت می کسطل اختیار و ان کانت ثیبا فی  
 الاصل و کانت کرا الا ان الزوج قد نسی بهام بلغ عند الزوج لا سطل اختیار بالسکوت  
 و لا تضامها عن المجلس و انما سطل اختیار اذ امر صحت بالمکاح صریحا و لو جد فعل  
 یدل علی الرضی و لکن التکلیف من الجماع و طلب النفقه و ما اشبهه و اذ الزوج  
 القاضی صغیر و اول لها و لم تکن سلطان اذن لنقاضی فی نزع الصغار ثم اذ له  
 فی ذلک ما جاز ذلک النکاح لم یکر و ان کل نفاذ له قبل الدرع و فروج جاز  
 سیل الا و زجندی عن صغیرها ان لا یزوجهما فزوجها القاضی لغیر ما لا یقال لا  
 یصح النکاح الا اذ کان الاخ عاصلا او غاسا فحسد محوز و الاب و الجدا اذ الزوج  
 الصغیر امراة بالکثر من مهر مثل او زوج الصغیر باذل من مهر مثل ان کان الزیاده  
 و النقصان کما یشترک فی النکاح فی مثل محوز لا اتفاق و کذا الجواب فی غایب لک  
 من سایر الاولیاد لو کلن فاشلا شغابن الناس مثل ففی الاب و الجدة له  
 او حسیه هم النکاح و وجه الخط و الزیاده و لا محوز لم یبینا ما اذا لا محوز  
 النکاح او القسبه فروق الحسن عن ای و سطل النکاح طار و فی الجماع الصغیرها  
 ان النکاح لا محوز و اجمعوا علی ان غیر الاب و الجده لوزاد او نقص عشت لا یشترک فی النکاح

اور انہ جتنا ملینا اور

حاجی اکبر علی خان

شبه المثلث ذو الزاوية عند القمة

مفتی الزکیاء الامام احمدیہ اذا کان الصوت کثیراً

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
هدى للناس ولتلاوه كنز  
لذاته ما بعد البؤس

انوار على كمال  
 انوار من انوار  
 انوار الكواكب على كماله  
 انوار الاله والاركان  
 انوار الكمال في انوار الاله  
 انوار الكمال في انوار الاله

فذلك المسعر  
على اذا اختارت النقرة ان ارفعها  
اي تبين العلم انتم والاسرار  
والخلاف في بعض النسخ  
او لم تخلص خلاف غير اللطائف  
مولى الخيام وهو جليله  
اراد ان يفسد دله في الخيام  
منه ضوضاء اخرى لها شواهد  
على ان اسرار كل كلمة في الالف



ما لم يشهد به سامعان عند اي حنفه وعندهما حيث النكاح ما فرار وبنيت على هذا  
 اكلاف فما اذا اذ الرولى عليها ثم ادركا فكذا به واقام المردى عليها بعد البايوع شاهدين  
 ما فرار الرولى النكاح في الصغر اذا كان للصغير ولما فرجها كل واحد منهما جلا  
 فان علم بها اول جاز نكاح الاول منها واذا تزوج الصغر امرأة فجاز ذلك وليه جاز  
 عندنا لان العبي العاقل من اهل العجالة عندنا وعلى هذه الصغيرة ايضا لو زوجت  
 نفسها فجاز الرولى ذلك فانه يجوز ذكر في الوفا المهر اذا كان للصغير ابوان بان  
 ادعاهما وله جاز به بينهما فانه منفرد بكل واحد منهما بالنزوح ولا خيار للصغير اذا بلغ  
 بخلاف التصرف في ماله منه بدفائه لا منفرد واحد منهما بذكر على قول اي حنفه **مورد**  
 في المسمى لغيره اذا كان للصغير والمهر اوجه لم يزوجه النكاح في وان كان الابن سدا  
 او اوجه غيب في ان تزوجه من الكفو اذا كان للصغير اب اشترع من زوجها لا ينقل الولاية  
 الى اجدل تزوجه النكاح في روى مشام في نوان من اي حنفه انه قال لا وصي  
 ولاية الزوج **مطل** ولا شرط على منه الرولى على اي حنفه ان  
 يكون الاب قد خسر الوصاية على الزوج - **سل** سحر الاسلام عن رجل غايغية  
 منقطعه وله بنت صغرة فزوجها اختا لاب وام الاب والام حاضره قال ان لم  
 يكن لها عصبه اولى من الاخت جاز النكاح فسل له الا يكون الام اولى من الاخت  
 لان الاخت لاب ولم اوكاب من قوم الاب والنساء اللواتي من مع ام الاب لم يزوج  
 الزوج عند عدم العصبية باجماع بين اصحابنا ومن الاخت والعلة وبنيت الا

اذا تزوج الصغر وليا وكل واحد  
 ر جلا ما لغرض من ان علم  
 عندنا عندنا على ما تشر  
 اذا تزوج الصغر نفسه مائة  
 فلجان وليه جاز ذلك الصغر

هذا الوجه في ان الزوج والزوج  
 ظاهر في ان لا يملك على ما يات  
 لا خلاف في ان الام وبنيت على ما تشر

ومن العلم فاما الام والنساء اللواتي من قبل الام فلهن لامه عند اي حنفه وعندكم  
 ولا نه لهن نه المرأة اذا اختارت المصح يقول القاضي للزوج فارها فان فارها  
 والا فالولى يفرق بينهما وصوره التفرق ان يقول القاضي فسي هذا العقد بين من  
 المدعيه ومن المدعى عليه بسبب خيارا لباوع بينهما ولو قال حكمت بينهما اذ قال فرت  
 بينهما يجوز ولكن لا يحوط ان يقول فسي هذا العقد بينهما لان هذا ذكر في الكمال  
 النسيء غراب واجدا اذا زوج الصغرة فلا صا ط ان بعد من من مهرسي  
 ومن بغر التسمية لا من صما ان كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول في النكاح  
 الثاني مهران مثل الثاني ان الزوج لو كان حلف بخلاف امرأة يزوجها لم يظن ان او  
 لم يظن كل امرأة يزوجها في حق حلق فاذا تزوجهما سمل المهر بالنكاح الاول منع الحلاق  
 ومحل النكاح الثاني وحل له وطه وان كان لاب والجد زوجيه فكل ذلك الجواب عن  
 اي يوسف ومحمد لم يغير بين جميعا وعند اي حنفه للمعنى الثاني وذكر قاضي خان في الفتاوى  
 اذا اجتمع الجد الناسد والاخت فعند اي حنفه الولاية للجد وما دام للصغير قرب  
 فالقاضي ليس لي في قول اي حنفه وعند صاحبه مادام له عصبه والوصي ليس له  
 الولاية وروى مشام عن اي حنفه ان الوصي اليه الاجاز له تزوجه الصغرة والصغير ما  
 والولي ان المسنوي ان اذا زوجها متعاقبا جاز الاول دون الثاني وان زوج كل منهما  
 من رجل فوقعوا معا ولا يعرف الاول ايها بطل العقدان وذكر في ثمة الفتاوى لو  
 زوج القاضي الصغرة من ابيه كان باطلا واذا الم اشترط في مثل هذا القاضي تزوج الصغرة

كيفية النسيء في البايوع

الا خيا عر فرغ الاب الجدة من بعد الرولى  
 ومن مهران مهران مهران

هذا اذا تزوج الصغر من ابيه فان خلا



فرجع ثم اجاز السلطان ذلك فله لا يجر ويكون فاسدا المشتق بالبو يتف رجل  
 زوج ابنة له صغيرة من غايب ثم مات الاب وبلغ الغايب فاجاز فهو جاز في قولي  
 وتخصيص قوله لكان الاختلاف المعروف في توقف شرط العقد لا قبول اما من الاب قبل  
 الاجاز بجواز لا بطلان الكاح عند جميع القاضى اذا زوج الصغيرة ولم يكن السلطان  
 اسره ملكه ثم اسره فاجاز ذلك الكاح قيل لا يجوز والصحيح انه يجوز رجل زوج حنة  
 الصغيرة من صبي له طاعة النفقة وليس له طاعة المهر فعلى الاب الكاح وهو غنى جاز  
 لانه بعد غيا بغير الاب في حق المهر دون النفقة قلت في خبرنا من  
 في بعض الاصول ان تزوج الصغار والصغار جازين عندنا بالاختلاف من جهات لكن في الاختلاف  
 في بعض الاصول ان تزوج الصغار والصغار جازين عندنا بالاختلاف من جهات لكن في الاختلاف  
 ان الاختلاف وام مقدمة على الام وكذا انفسه النساء اللواتي من قبل الاب واخرجه  
 على وجه الرواية والنقل لا على وجه الاختيار وهو مسله دوانة ذكره في التمهيد في  
 البحر المحيط وفي الدرر وفي الغاية شرح السراج وفي هذا الظاهر مما قلناه لكونه  
 والتميز لا صواب للاوليا بنهم وجاوا به كرام بعد مولى العاصم ذكره ولا بعده  
 ذوى الارحام كما ذكرنا عن الحسن والذي يظهر من ذلك ان شيئا من اسلام المذكر نفقة  
 في هذه المسئلة نظر برواية ان الاختلاف وام والاب والعم وبنات الاخ وبنات العم  
 الورثة وبنات عمه من الام في التزوج وذلك لان صورته المنفردة عنه في مجموع النوازل انه سبيل  
 اسره والامر من رجل غايب بنسبه منقطع وله بنت صغيرة فزوجها اختا لاب وام والاب والام جاز

نظر في الرواية المذكورة  
 في اولى هذه الصنفين  
 قوله هذه المسئلة كورت  
 من اثنين من بنات  
 خلفه قد وقع في قول  
 انصافه فليست نفقة

تقدم قوله سبيل من  
 في الصنفين الذين تقدم  
 الورثة وبنات عمه من الام

في الاسلام

فاجاب انه ان لم يكن لها عصبية لولى من اخوت جاز ان الكاح قيل له لا يكون الام اول  
 من الاخوت قال لان الاختلاف ولم يولد لابن قديم الاب والنساء اللواتي من قوم الاب  
 لغير ولاية التزوج عند عدم العصبية باجماع الصحابة والاختلاف والعم وبنات الاخ  
 وبنات العم من عبارته فقله في الجواب لما قيل له لا يكون الام اول من الاخوت قال لان  
 الاختلاف وام من قوم الاب هذا نفقة منه قوله وانما اللواتي من قوم الاب لغير  
 ولاية التزوج عند عدم العصبية باجماع بين اصحابنا من انقل الذمب نفقة  
 في هذه النقول واستنبط منه ان يكون من ذل من النسب من قوم الاب لغير ولاية  
 التزوج عند عدم العصبية وما لم ينسب منه التزم على الام حتى يحصل الجمع بينه وبين  
 من عدل الاول على الرتب ثم فالام لا شكا في ان لا تخرج عن العصبية عرفا لانه  
 عن اصحابنا كما عرف هذا بالرواية عنهم ايضا فصار حصار روايتان رواية الاخوة من  
 معها ورواية الام وكلنا الروايتين شرط بان الام لها الولاية عند عدم العصبية للاختلاف  
 والولاية عند عدم العصبية فنظرنا بعد ذلك فوجدنا الام تسحق السعة على الاختلاف  
 يكون من بناته ثم وهي لا تسحق التخلل يكون الذي دخلت عليه من بنات عمه من غير ان  
 يتخلل بينهما شي اخر كما في الاب مع الجد والاخ مع العم هي اقرب من الاختلاف وهذه الولاية  
 دائمة مع القرب حتى جعلوا الاخ من الابوين اقرب من الاخ الذي من الاب وجعلوا  
 الجد الفاسد اول من الاخ فالا لولى من الاخ عندنا هي ضعيفة على ما نقله قاضي خان  
 في فتاويه فاذا كان الجد الفاسد اول من الاخ فالام اول من الاخ والاولى ما يدل على ان

قبل

في حنفية على نقله  
 واما ما كان له من

في حنفية على نقله



ما قاله شيخ الاسلام ليس صحيح انه عدم الاختصاص ونبت العم وهو لا مرد في الارحام  
 ولا يلد في الارحام من غير ذرية وهو قال باجماع اصحابنا وهذا ظاهر لا خلاف ولا  
 شك ان الام ممدمة على ذرية الارحام بلا خلاف وهو قال ان العم ونبت العم ونبت العم  
 قد من غير ذرية الارحام كما ذكرنا في نقله عن اصحابنا من قولهم ان لغير ذرية عند عدم  
 العصباء اذ لم يكن للصغيرة ام ايضا لما ذكرنا ولنا ان يقول ان الام عصبه بدليل ان  
 نحرر جميع المهرات في ولد الملائنة وولد الزنا واصحابنا قد جعلوا من العصباء المملوكة  
 حتى لو اقول عليه السلام النكاح الالعصباء تناول الام لان عصبته في كماله بدليل  
 ان ولد الملائنة رث منه الام كل المال وكذا ولد الزنا منه عبارة الاصحاب في كثير من  
 نقله شيخ الاسلام من قولهم لانه التزوج عند عدم العصباء اي عند عدم الام اي  
 لان لفظ العصباء يتناولها كما حصل ان الذي يجب ان يقال به من المصلحة ان الام  
 ممدمة على الاخف من ذكرها صحتها ولا يلتفت الى ما قاله شيخ الاسلام لانه تفقه في متباعدة  
 الرواية المنقولة في الرضا ومحمول على ما ذكرنا اخرا واما مسلة العصباء في استنبطت  
 في كمال استنباطها علمت وهو فامد جليله وهو ان المولى الاقرب اذا عصب من تزوج  
 الصغيره دفعت لغيره الى القاضي استوفى الشرايط وزوج من يكون تزوج ان في  
 بطريق النيابة عن المولى العاضل باذن الشرع ام بما الى القاضي من اذن تزوج الصبي  
 ويتبني على هذا الوجه ان القاضي اذا لم يكن ما ذونا له في تزوج الصغيره من له ان تزوج  
 منه الصون ام لا والذي يظهر لي انه يجوز لعمان تزوج في هذا الصون ويكون تزوجه

الام ممدمة على ذرية الارحام

الام ممدمة على ذرية الارحام  
 ما ولد المهرات في ولد الملائنة وولد الزنا

الام ممدمة على الاخف من ذكرها  
 خلافا لما تقدم

بدر طريق النيابة عن العاضل باذن الشرع ابغى واصد ذلك من قول الاصحاب ان العاضل  
 ظالم والقاضي كف بد الظالم ومن قولهم في المعاز ان الزوج اذا امتنع من المطلق ثاب  
 القاضي منابه دفعا للظلم وقاله في المداية ان فعل القاضي ان ينسب اليه في الغيبين  
 وقال في الغيبين ان فعل القاضي اخير من الزوج فكانا ملحقا بنفسه ومن قولهم ان الذي  
 الامر اذا امتنع من التزوج لا يسفل الولاية الى الا بعدل القاضي بزوج كذا الظاهر  
 قلنا ان قولهم القاضي بزوج معني ان كان مشروطا له تزوج الصغير لكان بنا قضايتهم  
 صرحوا بان لا يسفل الولاية الى الا بعد ولا شك ان القاضي لما ذوله ولي ابعد  
 فيتنا قضا الكلام واذا حملناه على ما قلناه لا معنى فيه من فقر نسعين ان يقال ان  
 تزوج القاضي في هذه الصون بطريق النيابة عن العاضل باذن الشرع ابا الولاية  
 الثانية له من جهة السلطاني في تزوج الصغير وانه اعلم به واما مسلة  
 الوصي فظاهر المذهب انه لا يملك سوا الوصي اليه بذلك ولا رواية هشام عن ابي  
 انه يملك التزوج ان الوصي اليه بذلك والظاهر ان يكون ممدما على المهر وجميع الاولاد  
 لقيامه مقام الاب ومن اصلنا ان وصي الاب في المال يقدم على الجد فكذا في الولاية  
 وما ذكر في البحر المحيطة من قوله في المسئلة قلنا ولا يشترط على هذا  
 الرواية ان يكون الاب قد نص في الوصاية على التزوج لم يعرفه في غيبه وفيه نظر لانه  
 تفقه مما ذكر نقل من رواية هشام ونفسه الاصحاب نقلوا انه لو وصي اليه بكذا  
 من غير اطلاق وما اطلقا احد غير صاحب العود ما ذكره غيره اولى انه حل المطلق على

الوصي يملك التزوج

بدر طريق النيابة عن العاضل باذن الشرع ابغى واصد ذلك من قول الاصحاب ان العاضل



المقيد وهو اعمال لكل من التفلين وعلى ما قاله القائل للنفقة والاعمال غيره الامكان  
 اول من الالفا واما ولاية تزويج القاضى فلا خلاف بين الاصحاب ان القاضى ملك  
 تزويج الصغار والصغار الا اذا اقره السلطان في توليد فاذا لم يادر له ملك  
 ذلك ولا يجوز له تزويجهم وغلط بعض المفتين في زماننا وقال النفقة في ملك ذلك  
 علما بان المذهب انه يجوز تزويج الصغار والصغار ورجا الى وسالني عن ذلك وانه امر  
 اشكل عليه وما كان يعلم في القاضى ذلك فبينت له وجهه وعرفته التفل فزوج  
 وطفني ايضا عن قاضى القضاء صدر له من الحكم في البصر واني انه قال لما ولا في السلطان  
 القضاء مشق عليه من ان يشافني بالاذن في تزويج الصغار والصغار وكان يقول  
 هذا هو الفقه الا انه لا ان يكون من السلطان مشافقة وليس كذلك في  
 توليد يكفى لم يشترطوا الثلث منه مشافقة ولكن لو قل بانه احسن لكان له وجه  
 ثم الولاية التي ملكها القاضى في تزويج الصغار والصغار هي ولاية موضع مرتبة  
 عن جميع العصبية والافارب من ذوى الارحام ولا يشترط الموصية في قرابة ذوى الارحام  
 هنا حتى كان لابن العم ولبنات العم وهذا التاخير عن ابي حنيفة وابي يوسف في اكرار الوفاة  
 عن ابي يوسف فاذا اطلب من القاضى الحنفى المشروط في توليد تزويج الصغار والصغار  
 كشر عن امر الاولياء والعصبية وذوى الارحام فاذا ثبت عند عدم الاولياء  
 نظر في امر الكفاية ومهر المثل فاذا ثبت ذلك له به عند النكاح وزوج الاولياء  
 ان لعنه له من من كان نقلنا عن الاصحاب من مهر مسي ومرة بغر تسمية بالاحوط

كيفية اقام الزوج على تزويج الصغار  
 عند عدم الاولياء اذا اطلب ذلك منه

للامر من اللزوم كزنا ما عن البحر المحمود في خان وما رايت احد افعل من بعد  
 والذي يظهر عندي انما قيل هذا اذا كان به المثل لم يظهر عند العاقل ما اذا  
 ظهر وشهد به او علم العاقل فلا فائدة في اعادة العدة ثانيا الا ان يري لاجل  
 الامر الثاني وهو انه كمثل ان يكون قال الزوج ان تزويج امرأه في حال لو كل اربعة  
 تزويجا في طالق فتدخل العدة بالنكاح الاول وحال له وطول بالنكاح الثاني في بوجده  
 نقول من هذا العدة الذي عده القاضى كنفى له وطول له تزويج الصغار  
 في توليد من له حكمه حتى لا يجوز للشافعي ومن طالع ان يبطله ام لا اعلم ارحم الله  
 اني سمعت هذه المسئلة زمانا فلم اجدوا نقلا من كتاب او بيتا اميل الى انه منزه الحكم  
 وانه لا يجوز اعادة نفقه وصحت مسائل يشهد لما قلناه من ان فعل القاضى من له حكمه  
 وقوله وهو هذه المسئلة الاولى قال في التمهيد اذا زوج القاضى الصغير من ان كان  
 باطلا المسئلة الثانية ذكر في الاصل قال اذا حضر الورثة وطلبوا من القاضى  
 القصة وفهم واث غايبا وصغيرا والذكية عتار قال ابو حنيفة لا اقسام بينهم  
 باقرارهم حتى يعمروا البينة على الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسام ثلث اقسام  
 فابو حنيفة قال لا اقسام فلو لم يلاقى على الغايب والصغير يقولون ان قسمه القاضى  
 قضاء السنة المسئلة الثالثة ذكر في الاحكام في الفتاوى عن المشتري فاضاع مال  
 يتيم او اودعه او باعه امينة باسمه وهو يعلم بذلك مات القاضى واستغنى  
 عنه فشهد قوم عند انهم سمعوا القاضى الاول يقول لعن فلانا ما له اليتم بكذا

العدة عند الزوج في الحكم

مسائل يشهد ان فعل من عتله  
 قوله وظل



قبل و بوضر المشتري بالمال و كذلك الوارث و ان لم يكن الاول اشهد بهم انه قضى منه  
 فلما وصلت الى الجبل فافقته المسلة فطرت في الشئمة في الفناوي فوجدت قد ذكره المسلة  
 فانقلنا ما فوجدت قد ذكره المسلة فانقلنا ما فوجدت قد ذكره المسلة فانقلنا ما فوجدت قد ذكره المسلة  
 كان باطلا في كتاب النكاح وقال و يا بني الكلام عليها في البيوع قبل ما سأل العيب فنظرنا  
 البيوع فزائت ما صورته القاضي اذ باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان بيع الشيء  
 يكون على وجه الحكم و حكمه لنفسه لا يحوز ولو اشترى من وصي اليتيم يحوز و ان كان هذا  
 القاضي جعله وصيا والذي يؤكد هذا ان القاضي لو زوج الصغير من نفسه كان باطلا  
 ومسألة بيع القاضي مال اليتيم في السير الكبير عمره قال ابو العباس ان طغى الاجترار  
 وما ذكره في السير الكبير من عدم جواز البيع اذ باع القاضي مال اليتيم من نفسه محمول  
 على قوله اما على قول ابي حنيفة بنبغي ان يحوز كما يجوز في الوصي و الصحيح ان ما ذكر في السير  
 الكبير قول الكل لان بيع القاضي في مال اليتيم يقع على وجه الحكم الا ترى انه لا يلزم هذه  
 فلو جاز بيع مال اليتيم من نفسه كان هذا منه حكما لنفسه و الانسان لا يصلح حاكما  
 لنفسه كذا في بيع الوصي لانه لا تقع على وجه الحكم منه عبارة الشئمة فانكشفت بحجته  
 ما كان ملبسا و وافق العقل ما كان في الخاطر و ما جع اليه الذهن في اول الامر و لم يدر  
 و ذكر القاضي خان في الفناوي في البيوع قال لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه  
 ولا بيع ماله من اليتيم لان بيع القاضي قضا و انه لا يصلح قاضيا لنفسه و لهذا الزوج  
 اليتيم من نفسه لا يجوز فقد صرح ان فعل القاضي حكم كما ذكر في الشئمة و ذكر في الشئمة

فعل القاضيه

في البوع، بيع القاضي مال اليتيم من نفسه او ماله من اليتيم لا يجوز حكمه لنفسه فليعلم ذلك وعرضه فانه فامر جليله فاذا اعند القاضي الحنفى عقده صغيرا وصغيرا ليس له ولا غير القاضي والقاضي ولاية الزوج كان عقده حكا فليس لغيره ان يبطله ولا عرض ابيه وجنسه لا يجوز للقاضي ان يزوجه الصغير من ابنه ولا من ابيه ولا ممن لا يجوز له حكمه لان فعله حكم يمتحن لنا ان من اذن له القاضي في تزويج الصغار والصغار وزوج هل يكون حكمه حكم تزويج القاضي الظاهر ان حكمه مثل تزويج القاضي اعني انه منع ايضا على وجه الحكم وليس للمحال ان يبطله لانه نائب عن القاضي ولهذا الاستنفذ هذه الولاية الا ما اذن القاضي فصار بمنزلة نايبه المستعمل في جميع الاحكام، وهل يملك القاضي لما اذن له في تزويج الصغار الاذن بذلك وان لم يكن السلطان اذن له في الاذن لغيره بمنزلة الاستحلاف ام لا الظاهر انه يملكه ان كان في عقيدته الاذن له في الاستحلاف مطلقا لانه استحلاف ايضا فدخل حكمه وان كان السلطان اذن له في تزويج الصغار ولم ياذن له في الاستحلاف يتبع في الاستحلاف الاذن لغيره في تزويج الصغار كما لا يملك الاستحلاف ما لم ياذن له السلطان في ولو اذن له في الاستحلاف ولم ياذن له في تزويج الصغار هل يملك الاذن في تزويج الصغار ام لا يملك لانه ليس له تزويج الصغار نفسه فليس له الاذن وهذا الظاهر وهذا ما اذنت القاضى وعزله سقى الولاية لما اذن له ام تبطل وهل يفتقر الحال من العزل والموت ام لا الظاهر انه اذا مات القاضي وترك القضاء من نفسه تنزع عنه

الحمد لله الذي جعل في القدر  
لهذا اليوم ما هو خير من  
الذي كان في غيره

هذه هي النسخة التي في  
الكتاب المطبوع في  
الدار التي في

اذا ما انقضى اوله من الدنيا  
لن يذوق الملام سجد المذنب والكل  
والكل



عزل من السلطان انه لا سلطان الاذن لما دون له لانه ناسه والحكم ان القاضي اذا  
 مات لا يعزل نوابه والترك من نفسه كذا في الغزل اذا عزل السلطان من عزل  
 ام لا وذكر في خلاصة ان السلطان اذا عزل القاضي يعزل نوابه خلافت  
 القاضي وهو غريب على ما ذكر في خلاصة سلطان الاذن لما دون له في نزوح الصغار  
 بعزل القاضي بقي لنا ان السلطان اذا كنت في تعيين القاضي نزوح الصغار  
 والصغار والاستخلاف ثم مات ذلك القاضي او عزل ثم دلى السلطان شخصا  
 بعد وكتب في تعيين على عان من نفسه وقاعدته ولم ينص صريحا بالاذن له في  
 الاستخلاف ولا في نزوح الصغار بل يكفي هذا ام لا يحتاج الى صريح الاذن على  
 الخصوص الظاهر انه يكفي ذلك ولا يقتضي الى التخصيص عليه خصوصا اذا  
 استخلف القاضي لما دون له في الاستخلاف شخص وقد شرط في بعض هذه النسخ  
 نزوح الصغار ولم ينص القاضي لاتباعه على نزوح الصغار بل يذكر ان في ذلك ام لا  
 ويحتاج الى اذنه في ذلك خصوصا الظاهر انه لا يمكن ان كان فوض اليه الحكم بين  
 الناس وفصل الحكومات فلهذا المخصوص الارتفاع والى ما كان استنبط في  
 الحكم فلهذا لا ينبغي الى النزوح اما لو قال له استنبطت في جميع ما فوض اليه  
 ففي هذه الصورة يقول كذا نزوح الصغار والصغار لانه استنبط في النزوح ايضا  
 حيث علم له الولاية في جميع ما هو متولى فملكه ولا يقال ينبغي ان لا يملكه بل ان يملك  
 الحقيقة هو نائب عن السلطان ولهذا العزل الى القاضي لا يعزل واذا كان كذلك فكان

جاء من كتابه ان نوابه يعزل  
 من بولم لا يوت

اذا كنت في نزوح الصغار  
 من نفسه على صريح  
 الاذن ولا يبرأ من صريح  
 ان يبيع كذا في نزوح الصغار

فان

كذلك

السلطان ولا الحكم لم ينص على نزوح الصغار فبالا ملك نزوحهم كما في اصل الانا  
 نقول هذا مسلم عند عدم التعميم امام التعميم فلا لانه وان صار نائبا عن السلطان  
 السلطان لا يمنع من ان يكون نائبا عن القاضي في نزوح الصغار وهذه الولاية استغنى  
 من تعميم استثنائه له فلا منافاة بينهما وبما ذكرت ومن قال ان النابا ذالملك  
 نزوح الصغار في الصورة الاخره وهي صورة التعميم بل له ان يبرأ من احد في نزوح  
 الصغار ام لا ليس له ذلك لان ولايته في المعنى من السلطان والسلطان لم ياذن له  
 في ذلك فلم يملك الاذن في نزوح الصغار فبقي كانه في نزوح الصغار كما صد العقاد  
 الماذون لهم من الحاكم الاصل في نزوح الصغار لانه انما استغنى عن النزوح مرجعه الى  
 لارجحة السلطان فصار كاحد منهم ولم يملك ذلك فلهذا هو ولايته من قبل عن  
 القاضي في ذلك وليس لو قيل ان يوكلا وكل به الا ما فوض اليه من الحكم فلهذا لا يملك  
 الاذن ولا احد من العقاد الماذون لهم ما لم ياذن له القاضي الاصل في الاذن فاذا  
 اذن له في هذا كله فما اذا كانت الصغرة او الصغرة لا ولي لها سوى القاضي لما اذا  
 كان لها ولي من العصبه او من ذوي الارحام واذا كان ذلك الولي للقاضي في النزوح  
 ونزوح القاضي فانه يكون كالوكيل عن ذلك الولي لانه نفسه هو الولي هل يكون  
 نزوحه من امثلة نزوحه اذا كانت الولاية له ويكون حكما ام لا وكذا هل يملك ذلك  
 لانه ولمن لا يجوز قضاء له ام لا الظاهر انه لا يكون حكما ولا يكون له نزوحه  
 وهو الولي كذا في كتابك مبشقة هذا العقد لانه ولمن لا يجوز قضاء له على الخلاف

كان

نابا عن السلطان  
 ليس له ان يبرأ من احد

سائر هذه الاحكام  
 متى ان نوابه يعزل  
 وروى فانه يكون  
 من الصغار ومن يجوز قضاء له

هذا هو الحق في نزوح الصغار  
 من نفسه على صريح  
 الاذن ولا يبرأ من صريح  
 ان يبيع كذا في نزوح الصغار



الذي من الامام وصاحبه المعروف في الوكاله ولقابل ان يمنع ويسوي بين هذا وبين  
 الاول من حيث ان القاضي في ابد فاذا اقبل له الاقرب باشرا بانيه وبولايته انه  
 انما كان منزلة المجهول في ازاله الحج على الاول بنفسه منزله من الصبي مع دين الرمن  
 الذي من الصبي متقدم فاذا رضى صاحبه سعدم من المرض تقدم واخذ به يديه ان يبق  
 لا يرضى صاحب دين الصبي لان رضاه ليس من خلاف غيره من الناس اذ ابا شره كاله من  
 الولي انه لا يذله اصلا فهو وكيل محض وفيه صون ما فعله القاضي عن ان يعرض  
 اليه بنقص ولو لم يجعله منزلة الاول وانه وقع على وجه الحكم والا لم يامن توقع النقص  
 له ومنه الا بارساء واستغالي العلم **اما الدخول في النكاح الاول** **وهو يكون دخولا في**  
**النكاح الثاني ام لا** وهو الكلام في ذلك ذكر السردحي في شرح الهداية قال قولنا اذا طلق  
 الرجل امراته طلاقا باينا او وقع الفراق بينهما بغير طلاق ثم تزوجها في العدة وطلقا  
 قبل الدخول با فعلية مهر كمال وعيها عدة مستقبلية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 وهو قول ابراهيم والشعبي ورواية عن احمد بن حنبل قال لم يردوا الش في روايته  
 لها نصف المهر وتام العدة الاولى وقال زفر لا عدة عليها لسقوط الاول والنكاح  
 ولا يجب العدة بعد الخلا في الثاني لانه خلا في قبل الدخول والخلو واعلم ان من شرط  
 مساييل مبيدته على ان الدخول في العقد الاول مل يكون دخولا في العقد الثاني حكما  
 ام لا عند ما يكون دخولا في الثاني وعند محمد لا يكون المسئلة الاولى اذا دخل في  
 الصبي وطلقا فبرا خلافا باينا ثم تزوجها في المرض عدة وطلقا فيه خلافا باينا

معم

الزوج في العقد الاول  
 بعد دخوله في العقد الثاني

قبل الدخول مل يكون فارا وشرث ام لا فعند ما شرث في العدة وطلقا المهر كمالا  
 عدة مستقبلية وكذا لو كان الخلا في الاول في المرض والخلا في الثاني في الصبي يكون  
 رجعيان ثبت له الرجعة عندهما وعند محمد باين ولا رجعة له المسئلة الثانية لو  
 تزوجت غيره ودخل بها ففرق القاضي بينهما ثم تزوجها ثانيا بغير اذن الولي وفرق القاضي  
 بينهما قبل الدخول كان لها المهر كمالا وعدا عدة مستقبلية عندهما استحسانا ونكاحا  
 لها نصف المهر في العقد الثاني وتام العدة الاولى والمسئلة الثالثة تزوج امرأة  
 نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة على الخلاف هي مسئلة النكاح  
 المسئلة الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها فاختارت نفسها بخيار البلوغ ثم تزوجها  
 في عدة ثم طلقها باينا في العدة قبل ان يدخل بها فعلى هذا الخلاف المسئلة الخامسة  
 تزوج امرأة ودخل بها ثم ارادت والعتاد ما به تعالى ثم اسلمت فزوجها في العدة  
 ثم ارادت قبل الدخول المسئلة السادسة تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باينا  
 ثم تزوجها في العدة ثم ارادت قبل ان يدخل بها فعلى هذا الخلاف المسئلة السابعة  
 تزوج امه ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في عدة ثم طلقها فاختارت نفسها قبل  
 الدخول المسئلة الثامنة تزوج امرأة بغير اذن سدا ودخل بها ففرق القاضي بينهما  
 ثم تزوجها نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول راء ووقع نفقة تعوداد المساييل  
 وفي بعضا نظروا ذكر في الدخول واذا افرق القاضي بين الزوجين في النكاح الثاني سدا وكان  
 ذلك بعد الدخول في حجب العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل

بالثانية  
 والثاني في المثلين والطلاق الاول  
 ط



الدخول في حنفية وجن المهر ثم يزوج فلها المهر الثاني كاملا وعلية عدة مستقبله  
 عند اي حنفية واي يوسف وعند محمد يجب نصف المهر ومنزها بنية العدة الاولى وكذا  
 لو كان النكاح الاول صحيحا وطلقت تطليقة باينة بعده ما دخل ما ثم تزوج في العدة ثم  
 طلق في النكاح الثاني قبل الدخول في المهر كما لا عند ما فالحاصل ان الدخول في  
 النكاح الاول د خول في النكاح الثاني اذا حصل النكاح الثاني في العدة او جمعا  
 على ان النكاح الثاني لو كان فاسدا فترق بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني  
 لا يجب المهر الثاني وذكر في الهوايه قال واذا طلق الرجل امراته خلافا بايناهم تزوجا  
 في عدتها فطلق قبل الدخول في فعلية مهر كامل على عدة مستقبله وهذا عند حنفية  
 واي يوسف وقال محمد لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لان هذا الحلاق قبل  
 التمسيع فلا يوجب كمال المهر ولا استيناف العدة واكثر العدة الاولى فانما  
 بالطلاق الاول الا انه لم يظهر حال الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني  
 ظهر حله كالواشترى ام دله ثم انشأ ولها انما مقبوضه في من حقيقة بالوطية  
 الاولى في اثره ومهر العدة فاذا اجد النكاح وهي مقبوضه ناب ذلك القبط عن  
 القبط المسمى في هذا النكاح كالغاصب لشركي المصوب الذي فيه يصير بائنا  
 بمرد العدة فوضح بهذا ان طلاق بعد الدخول قال زفر لا مدع عدا اصلا لان الاولى  
 قد سقطت بالزوج فلا يعود والثاني لم يجب بعد وحوايه ما قلنا قلت  
 فخير لنا من هذا ان المهر شكل يعني انه اذا طلق بائنا والقييد بالباين فيه فايده المبراد

الجزء الثاني من شرح النكاح  
 الثاني في الحاصل من النكاح

القاض في النكاح المصوب فانه لا  
 يجرى العدة

ما دون الملاءمة انه هو الذي يظهر فيه الخلاف بين اي حنفية واي يوسف ومحمد فانه اذا  
 كان الطلاق رجعيا ما يكون فيه مهر وهي زوجة واذا طلق بالاملا على له العود لها الا  
 بعد الزوج باخر معين ان يكون ذلك في البايين ما دون الملاءمة وسواكلن بطلاق  
 ما بين او مطلق او فترقة فاذا طلق زوجة المدخولة خلافا بائنا ما دون الملاءمة ثم رجعا  
 قبل ان تنتضي عدتها ثم طلقا قبل الدخول بها اي في هذا العقد الثاني فعند اي حنفية  
 واي يوسف يكون لها مجموع المسمى بالمدع علم ما عدة كاملة ابتداء من وقت التطلق  
 الثاني لا يعتبر ما كان قد مضى من العدة الاولى لا محسب من هذه العدة وعند محمد  
 يجب لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى قال زفر لا عدة عليها اصلا بعد ذلك  
 لان الاول سقطت والساقط لا يعود والثاني لم يجب لانه طلاق قبل الدخول في هذا  
 في الظاهر قوي لكن فيه ترك مقصود الشارع من احباب العدة وهو تعريف المرأة الرحم  
 فانه كمثل ان يكون له من مشغولا بالاول فاذا اقلنا لا عن يجوز ان يزوج باجنبي  
 فيدخل في تخلفه الانساب وقول محمد ظاهر من حيث الظاهر وقوله الاول انظر  
 للاثر المتقدم وهو قيام العدة في اثر من اثار النكاح الذي دخل فيه واعلم  
 ان قيام العدة شرط حتى لو انقضت العدة ثم تزوجا فطلق قبل الدخول فانه لا خلاف  
 ان المهر لا يجب كاملا وانما يجب بصفة كسابر المطلقات قبل الدخول ولا عدة عليها جنة  
 لانها مطلقة قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها وقد جرت العادة ان  
 الحاكم المحسني يطلب منه الحكم بنكاح المهر وان كان طلق قبل الدخول في العقد الثاني فاذا



فاذا رقت القصة الى الحاكم الخفي لم يرد عليه ان ينظر في العدة ويحكم  
فيها فاذا ثبت عنده ان العدة في وقت الطلاق الثاني باقية حكم بحل المهر واجعل المرأة  
عدة مستقبله ابتداء من وقت الطلاق الثاني لا من وقت الحكم الذي حكم به وانه اعلم  
**مسئلة المهور التي تدرك في المصدة في ديارنا** مثل ان تزوج الرجل امرأة على  
القدر وماله دينار مثلاً ثم يقول بحلها او يحل لها من ذلك قبل الدخول كذا ونحوها  
عليه بعد ذلك كذا احال وقد صار العرف ان ذلك المتأخر عن المجل نأخذ من الزوج  
وقت الطلاق او بعد الوفاة فهل اذا ارادت ان تمنع نفسها بعد ما قبضت منه القدر  
المجل والزوجه قائمه بينهما هل لها ذلك ام لا وهل يجوز للحاكم ان يجبرها الى ذلك وكلها  
بالمنع ام لا وما الذي نفسه كلام الاصحاب من قولهم لها ان تمنع نفسها حتى يأخذ مهرها وهل  
هذا المنع يكون ثابتاً او يخرج من منزل الزوج اذا لم يعطها المهر المجل بعد ما تزوجت اليه  
ليس لها ان تخرج وتمنع نفسها وهي عنده في منزله فتقول له يا سيدي استعان بك في العدة  
قال ولما اذ ان تمنع نفسها حتى تأخذ المهر ومنعه ان يخرجها الى مسافرة؟ ليس بهي حجة  
في البطلان كما عرفت من الزوج في المبدل فصاوكا لبيع وليس للزوج ان يمنعها من السفر  
واخرجها عن منزله وزمانه الى متى؟ المهر كله الى المجل وذكر في المبسوط قال الملاء  
من المهر ما نعا وفوا بجميله وما عداه موجد عرفاً لا بشرط العدة عليه في الكفاية  
وان كان حالاً وذكر في الفتاوى الصغرى الطهيري قال اذا تزوج امرأة على مهر سمي ولم  
تقدر المجل لها ان تقابل به بالمهر المجل لان الموجد للتسليم قائم الا ان الشاغل حكم العرف

٤٤

فيشغل بقدر العرف ويجب في الحال ما تعارفوا المثل من المراء وذلك بان تنظر الى  
جهاز او الى حالها ولها ان تمنع نفسها لاجل المهر المجل وذكر الزوج في شرح الهداية  
نا فلا عن ملحق العار فان علم من الملاء بالمر المجل في جوامع الفتى لها ان تمنع  
نفسها لا سيما المجل من المهر في الوفاة او الحي اذا اراد المجل لم يرد الموجد فله ان  
يمنع العرف وفي الواقعات تزوجها على مهر فاراد منعه نفسها حتى يأخذ المهر كله  
ليس في عرفنا لان البعض معجل البعض موجد في عرفنا والمعرف كالمسقط فينظر  
كم يكون المجل هذه المراء وكم يكون الموجد منه بمعنى العرف لا ان شرط معجل الكل  
في العقد وفي مجموع النوازل تنفي لها سعة المهر معجلاً وموفياً عرفاً بل سرقه انهم  
يعلمون النصف والصحيح الاول وفي منية النفس المنيح معجل المجل هو المشاؤون  
منه عبارة السروجي وذكر في الخلاصة في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة على مهر معلوم  
وان ارادت ان تمنع نفسها حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا ولكن ينظر الى  
المستخرج الى المرأة ان مثل هذه المراء ومثل هذا المسمى كم يكون منه معجلاً وكم يكون  
موجلاً في العرف وتنفي العرف ويسمي هذا ما القارسه كذا كذا اكره الختان  
الفقه ابو الليث وعليه الفتوى ولو شرطها بجميله في العبد معجل الكل ثم تمت ثم  
قال واذا ادى المجل له ان يبنى وان لم يرد الموجد وبالطلاق الرجعي يتجلى المجل  
ولو راجع لا شاغل وذكر في الفتاوى الكبرى الخافعي رجل تزوج امرأة على مهر معلوم  
فارادت ان تمنع نفسها حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا لان البعض

اعطاء الزوجه من المهر



معاجيل البعض موجد والمردف كالمشروط فنظر الى المسمى الى المرأة ان مثل هذا  
 المسمى لمثل هذه المرأة كم يكون مجالا وكم يكون مجالا في العرف بمعنى فيما العرف فان كان  
 مجعلا لطلب العقد وجب له العمل لان التايت بدلالة العرف انما بعد اذ لم يوجد  
 الصريح خلافاً وذكر في العقد في الفتاوى المصدر والشبهة قال والمادة لو منعها  
 لمستوفي مهر الميسر لما ذكره بالبناء والعرف في نظر الى المرأة وانما المجعل للمهر فان عمل  
 مثل ما يعمل لا يمنع وذكر في شرح المجمع فاذا اشتد عن تسليم نفسه وان يبر  
 للمهر المجعل جازم كمال وليس للزوج ان ينفي من السفر والخروج من منزله وزيارة  
 اهله حتى يوفى مهره كماله اعني المجعل منه وذكر السفنا في شرح الهداية قوله  
 والمرأة ان تمنع نفسها حتى تأخذ المهر من ابيها فمما اذا كان في موضع تعارفاً بمجمل  
 البعض يترك الباقي في الزمة الى وقت الطلاق او الموت كما هو في عرف ديارنا فانها  
 ان يحبس نفسها لاستيفاء المجعل وليس لها ان تطالبه ببقية المهر الموجد فان بينوا فيه  
 المجعل بعمله كذا وان لم يميزوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور وفي العقد انه  
 كم يكون المجعل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيعمل فذلك وذكر في منه الغسه  
 في الفتاوى قال والمرأة ان تمنع نفسها حتى يسهر مهرها او نصفه والاصح حتى يقبض  
 مثلها من مثلها فان عمل المجعل فذلك المشروط عادة فان شرطوا ان لا تمنع منه لا يجب  
 فان سكنتوا يجب ما كفى في العرف للمهر والعرف للصيغة لا يمتن المسكوت بالمشروط  
 هذه عبارته فلهذا ————— فالكلام في هذه المسئلة في مناسبتين المتام الاول في بيان

ان المرأة مل لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها وما تحرم من كسب كالملاصحاب فيه وفي  
 معنى قوله تمنع نفسها ومل هذا المانع يكون في بيتها ام في بيت الزوج المتام الثاني  
 في بيان ان المرأة مل لها ان تطالب الزوج ببقية المهر بعد ما قبضت المجعل اذا كانت  
 الزوجية قائمه بينهما وكسبه ومل يكون ذلك ان يزوج جلا عرفاً ويعمل على الموجد  
 شرطاً وان كتب العقد في معنى عليه بعد ذلك كذا اذا لها عليه ثابناً وحالاً او  
 حالاً انطالبة به متى شئت ولا يمكن المطالبة به مادام ان الزوجية قائمه امر لا  
 امس الاول فلا شك ان عبارات الاصحاب المتأخرين ملقه متعاضدة بان  
 المراد من قول المصدقين لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها اي المجعل لا المجمع فان  
 شمل الابه السرخي صريح في المبسوط به كذا كما نقلناه عنه وزاد في التنبية بقوله  
 فلا يشترط القدر عليه وفي الكفاية وان كان حالاً قال وما عداه موجد عرفاً وفي  
 الخلاصة قال وما عداه موجد عرفاً وفي الخلاصة قال تزوج اراء على مهر معلوم  
 وارادت ان تمنع نفسها حتى مستوفي جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا الا اخر كلامه  
 ومثله في الفتاوى الكبرى وزاد في في الواقعات على الخلاصة منفي العرف الا ان  
 يشترط بعمل الكل نزع الواقعات انصاعاً على ان الصحيح من الاقوال القول بالعرف  
 وابوالديث قال الفتوى عليه لا كاذم عليه اهل سرقند من المند بربا النصف  
 ففهم رر لنا من هذا كله ان الزوج اذا دفع المجعل فليس للمرأة ان تمنع  
 نفسها منه بعد ذلك وما رددت بالمجمل الذي يكون في عقد دفعه او لا موجد لا يذكر

منع الزوج نفسها من كسب  
 ثم ما بين الزوج

كمال



فيمانه بجعلها من ذلك كذا لان ذلك ليس بوجوب بل هو موجد شرط كيف وان شرطه  
 قد صرح قال وما عداه موجد عرفا وان كان حالا وما نهت على هذا الاخشية ان  
 يسبق اليه المذهب الصوفى ويتبادر الى ادراكه القصر فيقطنه صاحبه انه  
 شئ لم يطلع عليه غيره وهو في الخمسة ليس شئ لا يردن بقوله ما تعارفوا تعجيلة  
 في عهده وقع حالا ما نزل رجلا امرا على الف درهم ولا ولم يدر فيه ناجيل شئ  
 وهذا عهده وقع على مال خال عن التاجيل المشروط فيكون لكل حالا للمنفذ من  
 قالوا لها ان يمنع نفسه حتى ياتى مهوره والمتأخرون قالوا والمراد منهاى من ظلام  
 المنفذ من العمل لا المجموع ثم فرعوا وقالوا فان لم يبينوا شيئا لم يبينوا انذار  
 العمل كالصوت الذى ذكرنا قالوا ينظر الى المراه والى المهر المذكور في العهده ولم يكون  
 لهذه المراه من هذا المهر معجلا اذ لم يكون الموجد منه معنى بالعرف فعند الاطلاق صكوا  
 العرف وما جعلوا لها ان تمنع نفسها حتى تاتى ذلك الكلى فالطريق الاولى اذا ذكر العرف  
 انه بجعلها من ذلك كذا او جعله ان لا يكون لها ان تمنع نفسها على المنة لان التاخير عرفا  
 كالناتى شرط فانما نسبته به اقوى بخلاف ذلك انهم نصوا على هذه الصيغة ايضا  
 ما نقلناه عنهم وانما ليس لها ان تمنع نفسها على نية المهر الا على العرف الموجد اعتبارا  
 للعرف في الحالين حاله السكوت عن بيان العمل وحالة التكلم به وان كان الكلى حالا  
 في الاصل فاذا اطلبنا المراه من اكلها حكم لها بالمنع حتى يعطى بنية مدها بعد ما تبنت  
 العمل لا يحجبها ان ذلك ولا يجوز له ان يكلم لها بالمنع حتى يعطى بنية مدها ثم المنع الذى

الاصل في العمل  
 ان لا يكون له ان  
 يمنع نفسها من  
 العمل

الاصحاب هو بيان عن عدم الحكم من الوطى معنى ان لها ان لا تمنع نفسها من  
 فبقي بل لها ان تمنع في شئ مالا حتى يعطى مدها ام ليس لها ذلك وانما تمنع نفسها  
 وهي في منزله فتقول المنع المذكور ليس بقدر ان يكون في منزله وانما لا تمنع نفسها في بيت  
 ابيه حتى يوفى العمل ويكون ذلك مفوضا اليها ان اشارت ان تمنع في منزله ومنع  
 نفسها منه من الطرح ان اشارت ان تخرج الى بيت مالا ومنع نفسها حتى يوفى  
 العمل وكذا انص عليه الاصحاب وقد حكينا عن شرح المجمع في هذه الاوراق  
 وانما الطلام في المنام الشا في فتق ل لا يخلو اما ان ذكر في الصداق  
 على كذا او منعه عليه او لم يذكر كتابه به متى شئت بعد قولهم حالا كما هو في  
 عرف ديارنا ففي الاول الظاهر ان لا يملك المطالبة مادامت الزوجية فكل  
 لان الاصحاب نصوا على ان الباقي بعد العمل عرفا او شرطا كانه مائة او الوطى لا يملك  
 صاحبه المطالبة به قبل حلول الاجل وحلول الاجل مانع عند الطلاق ولو الموت  
 والمعرف كالمشروط معنى انه لو كان قال لا باقى موجد الى كذا الا يملك المطالبة  
 قبل حلول فليكن الاجل كذا الاجل التاخير عرفا وكذا اقول في قولهم الباقي  
 من حال منعه ذكر المطالبة به متى شئت لا ز شمس الامه قال وما عداه موجد عرفا  
 وان كان حالا فصفا العمل لا يمنع التاجيل العرفى ولو قبل بالمنع فكان له وجه  
 واما اذا قال في الصداق والباقي دين حال تطالبه به متى شئت او تزوجه على  
 كذا دنالها عليه نابتا وحالا لا ز ما تطالبه به متى شئت فهذا كله لا يمنع المطالبة

الموجد العرفى اذا صرح في كذا كذا  
 منع التاجيل العرفى ولا مدها او شرط  
 والصداق يجوز ان يكون شرط او عرفا



به بالعرف ما زال البعض معجل لان العرف انما عمله انه لعلها ان تمنع نفسها حتى يستوفى  
 الكل ام لا لانه علمنا ان لا يمكن المطالبة به مع تصريحه في العداق ولها ان تطالبه  
 به متى شاءت كما اذا صرح في العداق معجل الكل بان نزوحهما على الف درهم معجلا لها  
 فان العرف هنا لا يعمل شيئا لان الشايت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح  
 والصريح هنا موجود فلا يظهر على العرف في منع المطالبة ولا يبق له منفي ان لا يعمل  
 العرف ايضا في عدم المنع ببقية المهر اذا اكلت في العداق فذكر وبقى لها عليه  
 بعد ذلك كما دينا حال تطالبه به متى شاءت لاننا نقول هذا ليس هو الصريح الذي  
 سطر على العرف في هذه الصلوة لان الصريح فيها ان شرطه يعمل الكل ما ذكرناه  
 دين حال وانما تطالبه به متى شاءت ليس فيه ما يمنع العمل بالعرف لانه تطالبه  
 ولا يمنع نفسها منه كسائر الديون التي لها عليه فانها لا تملك شرعا ان تمنع نفسها  
 منه اذ الم يوفى اياها فكذا الله الزايد على المعجل عرف من العداق وابتدأ له قد  
 نفرق بين بقية الديون وبين هذا من ان هذا الله وهو في مقابلة البضع ولا كما  
 سائر الديون لاننا نقول هذا الله وهو في مقابلة البضع كما اذا اكلت الناحيل  
 مصرح به مشروطا فان لا يمكن المنع وان كان المهر ثمة في مقابلة البضع فكذا الله  
 فالقول ليس لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ بغير المهر لا منافاة بينه وبين ما ذكر في  
 الاصدقه انه دين حال تطالبه به متى شاءت لان ذلك تأكيد المطالبة وما يلزم من  
 القول بتوجه المطالبة القول بمنع نفسها حتى تأخذ ببقية ما في بغيره الديون اقاله

التي يكون للمرأة على زوجها للمعنى الذي قد مناه والله سبحانه اعلم مسألة **الخلوة في**  
**النكاح التي تؤكد مجموع المهر وحمل على الدخول حقيقة** ومحرر العظام قدوما  
 بشرط لها وما لنفسه؟ ومكسر كلام الاصحاب فيما وضع المهر ما يؤكد المهر من الدخول  
 والخلوة وغيره ذكر في البوايع قاله وما بيان ما شاكره المهر ما لا يرد ما لا يرد  
 بل انه الدخول والخلوة الصحيح وموت احد الزوجين سواء كان سمي او مهرانا  
 حتى لا يستقضى منه بعد ذلك الا بالابرار من صاحبها لما التأكيد بالدخول  
 لتنفق عليه واما التأكيد بالخلوة فمد مننا حتى لو طلقا فخلوة صحيحة بطلت قبل  
 الدخول في نكاح فيه لسمه بغيره كمال المسبي وان لم يكن في النكاح تسمة  
 بغيره كمال مهرانا مثل دحل بعد اخلوة عندنا ثم نفس الخلق الصحيح هو ان لا  
 يكون منكم مانع من الوطء حينئذ ولا شرعي ولا طبعي اما المانع المكشوف فيكون  
 يكون اصدقا رخصا منع الجماع او كانت رتقا او قرنا لانهما منعان من الوطء  
 ويصح خلوة الزوج عنيانا او خبيلا لانهما لا منعان من الوطء وتصح خلوة الجيوب  
 في قول ابي حنيفة خلافا لها واما المانع الشرعي فهو ان يكونا حيا صابما صوم  
 رمضان او محرما بحج فريضه او نفل او عمة او يكون المرأة حائضا او نسا واما  
 غير صوم رمضان فقد روي بشرعنا في موتها من صوم النطوع وقضا رمضان  
 والكفارات والنذور ولا يمنع صحة الخلق وذكر الحاكم الجليل في مختصره ان نفل  
 الصوم كفرضه فصارت في المسئلة روايتان واما المانع الطبيعي فيكون يكونها

سائر الخلق

سائر المعنى

من الصحيح والمانع المكشوف



وكل من دخل في الدار المنيعة

وكل من دخل في الدار المنيعة

مالك وسواك ان الثالث اعني او يصير ابنا لنا اذنا بما بالغنا وصيا بعد ان كان  
 عاقلا رجلا او امرأة اجنبية او منكوبة ولو كان الثالث جارية له فقد روي ان  
 كان يقول اولا تصير خلوتة ثم رجوع وقال لا تصير ولا خلق في المسجد ولا في الطاهر والصحا  
 وعلى سطح لا محابا عليه ولو خلا في حجلة او قبعة فارخى الستور عليه فهو خلق صحيح  
 ثم في كل موضع من الخلق وتلك المهر وجهه لعد وفي كل موضع فسد تاكله لا يجب  
 كمال المهر ومل يجب العدة منظر في ذلك ان كان الفساد مانعا حقيقيا يجب وان كان المانع  
 شرعيا او طبيعيا يجب لان الوطى مع وجود هذا النوع من المانع مكن فيه مانع في  
 الوطى فيجب العدة عند الطلاق احتياطا واما النكاح فمونا صديقا فمونا خلاف  
 في ان احد الزوجين اذا مات خفاه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد  
 المسمى سوا كانت المرأة حرة او امه وكذا اذا افسد مدعا سوا قتله جنسي او قتل  
 احد ما صاحبه او قتل الزوج نفسه فاما اذا افسد المرأة نفسها فان كانت حرة لا  
 سقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا وعند زفر والشافعي سقطوا اذا  
 مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند اصحابنا وذكر  
 في فساد الوطى فان المهر يتأكد ثلاثا بالوطى ومرت احد الزوجين وبالخلق الصحيحة  
 والخلق الصحيحة ان يمتحان في مكان ليس منكم مانع من الوطى حيا او شرعا او  
 طبعيا وذكر مثل ما ذكر في البهائم وزاد ولو كان معهما اسم او اخر لا ينعى خلقه  
 ولو كان معهما حاديه احد ما لا تصح الخلق ولو كان معهما كلب صديقا صديقا

هو موضع من الخلق  
 وهو موضع من الخلق  
 وهو موضع من الخلق

بيان الوطى الثالث

ان اذ افسد نفسه لا يتقاضي المهر

الخلق اني انه قال كلب المرأة يمنع خلاف كلب الرجل ولا يصح في المسجد والحمام وقيل في البئر  
 يصح الخلق في المسجد كما في الحمام ولو ادخل الرجل امراته ولم يعرفه او ادخل الرجل  
 على امراته فمكث ساعة ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال العصبه ابو الليث لا  
 يكون خلقا ويصدق انه لم يعرفها ولا يصح الخلق في حجر الياس يعرفها احد اذ المينا  
 مرور انسان وكذا الوطى على سطح ليس بحائنه ستر او كان الستور قريبا او  
 قصيرا بحيث لو نام انسان وقع نظره عليها لا تصح الخلق اذ اضاف الخلاء غيرها  
 عليها فان امنا عن ذلك صحت وفي البيوتات الثلاثة او الادعة واحد بعد واحد  
 اذا خلا امرأة في البيت لا تقضي ان كانت الابواب مضمومة من اراد ان يدخل عليها  
 يدخل من غير استئذان لا تصح الخلق وكذا الوطى في بيت مزدور وبيد باب  
 مفتوح الى الدار اذا اراد ان يدخل عليها غيرها من المحارم والاجانبه خل لا يصح  
 الخلق ولو اجتمع مع امراته على رواق والناس في سفل الخان لو نظروا اليها  
 يقع بصيرهم علم لا يصح الخلق مريض جي بامرته ولا خلقه عليه في سته وهو لا يستعرب  
 فخرجت بعد الصبح فاجز الزوج به لكونه لم اشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة انه علم  
 به لكونه كان يقول قول الزوج انه لا يعلم وان علم الزوج وهو ينفذ على طهر صحت  
 الخلق وكان عليه كمال المهر ولا يصح خلقه الخلام الذي لا يجمع مثله ولا الخلق  
 بصغير لا يجمع مثله وفي كل موضع من الخلق لو طهر لا يكون له من الرجم وبعد  
 ما صحت الخلق فانها كل المهر وان اقرت المرأة انه لم يحا من في ظاهر الرواية الكاف

وهذا هو الذي روي في الاصل

سواء كان في الدار المنيعة

حكم الارض او خلقه اليه المهر

خلق الصغير المنيعة



اذا خلا بامرانه بعد ما سلمت صلتا مخلوق ولو اسلم الكافر وامرته مشركه فخلانا  
 لا تصح اكلوه وفي كل موضع فسدت اكلوه مع العذرة على الكاع حقيقة فكلوا كان  
 عليها العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الكاع حقه لا يجلب العدة اذا قال ان زوجه  
 فلانة فخلوت بها فهي طالق فزوجه وطلاقه كان لها نصف المهر وذكر في الفتاوى  
 الظهيرة اذا خلا بزوجها وقال لم ادخل بها وقال المراه لا بل دخلت فهذا على وجه  
 اما ان يكونا ارضا معا عند المخلوق صابرين صوم فرض او حرين تطوعا او فرضا او  
 احدهما او كانت المراه طائفة تصح اكلوه والقول قول الزوج فلا تصح كاللهم الا  
 ان عليها العدة احتياطا وذكر في الخبر اذا خلا بزوجها ولم يكن من نفسها اخلت المهر  
 فيه وفي خلاف النواز عليه نصف المهر سئل عن الاسلام السغدري عن من تزوج  
 امرأة فادخلها امه عليه ووردت اليها الا انها لم تغلقه والدة في خان سكنه  
 ناس كثير ولقد البت طرايب مفتوحة والناس تعود في ساحة الخان ينظرون  
 بعيدا من صبيته فكلوا قال لان كانوا ينظرون في الطاق ويرصدون له ما يعلمان  
 ذلك لا يصح اكلوه فاما النظر من الجية والععود في الساحة فغير مانع عن صحه اكلوه  
 وذكر في الفتاوى الكبرى رجل حمل اماته الى الرستاق ان حملها في طريق الجادة لا  
 يكون خالبا غايبا وان حملها في غير طريق الجادة يكون المخلوق صحيحا لانها تكون خالبا  
 غالباً رجل تزوج صبيته فدفعها فدفعها فاذمبت كارتا ثم طلقها قبل الدخول فله  
 نصف العدة في قوله اي حنيفه لانه طلاق قبل الدخول وزاد في شرح مجمع البحرين

اذا خلا بامرانه وخلفها في الدخول

اذا تزوج بكرا فادخلها طائفة فله  
 المهر المثل في الدخول

وقال محمد لها المهر كله لان فعله ذلك منزلة الوطى وقول اي يوسف كقول محمد في رواية  
 محمد وكقول الامام في رواية الحسن قل **فالحاصل ان المخلوق بنفسه في مهر**  
 فاسدة وصحيحة فالصحيحة هي ان لا يكون هناك مانع شرعي ولا حقيقي ولا طبعي فمقدم  
 سان ذلك والفاسدة ضد الصحيحة وقد عرفت ثم اكلوه الصحيح يعمل عمل  
 حقيقته الدخول عندنا في احكام ولا يعمل عمله في احكام فاما الاحكام التي  
 اقر في مقام نفس الوطى فهي كمال المهر جميعه ان كان في العقد تسمية والافتائه  
 مهر المثل ونسب النسب ووجوب العدة ووجوب النفقة والسكنى في هذه  
 عودته بها في اخر ما دانت العدة قايمة وحرمة مكاح اربع سواء حرمة  
 مكاح الائمة عليها على فاس قول اي حنيفه في حرمة مكاح الائمة على الخ في  
 العدة عن طلاق بغير مراعاة وقت الطلاق في حرمة مكاح الائمة الاحكام التي لم  
 تعتبر اكلوه في مقام نفس الوطى فهي الاخصان وحرمة البناء والاحكام  
 للزوج الاول والرجوع والميراث حتى لو طلقها ثم مات وهي في العدة لا نزلت  
 واما وقوع طلاق اخر في العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو اقرب الى الصحة  
 ونظم هذه الاحكام كلها في ابيات واثنيتها في كتابي الفتاوى المنظومة وهي هذه  
 ١٠ وقد اقبلت خلوة النكاح في صورتي بتك بالابتناح ١٠  
 ١٠ مقام نفس الوطى حتى كملوا جميع مهر كذا قد نفلوا ١٠  
 ١٠ كذا كمال مهر المثل في المهر وحرمة الاغت عليها فاستنم ١٠



١٠ كذا اعتبار زمن الطلاق وبجبال السكنى مع الاتفاق ١١  
 ١٢ ونحو الاربع والامانة ١٣ وتم هذا النظم والاملاء ١٤  
 ١٥ ولم يتم مقام الوطى في ستة احكام حتى فاقني ١٦  
 ١٧ احصائه وحرمة البنات وعدم الثورث في الحالات ١٨  
 ١٩ ثم وفي جميع التفاريق كذا بان ثروته كذا ٢٠  
 ٢١ وحله لبعول الاول قبل كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ٢٢ لكن اذا طلق اخرى هي في وقت ائتماده لم ينفذ وكذا  
 ٢٣ قيل بان في الخلافة لا يتبع وعكسه هو الصواب المستمع

في كل ما ذكره من احكام  
 في كل ما ذكره من احكام

فاذا اجاب المراء الى القاضي ادعت النكاح والخلع وطالته بكل المهر فلا تخلوا  
 اما ان صدق الزوج على ذلك او كذب فان صدق فخلعت من القاضي المهر الحكم يشاكة  
 كل المهر المسوي او مهر المثل عند عدم القسمة فانه يجبر الى ذلك وكلم لها عليه  
 شاكة كل المسوي مع العلم بالخلاف وان صدق الزوج على النكاح وكذا في الخلو  
 كلفه بالعه ان ما خلا به خلعت صحه فان خلف ولا يئنه لها لم يتاكد مهره كله كما  
 حكم عليه في صور تعددته في ذلك وان قال خلعت ولا لكني لم تكني من نفسي سألها  
 الحاكم عن ذلك فان صدقته بهذه المسئلة قد اخلف فيها المتأخرون كما ذكرنا والى  
 يظهر ان انه ينبغي ان يقال فيها بالنسيان ان كانت بكر اشكل المهر لانه تستحق بالبطع  
 ولا منطبع في تسليم نفسها للغير لا المدافعه فلم يكن محتمل ان اعدم النكاح للمهر لولا اشتع

فلا سقط حقه في النكاح كخلاف النيب لان عدم تكيته يدل على عدم الاختيار  
 للنكاح وجب منافع المبدل عن استيفاء صاحبه فلا شاكة حقه وهذا الذي  
 قلته هو على وجه النفع ولم اخف فيه سقيل عن الاصحاب وانما المنقول عنهم  
 قد ساء في حكمه اقوالهم وان كدته والمسئلة كالحاها والقول قولاً مع بينة وظن  
 النفس في زمانها نظر فانه لا فري عن امره يكون معاً في البيت وفي غيره  
 وشطط الى ما جرى لها فني ظهر ذلك عند الحاكم لا يسوغ له الحكم بتاكد المهر  
 كفساد الخلوة وهذا غالبا انما يقع في حق الابكار فعلى الحاكم ان يحذر ويثبت  
 في ذلك قبل الحكم فاذا اظهر له ان الخلوة صبيحة حكمه والا فلا مسئلة **اذ اطلق الزوج**  
**السفر من زوجته الى بلد اخر وقد وفاها جميع المهر ولحقها في الخروج معه الى ان**  
**يجيء على اللام لا ومهر كلام الاصحاب في ذلك ذكر في الهداية قال واذا اوفى**  
**مهره نقل الى حيث شا له قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقيل**  
**لا يخرجها الى بلد اخر غير بلد لان الغرض يودي وفي قري المصير القربة لا يحقق**  
**القربة وذكر في شرح مجمع البحرين قال واذا اوفى أهلاً حيث شا وقيل لا يسافر الى**  
**بلد غير بلد وقيل ان اوفى الموجل انصاوه وما من سافر الا فلا ثم اذا اوفى ما**  
**المهر المعجل كان للزوج ان ينقل حيث شا لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم**  
**من وجدكم وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلد لان الغرض يودي وكوز نقل الى القربة**  
**القربة من بلد لا لعدم كفاية القربة وقال بعض مشائخنا ان اوفى المهر المعجل وصد لا**

٢



كلمة  
تعلما انها

لا سافر اذ من سفرها

المعنى السفر طحا

ع

لا يمكن من ذلك لان الناجيل انما يثبت حكم العرف دلالة بالنص صريح فلعلنا انما وضعت  
بالناجيل اذا سكنا في بلدنا اما اذا اخرجنا الى دار الغربة فلا وبعضنا يحيا بنا  
افنى القول الاول وهذا القول الفصل اقرب الى التحقيق به نفى ومنه ما سأل  
من الرجال جرد ذكر في المخطوط قال ابو القاسم الصفار النجلي لا يمكن لزوجه ان يسافرا  
في زماننا وان اذ في صدقها هو التماسا لاشاعه لان الناس قد فسدوا في زماننا  
فالمرأة متى كانت من عشرين فالزوج لا يمكنه ان يظلمها وفي بلدة اخرى يعلم وهي  
لا مقدار ان سبغت ما حد ولا كذلك لو اخرجها من بلدة الى قرية او من قرية الى بلدة  
لان ذلك ليس بسفر وذكر في الكافي شرح الواقي اذا اوفاء مهرها نقلها لحيث شا  
لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكتن من وجهكم وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج  
ان يسافرها في زماننا وان اوفاء مهرها لان الغرب ممنهن ولو كان طويل الذيل لكان  
سفلها الى القرية ان اجل انه لا يمتنع الغربه وعليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى  
المصرو من القرية الى القرية وذكر في الوالحي في الفتاوى قال وهذا الفصل جواب  
ظاهر الرواية قال ابو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم اما في زماننا لا يمكن للزوج  
ان يسافرها وان اذ في صدقها لان في زمانهم الغالب من حالهم الصلاح اما في زماننا  
فسد الناس والمرأة متى كانت فباين عشرين فالزوج لا يمكنه ان يظلمها وفي بلدة اخرى  
بلدة اخرى ظلمها وهي لا يمكن نفذ ان يسبغت عليه باحد وذكر في المختار للفتوى  
قال والمرأة ان تمنع نفسها وان يسافرها حتى يعطيه مهرها فاذا اوفاء نقلها الى حيث

شا وقيل لا يسافرها وعليه الفتوى ذكر في فتاوى قاضي خان قل واذا اراد الرجل  
ان ينقل المرأة من بلد الى بلد بغير اذنها ان كان ذلك قبل ايضا المهر لا يمكن له ذلك  
بعد ايضا المهر في ظاهر الرواية وقال ابو القاسم الصفار لا يمكن نقلها من بلد الى بلد  
وان اوفاء مهرها به احد الفقهاء ابو الليث السمرقندي لان الزمان قد فسد فحاف  
عليه من الضرر في الغربة ما لا يخاف عليها في عشرينها وله ان يخرجها من المصرا الى  
القرية ومن القرية الى المصرو من القرية الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد  
غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة الى محلة وذكر في من البحر المخطوط في فتاوى  
ابى الليث واذا اراد الزوج ان يخرج المرأة من بلد الى بلد وقد اوفاء مهرها فوالله  
ان له ذلك واختار الفقيه ابو الليث على انه ليس له ذلك ولو اراد ان يخرجها من  
البلدة الذرية او من القرية الى البلدة فله ذلك وذكر في البحر المخطوط قل رايته قول ابى القاسم  
الصفار في التوازي في كتاب النكاح بهذه العيان وسينال معنى ابا القاسم من امره يريد  
زوجها اخرجها من بلد الى بلد ولم يوف لها جميع الصداق قال ابو القاسم لعلنا لا  
نخرج من بلد الى بلد اذ اوفاء المهر ولم يوفها لنفسه الزمان لاننا لانفسنا  
في منزله فكيف اذا اخرجنا الى السفر قل ابو الليث وبه نأخذ فذكر لو اذ رك زماننا  
هذا ابو القاسم قلتم فتممرانا من هذا ان ظاهر الرواية اذا اوفى لها  
مهرها نقلها الى حيث شا من البلاد وله ان يسافرها الى حيث احب والمراد من  
المهر المعجل الذي تعاد فواتجهيله وقيل الموجل ايضا فاما منع السفر ان اوفى لها

المعنى السفر طحا



تخييل يعني به

من هو قول ابي القاسم الصنار واخبار ابي الليث وجماعة من المشايخ وليس يروى عن  
 الاصحاح يدل عليه قول الولو ايجي هذا كان في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان  
 يسافر به وان اوفنا صدقها بشر ان انه اختلف في عصر و زمان كما قالوا في مسألة الاشجار  
 على الطاعات وقد نص بعض الاصحاح على ان الفتوى على ما قاله ابو القاسم وبعضهم قال  
 وهو المختار لما سمعته ورايت عمل القضاة عليه في زماننا من غير تفصيل والذي ينبغي  
 ان ينظر الى وطن المرأة الذي فيه عشيرتها وقومها فان كان زوجها فيه يترقبها لم يطلب  
 بعد ذلك ان يسفل الى بلد اخر لا يجاب الى ذلك وكلمها بالبيع وان كانت في مفرس  
 لها فيه عشير و قد تزوجها فيه واسلم من مصر اخر ينبغي ان لا يحكم لها بالبيع وايضا في  
 الحكم ان يستكشف عن حقيقته الحال وينظر في طلب الزوج السفر بامره فان كان طلب  
 مضار ولا يخلو من تهمه شيئا من المهر او ترك الكسوة او لا مرجح من مهابتها من خصومه  
 ونحو ذلك فلا يجيب الى ذلك وخصوصا اذا لم يكن ما مرنا عليها وكلمها بالبيع وعلى ان  
 ظاهر الرواية احكم وقول ابي القاسم الصنار فرق بالنساء و ارحم و اسه اعلم  
**مسألة قال علماؤنا رحمهم الله المبسوطة لها النفقة وكنى ما دامت العدة جارا لا كالأحوال**  
 وهذا مذمونا والمستوتة هي المطلقة بآبنا او على مال او ثلاثا واما المطلقة جوعيا  
 فلها النفقة والسكنى لا خلاف ما دامت في العدة ثم هي المبسوطة القول قولها في انقضاء  
 العدة مع يمينه فلو ادعت جلا انتفى عليها ما يمينه وبين سنين من يوم طلقها فان مضت  
 سنين ولم يلقها انقضت نفقة فان نكح كانت اخص الى حامل ولم اخص يعني ان تمتد

هذا هو قول ابي القاسم الصنار واخبار ابي الليث وجماعة من المشايخ وليس يروى عن  
 الاصحاح يدل عليه قول الولو ايجي هذا كان في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان  
 يسافر به وان اوفنا صدقها بشر ان انه اختلف في عصر و زمان كما قالوا في مسألة الاشجار  
 على الطاعات وقد نص بعض الاصحاح على ان الفتوى على ما قاله ابو القاسم وبعضهم قال  
 وهو المختار لما سمعته ورايت عمل القضاة عليه في زماننا من غير تفصيل والذي ينبغي  
 ان ينظر الى وطن المرأة الذي فيه عشيرتها وقومها فان كان زوجها فيه يترقبها لم يطلب  
 بعد ذلك ان يسفل الى بلد اخر لا يجاب الى ذلك وكلمها بالبيع وان كانت في مفرس  
 لها فيه عشير و قد تزوجها فيه واسلم من مصر اخر ينبغي ان لا يحكم لها بالبيع وايضا في  
 الحكم ان يستكشف عن حقيقته الحال وينظر في طلب الزوج السفر بامره فان كان طلب  
 مضار ولا يخلو من تهمه شيئا من المهر او ترك الكسوة او لا مرجح من مهابتها من خصومه  
 ونحو ذلك فلا يجيب الى ذلك وخصوصا اذا لم يكن ما مرنا عليها وكلمها بالبيع وعلى ان  
 ظاهر الرواية احكم وقول ابي القاسم الصنار فرق بالنساء و ارحم و اسه اعلم  
**مسألة قال علماؤنا رحمهم الله المبسوطة لها النفقة وكنى ما دامت العدة جارا لا كالأحوال**  
 وهذا مذمونا والمستوتة هي المطلقة بآبنا او على مال او ثلاثا واما المطلقة جوعيا  
 فلها النفقة والسكنى لا خلاف ما دامت في العدة ثم هي المبسوطة القول قولها في انقضاء  
 العدة مع يمينه فلو ادعت جلا انتفى عليها ما يمينه وبين سنين من يوم طلقها فان مضت  
 سنين ولم يلقها انقضت نفقة فان نكح كانت اخص الى حامل ولم اخص يعني ان تمتد

الطهر واظن هذا الذي في صحيح وانا اريد النفقة حتى تنقضي العدة وقال الزوج قد  
 ادعت الحبل واكثر مدته سنين فالعاضى لا ينفق الى قوله ولم يزل النفقة  
 ما لم تنقصر العدة ويكون معذورة في ذلك والنفقة لها حتى تنقضي عدها بالخيف لو دخل  
 عدلا يارس ونفي ثلاثة اشهر بعد ذلك فان خاضت في الاشهر الثلاثة استقبل العدة  
 بالخيف والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء عدها فان اقام الزوج يمينه  
 على اقرارها بانقضاء عدها بري من النفقة واذا طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم يخبر بعد وقد  
 دخل بها ومثلها بجامع فعدتها ثلاثة اشهر ونفي عليها ما دامت في العدة هذا اذا  
 لم تكن رافقة فاما اذا كانت رافقة فعدتها لا تنقضي ثلاثة اشهر بل يوفى في حالها  
 الى ان يظهر ان حبلى بذلك الوطأ امر لا ينبغي ان يدري عليها النفقة ما لم يظهر فراغ  
 حبلها فلو انها خاضت الثلاثة اشهر يستأنف العدة بالمعنى فيكون لها النفقة  
 حتى تنقضي عدها وهذه النفقة في الوجه كلها كنفقة النكاح وبغيرها ما لم يبرهن  
 النكاح وكل امرأة تستحق نفقة حال قيام النكاح تستحق النفقة حال قيام  
 العدة وكل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحقها حال قيام العدة  
 فان لم يول اذا بوا الامة بيتا استحققت النفقة فلو طلقها استحققت ايضا واذا  
 لم يولد لا تستحق نفقة فلو طلقها لا تستحق ايضا والمعدن اذ لم يخاصم في النفقة  
 ولم يفر لها القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها فلو كان غايبا فاستأنفت  
 عليه لم يقدم بعد انقضائها نفقة عليها نفقة مثلها على قول ابي حنيفة الاول ثم جرح

ساعة نفقة العدة

المرأة اذا طلقها

نفقة العدة كنفقة العدة

مهر العدة من غير طيب



وقال لا تنقض في نفقة النكاح واذا فرض لها القاضي نفقة العدة وقد استندت على  
 الزوج اولم تستند ثم انقضت عدتها قبل ان يقضى شيئا من الزوج قال استندت  
 القاضي كان لها ان يرجع على الزوج بذلك لان استندت في بام القاضي منزلة استدانة  
 الزوج بنفسه واما اذا استندت من امر القاضي ولم تستد من اصلا لم يرجع به  
 على الزوج بذلك ام لا قال شمس الامة الحلواني فيه كلام وقال الشيخ الاجل الشهيد  
 عنه في انها لا سقطوا اشار الشيخان في سقط وهو الصحيح وان لم يكن للزوج منزلة  
 مملوك كركي منزلا لها ولو كان الكركي على الزوج وان كان معسر او كركي المرأة ان تستد  
 الكركي وتوفي ثم يرجع على الزوج اذا ايسر هو الحكم في النفقة طالع قيام النكاح ثم الاصل  
 ان الفقة متى وقعت بين الزوجين نظر ان كانت الفقة من جهة الزوج فله النفقة سوا  
 كانت بمعية او بغير معية وان كانت لفقة من جهة ان كانت بحرف فله النفقة وان كانت  
 بمعية فلا نفقة لها وان كانت لفقة من جهة غير ما فيها النفقة فادع قائما انفق  
 الملا عنه لها النفقة والسكنى لان الفقة بالعار فرفقه بطلاق وكانت من قبل الزوج وكذلك  
 المبانة بالخلع والا لا اورد في الزوج ومجاعة امرها نسخ النفقة في منة الزوج فادع  
 من قبل الزوج وامرأة الغيب اذا اختارت الفقة فلها النفقة والسكنى وكذلك المدة  
 وام الولد اذا اعتقنا وسما عند زوج فدبوا اليها ميتا فلها النفقة والمقتضى والسكنى  
 وكذلك الصغرة اذا ادركت فاختارت نفسها وان جات الفقة من قبل المرأة في منة الا  
 انما جات بمعية وكذلك اذا وقعت الفقة بسبب عدم الكفاة بعد الدخول فلها

النفقة نفقة العدة اذا كانت الفقة  
 من جهة الزوج

بمعنى

النفقة والنكاح فاذا اريدت او طار وعاش الزوج حتى وقعت الفقة لا نفقة لها  
 فلو ايسرت والعدو باقية لا تسحق النفقة ولو نشزت فطلقت ثم تركت للنسوز فلها  
 النفقة مادام امرها العدة باقية والمختلعة تسحق النفقة اذا وقع الخلع مطلقا فاما  
 اذا شرط في الخلع ان لا يسكن لها ولا نفقة فلها السكنى ولا نفقة لها ولو شرط الزوج  
 في الخلع ان لا يكون عليه مونة يسكنى ورضيت المرأة ان يسكن في نفسها او لغيره بمونة  
 السكنى من مالها فان كانا يسكنان في بيت كراهم وجب لهما ليرة عليهما واذا شرط اني  
 الخلع براءة الزوج عن النفقة صح واذا خالعهما والمنزل منزله الزوج من غير ان يخرج الزوج  
 منه ويعزل عنه وشركها في ذلك المنزل الى ان تنقض عدتها وكذا ان كان المنزل بكراهم وان  
 استكرى لها منزلا اخر يجوز لكر الاصل ان يترك في المنزل الذي كان فيه صلح الطلاق  
 بذلك في الطلاق البائن اما اذا كان جعيا فقد ذكر الحنفية انه يسكن في المنزل الذي  
 كان فيه قبل الطلاق لانه لا يجب على الزوج ان يعزل عنها الامة اذا كانت في بيت  
 المولى قبل الطلاق ولم تعد الى بيت الزوج حتى طلق الزوج ثم عادت الى بيت بعد  
 الطلاق فلا نفقة لها عند علماءنا الثلاثة وفرقوا بينه وبين الخلع اذا كانت ناشئة  
 وقت الطلاق ثم عادت فانها تسحق النفقة ولو اخرجها المولى من بيت الزوج بعد  
 الطلاق ثم عاد كما كان لها النفقة ومثل الدليل ان يطالب الزوج بالنفقة مادام لم ينفذ  
 ذكر الحنفية ان لم يذكر وقال الصدر الشهيد انه ليس لها نفقة ولو اعطى ام ولد  
 نفقة لها في العدة واذا افر الرجل بحرمة امراته وقد دخل في وفراق منها فلها المسمى

البر امر نفقة العدة وان خلع

وقا المونة فمئة الطلاق

لان نفقة الامة المبنية اذا كانت قبل

لان نفقة الام الولد في العدة



ونفقة العدة واداءة نفقة العدة فان لم تنفق العدة فان  
خلقت خذت النفقة وان كانت صارت بقرعة اندل نفقة لها واداءة نفقة  
منه النفقة اعني نفقة الحقة باينا ما تسقط نفقة الزوجية من الارزاق في العدة  
والجسر بسببه والشور فان المدة اذا خرجت من بيت العدة سقط نفقتها عندها  
مادامت على الشور فاذا عادت الى بيت الزوج كان نفقة السكنى كافي طال قيام  
النكاح ذكره في الخبر والجسر الذي هو الزوج الى الخ فلو ارادت ولم يجسر بعد  
ولكن في مثل الزوج او قبلت ابن الزوج او ما انبه ذلك فلا تسقط نفقة والارث  
وجبت حتى سقط نفقتها ثم رجعت الى الاسلام وهو العدة فلا النفقة والسكنى  
ولو كانت منكوبة والسلة عاها فانها لا تنفق لها وتفرق عنها فاما المدة في طلاق  
وجي اذا اطلق ابن الزوج او قبلها وهي مطاوعة او ارادت فجبست ولم يحصل نفقة لها  
واذا صالح الرجل عن نفقة ما دامت معتدة على درهم مائة لا تزيد على ذلك حتى  
تتقضي عدها نظرا ان كان عدها بالحيفر لا يجوز الصلح وان كانت بالاشهر جاز ولو طلقها  
باينا او خالفها ثم صالحها من السكنى على درهم فان مدها لا يجوز ولو نكح الرجل كانت  
حلفتة مده سنة وانقضت عدها ومحمد في المرأة الطلاق لا يسقط نفقة فان شهد  
شاهدان بذلك واقرت انها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة له عليه  
فان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه ولو ان سنا من الزوج ذية في ديارنا ورجل  
به وطلنا فلها النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة ولو ارسل اليها بالنفقة سركا

اذا اختلفا في نفقة العدة

ما سجد في نفقة العدة

ما في نفقة عدها على درهم

قد وثقت

قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في نفقة العدة فان لم تنفق العدة فان  
خلقت خذت النفقة وان كانت صارت بقرعة اندل نفقة لها واداءة نفقة  
منه النفقة اعني نفقة الحقة باينا ما تسقط نفقة الزوجية من الارزاق في العدة  
والجسر بسببه والشور فان المدة اذا خرجت من بيت العدة سقط نفقتها عندها  
مادامت على الشور فاذا عادت الى بيت الزوج كان نفقة السكنى كافي طال قيام  
النكاح ذكره في الخبر والجسر الذي هو الزوج الى الخ فلو ارادت ولم يجسر بعد  
ولكن في مثل الزوج او قبلت ابن الزوج او ما انبه ذلك فلا تسقط نفقة والارث  
وجبت حتى سقط نفقتها ثم رجعت الى الاسلام وهو العدة فلا النفقة والسكنى  
ولو كانت منكوبة والسلة عاها فانها لا تنفق لها وتفرق عنها فاما المدة في طلاق  
وجي اذا اطلق ابن الزوج او قبلها وهي مطاوعة او ارادت فجبست ولم يحصل نفقة لها  
واذا صالح الرجل عن نفقة ما دامت معتدة على درهم مائة لا تزيد على ذلك حتى  
تتقضي عدها نظرا ان كان عدها بالحيفر لا يجوز الصلح وان كانت بالاشهر جاز ولو طلقها  
باينا او خالفها ثم صالحها من السكنى على درهم فان مدها لا يجوز ولو نكح الرجل كانت  
حلفتة مده سنة وانقضت عدها ومحمد في المرأة الطلاق لا يسقط نفقة فان شهد  
شاهدان بذلك واقرت انها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة له عليه  
فان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه ولو ان سنا من الزوج ذية في ديارنا ورجل  
به وطلنا فلها النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة ولو ارسل اليها بالنفقة سركا

قال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في نفقة العدة فان لم تنفق العدة فان  
خلقت خذت النفقة وان كانت صارت بقرعة اندل نفقة لها واداءة نفقة  
منه النفقة اعني نفقة الحقة باينا ما تسقط نفقة الزوجية من الارزاق في العدة  
والجسر بسببه والشور فان المدة اذا خرجت من بيت العدة سقط نفقتها عندها  
مادامت على الشور فاذا عادت الى بيت الزوج كان نفقة السكنى كافي طال قيام  
النكاح ذكره في الخبر والجسر الذي هو الزوج الى الخ فلو ارادت ولم يجسر بعد  
ولكن في مثل الزوج او قبلت ابن الزوج او ما انبه ذلك فلا تسقط نفقة والارث  
وجبت حتى سقط نفقتها ثم رجعت الى الاسلام وهو العدة فلا النفقة والسكنى  
ولو كانت منكوبة والسلة عاها فانها لا تنفق لها وتفرق عنها فاما المدة في طلاق  
وجي اذا اطلق ابن الزوج او قبلها وهي مطاوعة او ارادت فجبست ولم يحصل نفقة لها  
واذا صالح الرجل عن نفقة ما دامت معتدة على درهم مائة لا تزيد على ذلك حتى  
تتقضي عدها نظرا ان كان عدها بالحيفر لا يجوز الصلح وان كانت بالاشهر جاز ولو طلقها  
باينا او خالفها ثم صالحها من السكنى على درهم فان مدها لا يجوز ولو نكح الرجل كانت  
حلفتة مده سنة وانقضت عدها ومحمد في المرأة الطلاق لا يسقط نفقة فان شهد  
شاهدان بذلك واقرت انها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة له عليه  
فان كانت اخذت منه شيئا ردت عليه ولو ان سنا من الزوج ذية في ديارنا ورجل  
به وطلنا فلها النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة ولو ارسل اليها بالنفقة سركا



النفقة والنفقة المعسر شهران ثم هذا الشهر ما فيها اختم من الرضاع وقرضا لغيرها  
 رجوع الزوج عليها بما اخذ من نفقة ارات زوجها من النفقة من الخلع بغير طلاق  
 اخلف من زوجها طهرها ونفقة عدتها وطوان من بعد الولد منه سبع سنين بالنفقة  
 فانها تحم على ما شرطت ولغيرها ان تزود الولد حتى لو هربت وترك الولد رجوعا عليها  
 بقية نفقة سبع سنين المرأة اذا كانت ناسرة فترسل الزوج فوافقت المرأة الى  
 مولد الزوج الذي سكنها من قبلها او باها بغير طلاق ان يكون ناسرة اذا فرض لها  
 بالانكاح لها ان ترجع غرض ذلك لو فرض على الزوج زواجة له ان يمنع هذا اخرا  
 من الكلام في نفقة المسونة والسكنى بقى لمر الكسوة اكلوا ربحك الله ان الاصل  
 ربحه الله لم يطاعوا الجواب في الكسوة كاطلاقهم في امر نفقة العدة والسكنى  
 بما غلبت عليهم سطقا لغيره والسكنى دون الكسوة كاستدركه اننا الله تعالى  
 بعباراتهم في هذه الاوراق وفيه نظر ومفسد ما لم يكن يعرف قبل ذلك وان  
 الله اتبع الكلام عقيدة ذلك بخبر ما منهم من كلامهم وقا حاكم عليه في ذلك ما  
 وبالله التوفيق ذكر في الدخول في نفقة المطلقات وكما يستحق العدة النفقة  
 يستحق الكسوة لان المعنى يحتمل وهو الحاجة عندها في الكتاب لم تذكر كسوة  
 لانها لا سفي في العدة منة تحتاج الى الكسوة غالبا حتى لو احتاج لوض  
 لها ذلك ايضا وانما لعل على ان العدة تستحق الكسوة كما انها تستحق النفقة  
 النفقة كما سئلوا الطعام منها ولا الكسوة قال هشام في نوادره قال بعد

لبن

لست بالطعام وحده قال لكر الطعام والكسوة قال في الكتاب منة عبارة الكسوة  
 وذكر في شرح القدوري المزمع في قال وكما يستحق العدة النفقة تستحق الكسوة وانما  
 لم يذكرها في الكتاب لان العدة لا تطول غالبا فيستغنى عن الكسوة وذكر في الخلاصة  
 في الفتاوى قال هشام سأل عن هذا من النفقة قال النفقة هي الطعام والسكنى والكسوة  
 وذكر السروجي في شرح المختار انه لم يذكر كسوة وكما يستحق العدة نفقة العدة تستحق الكسوة  
 لانها لا تبقى في العدة منة تحتاج الى الكسوة غالبا حتى لو احتاجت لها من ذلك  
 ايضا قال الجليل النفقة هي الطعام والكسوة ذكر عند هشام في نوادره وذكر في فتاوى  
 قاضي خان وكما يستحق العدة نفقة العدة تستحق الكسوة وهذه عبارة الامام في الكتاب  
 المذكور والذي يظهر من ذلك ان ما ذكره في الدخول نفقة ان الكسوة تحت العدة فمن  
 على وجه الحاجة اليها وذلك بطول زمن العدة لانه قال لانها لا سفي في العدة منة تحتاج  
 الى الكسوة غالبا حتى لو احتاجت بغيرها اليها ذلك من هذا ان الجواب في الكسوة على  
 الفصل لعل الاطلاق وهو ان طالت العدة واحتاجت اليها فزويت والمأثلا فالاول  
 سطقا لغيره والسكنى في من مفهوم العدة وهو في المصانيف كما عرف ولا يكل  
 قوله وكما تستحق العدة النفقة تستحق الكسوة لانها لا تستحق الكسوة بل تستحقها  
 على وجه التفصيل الذي قد مضى ذكره لا سكل انصار قولهم لانها لا تستحق الكسوة بل تستحقها  
 فتخرج من هذا ان المرأة اذا ادعت الطلاق وطلبت الكسوة لا يلزم الزوج بها في الحال  
 بل سطر الى زمن عدتها هل هو بالخص ام بالشر وان كان بالخص وهي منة تحتاج الى







فقرا حرا فملا خطا اما ان كان صغرا او كرا بالغا فان كان صغرا لم يشرط فيه  
 سوا كان ذكرا اذ انثى وان كان كرا بالغا فلا خطا اما ان كان ذكرا اذ انثى فان كان  
 ذكرا فبشرط ضم الفقرا اما ان يكون ذمنا او اعمى او مقعدا او مغلوبا او اسلا ليدسه  
 او مقطوع الرطن او البدين او مقفوا العصف او معقوها او محنونا او كان به علة من  
 ما يمنع من الالتساب حتى لو كان صحيحا مكنته بالنعقة على غيره وان كان بشي  
 من العوارض فهو مقدر ولا يقدر على الالتساب لمسند كسبه النعقة وان كان بالغا  
 وان كان انثى فبشرط منها ما اشتراط في الصغير والضعف وهو الفقر خاصة ثم اختلف  
 في هذا العسر الذي يستحق منه النعم مثل هو الذي يخله الصدقة ولا يجب عليه الزكاه وفضل  
 هو المحتاج والذي له مثل وفادته هل يستحق النعم على غيره المورثه اختلاف في  
 الروايات في ذواته هل يستحق حق له كانت احياء او مواتا بالانفاق عليها وكذا لو كان  
 نكاحا او امة او ذواته يستحق وهو الصواب بيان ما يجز به فاعلم انه ذكر  
 في الدعوى ما صورته الاصل ان النكاح على الغائب باطل واصح حتى يجب على النكاح  
 من خاله ما يزوالنكاح بنفقة الوالد والولود والزوج النكاح لا يجب على النكاح  
 وليس بنكاحا على الغائب لان النكاح لا يجب على النكاح قبل النكاح بنفقة الوالد  
 والولود والزوج واجبه قبل النكاح حتى اذا طلق واحد من الزوجين فمات كان له  
 المهر من غير نكاح ولا نفقة ما كان نفقة ما زال النكاح ولا يجب الا بالنكاح او بالانكاح  
 حتى لو طلق واحد من الاقارب لم يكن له الاخذ بالنكاح او في ما كان نفقة

والنفق

الولد من الولود والنفقة واجبه قبل النكاح ان النكاح ان النكاح ان النكاح  
 عليه لا يجب استدا بجاز بقية الاقارب لما لم يكن واجبه قبل النكاح  
 النكاح من النكاح اجبا باستدا والنكاح على الغائب باطل وذكر الروي في نكاح  
 على قوله ولا نفقة بنفقة قال الغائب لا يولد له زوجة الغائب نفقة من واجبه قبل  
 النكاح ولما كان لهم ان اخذوها اذا طلقوا بها كان نفقة الغائب اعانه اجماعا  
 ولما عزم من الحار من نفقة الغائب انما يجب بالنكاح لانه يجب نفقة الغائب  
 لا يجوز وفي حق ادب الغائب المضاف قال الغائب نفقة الزوج والاولاد والاولاد  
 ومن نفقة الحار ان نفقة الزوجة والاولاد والوالد ومن نفقة علمها فلم يلق اتفاقا  
 على الغائب بل يكون اعانه لم على احد منهم ولما نفقة الحار مختلف فيها فانما يجب النكاح  
 يكون الاتفاق فنفقة على الغائب والغائب لا نفقة على غائب لم ينعقد هذه عبار  
 فنصف بهذا الذي ذكرناه ان النكاح على الاقارب لا يجب الا بنفقة الغائب او بالانكاح  
 بل هذا جهلنا فحسبنا اصل المسئلة وهو مسئلة من حيث انهم صلوا النكاح بنفقة الوالد  
 او بنفقة النكاح استدا ولست له من الاولاد والاولاد بان الزوج بنفقة  
 فقال على الوارث مثل ذلك نفقة الغائب اعانه كانه نفقة الاولاد وكفوا عنهم  
 استدا وفي اصل المسئلة هذه الامة على وجوب نفقة الغائب وكان ينبغي ان يكون الحكم  
 في من النفقة في ما ان الغائب النكاح نفقة الاولاد لانه بنفقة قوله تعالى  
 الوارث مثل ذلك وعلى كل ايجاب بنفقة الاقارب لهم كما ثبتت الاولاد ولا منكر على هذا على خلاف







وله ثلاثة اخوة شرفان مفعول اب على اجابة واهم وعلى اخير لام اسما مفعول النفقة على الا  
لام وخمس اسما مفعول على الاخ لام واب ونفقة الولد على الاخ لام خاصة لان يجوز حمل  
فصيل كملت فمكونا لمفعول على الاخون على قدسوا شيئا واما الابن فزارق الاخ لام وام  
نكاته نفقته عليه وذكر في شرح ادب العاظمي للمصنف قالوا ابو اجمع المورثون  
والعصرون حتى وجبت النفقة على المورثين بقدر المعصرون اياها في جميع احوالهم وادبوا  
على المورثين اذا كان الصغر اخا لاب ولم واخت لاب واخت لام وام والام  
من الابوين والام مورثان والاخوان الاخران معمران فكل النفقة على من كان  
اربعه اسم ثلاثة اسم على الاخت من الابوين وهم على الام ولا يلحقان الاخوان بالموت  
بل يتبعان لاطها والعتيب ثم سقط نصيبها لغيرها وانما يلحق بالاموات من لو  
كان مع المورثين جبالا رثهم اما اذا كان يرث لام يلحق بالاموات بلعبة لاطها  
العتيب ثم سقط نصيبه لغيره وذكر في المحيط قال الاصل اذا اجتمع القرابة  
الوارثون تبعهم مورثون وبعضهم معصرون حتى وجبت النفقة على المورثين <sup>المعصرون</sup> حمل  
كالسنة حتى اظهرها رفق الباقين عند الحاجة الى القسمة على المعصرون فيظهر نصيب المعصرون  
ثم سقط نصيبه لغيره وعلى الاخون كل النفقة بقدر ميراثهم وكذا الميراث الذي ذكره  
المصنف في هذه بيان الاصحاب خلف وعامل هذا انه لا يلحق بالاموات ان كان المعصرون  
الروح الميراث بجميع المرات ام لا فان كان يجوز جميع المرات فيجعل كالمستكالم  
في الحال والاخ العتية مع الحال فانه اذا كان الحال للمورثين كالميراث النفقة عليهم <sup>كقول</sup>

سنة وان كان بعض الورثة معصرون وبعضهم مورثون كالميراث التي ذكر الحنفية  
فان المعصرون يحملون اياها في حق اطفالهم بقدر ما يجب على المورثين ونفقة كل النفقة  
عليهم مزايا في حق استحقاق المفروض له كل النفقة على بقية الورثة المورثين واما  
كان كذلك لان هذه النفقة لا تجب الا على القريب المورث لا على الميراث السارده  
شرط فيها فالمعصرون لا شيء منهم فبقى المورثون فلهذا اوجبناها بموجبها <sup>عليهم</sup>  
نراحيها الى فيضها ولو زرعها عليهم وليس لنا دليل لذلك سوى المرات سدر  
كان المفروض لهم فمات الاب ومنع من الورثة الام والاخت السبعة <sup>حسب</sup>  
من الاب والاخت لام فبقيهم من ستة للام السدين هم والاخت الشقيقة  
النصف وموت ثلاثة والاخت من الاب السدين هم والباقي وهو من للاخت  
من الام فخص المعصرون بها من في مقابلتها ملك النفقة وحسب لام والاخت الشقيقة  
اربعة اسهم هم للام وثلاثة للاخت الشقيقة في مقابلتها ملك النفقة  
فقطنا في ذلك فوجبه الاخوة المعصرون لغيرها شيء من النفقة لغيرها فسقط  
بماضها بما قد نظرنا فوجبهنا الماخة الشقيقة والام مورثين وفرضها  
اربعة اسهم ثلاثة للاخت وهم للام فقدرنا النفقة على سهاها راسها على  
وطنة ارباعها على الاخ فقدرنا قول الاصحاب ان المعصرون من الورثات الميراث  
الحق في اظهار القسمة اوقات في وقت الاستحقاق ولما قال جندب في ان سقط حصته  
المعصرون اصلا ولا وراثا قائلها من النفقة على المورثين لان هذه ايجافهم <sup>بقول</sup>



الواجب على المولى كفارة الفقر لرب الصغار والفقر العاجز لكم وبغيره فنعلم  
 ان جعل عليهم يكون هذه اجحاف بالفقر ومن لم ينفق من جهة ولا اجحاف بالمولى لا  
 ير الواجب عليهم واذا من عليهم ما وجب عليهم شرط له يكن فيه اجحاف واذا دار الامر  
 ان سطر الجانبين كما ذكرت ومن ان سطر الى جانب الفقر ومن له كما ذكرنا فالنظر الى جبا  
 الفقر وهو له اولى لانام نحن باسما بالمولى فلا نأوي جينا القدر الفقر ومن علم  
 شيئا وليس في اجحافه اجحاف ولما الفقر ومن له فقد خسرنا بالسخة من غير فائدة  
 فلم يكن فيه سطر ولا مراعاة له وهذا الذي قرناه ومطنا الكلام في حق جوابا  
 عن السؤال الذي ذكرناه في كتابنا الاخلاص في الواقع في الصفات جالته  
 التوفيق مسئلة المولى بطلان مطلق فيفقده لظان وارحم الله هذا المولى في حقنا  
 مطلقا وصديقا لظان بخلاف مطلق الرب لم ينفق عليه بوجه مطلقا ولها لفظها  
 ما يكون يعرف اللفظ مثلا ان يقول انتم مدبري وقد بينت وقد يكون مطلقا  
 والاعنان يقول انتم مدبري او مدبري بعد مولى او انتم مدبري او انتم مدبري  
 بعد مولى او انتم مدبري بعد مولى وكذا انتم مدبري ارجح من اني مدبري وقد  
 يكون مطلقا المولى يقول انتم فانتم حرا او خالصة او مومت او انتم حرة  
 حرة او اذا خلت ادمي حرة وكذا اذا ذكر في من اللفاظ مكانا المولى  
 الوفاء او لظان او بان حان فلان فانتم لا يكون مدبرا لانه فاعلم بشرط  
 لا يغير فصار بمنزلة سائر الشروط في قول الله اركم زيد وبارك فلان فانتم حرا

التدبير

وانه

مدبري وهو غلام او بعد مولى فلان ومولى لا يكون مدبرا الا ان يكون فلان  
 فان قوله فيصير حفيد مدبرا اعلم انه لا يصح التدبير الا بعد مدبره مطلقا عن  
 من المولى مضافا الى قوله لا يصح الا ان الملك سوا كان خيرا او مضافا بشرط او مضافا  
 لا وفق او مضافا الى الملك او مضافا الى قوله ان يقول بعد له ان يحكمك فان  
 حرا وان استقرت له فانت حرا وان يكون معلقا مولى المولى لا يكون حرا  
 هذا التدبير نوعان نوع مروج لاما للمدبر في حياته ونوع مروج لا بعد موته فالمدبر  
 مروج للحياتة فهو موقوف حوالا له للمدبر عندنا اخلاقا للناضج وكل فقر مطلق  
 الحق لا يجوز وما لا مطلق يجوز في الذخر كل فقر يقع على المرحوم في المرحوم وكل  
 فقر يقع على المرحوم يقع على المدبر فالاول كما بيع والحب والصدق والاول  
 ورهنة ويجوز استخراجه بالاسم والاول في الامم والزروع والامان  
 والاحرم للمولى والمهر والفقر والكتب والنفقة للمولى لانها بدل النافع والمسا  
 ملكه ولا سقافا الدين برقبته بل سقافا بكسبه وسقافا بالسخانة وسقافا  
 على المولى وهو المولى من قيمته ومن ادبها ويجوز اعفائه ويجوز قفائه ولو  
 المدبر من غير سيد ما مدبر ينفق بستره ويرق برهها فلو اختلف المولى والمدبر  
 في الولد فقال المولى ولدت له فلان المدبر وهو رقيق وقال المدبر لولدت له  
 وهو مدبرنا يقول قول المولى مدبره على علمه لان الولاية ليست له والمدبر  
 بعينه المدبر

فقد







الان والسنة وان كانا صغيرين فبعضهما حتى يمدان لان استغناؤهما يكون عند  
 ما طنا وان كانا كبيرين فترجى الابن ويقال ان يخدمها حتما لان شرط العبيد  
 حتى يستغنيا فلا يفتق عند استغنا احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك  
 احدهما عندهما جميعا حتى يمدك الاخر فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الك  
 لوقوع الناس رجل قال لعبد له احدا اخر بعد موتي وله وصية مائة درهم  
 ثمرات اغنفا ولها وصية ما تدرهم بينهما لانه لما مات ساع الفوق فمما  
 فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منهما مائة بطلت احدهما المستحق حل  
 كما لكل مائة لي بعد موتي حرفا كان في ملكه بم العقال يكون مورا ما غلبت لعل  
 لا يكون مورا رجل قال اذا مئت فلانا فهو بعد موتي فلكه كان مورا مسلم  
 الصبي الفافل ارتداد صح عند ابي حنيفة ومحمد ولا تقبل وعند ابي يوسف والشافعي  
 رجما السفال لا يصح منه وانفراد الشافعي بانه لا يصح اسلامه ايضا انه قول  
 اصحابنا اسلام الصبي الذي لا يقبل او الفافل هل هو مقدر عند العقل بعد من  
 العماره لم اذا اصدق من بعد واما الذي ذكره فانه ما يقبل التحط لانه لا يقبل  
 في الحاشية فقال قوله الصبي الذي لا يقبل ان يعرف ان الاسلام عليه النجاة فمن  
 الحش من الطقة واللون لم كما قال في جامع السعدي فاذا اسلم من صغار  
 المحط اسلام الصبي الفافل صح ولم يفسد ما اذا ذكر في الردة قال ارتداد الصبي  
 صح منه عند ما لا يقبل وعند ابي يوسف والشافعي لا يقع وفيه شيء لان

اسلام الصبي الذي لا يقبل

حقيق

بقيه الاصحاب لم ينصوا على المراهق ولا نصبو الخلاف فيه واما الذي يعقل فيبقى  
 فيه نوع ليس ان الردة العاقلة الذي ليس من اهلها لا تصح ائناقا ويجوز ان قول الاصحاب  
 الذي يعقل المراد به المراهق ويلزم منه محذور اخر وهو ان يكون المراهق ايضا في اسلامه  
 فان صاحب المراهق جمع في النظر كانه وارث ادا الصبي الذي يعقل الردة في اسلامه  
 اسلام فاذا افسرنا العقل المراهق بغير الاسلام ايضا وفيه نظر واعلم ان المراهق  
 فيما نقل عن الامام ان يقول برية من الاسلام او دخلت في النصرانية او يقول تركت دين  
 الاسلام ودخلت في اليهودية او المجوسية او قال برية من الاسلام او برية من دين  
 الاسلام او انا بري من محمد صلى الله عليه وسلم او كذب باحد من الانبياء او منصوص باحد من  
 الانبياء او جحد ان الله خالقهم او ربه او كذب بالجنات والناو او بالحساب كان رد او بانه  
 منه امراته فان لم يثبت تنكاح قال ثبت فقال له انه يقول اشهد ان لا اله الا الله  
 وان محمدا رسول الله ويقر بما جاء من عنده ويبرأ من الذي لا يقبل فاذا اقل ذلك فقد تاب  
 فان عاد الى الردة بانياب وحبيل الشا جيل او كذا في الثالثة والرابعة استثنائه من  
 عزنا جيل فاذا اسلم قبل اسلامه وضرب ضربا وجعا وكسرت لا يخرج حتى ياتي عليه  
 خشوع التوبة وحل الاربعه اذا اسلم لا يضرب ولا يحبس كذا في الردة في الناطق  
 مداما سعان بالارند اسوا كان كبيرا او صغيرا لا يعقل على الخلاف الذي فيه فاما  
 ما يفتق بالاسلام فاعلم ان اليهودي والنصراني الذي ينزلهما الردة اقل الواحد منهم  
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم بالاسلام حتى يشهد بغيره

كلمات الردة

ما يصير تايبا

طلب التاجيل ولو كان الرد صحيح

رد المذنب حيث يكون الرد صحيح

كيفية ائتمام اليهود والنصارى

فلا والله اني اعلم اني قد اذنت  
 انما لم يصح في الردة ان لا يشهد  
 انما لم يصح في الردة ان لا يشهد  
 انما لم يصح في الردة ان لا يشهد



الذي كان عليه بان يقول اننا بري من النصرانية ان كان نصرايا او من اليهودية ان كان يهوديا  
ومع ذلك يقول دخلت في الاسلام لان اليهود مقررون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم  
الا انهم يقولون كان رسول الله الى الاعراب لا الى بني اسرائيل ولا يبرهنا بما اقران بالرسالة  
وبالوصاية للتعالي حتى يبرهن دينه ويقرانه دخل في الاسلام ولو كان اليهودي  
النصراني انما مسلم او اسلم لا يحكم باسلامه وعن الحسن بن زياد اذ قال الرجل الذي  
اسلم فقال اسلمت كان اسلاما لانه خاطبه بحجاب ما كلفه به فيكون اسلاما ولو قال  
اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله نبراته من اليهودية ولم يزل مع ذلك  
دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصل عليه ذلك قد اثنى في خاتمة الفتاوى  
وغيره وذكر في الخبرين اذ قال اليهودي والنصراني شهد ان لا اله الا الله واشهد ان  
محمد امين ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يقل نبراته عن ديني ودخلت في الاسلام  
وانما شرط محمد رحمه الله النبي عن دينهم بدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد ينبر  
من اليهودية ويدخل في النصرانية او المجوسية فيجوز ان ينبر عن اليهودية لدخوله في  
النصرانية لا في الاسلام ولا يحكم باسلامهم ما لم يقر ابا له دخول في الاسلام ذلك قد اثنى  
بربنا من ديني شهد ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله لا يصير مسلما من بعض الناس  
اذ اقبل النصراني محمد رسول الله الحق قال نعم انه لا يصير مسلما ولو لم يكن ان يولد فيقول  
انه رسول الله الحق الى العرب والعجم لا الى بني اسرائيل فان قيل فيجب ان لا يحكم باسلام اليهودي  
والنصراني ان اقر رسالة محمد ونبأ عن دينه ودخل في الاسلام ما لم يقر ان الله ولا يكتنه

من يوصل على الميت بعد الصلاة

تسعة  
في نسخة من المخطوطات  
منه كذا وكذا في نسخة  
من المخطوطات

في نسخة من المخطوطات

وكنته ورسوله وبغير البعث وبالقدر خير وشر من الله تعالى فان هذا شرط الاسلام  
وكنته فكذلك بالتحصين فقلنا الاقرار بهذه الاشياء لم يوجد نصا فقد وجد دلالة لانه  
لما اقر بدخوله في الاسلام فقد التزم جميع ما كان شرط صحة الاسلام وكنته ذلك  
بالنصر يثبت بالدلالة اذ قال اليهودي او النصراني انما مسلم او قال اسلمت لا يحكم  
باسلامه لانهم يدعون ذلك لانفسهم فان المسلم هو المستسلم للحق المتفادله وهم يدعون  
ان الحق ما هم عليه فلا يكون مخالفا لهذا القول ليل الاسلام في حقهم وفي مجموع النوازل  
اذ قال انما مسلم مثلك يصير مسلما كمن عيان الدينين وذكر في الفتاوى الظهيرية  
اليهود والنصارى الذين اليوم ينظرون في المسلمين اذ قال واحد منهم شهد ان لا اله  
الا الله وان محمد رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم يقولون هذا غير انهم اذا استفسروا  
قالوا محمد رسول الله بعث اليكم لا ينالونكم بعد اذ ليل اسلامهم حتى نعم اليه بشي  
فان كان نصرا نيا قالوا وانبر من النصرانية وان كان يهوديا قالوا وانبر من اليهودية  
فحينئذ يكون مسلما اظهروا ما خالف اعتقاده وذكر في البديع قال الكفر اصناف  
اربعة صنف منهم منكرون الصانع املا وهم الدهرية المعطلة وصنف منهم يقولون  
بالصانع وينكرون توحيده وهم الوثنية والمجوس وصنف منهم يقولون بالصانع  
وتوحيده وينكرون الرسالة واسماهم قوم من الدلاسة وصنف منهم يقولون  
بالصانع وتوحيده والرسالة في محله لكنهم ينكرون رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم  
وهو اليهود والنصارى فان كان من الصنف الاول او الثاني فقال لا اله الا الله يحكم

اذ قال اليهودي او النصراني انما مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه

اصناف الكفر وكيفيته



باسلامه لان لا يمنعون عن الشهادة اصلا فاذا اقرروا بها كان ذلك دليلا على  
 ايمانهم وكذلك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله لانهم يمنعون عن كل واحد من كلمتي  
 الشهادة فكان الايمان بواحدة منهما ايتما كانت لا الايمان وان كل من الصف  
 الثالث فقال لا اله الا الله يحكم باسلامه لانه منكر الرسالة ولا يمنع عن هذه الرسالة  
 المقالة ولو قال اشهد ان محمدا رسول الله يحكم باسلامه لانه يمنع عن هذه الشهادة فكل  
 الاقرار به دليل الايمان وان كان من الصف الرابع فاني بالشهادة بين فقال لا اله الا الله  
 محمدا رسوله لا يحكم باسلامه حتى يشهد ان الدين الذي هو عليه من اليهودية والنصرانية  
 فان من هو لا من يقرب رساله محمدا صلى الله عليه وسلم لكنه يقول بعث الى العرب ومن غلب فلا  
 يكون اتيانه بالشهادة بين يدي النهرية لئلا على ايمانه وكذا لو قال يهودي اني  
 انا مؤمن مسلم او قال امنا واسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يدعون انهم مؤمنون  
 ومسلمون وان الايمان والاسلام هو الذي هم عليه وروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا  
 قال اليهودي والنصراني انا مسلم او قال اسلمت سئل عن ذلك اى شيء اراد  
 به فان قال اراد به ترك اليهودية او النصرانية والدخول في دين الاسلام حكم  
 باسلامه حتى لو رجع عن ذلك كان مرتدا وان قال اراد به بقول اسلمت اني على الحق  
 ولم ارد ترك ما رجع عن ديني لم يحكم باسلامه وذكر في المحيط قال باب ما يصير الكافر  
 مسلما الكافر اذا اقر بكونه مسلم ما اعتقه حكمه باسلامه ثم الكافر على بلانه ضرب  
 بحد الاوثان وعبد النيران والمشرک في الرومية والمنكر للوحدة كالتثوية

يفتنوا اليهود وكذا النصارى عن شهادة

اصناف وكفار

والمقر بالوحدة والتمسك بالرسالة كاليهود والنصارى والخاصة للرومية والمشرک  
 فيها اذا قال لا اله الا الله يحكم باسلامه وكذا لو قال اشهد ان محمدا رسول الله وقال  
 اسلمنا او امننا باسلامه لانه اقر بما هو مخالف لا اعتقاده واما المقر بالوحدة والمنكر  
 للرسالة اصلا من اميل الكتاب كاليهود والنصارى اذا قال لا اله الا الله لم يكن  
 مسلما حتى يقول واشهد ان محمدا رسول الله لانهم كانوا محمدين في الرسالة فلم يقرروا  
 خلاف ما اعتقده واذا اشهد برسالة محمد صلى الله عليه وسلم يكون مسلما ومنهم من يقر  
 برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولكنهم يزعمون انه رسول العرب لا النبي اسرائيل  
 كما في بلاد العراق فمن يقر منهم بان محمدا رسول الله لا يكون مسلما حتى يشهد ان دينه مع  
 ذلك ويقر انه دخل في الاسلام ولو قال رست من اليهودية او النصرانية ولم يقر  
 بذلك دخل في الاسلام لا يحكم باسلامه لانه كتمان انه شريك من اليهودية ودخل  
 في النصرانية او على عكس ذلك فاقول مع ذلك ودخل في الاسلام فحينئذ يزول هذا  
 الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا قال دخل في الاسلام حكم باسلامه وان لم يشهد  
 ما كان عليه ان في لفظه ما يدل على دخول حادث منه في الاسلام وذلك غير ما كان عليه  
 فاسد للشبهة بهذا اللفظ انه يشهد انما كان عليه وذكر في الفتاوى الكفرية البرانية  
 وتعرف بالثمة قل اما اليهود والنصارى الذين من ظهروا المسلمين اذا قال اشهد  
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم جميعا يقولون  
 هذا حتى لا يوجد نصراي ولا يهودي عندنا ساله الا قال من الكلمة واذا استنصر

فارد دخل في الاسلام ولم يشهد



رسول الله اليكم لا اله الا الله وان كان الرجل من بني اسرائيل او الذي عن يمين  
رسول الله منهم والاميون غرايل الكتاب ولا يكون هذا دليل اسلامه حتى يقيم اليه الشري  
فان كان نصرانيا قال واخبر من النصرانية وان كان يهوديا قال وان كان من اليهودية  
فحينئذ يكون مسلما لاظهار ما نالت عناده وفي سيرة المنفي عن اي حيفه اذا قال  
النصراني شهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وانا مسلم او بدا بقوله اناسلم  
وحتى بالشهادتين فهذا ليس باسلام حتى يبرهن النصرانية وكذا في شرح مختصر الطحاوي  
لا سيما في كتاب المذهب منه قال سيل ابو يوسف عن الميركا كيف يستناب  
فقال يقول شهد ان لا اله الا الله وان شهد ان محمدا عبده ورسوله ويقر بما جاء به  
محمدا صلى الله عليه وسلم من عنده عن رجل وشيئا من الدين الذي اتفق عليه وكذا انظر  
اسلامه ان يقول شهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وشيئا من النصرانية  
وان كان يهوديا فينبغي ان يقول شهد ان لا اله الا الله وان شهد ان محمدا  
رسول الله قال لا يكون مسلما لانهم يقولون جميعا هكذا انهم اذا نسروا قالوا  
رسول الله اليكم هذا في اليهود والنصارى الذين هم بنو طهراني الاسلام فاما اذا  
كان في دار الحرب حمل عليه رجل من المسلمين فقال شهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده  
ورسوله فهذا دليل اسلامه او قال محمدا رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام  
او قال دخلت في دين محمد فهذا كله دليل على اسلامه ولو قال لا اله الا الله فان كان  
الرجل من بني اسرائيل او تعالى فهذا دليل اسلامه وكذا اذا قال شهد ان

لغير اسلام المذهب

اخرى اذا انطأ بالزناديق  
محمد حله الدين

محمد رسول الله لانه ينكر الامور جميعا وان كان الرجل من بني اسرائيل الا الله فقال هذا  
حين حمل عليه لا يكون هذا دليل اسلامه لانه مفره ولو ان يهوديا او نصرانيا اذا قال  
انا مسلم لم يكن بهذا مسلما هكذا ذكر محمد بن الحسن بن المسايك كلها في السيرة الكبير  
وذكر في الكرخي في مختصره ايضا ذكر في شرح السيرة الكبير لسير الامم الخسفي في باب  
ما يكون الرجل به مسلما قال فاما اليهود والنصارى الذين هم بنو طهراني المسلمين اذا  
قال احد منهم شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فانه لا يكون مسلما بهذا  
لانهم جميعا يقولون هذا وليس من نصرائي ولا يهودي عند ما نساله الا قال منه الكلمة  
فاذا استفسرته قال رسول الله اليكم لا اله الا الله وان شهد ان لا اله الا الله فانه لا يكون دليلا  
على اسلامه حتى يقيم اليه الشري فان كان نصرانيا قال وان كان من النصرانية وان كان يهوديا  
قال واخبر من اليهودية فحينئذ يكون مسلما لاظهار ما نالت عناده وفي سيرة  
لنا من هذا كله ان اليهودي او النصراني الذي من اهل الذمة اذا قال شهد ان لا اله الا  
الله وان شهد ان محمدا رسول الله ولم يبرهن اليهودية ان كان يهوديا او النصرانية  
ان كان نصرانيا لا يصح ما ذكرته انشئت في هذه المسئلة على ما نقلته من فتاوي  
فاضي خان فانتقل انه احضر شخص من حصن نصرائي في سوال سنة احدى وستمائة  
الذي مشى الى دار العدل بسبب كلام وقع منه في حق الجباب الشرف النبوي  
بينما محمدا صلى الله عليه وسلم فلما حضر قال شهد ان لا اله الا الله وان شهد ان محمدا رسول الله  
ولم يبرهن النصرانية فادعى عليه بذلك القول عنه فاضي القضاة جمال الدين الخسفي الذي ادعى

اليهود والنصارى الذين هم بنو طهراني المسلمين  
فان كان نصرانيا قال وان كان من النصرانية وان كان يهوديا  
فحينئذ يكون مسلما لاظهار ما نالت عناده وفي سيرة

النصارى اذا وقع في حق الجباب الشرف النبوي  
فان كان نصرانيا لا يصح ما ذكرته انشئت في هذه المسئلة على ما نقلته من فتاوي



ومن مذهبه انه يرى قتله بذلك القول وان اظهر الاسلام فقل لبعض الحنفية ان هذا  
صار مسلما بهذا القول فلا يجوز ان يلبس المسوح ولا يغزل بالحديد فقلت له هذا لا بد  
لا يصير به مسلما بل لا بد معه من التبري من الخيرية والاقرار بالدخول في الاسلام فانك  
مذاون قال لا يصير بهذا القول وحده مسلما ولا لشدة التبري فعنه ذلك ردت  
هذه النقول في مثل المسئلة خشية ان يقع غير في هذا المقالة من الحنفية وليكن  
اخرنا ان اضم اليه خطوط المفتين الحنفية في زماننا حتى يبلغ في انزاله الوهم  
الذي حصل لهذا الحنفية فاضر خط الشيخ الامام العلامة جمال الدين ابن الشيخ العلامة  
سراج الدين الحنفى وهو الذي اسمه في القنوي وكتب تحفة الشيخ الامام محمد بن ابن  
النعمان واسمه احمد بن علي الحنفى وكتب تحفة القاضي شرف الدين الكفرى تاجى في  
الحكم واسمه احمد بن الحنفى وكتب في مثالبه خط الشيخ جمال الدين المزاربة الشيخ  
الامام العالم القاضي جمال الدين القنوي مدر من مقدمه يعرف بالرمي واسمه  
احمد بن محمد القنوي الحنفى وكتب تحفة الشيخ الامام العالم المفتي صدر الدين ابن الشيخ  
علاء الدين ابن منصور الكنتى واسمه محمد بن علي الحنفى وكتب في الورد الصغرى الشيخ الامام  
العلامة افضى الفقه حاد الدين اسمعيل بن العز الحنفى واجاد في كتابه فهو لا يمان  
الحنفية في وقتهم هذا جميعه في حق اليهود والنصارى الذين من اظهروا اما في عين  
الادنان والنيان والمشرق في الرومية والتبر للوحدة اية كالتوبة اذا قال  
الواحد منهم لا اله الا الله محكم باسلامه وكذا لو قال اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله

هذه خطوط الحنفية في المسئلة

حكم عاد الدين ابن الشيخ  
اذ اظهر واحد منهم لا اله الا الله محمد رسول الله

حررت

او قال اسلمنا او امننا بالله واما المفر بالوحدة اية والتبر للرسالة اصلا كما  
من اليهود والنصارى اذا اتوا بالشهادتين يكون مسلما وذكر اصحابنا ان الاسلام  
الكفار كما يصح بالقول يصح بالفعل سواء في البداية ايماننا بطريق الدلالة ولم ابرح حق  
الكلام في ذلك ومن مثل اليهود والنصارى الذين من اظهروا او اعني الاسلام بالفعل  
لكن في البداية اية قال واما بيان ما حكم به بكونه مومنا من طريق الدلالة فخوان يصل الكتابي  
او واحد من اهل الشرك في جماعة محكم باسلامه وهذا فيه احتمال وموان كمثل ان يكون الكتابي  
الذي يقربنا لوصدائه وتكرار الرسالة الاسلامي الذي من اظهروا وكمثل الكفار ان اخرج  
الاحتمال الاول فانه اذا ثبت التفرقة بين اليهود والنصارى المفر من الوصديا وهم  
متكروا الرسالة اصلا وبين الذين من اظهروا في الصريح فلا ان ثبت في الدلالة الاولى  
فلنا هذا الوجه لا يحسن ان يرجح فان اصحاب ردهم الله انما فصلوا بين اليهود والنصارى  
الذين من اظهروا وبين المتكروا للرسالة اصلا لان الذين من اظهروا يعرفون بان  
بيننا محمد صلى الله عليه وسلم رسل الله فكيف لو انه ارسل الى العرب فخطا فاذ اقر  
بالشهادتين من غير تبر ولا اقرار بالدخول في الاسلام لا يحكم باسلامه لانه جاز ان يكون  
مرادهم بهذا القول الاخبار عما هم عليه الاقرار برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
الى اسرايل وغيرهم فلا يصح باسلامهم الا بالتبري والاقرار بالدخول في الاسلام فتفطع  
ذلك الاحتمال اما في الاسلام بالفعل على الوجه الذي ذكره في هذا الاحتمال مفتود فلنا هذا  
فلنا انه يصح منهم سوا كانوا من يفر او برسالة محمد او تكرر اصلا المعنى الذي ذكرنا

الاسلام كما يصح بالقول  
كملاء الكتابي مع المسلمين







[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰

وقد ذكرنا بطلان هذا الكلام  
على الذين يحرمون الصوم لهم

منه لما عليه صلح ام لا، السابعة والعشرون في المسجد اذا احتاج الى انقته  
وليس عليه وقف بل يجوز ان يوجر منه قطعة ببقينه ام لا، الثامنة والعشرون  
في مشروى الوقف اقبض مال الوقف ومات بمجلا ولم يسبق ما اذا صنع به هل يحسن  
ام لا، التاسعة والعشرون في بيان من حجر عليه القاضي لسفها ولين عليه قو  
ارضاه هل يجوز ام لا، الثلاثون في ذكر خاتمة لمسائل الوقف اشتعل على ما اذا  
وقف ارضاله لحيه هل ينفع ام لا، اما الاولى فاعلم ان الوقف عارض عند احيينه  
واي يوسف ومحمد ورفو والحسن بن زياد، مكة انصر عليه قاضي خان في الفناوي قال وذكر  
في الاصل كان ابو حنيفة لا يجزى الوقف بظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس فقال عند احيينه  
لا يجوز الوقف وليس كالمظن بل يجوز عند الكل الا ان عنه اي حنيفة يجوز ان لا اعارة  
وتصرف منفعته الى جهة الوقف وبني العيز على ملكه او انصرف له ان يرجع عنه ويجوز  
بيعه له وان مات بورث عنه ولا يلزم عنه الا بطر من غير احد مما قضا القاضي لمزومه  
لانه مجتهد فيه ولو حاكم جلا بحكم لمزومه فحكمه الصحيح انه لا يرفع الكلاف والقاضي  
ان بطله والثاني انه لمزوم ايضا بطر من الوصية فنقول او وصيت بغيره دارى منه او  
بغيره ارضى منه او بغيره جعلت هذه الدار وقفا فنه قد قوا بطله على المساكين  
وكذا الواو حيان بوقف يجوز من الثلث وعند ما الوقف لازم بغيره من الثلث فالتكليفات والتكليفات  
لم ياخذوا بقوله الامام في هذا الا ان اثار المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحابة  
وتعامل الناس باخذ الوباطات والكانات او لها وقتا فليل صلى الله عليه وسلم من

ذکر صفا فی شصت و نه  
 عمل الفروع کما جہا لوقد  
 صیغہ و کما کما کما و کما  
 ذکر صفا فی شصت و نه  
 فاما کما کما کما کما  
 باعنی و اعنی کما کما  
 التکلیف کما کما کما  
 با کما کما کما کما  
 عمل کما کما کما کما  
 باعنی و اکسفت کما کما  
 کما کما کما کما کما  
 فیتمہ و کما کما کما کما  
 صیغہ و کما کما کما کما  
 و کما کما کما کما کما

في جسر هذه المراكب التي في هذا

عبارة قاضي خان وذكر في المد جس ما صورته قاله في الفصل الثاني ما يتعلق بما جواز الوفاء بشرط صحة ذكر في ظاهر الرواية ان شرط جواز الوقف عند ابي حنيفة الاضافة الى ما بعد الموت وان لم يوص به لم يصح وقال ابو يوسف ومحمد ليس هذا بشرط حتى يمنع من بعده ولا يورث عنه لو مات واصل الوقف راجع الى نفسه الوقف ما اذا قال الخليفة نفسه حبست العين على ملكي وتعدت بشرطها على المساكين فلا يصح اذا كانت الشرع معدومة الا بغير بن الوصية وعلى قولهما فغير الوقف انما العين عن ملكي الله تعالى وجعلته مجوسا في ملكه ومنفعته للعباد فهذا صحيح وان لم يكن موصى به وكان المسجد قال شمس الامنة الرخسي الاضافة الى ما بعد الموت او الوصية عند ابي حنيفة ليس بشرط الجواز فان الوقف جائز عند مدون ذلك لكنه غير لازم وانما يصير لازما بالاضافة الى ما بعد الموت او بالوصية وهذا الاضافة حنيفة تجعل الواقف حابسا للعين على ملكه صارنا المنفعة الى الجنة التي سماها فيكون منزلة العارضة والعارضة جائزة غير لازمة ومعنى الجواز صرف حواضر صرف العقل الى ملك الجاهل منه عبان الخيرة وذكر في الكافي قال ثم قيل المنفعة معدومة والتصرف بالمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف صلاحه الامام والاصح انه جائز اجماعا الا انه غير لازم عند كالعارضة فرجع فيه وسباع ورويد وروش وعندنا حبس العين على ملك الله تعالى فزول ملك الواقف عنه اليه تعالى على وجه يعود نفعه الى العباد فلزم منه عبارته وذكر في شرح المنظومة في الكلام على قول الشيخ ابي حنيفة والوقف قال باطلا اي بطل ويلزم الوقف الذي يسهل قال ابو حنيفة الوقف لا يحل

[illegible]

منه ومع شغلها في الظهر، وجارها ردة نفسه فيصير على نفاذ قرايتي وعلى نفاذ قرايتي وجعلها في الكبر جازحا كما كانوا يكتصون ولا يكتصون وإذا أراد النعيم أن يفتعل في



اي للواقف ان يرجع عنه وان يبيع ما وقف واذا مات يورث عنه الا ان ينعى اليه  
 بلزوم محض بصيرة لا زما ولا هو لازم وان لم ينشأ القاضي بلزومه واصل الاختلاف  
 في تفسير الوقف فخص الوقف شرعا بصير العين على ملك الوقف والمنفعة والمنفعة  
 كالعارية ثم قيل المنفعة معدومة والنقد والمعدوم لا يبيع فلا يجوز الوقف اطلاقا عند  
 وهو المذكور في الاصل والاصح انه جائز عند غير لازم كالعارية وعندما بصير العين على  
 ملك الله تعالى فزول ملك الوقف عنه الى استعالي على وجه يعود منفعته الى العباد  
 فليزوم العمل بقولها هذه عبارة وقد ذكر في ابداء قلة خلاف بين العلماء في جواز الوقف  
 في جوجوب النقص وبالفرع ما دام الموقوف حيا حتى انموت وقت ان اراده يلزمه  
 النقص من ماله والدار والارض ويكون ذلك بمنزلة اليد بالنقص وبالعلة ولا خلاف ايضا  
 في جواز ان في خزانة الملك لرقبه اذا اتصل به قضاء القاضي واضافه الى ما بعد الموت  
 بان قال اذ امت فقد جعلت دارى وارضى وقفا على كذا اوقال هو وقف في حياته متى  
 بعد وفاته واختلفوا في جواز من يملك الرقبة اذا لم توجد الاضافة الى ما بعد الموت ولا  
 اتصال به حكم حاكم قال ابو حنيفة لا يجوز حتى كان للواقف مع الموتوف وجته واذا مات بصير  
 ميراثا لورثته وقال ابو يوسف ومحمد وعامة العلماء يجوز حتى لا يباع ولا يورث ولا يورث  
 ثم في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا فرق بين ما اذا وقف في حال الصحة وبينما اذا وقف في  
 حالة المرض حتى لا يجوز عند من اختلف جميعا اذا لم توجد الاضافه ولا حكم الحاكم في  
 الطحاوي عنه اذا وقف في حالة المرض جاز عند ويعتبر من الثلث ويكون بمنزلة الوصية

فانما المقصود بالوقف  
 انما يباح في الوقف ما يباح  
 في البيع في ان لا يخلو من النقص  
 الا ان يخلو من النقص  
 فليس يلزم اذا كان في يد

بعد الموت واما عند ما هو جائز في الصحة والمرض وذكر في الفتاوى الظهيرية قال قال  
 شمس الامية السرخسي وظهر بعض احوالنا ان الوقف جائز على قول ابي حنيفة واليه يشير في  
 ظاهر الرواية فيقول فاما ابو حنيفة فكان لا يجيز ذلك ومراعاة انه لا يجعله لازما فاما  
 اصل الجواز فتثبت عنه لانه يجعل الوقف حائلا العين على ملكه صار فاللنفعة الي  
 الجهة التي سماها فكون بمنزلة العارية والعارية جائز غير لازم ولهذا قال او اوصى بعد  
 موته يكون لازما بمنزلة الوصية ما لمنفعته بعد الموت فاما ابو يوسف ومحمد فقالا الوقف  
 يزول ملكه وانما بصير العين عن الدخول في ملك غيره فلذلك قال الملك في حقه يلزم حتى لا يورث عنه  
 بعد وفاته وذكر في شرح القدر دوي للذهبي قال قال ابو حنيفة لا يزول ملك الوقف  
 عن الوقف الا ان يحكم به حاكم او يعلقه موته وذكر مذهبهما واسند له طائفة اسند له  
 للامام فقال ولا يبي حنيفة وهو قول من يفران الوقف يبيع بالمنافع فلا يلزم كالايمان الا  
 اذا حكم به حاكم فيلحقه بالقطع ولانه محض فيه فينفذ اجتهاده او تعليقه بموته فيصير  
 وصية فتعتبر فيه ما يعتبر في الوصية حتى يخرج من الثلث ثم قيل المنفعة معدومة  
 والنقص في المعدوم لا يبيع فلا يجوز الوقف عند املا وهو الملقوف في الاصل والاصح انه  
 جائز لكنه غير لازم كالعارية من عبارة وذكر في الهداية قال قال ابو حنيفة لا  
 يزول ملك الوقف عن الوقف الا ان يحكم به حاكم او يعلقه موته معقول اذا امت فقد  
 وقف ارى على كذا اوقال ابو يوسف يزول ملك الوقف بمجرد القول وقال لا يجوز حتى يحل  
 للوقف وليا ويسله اليه قال رحمه الله الوقف لغة هو الجبر على وقف الداراة

المسئلة الثانية في جرح قولها







وذكر في الكافي الفتوى على قولهما ذكر في المدخبر و مشايخ الح اخذوا بقول اي يوسف في  
 المشايخ و مشايخ بخاري اخذوا بقول محمد و ذلك في الفتاوى الظهيرية قال كان ابو يوسف  
 يقول يقول اي حنيفه ثم رجع و قد استبعد محمد قول اي حنيفه في الكتاب و سماه حكما  
 على الناس من غير حنفية قال ما اخذ الناس بقول اي حنيفه و اصحابه الا تركهم الحكم على  
 الناس و لو جاز فليد اي حنيفه في هذا المكان من بعض قبل اي حنيفه احري ان يتركوا  
 و ذلك في شرح مجمع البحرين و اكثر فقه الا بصار على قول محمد و الفتوى عليه و فكر في  
 الخلاصة في الفتاوى قال و الاثنا عشر اخذوا بقولهما و ذكر في منيه المنى قال النعماني  
 في الوقف على قول ابن يوسف و قد مر في الاجارات و ذكر في الفتاوى الكبرى للشيخ  
 قال و مشايخ الحنفية يقول اي يوسف و نحن ايضا نقول بقوله و ذكر في الفتاوى الصغرى  
 الحسامية قال الصدوق الشبيه في واقعا انه يحكي عن بعض يقول اي يوسف و مشايخ الحنفية  
 يقولون بقوله و ذكر في الفتاوى الصغرى و الفتوى في جواز الوقف على قول اي يوسف  
 و محمد و اما مسألة و ذلك انسان على نفسه فقوله ذلك الحنفية في وقفه ما لا يجل  
 منها الارض على نفسه ثم من بعد على المساكين قال ابو بكر و اذا جعل الرجل ارضة  
 لله تعالى ابد اهل نفسه ثم من بعد على الفقراء او على نفسي و من بعد على ولدي و ولد  
 ولدي و نسلم ابد اما ثلثا لو افاض انقرضوا فهي على المساكين او على نفسي ثم من  
 بعد على فلان و ولده و ولده و نسلم ابد اما ثلثا لو افاض انقرضوا فهي  
 موقوفة على الفقراء المساكين فانما لا يحفظ في ذلك شيئا من اصحابنا المشد من الامار و

المسألة الرابعة في وقف على اولاد  
 وقف الانسان على نفسه ثم على اولاد  
 و بعد ذلك على غيره و المسألة

قوله في الوقف على نفسه ثم على اولاد  
 و بعد ذلك على غيره و المسألة  
 قوله في الوقف على نفسه ثم على اولاد  
 و بعد ذلك على غيره و المسألة

عن اي يوسف انه قال اذا استثنى الواقف لنفسه ان سفل غلة ما وقف على نفسه  
 و ولده و حشمة مادام حيا فذلك جائز و قال اي يوسف في ما استثناه عن غير الخطاب  
 فقال ذلك قياسا على ما قال محمد و كان عمره و ال الصدقة فقلنا و اما الصدقة  
 انه ان استثنى اتفاق الغلة على نفسه و ولده و حشمة هو بمنزلة قوله و وقف  
 هذه الارض على نفسي ثم من بعد على المساكين الا يرى ازالة ان سفل الغلة كذا على  
 نفسه و ولده و حشمة ابد اما مادام حيا فاذا استثنى ما استثناه ان يزيد  
 من ارضه فذلك و ان يخرج من صدقة من ثلثا اخرج منها و ان يدخل فيها من ثلثا  
 اد خاله فيها و ينقص من ثلثا ان ينقص منها مكانه جعله له فقد جوزه امن  
 اجاز الوقف من اصحابنا و من غيرهم ان شاء الله و قال بعض فقه البصر اذا قال قد  
 جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على نفسي او قال على ابي فلان ما عشت ثم من  
 بعد على الفقراء ان الوقف كله من قبل انه اذا قال قد وقف هذه الارض على  
 نفسي ثم من بعد على الفقراء فلم يخرج الارض من ملكه لانه اذا اكل و ائتمار على نفسه  
 فملك الارض له على حاله فلنا و كيف يكون ملك الارض له على حاله و قد جعلنا و قلنا  
 على المساكين من بعد فهي خارجة عن ملكه بالوقف الذي وقفه الا ترى انه لو قال  
 قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اهل نفسه كانت هذه القول  
 خارجة عن ملكه ال الصدقة و لو قال صدقة موقوفة لله تعالى ابد اهل ان يبدأ  
 بفلاسا فكون غلها له ابد اما عاشر فاذا وقف فلا كان غلها للفقراء كان ذلك جائزا

شرط ان يزيد و ينقص و يخرج و يدخل



فكذلك قوله على نفسي ثم بعد ي على الفقراء لا ينفذ حتى ان يوسف في هذه النقطة بما  
هو قوله قد جعلنا وقتا على نفسي ومن بعد ي على الفقراء ولكننا قلنا ذلك قياسا على ما اجاز  
من الاستثناء انه ان سفق على نفسه غلبه من العدة ابراما عاشر وما يقوى هذا  
القول ما روي عن الحسن انه اجاز الوقت على امهات اولاد الوافد وعلى مديرا فقال  
في كتاب الوقت لم يجر في حياته وبعد مائه وهو لا يملكه في احكامهم الا انه يجوز ان يملك انسانا  
شباوقا لبعض فقرها اهل البصر من الرجل اذا وقف ارضا على امهات اولاده او على مديرا  
ومن بعد ي على الفقراء ان ذلك لا يجوز من قبل ان الارض لم يخرج من ملكه لان وقفه الارض على  
منزلة وقفه على نفسه فلما راينا ابا يوسف قد اجاز للوافد ان يستثنى غلبه وقفه  
فينفقها على نفسه ما عاشر ابراما فان مات ماله كذلك اكره وراينا محمدا بن الحسن قد اجاز  
ان يوقف الرجل على امهات اولاده ومديرا انه يجوز ناهذا النقطة له وقتنا اذا قال  
على نفسي ومن بعد ي على المساكين ان ذلك جائز على ما شرطه من عبارته وذكر في  
الخير قال اذا قال ارضي من صدقة موقوفة على نفسي لسلال لا يجوز الوقف على قاتل  
قوله ان يوسف يجوز لان الوافد لو شرط لنفسه ان ياكل من غلاته على قول ابي يوسف  
يجوز وليس عمر سر وانه ظاهرة في هذه الصورة واختلاف المشايخ على قوله بعضهم  
قالوا لا يجوز عندنا لان الاخراج عن يد التسليم الى المولى شرط واذا كان الوقف على  
نفسه كان المولى فابضا للوقف فكانه لم يخرج من يده وبعضهم قالوا على قولهم يجوز  
وكان ابو بكر الاسكاف يحيز ان شرط ان الوافد لنفسه الاكل فيقول على اني اكل منه

ولا يجوز ان يوقف على نفسه

ولا يجوز ان يوقف على نفسه خراج مخرج الفساد فيبطل شرط الاكل لنفسه فخرج  
مخرج الوقت على وجه الصمة فيصح وذلك في المبسوط لوجعل بعض الغلة لنفسه  
ما دام حيا فذلك حاز عند ابي يوسف اعتبارا بالاشهاد بالاشهاد لانه يجوز ان يوقف  
على جهة شوم انما عاشر واذا اندطعت عادات الغلة اليد في الاشياء وكما  
يجوز في الاشياء يجوز في الاشياء ان يقدم نفسه على غيره في الغلة وهذا لان  
معني الغلة لا نعدم بهذا ان عليه السلام نفسه الرجل على نفسه صدقة  
وقد اقر عليه السلام ابرام نفسه من يقول فاما عند مديرا اذا جعله وقفنا على  
نفسه او جعل شيئا من الغلة لنفسه ما دام حيا قالوا ان ياكل من ذلك وهو  
من ماله اهل البصر وكذا شرط الغلة لانه بمنزلة ان يوقف نفسه لكونه  
مديرا انه اذا شرط الغلة لأمهات اولاده فهو جائز وعلى هذا اصل ابي يوسف  
غير مشكل وذكر في ساوي قاضي خان رجل قال ارضي من صدقة موقوفة على  
نفسه لسلال لا يجوز هذا الوقت وقال الفقيه ابو جعفر يسخي ان يجوز في  
قياسه قول ابي يوسف ومشاخي الخ اخذوا بقول ابي يوسف وقالوا يجوز  
الوقف والشرط جميعا وذكر الصدر الشهيد ان الفتوى على قول ابي يوسف  
ثريا للناس في الوقت وقال الفقيه ابو جعفر ليس في هذا رواية ظاهرة عن  
الاقيما لوقف على امهات اولاده فانه يجوز عنده ايضا قال الفقيه ابو جعفر  
الوقف على امهات اولاده بمنزلة وقفه على نفسه لان ما يكون له من اولاده في





بشرط التفرقة

وقفة من زمان  
وقفة من زمان  
وقفة من زمان  
وقفة من زمان

هذا هو الوجه الرابع في الوقف

حيث يكون له وفي الفتاوى الكبرى المجلد ١٠ مثله وذكر في الهداية قال وإذا جعل  
الواقف غلة الوقف لنفسه أو جيل أو لولاية إليه أو لطلقة فهو جائز عند أي يوسف  
ولا يجوز على قاصر قول محمد وهو قول ملال وبه قال الشافعي وأما فصل الولاية فقد  
نصر على قول أن يوسف وهو قول ملال أيضا وهو كما هو المذهب ولو أن الواقف  
الولاية لنفسه وكان غلاما من على الوقف للفتاوى من من نفع الفقهاء  
له أن يخرج الوصي نفع الصغار ولذا إذا شرط أن ليس للمساكين ولا لفاطر أن  
يخرجها منه: وتوابعه أنه شرط أن لا يخرجها منه: وذكر في وقفة زمان قال  
إذا وقف الرجل أرضه على نفسه فالمسئلة لا تخلو من أربعة أوجه أما أن قال  
أوقف أرضي منه على نفسي على فلان ثم على الفقراء أو قال أوقف أرضي منه على  
نفسى ثم من بعدى على فلان ثم على الفقراء أو قال أوقف أرضي منه على فلان ثم من بعدى على  
نفسى ثم على الفقراء وفي الوجه الأول الوقف جائز في قول أي يوسف وعند ملال لا  
يجوز ومثلهما أخذوا بقول أي يوسف وفي الوجه الثاني جائز عند أي يوسف  
جميعه وعند ملال يجوز في حصه الأجنبية وفي الوجه الثالث يجوز عند أي يوسف وعند  
مالا لا يجوز وفي الوجه الرابع جائز عند أي يوسف وعند ملال لا يجوز وذكر في  
الفتاوى العيون الطهرية ما جوده إذا وقف بشرط لنفسه مادام جيا على قول  
من قال لا يصح هذا الشرط يبطل الوقف والفتوى على أنه يجوز  
**مسألة وقف المشاع**

هذا هو الوجه الخامس في الوقف  
وقفة من زمان  
وقفة من زمان  
وقفة من زمان

فقد قلنا المحصن في وقف قال لو أن رجلا وقف نصف أرضه أو نصف داره أو ذلك  
مشاع فوقف ذلك وقفا صحيحا من ذلك جائز على من يملكه يوسف قلت ولم جائز  
ذلك وهو غير معلوم قال أن كنت تريد بقوله غير معلوم أنه ليس بمشاع فهو مشاع  
ليس بمشاع ومن كنت تريد بقوله ليس بمشاع فهو معلوم لأنه سمي نصفه وكذلك أن  
سمي ثلثا أو ربعا وكذلك أن سمي سائما من سائما فهذا معلوم معروف قلت فإن قال  
قد وقف جميع حصتي من هذه الأرض أو من هذه الدار ولم يسم ذلك قال استحسن أن  
أجيز ذلك إذا كان الواقف تابعا على الإقرار بالوقف فإن حصة الوقف فإن جاز بينه  
شهادة عليه بالوقف وعقد ارضته من الأرض أو من الدار أو سوا ذلك قبل الوقف  
فذلك وحكم بالوقف على ما صح عنه منه وإن شهد له على الواقف ما قرأ بالوقف ولم  
يعرفوا مقدار ماله من الأرض أو من الدار أوجب القاضي بأن يسمي ماله من ذلك فما سمي  
شي فالقول فيه قوله ذلك عليه بوقفه لذلك وإن كل الوقف قد مات فوارثه  
سواء من ماله في ذلك فما قرأ من ذلك لزمه إلى أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح  
عنده منه وذكر في الأخير أعلم أن الشيوع فيها لا يملك القسمة لا يمنع حصة الوقف إلا خلاف  
وأما الشيوع في يملك القسمة بل يمنع حصة الوقف على قول محمد منع وعلى قول أي يوسف لا  
يمنع ولو وقف جميع أرضه أو داره ثم استحق نصفه أو ربعه شايعا بطل الوقف فالباقى  
عنده محمد فلا زال ما لو استحق شي بعينه حيث لا يملك الوقف في الثاني مشاع في الآخر  
بقول أي يوسف في وقف المشاع ومشاع بخاري أخذوا بقوله محمد وجهها أنه تعالى

حكم الشيوع في يملك القسمة

هذا هو الوجه السادس في الوقف



رزقنا فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض  
 فناء في كل شيء من الارض والارض

**واما المسئلة وقف البناء والفراس بدون الارض**

فاعلم ان هذه المسئلة لم اراد احد من اصحاب ذكره الا صاحب الذخيرة والاسيحاوي  
 وصون ما ذكر في هذه المسئلة وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجرى به الصريح انه منقول  
 ووقفه غير متعارف واذا كان اصل البتعة موقفا على جهة قرية فبطل بناء وقف  
 بناها على جهة قرية اخرى كما خلت المشايخ قال بعضهم لا يجوز ان جهات القرية  
 وان اختلفت فاصل القرية بجهة واحدة لا يوجب اختلاف الحكم بعد  
 اتفاق اصل القرية فقلنا في سبعة نفر نحو وابقرة او بدنه ونوى بعضهم  
 الاضحية وبعضهم هدي المتعة والقران وبعضهم جزا الصيد وبعضهم النطوح طار  
 ومثله لو نوى بعضهم اللحم لا يجوز كذا هنا واما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها  
 في ارض غير موقوفة فلا يخلو اما ان وقفها موضعها من الارض فيبيع بغيرها للارض  
 كمال الاتصال واما ان وقفها دون اصلها لم يجرى وان كانت في ارض موقوفة وقفها  
 على ملك الجهة جاز وان وقفها على جهة اخرى فعلى الاختلاف الذي مر في البناء  
 وهذا ان الشجر يظلم البناء من حيث ان ثمارها بالارض هي تمنع كمال الاتصال  
 كالبناء وصون ما ذكره الاسيحاوي في شرح الطحاوي قال والوقف انما يجوز  
 بغير المنقول من العقار والارض بنى في غير ما قال المنقول فلا يجوز وقفه الا اذا  
 كان بغيره من غير المنقول وهو ان يوقف ارضا فيها بقرة وعبيد لمصالح فيشترط  
 ذلك في الوقف يكون وقفا معها اذا جرت العادة به اذا اوقف المروءة المردوم

وقال بعضهم يجوز

غرس شجرة ووقفها

وقف المنقول

كغيره فيجوز او وقف الجنان او ثياب الجنان ولو وقف الاسرار القائمة لا يجوز  
 قياسا ويجوز استحسانا قلنا فنحن لانما من هذا ان وقف البناء والفراس  
 يجوز ان كانت الارض موقوفة على الصريح لانه جاز على وجه الاستحسان كما ذكر  
 الاسيحاوي والاصل ان ما ثبت على وجه الاستحسان يكون العمل عليه الا في سبيل  
 محصور وهذه المسئلة ليست منها قالوا ان صاحب الذخيرة قد قال  
 ان وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجرى به الصريح ان هذا في كل الصور بل نقول  
 انه يجوز على ما اذا وقف بناء او شجر بدون الارض وهي ملكه يدل عليه قوله به  
 ذلك واذا كان اصل البتعة موقفا على جهة قرية فبطل بناء وقفه على  
 على جهة قرية اخرى لانه لو كان قوله اولا وهو وقف البناء من غير وقف الاصل لا يجوز  
 هو الصريح شاملا لكل الصور لما جاز ان يعيد ما قلناه ولا كان يحسن ان يقال  
 اختلف المشايخ فيه قلنا المشايخ انما اختلفوا في الصون التي هي ان وقف  
 بناء على جهة قرية واصل البتعة على جهة اخرى وهذا التقدير كما مر وكذا  
 يجب ان يحل قول الاسيحاوي من قوله استحسانا على صون وقف البناء في ارض  
 موقوفة جميعا بين ما هو الاصل من قوله استحسانا ومن قوله في الذخيرة هو  
 والا كان يلزم ان يكون وجه الاستحسان غير الصريح وهذا لا يجوز لان هذا ليس من  
 المسائل الخارجة عن اصل القياس والاستحسان فتعين ان كل ما ذكره الله  
 اعلم واستغفرنا من قول صاحب الذخيرة واذا كان اصل البتعة موقفا على

استحسان مقدم القياس



وكانت الارضان في يد رجل واحد  
فكانت بينهما حجة واحدة  
فكانت بينهما حجة واحدة

ادابني وعرفة لخرابان  
او عرفة وعرفة

جهة قربة فقي على بناء وقف بناها على جهة قربة اخرى الى قوله وقال بعضهم يجوز  
ان يشمل البناء والغراس الذي غرسه البناء الذي سمي بطريق الاجارة او بطريق الغصب  
او بطريق العارية لا جاز ان يكون بطريق الغصب لان الوقف مقصده الاجر والثواب  
والغصب بنا فيه ولا جاز ان يكون بطريق العارية لان الوقف لا يعادى العارية فملكه  
المتافع بغير عوض في الوقف لا يجوز ذلك فتعين ان يكون بطريق الاجارة ومن المعلوم ان  
الاجارة لا تكون الا باجرة فان انقضت الة اما ان يعوله به فليكن طر جان او انه  
يلزم باجر المثل في ربح البناء والغراس وعلى كل تيم من الغصب والعارية والاجارة  
وليس البناء والغراس بوجوب لانه ان كان غصب وبني فللناظر ان يطالبه بالتدليس وان  
كان جهلا عار فللقاضي ان يلزمه بالبيع وان كان بطريق الاجارة فلا يكره وقد قيل  
صاحبه لا يخرج عن بعض المشايخ انه يجوز الوقف فعملنا ان نقول الان لا يضر  
على هذا القول فليخص لنا من ذلك ان الشئ اذا استاجر بيا  
ارض موقوفة على جهة وبني فيها او غرس ثم بدله ان تقف البناء والغراس  
الذي له على جهة بغير ملك الجهة التي وقف عليها الغراس انه يجوز على قول بعض  
المشايخ فله كذا يخرج لنا لو صاحب مكان الاجارة مناصبه صحيح ثم وقف بغيره  
من الخراج انه يجوز على قول من يجوز وقف المشايخ وله كذا يخرج لنا لو بني في الارض  
الموقوفة المشايخ من مسجدا او وقفه مع تعالي انه يجوز واذا جاز فعلى من يكون  
حكم الظاهر انه يكون على المساجر مادام المدة باقية فاذا انقضت بمعنى ان يكون

للقاصبه  
حكم وقف الحصص من الغراس فقط  
حكم وقف البناء في ارض الوقف  
اذا جعل مسجدا

من مئة مال الخراج واخوانه ومصالح الملهة <sup>٧</sup> **واما قسمه الوقف من الملك**  
**او من وقف اخر** فاعلم ان منه الملهة ذكره ملال في وقته  
قال قلت ارايت رجلا وقف ارضا له وقفا صليها جازا لها ان تقسمها  
الارض له لهما ان يقسمها او يكون في يد كل واحد منها حصته من هذه الارض محمد  
على مثل ما وقفه عليه قلت وسوا وقفه على وجه واحد او على وجهين فقلت  
قال بما سوا ذلك اذا وقف ارضين ودور بينهما ومن رجل فاراد ان يقسم  
شريكه ذلك الى ان يجمع الوقف في ارض واحدة على حاله او لا يجمع فله في ارض  
واحدة قال لما على قياس قول ابو يوسف فانه يجمع فله اذا كان في ذلك حظ  
لوقف وقال ابو يوسف في ارضين من جليلين ان يقسم بينهما فجميع لكل منهما حصته  
في ارض او ارضين اذا كانت في ناحية واحدة وكذا الدور وقال ان كانت الدور  
بالبيعة وبالكوفة لم يفرق بينهما وانما الف بينهما اذا كان في مصر واحدة فلو  
وكذا الوقف على هذا القول قلت ارايت ارضا من رجلين وقفها حصته  
منها على وجه سمي فاراد شريكه ان يقسم الارض قال فله ذلك ووضع مقاسمة  
شريكه فقلت فان قاسم الاخر دورا فاضى قال القسمة جائز لان الولاية الى  
الواقف واذا كانت الكوفة للواقف كان له ان يقاسم ما وقف منها ويجوز ذلك وكذا  
لو كان الواقف قد ملكه واوصى الى رجل فان قاسم الشريك في الارض  
قال نعم قلت وكذا لو كان الواقف وكل القاسم وكل الاثلاث قال نعم

مسبة الوقف الوقف

المغنية في الوقف المصلحة

مقاسمة الوقف من الملك

معه لو كاله فاقاسمه



قلت ارايت الوقت ان مات ولم يوص الى احد قال لا يجوز القسم في الوقت الا بالفاضي  
 قلت ارايت ان وقت نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ويجوز له ان يقسم منه  
 الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون الفاضل هو الذي يقسمه او وكله لغيره يقسمه  
 قال ارايت لو باع بعينه فيه سحاصيها قال فله ان يقاسم المشتري بجوز الوقت  
 قلت ارايت لو اوصى بمرضه ان وقت ثلث ارضه على وجه سماء قال فالوصية جائز  
 ولو سوا اوصى به شايها او مقسوما قال يقاسمها او هو جائز قلت ارايت الوصي  
 له ان يقاسم الورثة منه في وقت لغيره اذا كانوا اكبارا فاقاسمهم ذلك فان كان فيه الصغير  
 والكبير فالوصي ان يجعل الوقت وحصته الايتام حيزا او اعد ويناسم الكبار  
 فيه في البهيم مقسومة قلت ارايت ان يقسم الوصي الارض فاحد الكبار حصصه  
 وجاز حصص الصغار او الوقت ان يقسم بين الوقت والعقار قال لا يجوز شي من ذلك  
 وليس الوصي ان يقاسم من الموت عليهم واليتم قلت ولم قلت ذلك قال لا يري انه للوصي  
 ان يقسم بين الايتام وله ان يجعل سهمها سهم جزا واحد فلكل واحد نصف ذلك فلو كان  
 الوصي وادنا وقد اوصى الميت ان وقت ثلث ارضه قال فالوصية جائز وليس لهذا  
 الوصي الوارث ان يقاسم هؤلاء الورثة الا ان يجعل نصيبه ونصيب الوقت جزا واحدا  
 فان فعل ذلك جازت القسمة فاما ان يقسم حصته من حصة الوقت فليس له ذلك الا بالفاضي  
 ولو اوصى الى جماعة احدهم وارث الميت قال لا يجوز قسمة الوقت الا بالفاضي قلت  
 ارايت لو اوقف اوقافا سميكة الارضين الهان يا ضد فضل درهم قال ليس له ذلك

اذا اوقف لم يوص  
 وقت نصف ارضه ثم اراد ان يقسم  
 اوصى لوقت ثلث ارضه وورثه

اذا اوقف اوقافا سميكة الارضين الهان يا ضد فضل درهم قال ليس له ذلك

لانه بيع بعض الوقت فلو كان الوقت اعطى اكثر من درهم قال فليس له ان  
 قلت ويكون للوقت ما يقسم منه حصته التي جعلت له مطلقه او وقت قال لا يكون  
 مطلقه لانه من اثار الشرا فقلت فلهذا المواقف المناقلة قال ليس له ان ينقل الي  
 شي من ارضه لغيره شفاها ما اذا كان وقتها شيئا فلهذا ذلك على قول ابي  
 واما على قول ابي حنيفة فليس له ذلك قلت فلهذا المواقف من ارضه شرا فلهذا  
 اذ يقرعة قال لا يساويها او هو جائز كله ما لم يات عن فاحش يميز اكثر ما يتغابن  
 الناس به قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه على وجه سماء معلومة ثم  
 وقف ما بقي منها بعد ذلك على وجه اخرى تلك فهذا جائز قلت فان اراد ان  
 يقسمها لوقت فليس له ذلك قلت ولم قلت ذلك قال لا يجوز الوقت واحد  
 والوالي واحد فليس له ذلك قلت سوا ذلك وقف من قبله او وقتا واحدا  
 قال نعم اكله سوا او هو جائز وذكر الحماوي وقفه قال ارايت رجلا  
 اذا وقف نصف ارضه او نصف دارين مشاعا اهل اهل ان يقسم ذلك ففرد  
 حصته الوقت قال لا ليس له ان يقاسم نفسه قلت فلهذا يجوز القسم فلهذا  
 وكف يجوز قال ان يرفع اهل الوقت ذلك الى الفاضل وسألي ان يؤد حصة الوقت  
 قال الفاضل يجعل للوقت فيما يقاسم المواقف ويجوز حصته الوقت قلت ارايت رجلا  
 وقف نصف ارضه بمات وادعى الى ارضه والى رجل اجني وركب روثه مفار  
 ايضا اهل الاجني ان يقاسم الاين من وقت الوقت قال لا فلهذا ارايت الرجل يجعل

من اقل

من اقل المصلحة

وقفه من ارضه على وجه سماء معلومة

يقسم بين اهل الوقت

اذا اوقف اوقافا سميكة الارضين الهان يا ضد فضل درهم قال ليس له ذلك



نصفه ان يستأنه وفتاد للبستان ولاب قال الوقت حاز ويدر نصف  
 الدواب في الوقت ذلك فان مات الواقف فاراد القاضى ان يقاسم الورثة هذا  
 البستان قال يقسم ذلك ويكون الدواب والشرب مشاعا بين الوقت والورثة  
 قلت اراث الرجل اذا وقف نصف ارضه فمروا بمسألة ثم دل هذا النصف جلا  
 في حياته وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر في رجوع اخر سماه اول في ذلك رجلا  
 اخر ثم توفي فاراد الوصيان ان يقسما ذلك قال لهما ان يقسما ما وياخذ كل واحد  
 منها النصف الذي جعل الله ولائته يكون في ذلك وقتا وكذا لو كان وقف النصف  
 الاخر في ملك الرجل الذي وقف فيه النصف الاول لم مات قال لهما ان يقسما ذلك  
 قال لهما ان يقسما ذلك اراثت اذا وقف نصف ارضين ونصف حوزة ونصف  
 الثاني من ذلك لشرك له ملل للواقف ان يقاسم شريكه ذلك فجمع حوزة من  
 الاخر في ارض واحدة وزال له وورثه دار واحدة اود ارض قال اما في قول ارضه  
 فانه تقسم كل ارض على حصصا واما في قول ابن يوسف فان كان الذي هو ارض  
 للوقت في كل حصصه اذا كانت ارض من ارض قرية واحدة قلت اراث الرجل  
 اذا وقف حصصه من ارضين او من دور وهو النصف والثلث ملل ان شاقل شريكه  
 قال في قول ابن حنيفة ليس له ذلك فاما في قول ابن يوسف فله ذلك اذا كان ارض  
 واحد على امل الوقت وذكر في الفتاوى الظهيرية ولو ان قرية بعض وقف على قول من  
 يرى وقف المشاع وبعضها سلطانى معنى الملكة وبعضها ملك فاراد قسمه بعضه

الدواب والشرع في الارض

وقف نصف ارضه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه

وقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه

وقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه

وقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه ووقفه على وجهه

ليشعير الملك فبجعل مقبره فالوا ان ارادوا قسمه موضع من هذا القرية لا يجوز ان ارادوا  
 قسمه كل القرية على مقبره ارضه فبجعل كل من جاز من هذا القسمه مقبره من الوقت غير  
 وذكر في الدرر اذا كانت ارض من شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا ثم انشأ  
 فوقع نصيبه الوقت في موضع لا يرب عليه ان يقفه ثانيا وان اراد الاجتناب عن  
 الا خلاف يقفه ثانيا وان كانت ارضه كلها له فوقف بعضها ثم اراد ان يقفه فاقفه  
 في ذلك ان يبيع ما بقى ثم يقسمان وان لم يبيع ورفع الادراك القاضى فاما انشأنا  
 بالقسمه جاز ان القسمه جاز من سائر ما يملك بعضهم القسمه على الواقف او  
 الطرف الاخر قال ابو حنيفة لا يقسم بينهما بوزن قال ابو يوسف يقسم وذكر قاضى  
 في الفتاوى قال دور بين اثنين اراد ارضى وقف احدهما نصيبه على وجهه اليهم اراد  
 القسمه يقسم القاضى بينهما فجمع الوقت في دار واحدة جاز في قول مالك وهو قول  
 ابن يوسف وكذا لو كان معهما داران فطلبوا القسمه كمال القاضى فيهما في دار  
 ونصيب الاخر في دار جاز ذلك كذلك لكننا الا ان يرد يجوز سوا كان في مصر واحد  
 او في مصرين فاما في المصر الواحد يقسم القاضى وفي المصرين لا يقسم ولو ان طين  
 بينهما ارض فوقف احدهما نصيبه جاز في قول ابن يوسف فلو ان الواقف مع شريكه  
 انشأوا دارا في القسمه دارهم معلومة ان كان الواقف هو الذي ياخذ الدراهم  
 مع ما يقفه من الارض لا يجوز ان الواقف نصيبه ما يبايع شيئا من الوقت بالدراهم وذلك  
 فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطى الدراهم جاز ويصير كأنما جاز الوقت واشتد

حيث في حوزة المقتاتة ح

ملك كل واحد منكم ما خذله من المصر

بيع الوقت فاشد



بعض ما ليس بوقف من نصيب شركه بالدرهم فيجوز حصه الوقف وما اشترى بالدرهم  
فكون ما اشترى بالدرهم مكانه ولا يكون وقف فان احتاج الى بيع الوقف غير الملك  
رفع الامر الى القاضي حيث نصب قايما فيقاسمه رجا وقف جريا شايعا  
ارض لم يقسم فاحصا ب الوقف اقل من جرب بحوده منه الطائفة التي وقفت في  
الوقف وزيد في درعان الطائفة الاخرى او على العكس جاز ان مثل الشبه بجور  
الملك فكذا في تقسيم الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف للمنفعة العامة  
له منه عيان الاصب قلنا فالكلام في هذه المسئلة  
نفع في موضع الاول في بيان ان قسمه الوقف لا يجوز بين مستغنيه الثاني في جوارحه  
الوقف من الملك او وقف اخر اما الكلام في الاول فاعلم ان هذه المسئلة وقع فيها  
بلغني قاضي القضاة شمس الدين اكريري ونائبه القاضي شمس الدين ابو العرو ولين  
القاضي علا الدين قال في دفع هذه القاضية شمس الدين الكور ووقف عليه وهو ان  
ما وقع فيه وله الكور وكذا وقف على ما وقع فيه القاضي علا الدين المنار اليه  
واما ما نقل عن ابن اكريري فلم اقف عليه ولكنه بلغني انه قسم وقف بين مستغنيه لا غير  
وهو سهل من الذي فعله القاضي علا الدين المنار اليه وانا اذكر ما وقع فيه كل سنة  
وما نقل عن الاصحاب في هذه المسئلة لينسخ وجه الخرد يزول الاشتباه فيها واما ان  
ما فعله الكورون ليس هو من مبادئ حنيفة ولا احد من اصحابه واشيع الكلام هو  
ذلك ما نقل عن الاصحاب في هذه المسئلة وتخبروا قولهم في وجه تسميته في الشك

رأى المصنف  
في  
في نسخة الوقف

ولا احتساب ولا ابراهام فاو وبالله المستعان والذي وقع فيه  
القاضي شمس الدين الكور وهو جد رحمه الله فصورته اياه وقسم وقف ابن  
السلحوس بن مستغنيه وحكم بذلك والذي فعله ولد القاضي علا الدين  
انه قسم وقف علا الدين الكندي بن مستغنيه وجمع فيه بين الكنديين مثل  
الكاوت مع الضيعة والارض مع الدار وقسمه وند قسمه جمع بين مستغنيه  
وحكم بعينه القسم ولزودها حالا ومالا وسالته قبل ان يحكم بها هل ينقل  
المسئلة مال لا وانما الذي فعله او قال انه كان غفلا ولكن لم اعرف مكانها  
ولا وقف على نقلها ومراده بالذي فعله والد وقف ابن السلحوس الكور او  
وقف عليه بعد ذلك ولم يكن فيه انه حكم به ولا يلزودها حالا ومالا ولا يدر  
على هذا اهدا ما وقع في هذه القضية من القاضي شمس الدين وولد الكورين وما  
نقل عن ابن اكريري كما تقدم فاما من مدعى حنيفة واصحابه ان هذا لا يجوز الاطاع  
فانه ذكر في الخبر قال في قسمه الوقف من الملك انه يجوز عند ما قال ابو حنيفة  
لا يقسم ويتهاون وقال واجمعوا على ان نقل لو كان وقفا على الارباب فكلوا  
القسمه لا يقسم ذكر المسئلة في النوازل وفي واقعات النافعي وصور ما ذكره  
في النوازل رجل دفع ضيعة له على فيه واراد احد من قسمه ليدفع نصيبه  
من ارعاه قال قسمه الوقف لا يجوز من احد وليس له رباب الوقف ان يعفده واعلى  
الوقف عفو من ارعاه وانما ذلك للقيم منه بما لا خير وذكر في الكافي اذا قضى

وقف ابن السلحوس

لنا نحن من اربع على هذا الوقف



القاضي يجوز دفن المشاع ونقد فضاؤه وصار منفعا عليه كسائر المنفقات فان  
 طلب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة لا يقسم وقال ابو يوسف ومحمد تقسم واجمعوا على الكل  
 لو كان دفنا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم لانه في المصلحة منه عيان الكافي  
 وذكر في البردسلي ما ذكر في القاضي بجوابه وذكر ما ذكره في الظهيرية قال في الوقف  
 متى كان على الارباب فارادوا القسمة وذكر في الكلاصة في الفتاوى واجمعوا على الكل  
 لو كان دفنا على الارباب فارادوا القسمة لا يجوز فمذه النقول كلها ناطقة بانفسه  
 الوقف بل بربابه لا يجوز تغييره انما فعله القاضي حمل له رد له وانما ذكره  
 على طائفة المذهب واجماع الاصحاب ولا يجوز له من الغشاة الكيفية ان يفعل  
 مثل ما فعلوا او لا يتبعهم في تقوا فيه وما حملني على ذكر ما فعلوا الا حشيه من  
 ان يتبعوا من الحكم على شيء منه فيظن انه المذهب فتبعه فيه فاردت ان ابين  
 ذلك وانه خلاف المذهب كيلا يقع فيه احد ويستمر الحال جيلا بعد جيل وما كل  
 احد عنه كتب يوجد فيه منه المسئلة ولا عند كل احد ثبت من الحكم فمذه  
 هو الكامل على ذكر ما وقع له انه على وجه لهم وزييف فعلهم والله تعالى هو العليم  
 بالسر والنجوي ولكن تترى في هذه المسئلة اذكر ان شاء الله تعالى لا خفاء ان يظفر  
 به احد فيسبب العبد العدم الكلاع عليه وانه حجة لهم في قولهم وبشر حاله  
 على الوقوع فيه وهو ما ذكر في خزانه الاكل قال لو قسم ارباب الوقف ارضه لوقف  
 وهم يشنعون بتعريضهم جاز ومن ابي منهم بطلت القسمة منه عيان اكرانه وفي

لا يقسم

الخطيب

الفقيه اذا انقسم الوقف عليهم ارضه الموقوفه عليهم فلا حد لهم ابطالها وفي  
 فتاوى قاضي خان لو اراد الواقف ان ينقسم ارضه لوقف ويعطى كل واحد ارضه  
 الوقف عليهم يرضون ويكفون له دون سائر شرطه لم يكن له ذلك الا ان جرى  
 اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان اهل الوقف ابطاله ذلك الواحد منهم  
 ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز فله ولمن اتى بعد ذلك ابطاله وفي موضع  
 اخر ذكر ما صورته رجل وقف ارضه على اقوام بعضهم فارادوا المهاباة فباخذ  
 كل واحد منهم بعضا من رعيه لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فمذه النقول  
 اليهم من رعيه جاز وان كانت التولية الى غيرهم فباخذ واحد منهم بعضا من رعيه  
 لنفسه لا يجوز لمن من الوقف مقدم على حقهم كما لا بد اية بالعمارة والمونة فلا  
 يجوز هذه النقول افادت جواز القسمة من الارباب على جهة التراضي على  
 جهة الجوار والضرورة عليهم اكال كذا ذكر في الفقيه من قوله فلا حد لهم  
 ابطالها ولا على جهة الضرورة مالا لانه قال في فتاوى قاضي خان ولمن اتى بعد ذلك  
 ابطاله فلا بد ان يشترطنا اوله وفي هذه النقول الاخير ومن يضمنها لغيره  
 ام لا وهل يجوز الحدول من العمل الاول الى ما ذكر في الخزانه والفتية فتاوى  
 قاضي خان مع احتمال ان يكون اختيارات لا مذهبنا ام لا فاقول  
 لا محالة فما نقلناه او لا من اجماع الاصحاب ومن فاذكر في اكرانه والفتية وفي  
 فتاوى قاضي خان لان الذي نقلناه او لا وهو قوله لا يقسم معناه لا يجسيم الناظر

لنا طائفة من فتاوى قاضي خان  
 اذا لم يكن من مستحقها







قيمة المكون الوقت  
او الوقت في وقت

ومعنا من الذبح والذبح من اقسامه في بيان عدم حوازمه الوقت من نفسه  
فاما ما يتعلق بحوازمه المدة من الوقت والوقت من الوقت فتقوله  
اذا وقف الانسان نصف ارضه مثلا على جهة فلا يخلو اما ان كان النصف الاول  
اولا فان كان له فلا يخلو اما ان يكون وقفه اولاً فان كان وقفه فلا يخلو اما ان كان وقفه  
على الجهة التي وقف النصف الاول على وجعل لا يته الى الناظر الاول ام لا وقف النصف  
الثاني وجعل لا يته الى الناظر الاول بغيره اصلاً ففي الوجه الاول وهو ان يكون وقف  
النصف الاخر على جهة النصف الاول وجعل لا يته الى الناظر النصف الاول وهذه الصورة  
غير منقولة بحججها ولكن ذكره لئلا يخلو عما قلناه عنه ما يستأمر به في مخرج جوابه وصورة  
ما قاله لئلا يقال لو وقف نصف ارضه ثم اراد ان ينقسم ويجوز ان لا يجوز له ان ينقسم  
منه الا ورضه لا ينقسم نفسه حتى يكون الفاضل هو الذي ينقسم او وكل ذلك من قسمتها  
فان شئت قسمته فيكونه مناسم نفسه فاذا اوجله ارفع الامر الى القاضي فيجوز  
لزال المانع فكذلك في هذه الصورة التي ذكرنا امثال لا يخلو ان ينقسم لانه ينقسم  
نفسه من نفسه وهو لا يجوز فان كان لواقف حيا منقسمين ينقسم كل واحد من قسم  
الناظر يكون ناظرا اخر لان الواقف لم يكن ناظرا اخر بعد الناظر الاول ويشترط  
بينهما لا مثال منقسمين ان لا يجوز منه القسم وان قام ناظرا اخر في الجهة واحدة فنانقوله  
اتحاد الجهة ليس مانع للنسبة مع تعدد الناظر الا ترى الى ما قاله الحنفية فامثلنا عنه  
من قوله قلت ارايت رجلا وقف نصف ارضه في وجهه سهام ثم ولي من ارجلها في حياته

الواقف هكذا في غير ناظرا  
اخر بعد الناظر الاول لم يمت  
شركا لاوله

وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر في وجهه اقساما ودلى ذلك رجلا اخر ثم توفي  
فاراد الوصيان ان ينسبها ذلك قال لهما ان ينسبها وما خذ كل واحد منها النصف  
الذي جعل اليه ولا يته فيه ذلك وكذا لو كان وقف النصف الاخر في وجهه الوصيان  
التي وقف فيها النصف الاول ثم مات قال لهما ان ينسبها ذلك بعد ان صرح بان اتحاده  
الجهة مع تعدد الناظر غير مانع للنسبة فكذلك ما نحن فيه واما الوجه الثاني وهو اذا وقف  
النصف الثاني وجعل لا يته الى اخره فهذا الوجه يصح القسم سواء كان الوقف على الجهة  
الاولى ام على جهة اخرى وفي مقدم ولا شك ان من اتم له الوصيان ان اراد ان يقسم  
المال فانه يقسم بينهما من دفع الى كل واحد نصفه كذا قلناه عنه واما الوجه الثالث  
وهو اذا لم تقف الراقت النصف الاخر وبناه على ذلك نفسه ثم اراد ان يقسمه من النصف  
الذي وقفه وهذه الصورة ذكرها الحنفية ايضا فامثلنا عنه وجعل الجواب انه ليس  
له ان يقسم لانه مناسم نفسه ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى ينقسم فيما ينقسم لواقف ويجوز  
حصة الوقت من اكله اذا كانت الارض لشخص واحد فلو كانت بين اثنين فواحدة منها  
نصيبه فتقوله لا يخلو اما ان وقفه لا خراولا وفي كلتي صورتين يجوز القسم ويغزو  
كل نصف على جهة ولو كان مكان الارض الواحد التي ذكرنا اراضيا ودورين منها  
وصفان ووقف احداهما نصيبه او وقف كل منهما نصيبه ثم اراد ان يقسم ذلك  
على جهة الجمع بحيث يجمع سهام كل نصف في ارض او ارضين او دار او دارين بل  
يجوز ذلك ام لا فاعلم ان في الصورة الاولى ولو اوقف احداهما ولم يزل الاخران يجوز

الوصيان اذا اراد  
قسمه المال

قال في المحرم جواز ان يوصي بالقسمة  
وقد ثبت من الحكم



النفس على وجه الجمع ان كان في ذلك حظ للوقف وهذه الصورة ذكرها بلال في انقلنا  
 عنها واما الصورة الثانية وهي اذا وقف كل من نصيبه واراد ان يجمع نصيبه في ارض  
 او ارضين او دار او دارين او طلب في ذلك قيم كل وقف من القاضى فالظاهر انه لا يجوز الجمع  
 بل ينقسم كل ارض ودار على حصص وما ذكرنا لا ان الحضاف وملا لا في الصورة الاولى  
 اننا قولنا في حصة لا يجوز في قولنا في يوسف يجوز ان كان اصل الوقف في الحضاف وفي  
 بلال اذا كان في ذلك حظ للوقف وفي هذه الصورة لا يمكن ان كان في ذلك حظ لآخر  
 الوقف فليس للوقف الاخر حظ وقد شرط ان يكون في ذلك حظ للوقف وهو شرط في  
 هذه الصورة فلهذا قلنا ينبغي ان لا يجوز وصار كالملا في الموطوع وغيره في ان لا يجوز ان يشرك  
 مال بينهم ليتيم اخر عدلنا ان يانه ان كان في مصلحة واحد ما فليس للاخر مصلحة  
 ومصلحة الوقف اخت سلة مال بينهم يتي لنا انه هل يقال ان للوقف مع شركة في  
 الصورة المتقدمة والظاهر مع شركة او مع ناظر اخر من جهة وقف اخر او مع شركة  
 ما كان ينقسم الوقف بدون امر القاضى كالقصة على جهة التراضى في الاموال لا يجوز  
 قصة القاضى من الوقف والوقف وبيع الوقف والمكسب الظاهر انهم يكون في ذلك غير  
 دخل رايهم في القصة من جهة شركة ما ذكرنا هذه المسئلة ذكرها بعد ان قلنا في عدم قوله  
 فاراد شركة ان يقاسم الارض فلهذا وبوجه بالقصة شركة قلت فان قاسم الارض دون  
 القاضى في القصة حايث ان الولاية للوقف فان كان في ذلك لو كان الوقف في ذلك فادعي  
 الى جمل فان لو صبه ان يقاسم شركة في الارض فان نعم فقد صرح بان الوقف في ذلك فلهذا

لا يشترى مال بينهم ليتيم

قصة الوقف والوقف  
او الوقف والمكسب

بغلقاضى وله ذلك وصيه ولا يقال ان المراد من الوقف الذي هو وصي في امور الوقف  
 وابواله واولاده ومن ناظر الوقف لا نقول الوقف الذي هو ناظر الوقف ضمننا لوصائه  
 وفي ذلك خلاف بين المشايخ وناظر الوقف ملك الولاية قصدا ولا خلاف فيه فاذا اراد  
 ان يجمع الوقف وصي الوقف وصي المال واولاده وانه هو الذي يملك القصة في الوقف  
 ايضا كملك الوقف لها فبالطريق الاولى ان ملكنا في الوقف القصة لان ما بيننا  
 هو اصفى ما بيننا فقد اعلم ان ملا والا الحضاف وغيره ما يكون لفظ الوقف في كتب  
 الوقف ومراره من ناظر الوقف كما يذكر في لفظ القصة ومراره من ناظر القصة في  
 الحصة بغير اصطلاح لا بغير حكم وانه اعلم ومما الذي ذكرناه من قصة الجمع في حق  
 الوقف من الملك انما يجوز ان يجمع سهام الوقف في مكان واحد اذا كانت القصة بالتراضى اما  
 اذا كانت على وجه الاجبار فلا وسببه ان ملا والا الحضاف فالأذا كان في ذلك حظ  
 للوقف ومصلحة ومما منع التعدد في جهة قصة الاجبار اعتبار جهة التعدد لكل  
 واحد من الشركاء خوفا من التعدد وفي الوقف مع الملك لا يمكن اعتبار التعدد فيه اذا  
 كانت القصة على وجه الجمع لانهم شرطوا ان يكون للوقف اصل وان يكون فيه حظ ايضا  
 بخلاف الملك مع الملك فانهم يشترطوا ان يكون اصل الشركاء في حظ في القصة بل قالوا  
 اذا كان في مصلحة لكل مفوض الالى في القاضى ولا يشترط ان يكون لكل اهل المصلحة  
 لكل من الشركاء من سهام على جهة التعدد في مكان واحد من غير ان يكون فيه حصة  
 صاحبه وفي الوقف لا يمكن ذلك لما قلنا فلهذا

الوصي ملكنا في الوقف

ذكر الوصي والقيم في الوقف



باب في القرب

لا يجوز له ان يقسم سهمه من المال والوقف على وجه الجار معني انه اذا اخلت لكذا  
الوقف واستمع الشريك للمالك عن نفسه ان يحرق القاضي ويقسم الاموال يكون على وجه  
من الشراكاهم **واما مسألة الاقرب فالاقرب**  
كما يتبع في كتب الاوقاف من الشروط من لا اوقف وعلى انه من توفي في سهمه ولد ولا  
ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك من معه في وجهه وذوي طبعه من اهل  
الوقف منهم الاقرب فالاقرب اليه منهم فالاقرب ويسا له في عز من توفي في سهمه ولد  
كاذكرنا وفي وجهه اخ من فوق اخ لاب وام واخ لاب واخ لام فليزى  
الحق في نصيب المتوفى لا يخبر به الشفيعان يشاركه الذي لاب او الذي لام امر  
يشتركون فيه فاعلم ان ملا الاذكر في وقفه في باب الرجل يقف ارضا على قرابته بعد الاقرب  
فالاقرب منهم الى اوقف فيعطى من الغلة ثم الذي يليه قلت ارايت رجلا قال ارضى صدقة  
موقوفه على قرابته بعد الاقرب فالاقرب ان نسبنا ورحا فيعطى من غلة هذه الصدقة  
في كل سنة ما يكفي من طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من يلية في القرب حتى ينتهي ذلك الى  
من خلفه من هذه الصدقة منهم قال فالوقف جائز وهو على ما شرط قلت ارايت لو كان له اخوان  
احد ما لاب وام والاخر لاب قال بعد الذي لاب والام قبل الذي لاب قلت ارايت ان  
كان احد ما لاب والاخر لام قال اما على قول ابي حنيفة فيسبب الذي لاب قبل الذي لام  
واما على القول الاخر فجميعا سوا قلت ارايت ان كان له اخ لاب وام واخ لاب وام  
قال بعد ما لاب وام قبل الذي لاب والام قلت ارايت ان كان له ثلاثة اعمام متفرسين

ابو حنيفة في احوال الشفيع

قال يهدى ابنا الغلب وام ثم بالغلب على قول ابي حنيفة واما في القول الاخر فالعم قبل  
الاب والعم قبل الام سواء ذكر في موضع آخر في باب الرجل يقف على قرابته الاقرب الاقرب  
قال قلت ارايت رجلا قال ارضى من صدقة موقوفه على قرابتي المتوفى الاقرب  
كرف نصيب الغلة منهم قال بعد الاقرب قرابته اليه فيعطى جميع غلات هذه الصدقة  
دون من هو ابعد منه قلت ارايت ان كان اقربهم الى اوقف واحد قال يعطى الغلة كلها  
وان كانوا اجماعه فكل واحد يحصل من الغلة ما يكون الغلة للتي بينهم قلت فاذا التفرعوا من امكن  
الغلة قال لمن يليهم في القرب من القرابة بطنا بعد بطن حتى يصير الى ابعدهم قرابة على ما وصفت  
لك وقد قال ابو يوسف اذا قال الرجل ارضى صدقة موقوفه على قرابتي الاقرب فالاقرب  
فالغلة لهم جميعا منهم بالسوية واخرهم من اوقف وابوهم فمساواة هذه القول  
ليس عندي بشي في القول الاول قولنا وهو قول محمد بن الحسن قلت وكذا القول على  
قرابتي على ان يهدى ابني الاقرب فالاقرب قال نعم هذا الباب هو الاول سواء  
قلت وكذلك لو قل على قرابتي ان يهدى ابني الاقرب ولم يقل يعطى غلاتها قال  
هذا الباب الاول سواء يعطى اقربهم جميع الغلة عندنا وذكر الخصاص في وقفه  
في باب الرجل يقف ارضا على اقرب الناس منه او على اقرب رجل الى قال قلت ارايت  
ان قال قد جعلت ارضي من صدقة موقوفه على ابني الاقرب الناس مني وعلى  
اقرب الناس الى من بعد على المساكن قال الوقف جائز ويكون الغلة لاقرب الناس  
قلت وان كان لملا من اخ من فوق من قال الغلة لاجه لبيه واما قل ان كان له اخ

ابو يوسف في احوال الشفيع  
رحمهم الله



لاب واخ لام قال فالفله لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابه منه بابيه والاخ من الام قرابه  
 منه بامه وليس يكون الوقت على قدر حال الوارث وذكر في باب جمل نصف الارض على قرابه على  
 ان يحيطي الاقرب فالاقرب بعد اباقرهم قال رابعت رجلا قال بعد اباقر الياسر الى من قرابي  
 فيعطى من غلة هذه الصدقة ما يكفيه لطعامه ولسوته ثم يعطى بعد ذلك من غلة في القرب حتى  
 منهي فلكل الى اخر قراتي قال هذا جائز وسعد على ما شرط من ذلك قلت راسا كان له  
 اخوان احد ما لاب وام ولا اخ لاب قال بعد ابا الاخ من الاب والام ثم بعد على الاخ من  
 الاب وكذا الاخ من الام فانه يقدم الاخ من الام فانه يقدم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب ثم  
 الام في اصد القولين قلت ارايت ان يكن له اخوان احد ما لاب والاخ الام قال اما على قول  
 من جنيته فانه بعد ابا الذي للاب ثم الذي للام واما على القول الاخر فالفله لهما جميعا  
 قلت فان كان له ثلاثة اخوة متفرقين قال بعد ابا الاخ لاب ثم الاخ للام وعلى القول الاخر  
 يكون ما بين من الفله بعد الذي باخه الاخ من الاب والام بين الاخ من الاب ومن الاخ من  
 الام هو ذكر في الخبر قال اذا وقت على اقرب ابن سرته ومن بعد على الساكنين فله ابن  
 واب دخلت الوقت لابن لانه اقرب لسانه اليه فان كان له ثلاثة اخوة متفرقين  
 فالفله للاخ لاب وام فله كان له اخ لاب واخ لام فالفله لهما جميعا وعند جنيته  
 الاخ لاب والام فان كان للواقف ام واخ كانت الفله للام ومن الاخ وكذا كان له  
 ام وجد فالام اقرب من الجد ومن الاخ والاب فان كان له جد واب فالفله للجد في  
 قول اي جنيته لانه يرى الجد منزله الاب وفي قوله الاخ الاخوة ومن الجدة وذكر في وقت

الاخ لاب والام  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

خزانة الكمال قال وقف ارضه على قرابه بعد ابا الاقرب الى الواقف فيعطى له العود  
 من الفله ثم الذي عليه هو امر رجلا من طاعه وكسوته ثم عليه الى من يلقه هذه العدة  
 على ما شرطها وبعد ابا الاخ لاب وام ثم بالذي من الاب والام اما لو كان احد ما لاب  
 والاخ لام فعند اي جنيته بعد ابا الذي من الاب وعند ما سوا والاخ متقدم من  
 اي جهة كان على ولد الاخ لاب وام وكذا في العلم وذكر بعد هذا قال ولو وقف على  
 اقرب قرابه يعطى لمن هو اقرب الى الواقف دون من بعده وان كان الاقرب واحدا فاعطى  
 الكمال له ثم ان فرض الاقرب يعطى الذي يكونه وعند اي يوسف يعطى لمن قرب ومن بعد  
 على حد سواء وان شرط على اقرب القرابة والاول احسن وهو قول محمد بن عبد الله الخزانة  
 قلت فبان لنا من هذه الاختلاف غريب وحكم عجيب من ابا يوسف العبد  
 لفظ اقرب في التقدم بل شرك بينه وبين لا بعد ولم اعرف عنه هذا من غير هذا  
 الكتاب وما نقلت من وقف ماله في الوقت على قرابه الاقرب فانه في معنى ما ذكر  
 في الخزانة عن ابي يوسف فيسبغ في المسئلة التي سبق الكلام على جمل وهي الواقعة في كتب  
 الواقف ان من شرطه ان لا يعطى نصيبه الى من هو في درجة وذوي طبعه تقدم  
 الاقرب اليه منهم فالاقرب خلاف جنيته لو كان لبيت عن غير ولد اخوة متفرقين انهم  
 يشتركون فيه ولا يخفى ان الشئ فلي على ما نقله في الخزانة من قوله ان عند ابي يوسف انه  
 يعطى لمن قرب ومن بعد كانه ما لا يفرق بين من يقول على اقرب قرابي وعلى الاقرب  
 فالاقرب لا لكل صيغة اذ في التفضيل فقد صرح في وقف ماله ما قد ساء وقت

محمد بن حنفية

محمد بن حنفية



لنا في اقرب قراي وفي الاقرب فالاقرب ان عند ابي يوسف كما ذكر في الحاشية ان قول ابي يوسف  
 كما ذكر به لال لا يخرج من اقرب الى الواقف بل يشرك فيه الاقرب والابعد كما انما  
 نعرفه وهذا يصان حكم فاضل القضاة حسام الدين الرازي عن ان يعرض اليه منظر  
 وهو الذي حكم به لانا من غير متال له صلاح الدين الرازي الكعبي وادقني عليه وورد  
 انه حكم في كتاب وقف شرط فيه ما ذكرنا وهو ان من توفي من غير غلة ولا ولد ولا  
 نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من يوفى درجه وذوي طهرته من اهل الوقف منهم اقرب  
 فالاقرب فحكم بانفسال هذا النصيب الى الاخ الشقيق والاخ من الاب لكن لم يظهر من كلامه  
 ما يدل على انه طهر هذا النفل بل على انه اجماله ما في هذا من قرابة اقربيه لانه  
 انه ينبغي ان ينظر لانه لما علم انه في قرابة خرج عن ان يكون تعدد مذموب ابي يوسف  
 من التسوية من الاقرب والابعد لانا نقول نهايته ان يكون جاملا لا مذموب ابي يوسف  
 فيها وهذا لا يخرج عن ان يكون حكمه لا في كل اجزاء في المسئلة فكيف به ولا يفهم  
 ما انقول لعل ابي يوسف فيما وهذا لا يخرج عن ان يكون حكمه لا في كل اجزاء في المسئلة  
 فيكتفي به والفتوى في الوقف على قوله على ما هو عليه آثر المشايخ وكل من فاضل القضاة  
 من الذين المشافعي السبكي رحمه الله تعالى قد تمت معي بعد ذلك وقال هذا الحكم صحيح  
 وكل من نقضه فادانته عليه وقلت له لهذا موضع احتياط وهو وجه عند كل في  
 مذموب الشافعي واحد وملايم لعل ابي يوسف على ما قلناه من وقف ملاك الخزانة  
 والحكم اذا لا في كل اجزاء ولا يتصور ما كنت اذكره هذا النفل عن ابي يوسف مع اني مررت عليه

مسألة الحكم

الفتوى في ما بالوقف على قول ابي يوسف

الحكم اذا لا في كل اجزاء ولا يتصور

وفي الحاشية فوجهه ضعيف لا يلزم منه منسوخة افعول بالادليل والغاصصود الواقف  
 من مقدم الاقرب وهو مشكل وانه اعلم **واما مسئلة وقف اهل الذمة**  
 فانه ذكر الاختلاف في وقفه في باب وقف اهل الذمة واذا وقف الرجل من اهل الذمة غلته  
 كلن اذ هو ديارا او مجوسا او ضالاه او دارا او غنارا على ولد وولد وولد ونسله  
 وعقبه ابد امانا سلبا او جعل اخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهو لا المساكين من  
 هم قال من سلب الواقف قلت فان لم يسمهم الواقف قال فاي المساكين فذلك فيهم فهو جائز  
 قلت فان فرق ذلك من مساكين المسلمين فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين اهل الذمة جاز قال  
 قلت فان قال جعلت ارضي هذه موقوفة به تعالى ابد على مساكين اهل الذمة  
 والواقف نصرا في قال الوقف جائز بغير غلته من مساكين اهل الذمة فان فرق ذلك في مساكين  
 النصاري واليهود او المجوس جاز ذلك قلت ما تقول ان خصا الواقف النصاري فقرا  
 النصاري فقال فاذا انقرض ولدي ونسلي ولم يتبق منهم احد جعلت غلته هذه لغيري  
 في فقرا النصاري قال هو جائز بغير غلته في فقرا النصاري على ما وقف قلت فلو  
 فرقها القيم في فقرا اليهود او المجوس قال فهو مخالف وبعض لما فرق ذلك ولو شرط  
 الواقف وهو نصرا في ان يعرف غلته في فقرا اليهود او المجوس قال هو جائز قلت راي  
 الذي اذ اوقف وقفه وجعل غلته لفقرا المسلمين هو جائز بغير غلته في فقرا المسلمين  
 كما قل قلت اذ جعل الذي ان بيعة او كنيسة او منار في حياته وصحة شهادته  
 على ذلك وانه قد اخرج من مكانه للوجه الذي ذكره قال هذا باطل وهو كسائر احواله

صبيغة افعول بالوقف على

عن وقف لغيره

الذي اذ جعل ان بيعة وكذا لا يجوز



وحدث عنه اذا مات قلت فانا نقول في الذي الذي جعله ان مسجد المسلمين وبناء كما  
 بنى الساجد واشهد عليه واخره عن سلكه واخره للناس بالصلاء فيه قال هذا عندنا  
 قرية وليس عندهم قرية وهو بالكل لا يجوز من قبل ان هذا ليس بانفرب به اهل القرية  
 استعالي كالواو صي ان يح عن فانه بالكل قلت فلو وصي الذي ان بنى ان مسجد القوم  
 باعياهم ولا اهل يملك باعياهم قال استحسن ان اجزعه من ان ذصية لقوم باعياهم  
 كالواو صي ان يدفع اليه ثلث ماله الى قوم باعياهم يجوز به فالوصية لهم جائز ودفع  
 فذكر البنيان شاوا اجوا وان شاوا لم يجوز ادلت ارادة الذي له او قنار ضاله او دارا  
 على بيعة او لنيصة او بيتا قال ان كان فعل من ذ في صحتة فالوقت ما حلح هو بديع عنه  
 اذا مات وله سعة في حياة قلت وكذا الوال على ان يعرف علة هذه الصدقة مما  
 يحتاج اليه هذه البيعة من البناء والمرمة قال هذا بالكل لانه معصية وكذا في الاسراج  
 فكذا الوال بجرى علة هذه الصدقة على الرعيان والعيسيين الذين فيهم كملوك  
 قال هذا بالكل ولو قال على ذ في البيعة لكذا اقل هو جائز ولو قال ارضه صدقة موقوفة  
 منقولة على بيعة كذا اقل خربت هذه البيعة كانت علة هذه الصدقة بعد النفقة  
 غيرها في النفقة او المتأكل قال يجوز ان يوقف ويكون الغلة في النفقة والمسالك ولا تنفق على  
 البيعة من ذ كذا قلت وما الذي يجوز لاهل البيعة من ذ كذا قال ما كان عند المستقر  
 الى ابي تعالى وما كان عند اهل القرية فاجتمع في ذ كذا الامران من المسلمين ومنهم  
 انقذته وامضيته وما كان عند اهل القرية وليس هو قرية عند المسلمين لغيره

الذي اذا بنى مسجد المسلمين  
 قاله شيخنا

الذي اذا وصي ان يجرى  
 لقوم باعياهم او لاهل القرية

وهو ان على سعة وكذا الامور

في ١٢٢٢  
 في ١٢٢٢  
 في ١٢٢٢

خلد البيوع وقتها

وكذا ما كان عند المسلمين قرية ولو لم يكن عند اهل القرية قرية لم يجوز ذلك الا ما ذكرناه  
 ما خصر به قوم باعياهم قلت فان قال الذي جعله صدقة في هذه في اكلان المولى او قال  
 هذا القبول قال هذا جائز ويكون الغلة في اكلان موتاهم وحفر القبر ولغيرهم ولو قال ارضي  
 صدقة موقوفة على في ففرا جرائي وله جيران مسلمون ونصارى ومجوس وهو  
 نصراني قال لا يوقف حازر ودفن ودفن جرائه من المسلمين وغيرهم قلت فان قال ارضي صدقة  
 موقوفة ويكون غلة في ثمن زيت للاسراج في بيت المقدس قال هذا جائز لانه قرية عندنا  
 وعندهم فان قال يشترى بما استغل من هذه الصدقة بعد النفقة على عبيد فيعتقون  
 على كل سنة او قال بعض ذلك قال هذا كله جائز قلت والناس من اهل القرية في حياة ذ كرت  
 من امر صدقاتهم وقوفهم بمنزلة الرجال قال نعم قلت فانا نقول في الميراث من اهل الاسلام  
 قال اما في قول ابي حنيفة فانه يحجزه الوقف ان ذفت شيئا وعصية على ما سالت  
 الا ان يكون جعلت ذلك لقوم بغراعيانهم مثل الجوا لعمرة وما شبه ذلك فلا يجوز هذا  
 قلت فانا نقول ان وقف النصارى وقفا على ولد وولد ولد ونسلم ابراما شاسلا  
 ومن بعدهم على المساكين بشرط ان كل من اسلم من واره وولد ولد ونسلم فيهم خارجون من  
 صدقة قال هذا جائز وهو على ما شرط من ذ قلت كذا ان قال من انشأ من ذ  
 النصارى من ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبني ان ذ من النصارى في ذ خارج من  
 صدقة ولا حل له فيه فاستغل بعض ولد من ذ الاسلام وبعضهم من ذ اليهود  
 وبعضهم من ذ المجوس قال له شرطه وما استثنى من ذ كذا شرطه على ما شرطه قال وعلى

فقد اكلان

نسا اهل القرية

حكم وقف المشقة

من ذ كذا وكذا وكذا  
 من ذ كذا وكذا وكذا











للوارث بطلان ميراث الورثة والوقت اذا جعلت غلته للوارث اجزئ الوقت بطلت  
 الغلة فجعلت الورثة اذا كان ذلك في مرض الوقت قلت ارايت اذا جعل ارضه في مرضه  
 صدقة موقوفة وهي يخرج من الثلث ثم براء بعد ذلك وصح قال نعم مات بعد ذلك  
 قال هي جائزة على ما وقفنا عليه قلت فكذلك لو وقف على وارث من الورثة ثم براء  
 بعد ذلك وصح قال نعم قلت فاذا جعل صدقة موقوفة على الفقراء وهي لا يخرج من الثلث  
 فاجاز ذلك بعض الورثة دون بعض قال يجوز منها قدر ثلث جميع المال وحصه من اجاز  
 منهم ما بقى منها وبطل ما بقى بقية حصه من لم يجز ذلك منهم بعد اخراج قدر ثلث المال قلت  
 ذلك لو اوصى بذلك وصيه بعد وفاته قال نعم قلت ارايت اذا جعل ارضه او اوصى  
 في مرضه صدقة موقوفة على وجوه سماه معلومه واوصى بوصايا سوى ذلك فلم يخرج منه  
 الارض الوصايا من الثلث وابي الورثة ان يجزوا ذلك قال قسم الثلث من الوصايا التي اوصى بها  
 بها وبطل الوقت في ضرب اهل الوقت منه بقدر حصه الارض وضرب اهل الوصايا بقدر وصاياه  
 فيكون ذلك بينهم على ذلك وما اصاب اهل الوصايا فلهم وما اصابهم الارض للوقت جاز  
 ذلك على ما شرط الميت قلت فالوقت وغا الوقت ذلك سواء ان نعمت ولا يكون الوقت  
 منزله العنق الذي به انه قال لا قلت ارايت ان كان الميت غلاما مع هذه الاشياء التي  
 وصفت لك قال يبدأ بالعنق في شئ ما صور بعد ذلك كما وصفت لك قلت ارايت اذا جعل ارضه  
 صدقة موقوفة بعد وفاته على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة قال يكون الغلة جائزة  
 للقوم الذين جعل ذلك لهم فاذا انقضوا رجعت الغلة الى الورثة فكانت بينهم على قدر وراثتهم

اوصى في مرضه ثم براءه مات

وصى على فقراء او غيره لا يخرج من الثلث  
 فاجاز بعض الورثة

وصى على من سماه معلومه  
 ووصى بوصايا سوى ذلك فلم يخرج منه

العنق من قبل الوقت

اوصى في مرضه ثم براءه مات

ما بقى منهم احد فاذا انقضوا كانت للفقراء اثلث ارباب وصلا لارض موقوفة بعد  
 وفاته ولم يزد على ذلك قال الوقت باطل لا يجوز قلت ولم ابطال ذلك قال لان الوقت  
 يكون للعنق والفقراء ولم يوص لهما فاذا لم يوص لهما بطلت الوقت لا ترضى انه لا يقل  
 ذلك في حصه اطلت ذلك حتى يقول صدقة موقوفة او يقول وقف على الفقراء اثلث ارباب  
 لوقال ارضي بعد وفاتي صدقة لم يزد على ذلك وهو يخرج من الثلث قال يصح ان يوصى على  
 الفقراء او يوصى فيمنعه في يمنعه على الفقراء فاذا قال بعد وفاتي صدقة موقوفة جوزت  
 فذلك وجعل وقف على الفقراء المساكين فلو قال بمبوسة بعد وفاتي لا يجوز هذا او لا يجوز  
 وقفا ولا صدقة قلت فلا اقل ارضه فانه صدقة موقوفة بعد وفاتي على عباده حيا  
 قال في بعد ارضه حيا فانه اقل ارضه بعد وفاته ورجعت الى الورثة ولم يكن وقفا ولو كان ذلك  
 في حصه قال لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك قلت ولم ابطال ذلك قال لان هذا وقف ولم  
 يجعل الاخر للمساكين ولم يقل صدقة موقوفة قلت ارايت اذا قال ارضي بعد وفاتي  
 صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وليس له مال غير ما فابر الورثة ان يجزوا ذلك  
 قال يجوز الثلث منها وبطل الثلثان منها فكون الورثة ذلك ارايت ان قال ارضي  
 صدقة موقوفة بعد وفاتي على ورثتي فابر الورثة ان يجزوا ذلك ولا مال له غير قال  
 يكون الثلث منها وقف على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثان له ايقان  
 منها بجميع الورثة مطلقين لا وقف فيها قلت ارايت ان قال ارضي منه صدقة موقوفة بعد  
 وفاتي على الفقراء والمساكين ولا مال له غير وابي الورثة ان يجزوا ذلك قال يكون الثلث

قال في مرضه ثم براءه مات

وصى على من سماه معلومه  
 ووصى بوصايا سوى ذلك فلم يخرج منه



منها وقفنا على ما وصفت لك وبطل الثلثان الباقيان ذلك فاذا اطلق القاضى الثلثين  
 منها للورثة وجبر الثلث من الوقف خرج بعد ذلك مال كثير يخرج من طيه قال يرد  
 الثلثان الى الوقف فيكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة قلت ارايت ان كان  
 الثلثان من الارض التي دفعت القاضى الى الورثة باع حصته من ذلك ولم يبع الاخرين  
 ثم ظهر للثالث مال كثير كيف يكون القول عندك في ذلك قال يوزع جميع ما بيني من الارض  
 الميت فيكون وقف الثلث ويوزع من مال الميت فيه ما بيني من الارض ويشري با  
 ارض موقوف على مثل ما ارى الميت ونفس الورثة الباقي بعد ذلك على ما ارىهم وجب  
 على الذي باع حصته نعمة ما صار فيه من ثمنه قلت ولا يرد سجد قال لا قلت فاذا  
 قال القاضى حصته موقوفه بعد وفاتي على الفقراء او المساكين وله مال كثير غايه عنه فابي  
 الورثة ان يحزوا ذلك لانه لا يكون لهم الثلثان ويكون الثلث الباقي وقفنا على ما وصفت الميت  
 فاذا قدم المال ردوت ما بيني من الارض الى الوقف ولوقدم بعضه ردت من الارض حصته  
 ملك ذلك على ما فسرت لك قلت ارايت رجلا وقف ارضه في بلد له مال كثير  
 ثم انما له ذمب قبل ان يموت ثم مات ولا مال له غير ذلك قال بجبر الثلث منها وبطل الثلثين  
 الباقيين قلت ارايت لو وقفنا وادعى موقوفه وله مال كثير ثم مات على ذلك فلم يضر  
 الورثة ما صار لهم من مال في ضاع المال قال يجوز الوقف في الثلث منها وبطل الثلثان  
 الباقيان من الثلث ارايت اذا ادعى وقف ارضه بعد وفاته على اوجه سماة معاونة  
 فحدثت من امره قبل موته الموصي ثم مات الموصي قال الثلث ميراث ولا يكون له من الوقف

من  
 من

فان قلنا صدقت الميراث بعد وفاته والارض والثلث يخرج من الثلث قال الغلة  
 للموقوف عليه الارض وكل ثمة تحدث قبل موته الموصي في الورثة دون مال الوقف  
 ارايت لو وقفنا في مرضه الذي مات فيه وفي ثمة يوم وقفنا من ثمة الميراث قال لا  
 لان ولا يكون له من الوقف قال لا وكذلك لو اراد رجلا وقف ارضه له كانت الميراث نصيبا  
 والوقف جائز وذكر في زمان قال بطل الوقف في المرض الميراث اذا وقف ارضه لا  
 مخلو من اربعة اوجه اما ان يوقف ارضه على الفقراء او يوقف ارضه على الخما جبر من  
 اولاد و... ونسب له ثم من بعدهم على الفقراء او يوصي بان يوقف ارضه بعد موته على فقراء الميراث  
 وكل وجه على وجهه اما ان يوقف ارضه من الثلث او لم يخرج في وجهه الاول ان خرجت  
 من الثلث جاز ذلك في جميعه وان لم يخرج في وجهه اعلو وجهه ان جازت الورثة جاز  
 وان لم يجز اجاز في بقية الثلث وابطل القاضى الثلث ثم ظهر له مال يخرج الكل  
 من الثلث فهذا على وجهه اذا كان ما في يد الورثة يصير ذلك كله وقفا وان لم يكن  
 باق باع الوارث لا ينفذ سبعة لكن يوزع منه قيمة ما باع ويشري با ارضا اخرى  
 فوقف مكانها وكذا الوبايع القاضى الارض من الميراث ثم ظهر له مال فيه وفاء الميراث  
 يخرج الارض من ثلثه لا ينفذ البيع لكن يدفع من مال الميت مقدار ثمن الارض ويشري  
 ارضا اخرى ويوقف على الفقراء وفي الوجه الثاني ان يخرج ارضه من الثلث جاز ذلك في  
 جميعه وان لم يخرج في وجهه اعلو وجهه ان جازت الورثة جاز في بقية الثلث يصير ذلك  
 القدر وقفا ثم بعد ذلك اخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يعطى الفقراء شيئا من الغلة

نفس احوال الوقف في المرض



الحال بل تقسم غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز من الورثة كلهم من وقت عليه  
 ومن لم ينف عليه على انصرامه تعالى ما دام الوقف عليه في الاحياء فاذا مات صرفت  
 حصة الوقف من الغلة الى الفقراء قال بعضهم الغلة في حصة الوقف للفقراء ولا يكون الورثة  
 من ذلك شيء وفي الوجه الثالث اذا لم يجز الورثة جاز في الثلث وكان مقدار الثلث منهم ثم  
 من هذا الوجه لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يكون اولاد الصلب والنسل كلهم اغنيا او كان  
 الفقيران فقرا او كان اولاد الصلب كلهم اغنيا ونسله فقرا او على العكس فقرا او جلاول  
 من هذا الوجه الغلة للفقراء من المسلمين الا ان شقرا حد منهم بعد ذلك وفي الوجه الثاني  
 وهو ان يكون اولاد الصلب ونسلهم كلهم فقرا او كل من كل فرقة بعضهم فقرا فانه تقسم الغلة  
 بين الفقيرين بالسوية فما اصاب الفقراء من اولاد الصلب تقسم بينهم وبين اولاد الصلب  
 قسمهم ومن اولاد الصلب لا اغنيا والفقراء جميعا على فرايض الله تعالى وما اصاب  
 الفقراء من النسل الا كل قسم بينهم بالسوية وذلك لان اغنيا منهم وفي الوجه الثالث من  
 هذا الوجه صرف الغلة كلها الى النسل بينهم بالسوية وفي الوجه الرابع من هذا الوجه  
 وهو ان يكون اولاد الصلب كلهم فقرا او منهم اغنيا وبقرا فالغلة لكل من فقرا اولاد الصلب  
 وبين الاغنيا على فرايض الله تعالى وكذا هذا الجواب على اولاده واولاده ونسله  
 وكان له ولد ذكر فان الغلة تقسم بين الموجودين من نسله خلف الغلة على عدد رؤسهم بالسوية  
 ثم ما اصاب اولاد الصلب تقسم بينهم ثانيا على فرايض الله تعالى وما اصاب اولاد اولاد  
 والنسل تقسم بينهم بالسوية وفي الوجه الرابع من اولاد الفقراء يخرج من الثلث الوقف

اولاد

كما امر وان لم يخرج فهذا على وجهه ان اجازت الورثة فكذا الجواب وان لم يجز فنذر ما  
 يخرج بوقف اعتبار البعض بالكلية وذلك في فتاوى البغالي قال الوقف الرض  
 كالوصية في الجواز ذكره الطحاوي وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال الصنف وعنه ابن يوسف مثله  
 في رواية ابن سماعه وذكر في خزانة الامم له وقف رضه في مرضه او بعد موته وعليه من  
 لا يتخرج يجوز فمما يندركه الثلث هو ما له من الوقف على ورثته ولا مال له غير ما له  
 بجيزا فقلنا وقف على ورثته الثلثان ميراثا وذكر في الرضه قال وفي الفتاوى  
 الصنف الميراث الوقف اذا اضيف الى ما بعد الموت حتى يصح بالاجماع لبعضهم جميع  
 المال انه مشكل مخالف للورق في الكتب هذه عبارة الخيرة وقد ذكرت هذا في  
 كتابي الملقب باختلافات الواقع في المصنفات **واما مسئلة الاستدانة**  
**على الوقف للحاجة** ذكره ملال في وقته فان قلت رايك الصدقة اذا  
 احتاجت الى العان ولم يكن عند القائم بامر ما يعرف الا ترى ان مستدين عليها قال لا  
 قلت لم قال انما جعل العان في الغلة ولم يجعل فرض سوى ذلك قلت ان في الوقف  
 ان مستدين عليه في نفقته قال نعم قلت لا لا يكون القائم بامر هذه الصدقة منزلة ولي  
 ايتيم قال لا يشبهه ولي ايتيم القائم بامر هذه الصدقة الا ترى ان وصي السهم انما يستد  
 على انسان بعينه وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه وذكر في الرضه ما نقلناه من  
 ملال ثم قال وعن النفية ابن جعفر ان الفياس هذا لكن ترك الفياس ما فيه ضارة فخرج  
 ان يكون في ارض الوقف زرع ما كلة الجراد وحشاش الفهم الى النفقة كح الزرع او ما له

ذكر الكلا في حكم الوقف الرض  
 كالوصية او كالتصية

الاخذ انما هو

يعرف الاستدانة من تأخير الوقف



الاستدانة باركاكم

اذا صدر البيع على ارضية  
مستأجرة او فسخ فانه يفسخ

القيم اذا طلب منه جبال الخراج  
تسحب  
حسابات

فيما اذا كان الاستدانة على ارضية المستدانة  
بالخراج جاز له الاستدانة لان القياس ترك بالخرق  
بما لم يملك له ارضية الحاكم اعلم في مصاح المسند من ولاية  
الان يكون بعيدا من الحاكم ولا يملك له ارضية  
فلا يملك له الاستدانة في نفسه وهذا اذا لم يكن في ملكه ارضية غلة فاما اذا كانت وفرة الغلة  
على المساكين لم يملك له الخراج شيئا فانه ضمن حصه الخراج وما ذكره ابو جعفر مشكلا لانه  
جمع بين اكل الجراد النزع وبين الخراج وشعور الاستدانة في اكل الجراد النزع فانه مال  
الغرة وهذا الذي انما يستدان كما جزم فاسكن اجاب له في مالهم فاما في مال الخراج فلا يصح  
لانما كان في الارض غلة فليس هذا الارضية الوقت وبقية الوقت ليست للزاد فلا يستقيم  
اجابة في محتاج اليه الغرة في مال ليس له فلهذا مشكلا من هذا الوجه الا ان يكون تصويره  
فما اذا كان في الارض غلة وكان يجرها متعذرا في الحال وقد طو لينا الخراج ثم قالوا ليس قيم  
الوقت في الاستدانة على الوقت كالوصي الاستدانة على اليتم لانه اليتم له ذمة صهي وهو  
معلوم فنصوره بحالته وفي فتاوى ابي الليث قيم طلب منه جبايات خراج وليس يدين  
من مال الوقت شي اراد ان يستدين فمذاعل وجهين ازار الواقف بالاستدانة فله  
ذلك وان لم يمس بالاستدانة فقد اخلت المشايخ فيه قال الصدر السعيد والفتاوى  
ما قاله الفقه ابو الليث انه اذا لم يكن الاستدانة بد يرفع الامر الى القاضي حتى يبين  
بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان القاضي هذه الولاية وفي واقعات الناطق المنوي اذا  
اراد ان يستدين على الوقت لم يجعل ذلك في من اليد اذ اراد ذلك بما راعى القاضي فله ذلك  
ملا خلاف لان القاضي في ملك الاستدانة على الوقوف ملك المنوي في ملك ايضا باذن القاضي

فيما اذا كان الاستدانة على ارضية المستدانة  
بالخراج جاز له الاستدانة لان القياس ترك بالخرق  
بما لم يملك له ارضية الحاكم اعلم في مصاح المسند من ولاية  
الان يكون بعيدا من الحاكم ولا يملك له ارضية  
فلا يملك له الاستدانة في نفسه وهذا اذا لم يكن في ملكه ارضية غلة فاما اذا كانت وفرة الغلة  
على المساكين لم يملك له الخراج شيئا فانه ضمن حصه الخراج وما ذكره ابو جعفر مشكلا لانه  
جمع بين اكل الجراد النزع وبين الخراج وشعور الاستدانة في اكل الجراد النزع فانه مال  
الغرة وهذا الذي انما يستدان كما جزم فاسكن اجاب له في مالهم فاما في مال الخراج فلا يصح  
لانما كان في الارض غلة فليس هذا الارضية الوقت وبقية الوقت ليست للزاد فلا يستقيم  
اجابة في محتاج اليه الغرة في مال ليس له فلهذا مشكلا من هذا الوجه الا ان يكون تصويره  
فما اذا كان في الارض غلة وكان يجرها متعذرا في الحال وقد طو لينا الخراج ثم قالوا ليس قيم  
الوقت في الاستدانة على الوقت كالوصي الاستدانة على اليتم لانه اليتم له ذمة صهي وهو  
معلوم فنصوره بحالته وفي فتاوى ابي الليث قيم طلب منه جبايات خراج وليس يدين  
من مال الوقت شي اراد ان يستدين فمذاعل وجهين ازار الواقف بالاستدانة فله  
ذلك وان لم يمس بالاستدانة فقد اخلت المشايخ فيه قال الصدر السعيد والفتاوى  
ما قاله الفقه ابو الليث انه اذا لم يكن الاستدانة بد يرفع الامر الى القاضي حتى يبين  
بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان القاضي هذه الولاية وفي واقعات الناطق المنوي اذا  
اراد ان يستدين على الوقت لم يجعل ذلك في من اليد اذ اراد ذلك بما راعى القاضي فله ذلك  
ملا خلاف لان القاضي في ملك الاستدانة على الوقوف ملك المنوي في ملك ايضا باذن القاضي

فيما اذا كان الاستدانة على ارضية المستدانة  
بالخراج جاز له الاستدانة لان القياس ترك بالخرق  
بما لم يملك له ارضية الحاكم اعلم في مصاح المسند من ولاية  
الان يكون بعيدا من الحاكم ولا يملك له ارضية  
فلا يملك له الاستدانة في نفسه وهذا اذا لم يكن في ملكه ارضية غلة فاما اذا كانت وفرة الغلة  
على المساكين لم يملك له الخراج شيئا فانه ضمن حصه الخراج وما ذكره ابو جعفر مشكلا لانه  
جمع بين اكل الجراد النزع وبين الخراج وشعور الاستدانة في اكل الجراد النزع فانه مال  
الغرة وهذا الذي انما يستدان كما جزم فاسكن اجاب له في مالهم فاما في مال الخراج فلا يصح  
لانما كان في الارض غلة فليس هذا الارضية الوقت وبقية الوقت ليست للزاد فلا يستقيم  
اجابة في محتاج اليه الغرة في مال ليس له فلهذا مشكلا من هذا الوجه الا ان يكون تصويره  
فما اذا كان في الارض غلة وكان يجرها متعذرا في الحال وقد طو لينا الخراج ثم قالوا ليس قيم  
الوقت في الاستدانة على الوقت كالوصي الاستدانة على اليتم لانه اليتم له ذمة صهي وهو  
معلوم فنصوره بحالته وفي فتاوى ابي الليث قيم طلب منه جبايات خراج وليس يدين  
من مال الوقت شي اراد ان يستدين فمذاعل وجهين ازار الواقف بالاستدانة فله  
ذلك وان لم يمس بالاستدانة فقد اخلت المشايخ فيه قال الصدر السعيد والفتاوى  
ما قاله الفقه ابو الليث انه اذا لم يكن الاستدانة بد يرفع الامر الى القاضي حتى يبين  
بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان القاضي هذه الولاية وفي واقعات الناطق المنوي اذا  
اراد ان يستدين على الوقت لم يجعل ذلك في من اليد اذ اراد ذلك بما راعى القاضي فله ذلك  
ملا خلاف لان القاضي في ملك الاستدانة على الوقوف ملك المنوي في ملك ايضا باذن القاضي

اراد ذلك فغرام القاضي فيه روايتان هذه عبارة الدخيه وفي المصط ولو استند  
القيم على الوقف للخراج واجبايات ينظر ان امر الواقف بالاستدانة جاز ولو لم يمس  
ففيه روايتان الاصح انه اذا لم يكن من الاستدانة رفع الامر الى القاضي حتى يبين  
بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان من مال المستدانة القاضي فله  
منع الاستدانة مطلقا سواء كانت بامر القاضي او بغرامه لانه قال لا يشبه في  
القيم القايم بامر الصدقة اي الناطق باعتبار ان وصي السهم يستدين على انفسه بعينه  
وذمة صهي فنصوره بطلاله وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه فلهذا  
منع عنه ولو اذن له القاضي بالاستدانة ليس له ان يستدين لان الاستدانة  
ليست على انسان بعينه ولا على ذمة صهي فلو كانت بامر القاضي او بغرامه  
للعني الذي ذكره وهو عدم الشخص المعينة الوقت وقد اذنت الصهي وابو الليث  
جزر الاستدانة بشرط وهو اذا لم يكن من الاستدانة بشرط اذن القاضي فيها وفي بعض  
الفتاوى صرح بانه اذا استدان القيم بغرام القاضي ضمن وقول الناطق في ذلك  
ملا خلاف مشكلا لان هلا لا يخالف فيه وقد قدمناه فحصل هذا ان الاستدانة  
اخلافا بين هلال وبين ابي الليث والناظر الذي يظهر ان ما قاله هلال قيار وما  
ذهب اليه ابو الليث والناظر استحسن حفظه للائق من الخراج وانقضى الخراج  
عن الواقف والراجح عندي ما قاله ابو الليث والناظر في عمل الناس عليه وعلى من  
ادركناه من الفقهاء وهو حسن ثم ما يشترط لهذه الاستدانة وكيفية الاذن فيها وشروط



الاشترى  
الاعلام مصطفا المودود

اذا  
مست

الاذن فكله ببناء في كتابنا الاعلام مصطفا المودود والخطام والله سبحانه وتعالى اعلم  
**واما مسألة الاستبدال بالوقف** فاعلم وتلك اية واي اي  
 ان هذه المسئلة تعزى الى منسوب الامام الاعظم عليه السلام فيمنعه عن بيع بعض النصف بالدار المحرم  
 لكن منعه عن بيع الدار المحرم ومنعه عن بيع النصف بالدار المحرم في البيع بالدار المحرم  
 في حاشا في ايدىهم او يستند بما فعله معهم في ما يقصد من اعادة اوقاف المسلمين بائع  
 الاثمان ما يكون ريعه اكثر مما يستند لبيده وقراره اجوده واغلا ما عوض عنه ولا يجرم  
 ان الله تعالى به قصد عدم اكره من يخرجه ويشتبه بهم لاعداءه اما حصل لهم في الدنيا  
 ولعذاب الاخرى اخزى وهم في غير ذلك فانه المسؤول ان يوصفنا من الاهواء والطبع  
 ويجعلنا من الخلق الامر واستمع ولا يجعل الا قدر من خلقه علينا كلامه وبغير  
 وجوهنا يوم الظامة وسئلنا فابتنى يوفقنا الطائفة لله والى وجهه ابراهيم  
 فالذى نزل عن ايمانهم الله في مسألة الاستبدال بالوقف ما سا ذكر  
 ان شاء الله تعالى عنهم في هذه الاوراق ان شاء الله تعالى مرادوا حتى استوفوا عتب  
 الوسم والامكان خوف من العز من المنان في علم ان ههنا مسئلة السئلة الاولى اذا  
 شرط الواقف كتابا بالوقف ان له الاستبدال او لمن في هذه العدة الاستبدال  
 او ببيع او بشري في مكانا ارضا اخرى والمسئلة الثانية اذا لم يشترط الاستبدال  
 في كتابا بالوقف فهل للقيم او الحاكم الاستبدال اذا كان فيه مصلحة للوقف ام لا  
 اما المسئلة الاولى فقد ذكر المرحوم هلال في باب الرجل يوقف ارضا على ان يبيع

شرط الواقف الاستبدال او البيع  
 ما وجد هذه

قلت امرت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابرأ على ان يبيعها واشترى شيئا  
 ارضا وتكون موقوفة لله ابرأ على مثل ما وصفت هذه الارض قال الوقف جائز وله  
 ان يبيعها ويستبدل بها وقال ابو خالده الوقف جائز والشرط جائز وله ان يبيعها  
 ويشتري به باطلا في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والوقف  
 جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف قلت اريد ان اشترط ببيعها ولم يشترط ان يستبدل  
 بها قال الوقف باطلا لا يجوز قلت فلو قال على ان يبيعها واشترى به باطلا فهو جائز  
 وهو على ما شرط ولو قال مكانا يستبدل اشترى به ارضا ولم يزد على ذلك قل اما  
 النصارى والوقف اهل حتى يقول يكون له ارض او يقول ارض افتر على شروطها او يشترط  
 كلام يستبدل به على البدل واما في استحسان فهو جائز ويكون الارض لها فلت  
 فان قال على ان يستبدل به ارضا ان يستبدل ارضا الله ان يشترى ارضا من  
 ارض الخراج قال نعم قلت فان قال على ان اشترى ارضا من ارض البصرة الله ان يشترى  
 بها من غير ارض البصرة قال لا طلق فان باعها فمن شغلها الناس بائنه كل البيع جائز  
 واما لا شغلها الناس فيه بالحل قلت فان باعها بعرض من العروض قال البيع جائز على  
 في حاشا قول ابي حنيفة قلت فله بيع هذه الارض الثانية ويستبدل بها ارضا قال لا  
 يكون له ذلك الا ان يشترط قلت فان قال لارضى صدقة موقوفة على ان يبيعها  
 واستبدل بها قبا عا وقبض للثمن وضاع في يديه قال لا ضمان عليه والقول قوله مع  
 منه وقد بطل الوقف قلت فلو باع الوقف للاستبدال فوجب الثمن للشري فلو ان

قال

قال قلت فان قال على ان يشترى  
 ارضا الله ان يشترى بالبدل ارض خراج  
 من ارض الله فانه

اداباع الوقف وضاع في يديه  
 فلو وبيع الثمن فحل خلال وفيه تفصيل

التميز بين الوقف والبيع  
 في البيع لا يشترط ان يكون  
 على وجه البيع ولا يشترط  
 ان يكون على وجه البيع ولا  
 يشترط ان يكون على وجه البيع



الافاقه في الاستبدال جائز  
وليس له البيع ثانياً بشرط

حكم المتبذل اذا رد وجب  
مع الوفاء بشرط الخيار

اذا رد وجب بعد ما اشترى به

اذا شرط لنفسه الاستبدال ليس  
لوصفه ذلك لا بشرط منه وهذا  
عالم الوفاء والوقف والاداء  
شرط لغيره فله هو الاستبدال

في البيع

منه قال فالحجه جاز في قول بي حنيفة وهو ضامن للثمن بشرط ارضاء المتوقف واما  
في قول ابن يوسف فالحجه باطله والتمس من على المشتري على حاله فلم يوزن له ان يبيع  
فيها قال لان له ان يسري بتمنائه ارضاء لها قال لا فلا منزله شرابه له بعد ما يبيع بعد  
فاذا شرط ان يبيع ويستبدل به فباعها ثم قال في ايه ان يبيع بعد ذلك قال لا قلت  
ولم قلت ذلك قال لانها عادت على الملك الاول فاذا عادت على غير الملك الاول فانه  
الوقف واشترى بتمنائه ارضاء فوقفه فليس له ان يبيع البذل لانه لم يشترط بيع البذل  
قلت فلوردت عليه يعيب بوجوب بيع بقضاها من فليس له ان يبيع ويستبدل به لانه  
منه لافاقه ولم تعد على الملك الاول ذلك لرايت لو باعها على ان المشتري بالخيار او البيع  
بالخيار فابطل لذي له الخيار والبيع قال ففقد عادت على الملك الاول وله ان يبيع  
قلت وكذلك لو ردت عليه بخار رده بقضا او فخره قال نعم وله ان يبيع قلت فلو  
باعها واشترى بتمنائه ارضاء فوقفه ثم ردت اليه الارض الاولى يعيب بقضاها ففقد عادت  
الى الوقف واما الارض التي اشترى اياه ووقفها في اللواتف يصنع بها ما بدا له فقلت لرايت  
اذا قال على ان يبيعه واستبدل بتمنائه فلم يبيع حتى مات للذي اراد على اليه ان يبيع  
ويستبدل بتمنائه قال لا يكون له وانما هذا شرط لنفسه خاصة فقلت لرايت ان شرط ذلك  
لوصيه من بعده قال فلو وصيه ان يبيع ويستبدل به فقلت لرايت ان شرط ان يبيع  
هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولم الاستبدال به فقلت لرايت ان جعل الاستبدال  
لرجل اخر سواه قال فالشرط جائز واللواتف ان يبيع ويستبدل به قلت وللرجل الذي اشترى له

وصح من يعود الى ما كان من القيام بامر هذا القسم الوقف قال نعم فلو قال يقول ان كان الحاكم الذي  
اخرجه من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه ما كان اجراء له الواقف مات ثم جاء حاكم اخر  
فتقدم اليه هذا الرجل فقال ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخرجني من القيام بامر هذا الوقف  
بما حمل قوم سواي اليه ولم يصح على منعه مني استخفي به اخرجني من القيام بامر الوقف قال  
امور الحاكم انما يجري عنده على الصحة والاستقامة ولا ينبغي للحاكم ان يسل قول هذا  
الرجل مما ادعاه على الحاكم المتقدم ولكنه يقول له صح عندي أنك موضع للقيام بامر هذا  
الوقف حتى اردك الى القيام بامر فان صح انه موضع لذلك فمده اجرى ذلك المال اليه  
وكذا لو كان الحاكم الذي اخرجه صح عنده بعد ذلك انه قد تاب ورجع عما كان وصار  
موضعاً للقيام به وجب ان يرد اليه فله ذلك في ثمة الفناوي قال المتولى اذا اراد  
ان يفرغ من غرضه عند الموت بالوصية يجوز لانه منزله الوصي عند الموت وللوصي ان يوصي  
الى غيره واذا اراد ان يوصي من غير مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز ذلك الا اذا اكل العيون اليه  
على سبيل العموم وذكر في فناوي قاضي قلن قال متولى الوقف اذا قرب موته وفوض العينية  
الى غيره جاز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان يوصي الى غيره وذكر في الفقيه للثمن ان يفرغ من فوض  
اليه ان يوصي القاضي المتوفى اليه والا فلا ولومات القاضي وتزول بقى ما نصبه على حاله نصب  
القاضي في اخر لا ينزل الاول ان كل منصوب من الواقف وان كان منصوباً بامر جهته ومعه  
وقت نصب الثاني تنزل خلاف ما اذا نصب السلطان قاضياً فله ان ينزل الاول على  
اصداً لغيره لوقال متولى الوقف مرجعه الواقف عزلت نفسي من منزله الا ان يقول لما اقيمت

ناظر الوقف اذا فوض لغرض الوصي صح  
في حال المرض مطلقاً واما في حال الصحة  
لا يجوز الا اذا كان المتوفى عاملاً

نصب القاضي اخيراً

اذا عزل الثاني مرجعه الواقف نفسه لا ينزل



للوافق ان عزل الناصر ونعم  
اول من ولي الفضا متفلا الحفصيه

قلد فخرنا ان لوافق ان يعزل القيم ويولي غيره وهو بمنزلة الركيل منه  
المسئلة وقعت في منزل قاضي الفضا شمس الدين عبد الله ر عطا الحنفى والى في قضا الفضا  
بر مشرفا العدلة الظاهرية السيد سيبه في سنة اربع و ستين و ثمان مائة في نظر العزيزية البرية  
بالشرط الاعلى السامى فالواقف ليعاخذ من ابي بكر المعظمي شرط في كتاب لوقة النظر للشيخ  
قالا له من دونه ثم بعد ذلك كتب كتاب تعريف بالنظر في العزيزية الى الشيخ شمس الدين الخوري  
ورجع عن الاول الذي كان في الوقة وثبت هذا الكتاب على قاضي الفضا شمس الدين المنازلة  
وحكم بصحة التفويض مع العلم بالخلاف ويسمى هذا الكتاب كتاب الرجوع و اتصل الى بونا  
هذا و خرج الوقة عن دونه بمقتضى الكتاب المذكور وهو حكم جيد واعرف بعض الفقهاء وقال  
ينبغي ان يفرق بين ما اذا حكم حاكم لا يرى وجه الرجوع من الوقة الوقة وبين ما اذا لم حكم بالوقفة  
احدا من حكم الحاكم بالوقفة بنظر النظر وغيره وهو في موضع الخلاف فيرتفع بما خلا ولا يسوغ  
لحنفى ان يثبت الرجوع بعد ذلك وحكم به لما فيه من ابطال الاول وجوابه ان الذي اثبت  
كتاب الوقة ولا اذا كان من ايمان الواقف ما يملك الرجوع ولا يعزل الناصر الذي شرط في  
كتاب وقته لم ينعقد هذا المعنى كذا وانما اثبت اوراقه الوقة بالوقفة لا غلا لا يرى ان الرجوع  
لم يكن مذكورا وقت ثبوت الوقة ولا كان له وجود اصلا لا يحكم بطلانه لا يصح لانه معدوم لم  
يوجد الحكم لا يكون الاعلى في معلوم لا معدوم والحكم بالمعدوم باطل فلو قلنا انه حكم ايضا  
وقته حكم بالوقفة كان باطلا فللقاضي الذي يراه ان حكم به لانه لا يخلو اما ان يكون حكم بطلان  
وقت ثبوت الوقة او بعد فان كان وقت ثبوتها فهو باطل لما قلنا انه حكم بالمعدوم والحكم بالمعدوم

هذه المسئلة تنحصر على قاعدتين  
الحاكم بالوجوب يثبت رجوع جميع  
المنفصيات العشرية بالآخر اولا

باطل والحكم الباطل لا يرفع الخلاف وللقاضي المناقضا بطلانه والقضا براه ويصير وجود  
هذا الحكم معدوم سواء في منع الحاكم المناقضا من حكم براه ويصير وجود هذا الحكم معدوم  
في منع الحاكم المناقضا من حكم براه منه وان كان معدوم فلا يمنع من القضا بما يراه الحاكم الحنفى  
لان الحكم بثبوت الوقة او لا يشرع على ما وقع عليه وقت الحكم فلا يبعد في ثبوت الوقة الى غيره  
فاذا شهد الواقف عليه بعد ذلك من الرجوع بالوكالة لم يضر لها في كتاب الوقة وقت  
المنصية الى حاكم حنفى يرى صحة ذلك والعلم به فهدى نفسه جديدة وسلة بسند  
اجتهاديه فيجوز الحكم فيه ولا يكون الحكم فيها منه بطلان الحكم بالوقفة ولا تنصا له  
لما بيناه فحاصل هذا ان الواقف المذكور عزل ناصرا بالوقفة والاشهاد اليه سوا اصل  
حاكم بالوقفة واثبتته اولا على ما قررناه فيبقى لنا مسئلة هي ان هذا  
الحكم الذي قد تقرر ان لوافق ان يعزل من جعل الولاية اليه وبولي غيره هل يثبت لناصر  
الوقفة الذي لم يعزل الواقف ويكون له اذا اسند النظر الى شخص ثم اراد ان يرجع عز ذلك  
التفويض والاستناد ونفوض ذلك الى غيره وليه بنفسه هل له ذلك ام لا وهو في ذلك  
ان شخصا وقف وقفا وجعل له ان يسند ذلك الى من شاء فاسند هذه الشخص الى من  
مثلا ونفوض اليه النظر حسبما هو مفوض اليه وسند ثم اراد المنفوض ان يرجع عز ذلك  
التفويض ونفوض الى غيره او يثوله بنفسه فهل يمكن الرجوع عما نفوضه الى غيره او لا يكون  
كالواقف اذا اراد الرجوع ام لا والذي يظهر لي ان الكلام في هذه المسئلة على التفصيل  
وهو ان كان الواقف قد جعل له اي لناصر ان يسند النظر في هذا الوقت الى من شاء وعزله

لواقف عزل ناصر الواقف الاشهاد اليه

نفوض الناصر واستناده  
هل هو كالواقف ام لا

وجيد فقط فيه ايجب شخصه



اهل الاراد وبعده اذا اختار فان في هذه الصورة تلك الناظر ان يرجع في التغير  
الذي فوضه ونفوض الى غيره او يباشر نفسه فان كان سكت عن الاخير وهو ان يعزله اذا  
اراد ففي هذه الصورة لا يملك الرجوع والعزل ويبقى الوكيل اذا اذله الوكيل ان يترك  
فكل حيث لم يترك العزل وكان قاضي اذا اذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف  
شخصا فانه يملك ان يعزله الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله ولا يملك ان يترك  
الوقت ليس كالوكيل فاني اقول ان القابل لهذا القول لم يعرف من باب صحتها لوعده  
لما في هذه المقالة الا ترى الى ما قلناه من ملال في اول هذه المسئلة وهو انه لا يملك  
ان يخرج الذي شرط له الوكالة قال نعم له اخراجه وانما يملك ان يتركه اخراجه ككلامه  
منه عبارة ملال وايضا قيل ان صحتها لو اذ احصل الوكالة الى شخص ولم يترك له بدونه  
فانه يكون له الوكالة في حياته والوقت اذا ما شاء الوكيل ان يتركه جعلوا حكمه في نظر الوقت  
حكم الوكيل حتى يطلوا ولا يسهل موت الوقت كما يطلوا ولا يسهل موت الوكيل فان قلت  
مذا شبه بالوصي من الوكيل لان لا يسهل موت الوقت وكلامنا في ظاهره على الوكيل  
بعد موت الوقت والوقت في الوكيل والوصي يظهر في صورتهما ان الوكيل ان يوصي اليه  
وان لم يشرط له الوكيل فانه من الوكيل فكل عزل نفسه والوصي بعد القبول لم يترك الوكالة  
ومما ان القبول شرط في الوصية وليس شرط في الوكالة ومنه ان الوكيل لو وصاه اياه ما كان  
عليه الوكيل وان خص له الوصية في نوع وكذا في الوكالة ومنه ان الوكيل لو وصاه اياه ما كان  
ويطلبه كذا من الحاكم ويجوز ان يترك له بترك الوكيل ليس له شيء من ذلك ومنه ان الوصية

الوصي من اهل الوكيلة الوكيل

الوصي من اهل الوكيلة الوكيل

سلكه اذا قيل بان الناظر ان يرجع في التغير  
الذي فوضه ونفوض الى غيره او يباشر نفسه فان كان سكت عن الاخير وهو ان يعزله اذا  
اراد ففي هذه الصورة لا يملك الرجوع والعزل ويبقى الوكيل اذا اذله الوكيل ان يترك  
فكل حيث لم يترك العزل وكان قاضي اذا اذن له السلطان في الاستخلاف فاستخلف  
شخصا فانه يملك ان يعزله الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله ولا يملك ان يترك  
الوقت ليس كالوكيل فاني اقول ان القابل لهذا القول لم يعرف من باب صحتها لوعده  
لما في هذه المقالة الا ترى الى ما قلناه من ملال في اول هذه المسئلة وهو انه لا يملك  
ان يخرج الذي شرط له الوكالة قال نعم له اخراجه وانما يملك ان يتركه اخراجه ككلامه  
منه عبارة ملال وايضا قيل ان صحتها لو اذ احصل الوكالة الى شخص ولم يترك له بدونه  
فانه يكون له الوكالة في حياته والوقت اذا ما شاء الوكيل ان يتركه جعلوا حكمه في نظر الوقت  
حكم الوكيل حتى يطلوا ولا يسهل موت الوقت كما يطلوا ولا يسهل موت الوكيل فان قلت  
مذا شبه بالوصي من الوكيل لان لا يسهل موت الوقت وكلامنا في ظاهره على الوكيل  
بعد موت الوقت والوقت في الوكيل والوصي يظهر في صورتهما ان الوكيل ان يوصي اليه  
وان لم يشرط له الوكيل فانه من الوكيل فكل عزل نفسه والوصي بعد القبول لم يترك الوكالة  
ومما ان القبول شرط في الوصية وليس شرط في الوكالة ومنه ان الوكيل لو وصاه اياه ما كان  
عليه الوكيل وان خص له الوصية في نوع وكذا في الوكالة ومنه ان الوكيل لو وصاه اياه ما كان  
ويطلبه كذا من الحاكم ويجوز ان يترك له بترك الوكيل ليس له شيء من ذلك ومنه ان الوصية

في حال الحياة وحالة المات والوكالة تنتهي بالموت وقولنا يصح في حال الحياة والموت  
بمعنى ان القبول لها يصح في حال حياة الوصي وهو احد الركبتين ولا يملك الوكيل ان يترك  
كان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل كان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل فقلت  
هذا الحق ما كنته ثم لا ينبغي شيئا خافه ما قرناه وسان ذلك اننا وان سلمنا انه شبه  
بالوصي من الوكيل ان التفرقة بين الوصي والوكيل في صورته ذكرت فانه على ما كان  
ان الوقت اذا جعل للناظر ان يفوض لم يترك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك  
الوكيل الوصي وما ذكرت من ان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل لا ينبغي ان يترك  
اذا فوض الى غيره وقد شرط له الوقت ان لم يترك فوض الى غيره انه يملك العزل لان الوكيل  
لم يترك في حقه خلاف ما نقل في حق الوكيل القاضي به نقول اذا انصر الوصي الوصية  
ان الوصي ان يوصي به من غيره ذكر العزل يكون حكمه كالوكيل وكالوصي فلا فرق في القول  
ناظر الوقت شبه الوكيل والوصي فهذا معنى قولنا انه يملك ان يتركه فلا ينبغي شيئا الا  
الا ان ياتي مثل صريح في الوصي انه يملك العزل وهذا النوع من المال فقلت  
كله ان الناظر اذا فوض النظر الى غيره وقد ذكر الوقت ان لم يترك فوض ذلك من غير ذكر العزل  
انه يملك الرجوع عن الفوض والعزل على ما قرناه فبقي لنا صورة ثالثة وهي ان الوقت اذا  
جعل الوكالة الى شخص لم يترك ان يفوض فذلك حكمه الناظر الفوض الظاهر انه يملك قيا على الوكيل  
انه يملك ان يفوض الوصية الى غيره وان لم يشرط له الوكيل فلو فوضه الى الرجوع والعزل  
في هذه الصورة ام لا الظاهر انه لا يملك عزله ولا الرجوع فيه فان الفوض صحيح واذا خرج

في حال الحياة وحالة المات والوكالة تنتهي بالموت وقولنا يصح في حال الحياة والموت  
بمعنى ان القبول لها يصح في حال حياة الوصي وهو احد الركبتين ولا يملك الوكيل ان يترك  
كان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل كان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل فقلت  
هذا الحق ما كنته ثم لا ينبغي شيئا خافه ما قرناه وسان ذلك اننا وان سلمنا انه شبه  
بالوصي من الوكيل ان التفرقة بين الوصي والوكيل في صورته ذكرت فانه على ما كان  
ان الوقت اذا جعل للناظر ان يفوض لم يترك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك ان يترك  
الوكيل الوصي وما ذكرت من ان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل لا ينبغي ان يترك  
اذا فوض الى غيره وقد شرط له الوقت ان لم يترك فوض الى غيره انه يملك العزل لان الوكيل  
لم يترك في حقه خلاف ما نقل في حق الوكيل القاضي به نقول اذا انصر الوصي الوصية  
ان الوصي ان يوصي به من غيره ذكر العزل يكون حكمه كالوكيل وكالوصي فلا فرق في القول  
ناظر الوقت شبه الوكيل والوصي فهذا معنى قولنا انه يملك ان يتركه فلا ينبغي شيئا الا  
الا ان ياتي مثل صريح في الوصي انه يملك العزل وهذا النوع من المال فقلت  
كله ان الناظر اذا فوض النظر الى غيره وقد ذكر الوقت ان لم يترك فوض ذلك من غير ذكر العزل  
انه يملك الرجوع عن الفوض والعزل على ما قرناه فبقي لنا صورة ثالثة وهي ان الوقت اذا  
جعل الوكالة الى شخص لم يترك ان يفوض فذلك حكمه الناظر الفوض الظاهر انه يملك قيا على الوكيل  
انه يملك ان يفوض الوصية الى غيره وان لم يشرط له الوكيل فلو فوضه الى الرجوع والعزل  
في هذه الصورة ام لا الظاهر انه لا يملك عزله ولا الرجوع فيه فان الفوض صحيح واذا خرج

الناظر ان يفوض النظر الى غيره وقد ذكر الوقت ان لم يترك فوض ذلك من غير ذكر العزل  
انه يملك الرجوع عن الفوض والعزل على ما قرناه فبقي لنا صورة ثالثة وهي ان الوقت اذا  
جعل الوكالة الى شخص لم يترك ان يفوض فذلك حكمه الناظر الفوض الظاهر انه يملك قيا على الوكيل  
انه يملك ان يفوض الوصية الى غيره وان لم يشرط له الوكيل فلو فوضه الى الرجوع والعزل  
في هذه الصورة ام لا الظاهر انه لا يملك عزله ولا الرجوع فيه فان الفوض صحيح واذا خرج



المنصور من ان سئل له ولاية النصارى فصار احببنا فلا نملك الرجوع ولا الغزل اما الرجوع  
 فلانه انما نملك من له جوامع شرعا كالحببة لغزو الرجم الميم والناظر لم يزل حتى بعد المنصور  
 فلم يملك الرجوع واما الغزل فلان الولاية تكون فيه للقاضي او للواقف ما في المناظر فلا  
 لان عدم الولاية العامة في حقه واستغال الولاية الخاصة عنه فلهذا قلنا انه لا يملك الرجوع  
 ولا الغزل **التبسيط الثاني** وقع في كلام الخصاص ما قبلنا عنه انه لو وقف  
 ارضين له كل ارض على قوم ما عيانهم وجعل ولاية كل ارضين منها الى رجل سماه ثم اوصي  
 بعد ذلك الى رجل قال فلو صبه ان شئى كل وقت وقعه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية  
 هذا الوقت ووجه ذلك ان الوصاية طارئة وكان الواقف بذلك الكلام في الوصاية مع كل  
 ناظر لها فكله اظلمت وكذا الوصي هذا الوصي الذي اوصى اليه الواقف ان يوصى له في كل  
 ارض اليه مثل ما كان له ووجهه كما مر ايضا ان الوصي الثاني يملكه وصي الواقف لانه  
 خليفة له فكان له ما كان للذي اوصى اليه الا ان كان وصي الواقف اوصى الى رجل ما  
 ماله وارلا ففقط فانه يكون وصيا في ذلك كله وفي تركه الموحي الذي اوصى الى هذا  
 الوصي ايضا فكله انظر الوقت المعنى الذي قلناه وهو علم غريب ولم تقع الالان التبسيط  
 الثالث اذ شرط الولاية الى الافضل فالأفضل من اركاد وكافوا كالمهر في الفضل سوا  
 يكون الولاية الاكبر شئنا منه السله واقعه في انب الادفاف ولكن صورته خلاف هذا  
 الوضع فان له لور في كتب الادفات ان الواقف جعل النظر في هذا الوقت والولاية به عليه نفسه  
 ايام حياته ثم من بعد الى الارشد فالارشد من اركاد وانسأله واعتقابه فيجى شخص من الذرة

الوصي الوصي  
 الوصي الوصي

اذ شرط النظر الى اركان  
 اركاد فاستووا فهو اكبر

وشيئ منه انه لو شهد الموجد من من نسل الواقف وعقبه ويسال الحكم له بالنظر فيسمع  
 القاضي بينه ويعد الى بينه الموجد من حكم له بالنظر وفي بعض الادف في بينه خصاص  
 من بينه الاول بينه انه لو شهد الموجد من فعل ما قال الخصاص انه يرحم اكبرهم فان كان  
 الاول اكبرهم معنا استحق النظر بانقاده وان كان الثاني احد بعد رصه وهذا الرجوع  
 حسن قياسا على التقدم في الصلاة فانهم ان تساوا في العقل والعلم سرح اكبرهم سنا  
 واسمي النظر بانقاده وتقدم على غيره **التبسيط الرابع** فما اذ شرطه ان ولاية  
 صدق في هذه الولاية في حياتي وبعد وفاتي الى ان يترك ابنى فلان فاذا ادرك ابنى فلان  
 كان شركا فلان بقولنا في حياتي وبعد وفاتي اذ ادرك ابنى فلان فاليه ولا يبعد  
 هذه في حياتي وبعد وفاتي دون فلان هذا كله جائز على قولنا في سنا ما على قولنا في حينه  
 فمرواه الحسن من زيادة عنه فانه لا يجوز مكره اذكر الخصاص ولم يترك قولنا في الذي يظهر  
 ان قولنا في يوسف استحسان وقولنا في حينه قياسا فان لا اذ لم يترك قولنا في هذا الوصي  
 انقل لو وصي في دفعه الى صبي قال القياس ان يكون وصية بالملء ولكن استحسان ان  
 ابطل ما دام صغيرا فاذا اكبر كانت الولاية اليه ومعنى ان يكون الفتوى على قولنا في  
 اما لانه اخذ بالاستحسان والاصل ان الاستحسان تقدم على القياس الا في مسائل ليس  
 هذه منها وهي مجموع في كتابنا رفع الكلف عن الاخوان في كشف ما قدم فيه القياس على  
 الاستحسان واما الان الفتوى في الوقت على قولنا في يوسف كما قدمناه هذه المسئلة  
 في نظائرية البرانية بد مشن لشي السيد حي فان الدعاء له ترشد النظر في اركاد

اذ اعطى النظر لشي الى ان يدرك ابنه

الاستحسان تقدم على القياس



عادله ورجل انه اذا ادرك ابنه علاه وناهل كونه شره كالجداله من المظالم كور  
 ولكن بات عادله من حكم انه يزعم ان علاه من بات سنيها فاسفاد الذي يظهر ان ناظر الوقت  
 لو فطر المظالم الى غيره وقال اذا ادرك ابنه فلان كان شره كاد كانت الولاية كل له انه يصح  
 ويكون من له اشراط الوقت على قول ابن يوسف ان الحضاف ذكر مسله توبه هذه التي  
 وهي انه قال اذا وقف من غير كل واحدة منها على قوم باعيانهم وجعل لا يه كل اقر منها  
 الى رجل سماه ثم اوجع بعد ذلك الى رجل قال فلو فيه ان ينوي حل وقت وقته مع  
 الرجل الذي جعل الولاية اليه قلت فان وجهي الى هذا الوجه الى الراجح قال  
 فلو فيه من ذلك مثل الذي كان الى الوجه اليه فقد جعل في الوجه منزله الوقت حتى حل  
 لان مشارك رجل الوقت للنظر له فكذا هنا اذا شرط الناظر هذا الشرط ينبغي ان يصح  
 ويكون من له اشراط الوقت نفسه فان قلت كيف جعلت ناظر الوقت منزلة  
 الوقت نفسه من جعل له ان شرط هذا الشرط في نفويضه وما جعلته كالوقت  
 انه يملك عزل من غير اليه والرجوع عنه قلت في هذه المسله هو شبهه الوقت  
 فانه اذا فطر شرط هذا الشرط فاما ان يقول الشرط صحيح وهو الظاهر نعم واما ان يقول  
 الشرط باطل فيسقط على حالها فتشابه الوقت فان دلائله لا يقطع ما دام حيا فانظر الى  
 هذا المعنى فلنا انه يكون منزلة الوقت وبالنظر الى ما اوردت من مسله ملك العزل والرجوع  
 فليس يشبه الوقت لانه بالنفويض المجرى صارا اجنبيا فلم يبق له شيء من الولاية فاحار  
 بمنزلة الوقت فلهذا الوقت المعنى جعلناه في هذه المسله بمنزلة الوقت نفسه ولم نجعله في ذلك

الوجه منظر الوقت في سوا كانت  
 من الوقت لكونه كغير

ان لا يصح اجنبيا في نفويض

المسله منزلة الوقت والله اعلم بنفسه الخامس فذكر الحضاف ما نقلناه  
 عنه من قوله قلت من جهة القيام الذي سمي به هذا الرجل ما جعل له الوقت من غلته  
 الصدة الى قوله قلت فلو جعلنا فاستغفنا من هذا ما سمي على ناظر الوقت من العمل الذي  
 سمي به المعلوم المفرد له على نظره واستنبطنا من اثنا كلامه جواب مسله وقته  
 وهو ان لا درس او النفيه او المعية او الامام او من كان مباشرا شيئا من خلاف المراس  
 اذا رخص اوج او حصل له ما يسمونه عذرا شرعا على اصطلاحهم المتعارف من القضا  
 انه لا يحرم من سواه المعزل يعرف اليه ولا يكتب عليه غيبه وتنفي ما ذكر الحضاف  
 انه لا يستحق شيئا من المعلوم من ذلك العذر فانه قال قلت اريتان حال هذا الفهم  
 انه من الاوقات مثل الحر والعمى وذا بالاعتل والفتاح واشباه ذلك هل يكون هذا  
 الاجر له قايما قال اذا حل به شيء لا يمكنه مع الكلام والمراد الذي والاخذ والعظام يكن  
 له شيء فقد جعل الجواب فيه على التفصيل هو ان كان امكنا المراد الذي الى اخره فلا جره  
 قائم وان كان لا يمكنه شيء من ذلك فلا اجر له فالمرسل اذا رخصه او الفقه او ارباب  
 الزحافات بالمرسنة فانه على ما قال الحضاف ان كان يمكنه ان يباشر فله استحقاق كان  
 لا يمكنه فلا يكون له شيء من المعلوم وما جعل منه العوارض عذرا في عدم منعه عن معلومه للقد  
 له بل لا دار الحكم في المعلوم على نفس الباشرة فان وجدت استحقاق المعلوم وان لم توجد فلا  
 يكون له معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا ايضا من هذا البحث والفهم جواب مسله  
 اخري وهي ان الاستثناء لا يجوز سوا كانه لعذر او لغيره فان الحضاف لم يجعل له ان  
 جازي به ان الاستثناء لا يجوز سوا كانه لعذر او لغيره فان الحضاف لم يجعل له ان

اذا حصل له شيء من المعلوم  
 اوج او غيره فذكرنا عذرا شرعية لا يكتب  
 عليه غيبه ولا يمنع معلومه خلاف ما

اد احصلنا من قوله كغير من العذر  
 العقد والفتاح

استحقاق المعلوم بغيره

الاستثناء لا يجوز

هذا الذي ذكره الجمهور للمنفعة من عدمه وهو ان الاستثناء  
 الخاص لا يرد للمنفعة من ان يستحقه غيره الا في موارد  
 لا خلاف في ذلك او في موارد اخرى كماله استحقاق المعلوم  
 من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره  
 ولا خلاف في ذلك او في موارد اخرى كماله استحقاق المعلوم  
 من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره  
 ولا خلاف في ذلك او في موارد اخرى كماله استحقاق المعلوم  
 من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره

من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره  
 ولا خلاف في ذلك او في موارد اخرى كماله استحقاق المعلوم  
 من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره  
 ولا خلاف في ذلك او في موارد اخرى كماله استحقاق المعلوم  
 من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره  
 ولا خلاف في ذلك او في موارد اخرى كماله استحقاق المعلوم  
 من المعلوم بغيره فان كان له من المعلوم بغيره



منه من غير ان يكون له مال  
منه من غير ان يكون له مال  
منه من غير ان يكون له مال  
منه من غير ان يكون له مال

يستنبط قيام الادارة التي ذكرها ولو كانت لا تستنبط يجوز ان قال ويجوز له من يقوم  
مقامه الى ان يزل عن ذلك وهذا ايضا كما هو الدليل وهو قد حسن التبيين  
السادس ما ذكره الحنفية من قوله ولو لم يكن له مال من غير ان يكون له مال من غير ان يكون له مال  
او اى اخراج الوقت من يد محض الى غير ذلك من هذه الاحكام وهو ان يكون له مال من غير ان يكون له مال  
يسوع الحنفية ان يدخل منه غير اذا رآه من غير ثبوت ذلك عليه عنه ولا يجوز الجزل  
يجوز من غير ثبوت خاتمة كما هو في الاصل لكن يرد الطعن بلاثبوت وفي الجزل والخراج  
لا بد من الثبوت لما وجد ذلك من ظهور الخيانة ثم قوله فان كان الذي جعله للغير اكثر من اجله  
قال هذا اجازة لم يذكر اذا كان الذي جعله اقل من اجله كمن يكون الحكم فيه من غير ان يكون له مال  
ان يزيد مال مقدار اجرة مثله اتم وذلك بشرط ان يعلب منه الناظر ذلك فانه يملكه  
لم اقف عليه ولا جدت صراحتا من اصحاب كراماتنا عن الحنفية من كون الفدية والجزل  
الواقف اكثر من اجرة الوقت لثبوت الجزل فيه اتم ولكن الذي يظهر لي انه يجوز لي كم  
ان يكل له اجرة مثله ويقتصر في ذلك من غير توسيع ولا كثر في الفدية الذي زينه بل يفسد  
اجرا مثل فادونه قليل يساهم فيه التورم غالب نظر الوقت على اني مايت قد ذكر  
الزاهدي في الفدية سلة تحسن ان تمسك بها وتخرج على جواب هذا هو انه قال  
لو قال الامام للقاضي ان رسولي المعين لا ينبغي شققي وبقية عيالي فزاد القاضي شق  
من ارق في المسجد فزاد في المال والامام مستغن وعنه يؤتم بالرسوم اليهودي قال  
بطلب الزمان اذا كان عالما نقبا هذه عبارة الفقيه فذكر جواز الزمان للامام مع ان

اذا اراد ان يملك ان يملك  
الناظر فيما اف  
لا يجوز له ان يملك ان يملك  
حياته كما هو

اذا كان معلوم ان الناظر  
من اجرة المثل او اكثر

امام المسجد اذا كلف  
الزمان في معلومه

مقوم بالوظيفة المكون من غير زيادة طلاق يجوز للناظر ان يكون له مال من غير ان يكون له مال  
هو به لغير اقامة امر ديني هو فرض عليه فالاول ان يكون له مال من غير ان يكون له مال  
الجازل ان يكون له مال من غير ان يكون له مال من غير ان يكون له مال من غير ان يكون له مال  
في ذلك الوقت ما لكونه الحال او لخصه لا سعادته لكونه الحال ان يكون له مال من غير ان يكون له مال  
يطرأ بالواقف ان يختار الاضرار بالغير في قليل معلوم كخافه ان يضره ان يضره او يضره او يضره  
المصلحة على ان الواقف يضره في قليل معلوم كخافه ان يضره ان يضره او يضره او يضره  
سبب التماس الزيادة لاجور ومغلة واذا اراد ان يضره في قليل معلوم كخافه ان يضره او يضره او يضره  
له اجرة مثله اجتهد في العمل وحصل له الكفاية فحصل النافعة في الوقت والمزيد في ماله فكان  
هذا الفدية الذي زاد بشرط الواقف ايضا ولا ان يملك ان يضره في قليل معلوم كخافه ان يضره او يضره او يضره  
اذا لم يكن له معلوم في كتاب الوقت فكل التكليف الطابق الاولي وقوله ان الواقف اذا جعل  
المال لهذا الرجل في كل سنة ولم يشرط للغير ان يجعل هذا المال لغيره قال في هذا القسم  
يوصي به واذا مات انقطع عنه وعن غيره معنى هذا الكلام ان المال الذي واكثر من اجله  
لما جرت به باسقاط الواقف لهذا الرجل لا ينفذ الا بشرط ان لا يضره من اجله ومن غيره  
النظر فليس لهذا الرجل ان يوصي به الى غيره لان الواقف انما خص هذا به دون غيره فلا يجوز  
يعداه واذا مات انقطع هذا المال عنه وعن غيره ايضا اذا مات اي الناظر وقوله انقطع  
عنه تاكيد لانه معلوم انه شققت موته ولا يضره ان يعود الى الواقف لعدم الفدية فيه وعلى قوله  
وعنه غيره دخل وهو ان يقال ان انقطاع شققت سابقه الدور والحكم انه ما دور على

نظره في العشرة للناظر

الحاكم ان يضره على الوقت لثبوت اجرة مثله  
اذا لم يكن له معلوم في كتاب الوقت فكل التكليف الطابق الاولي وقوله ان الواقف اذا جعل  
المال لهذا الرجل في كل سنة ولم يشرط للغير ان يجعل هذا المال لغيره قال في هذا القسم

منه من غير ان يكون له مال  
منه من غير ان يكون له مال  
منه من غير ان يكون له مال  
منه من غير ان يكون له مال



فيكون قوله انقطع عن غيره وكما بان من مواضعه لفظية وكلام المنذورين كثير ما يقع فيه  
 اطالة ووضوح وبعد الاخل بالحكم صافية كايال التنبيه السابع مما قاله من الجنون  
 المطبق وسعير بسنة وانما اذا نزل تعود الى الولاية اليه فكانت الحوزة المحبب بنه البادهر  
 اللغة الدرام المنفصل من سنة فيه فايين فانما شكل سقوط الغرض عنه كالزكاة  
 والصوم وقوله اذا نزل يعود معناه بعد السنة لا انه يقيد بالعود في السنة الاثري  
 الى قوله فان نزل عتله بسنة او سنين فخرج من القيام بامر الوقت ثم رجع اليه هل يعود  
 الى مكان من القيام بامر الوقت قال نعم فالسنة حد الخروج لا للعود فهذا الخروج كالمرد  
 الراعي ان عاد عادت ولائته كما قال صاحبنا اذا عني القاضى ادارته والعباد بانه ثم ابطرو  
 بهما الى الاسلام فان ولايته تعود ولا يحتاج الى ولاية صديق فمساواة اليه عقله بعد  
 سنين او ثلاث او اكثر تعود الولاية اليه على مقتضى ما ذكره الحضاف وقياسا على مسألة  
 القاضى وليس ثمة بسنة او سنين من ان لا تعود الولاية اليه على مقتضى ما ذكر  
 الحضاف اذا نزل الجنون اكثر من ذلك التنبيه الثامن فما ذكر في الشبهة  
 من ان تاخر الوقت اذا اراد ان ينفذ النظر الى غيره عند موته بالوصية حيث يجوز ان اراد  
 ان ينفذ في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان له توفيقا اليه على سبيل العموم بحال يعلم ان توفيق  
 الوقت عند ناعتلة الوكيل من وجه ومثله الوحي من وجه ما مشابهته بالوكيل فمن حيث  
 انه اذا مات الوقت يسطر ولائته كالوكيل اذا مات فان اراد ان يسطر من حيث انه ليس  
 ان ينفذ في حياته وصحته كان الوكيل ليس له ان يوكّل واما ما شبهته بالوصي فهو انه اذا

فکرانہ نامہ اذاجن

اذا علمي الاضواء وارشدتم ابصار  
او عاد الى الاسلام عادت ولينه

موقوف الناظر المظفر في مرض الموت  
ملفوظ الوصية ص ٢٠٠ في حال الصحة

ما هو الوقت له الكيل من ج  
دمنت له الوحي من ج

أراد ان يفرض ان غير مضمونه بالوصيه حيث يجوز ذكره في النعمه ولو كان منزله الوكيل  
من كل الوجوه لما اختلف الحال من ان يفرض حال المصاة والصحة ومن ان يفرض حال  
المرض بالوصيه والذي يظهر لي انه انما كان كذلك الا لان الوقت سبق به حان الإيقاف  
وبعد موته على حاله فاذا دلت النظر على النظر الى انه اشتفا والولاية من الوافق كالوكيل  
عنه فيستلزم بموده عزله كمال ابداله والنظر الى بقا الذي ركله لا يجل بعد موته وهو  
الموقوف لجل كالوصي كان له ان يبيده عند موته فعلنا بالتشبهين وقتلنا انه ليس له  
ان يفرض النظر في حياته كالوكيل عند موته فلنا له ذلك كالوصي لمشابهة الوكيل من  
وجه والوصي به من وجه فعلنا به ذلك الموقوف على ابا التشبهين بالند المكن وما قوله  
الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم هذا الاستثناء مفعول من الاخير والتفويض  
في حالة الحياة بمعنى ان قوله على سبيل العموم انه ولاه واقامه مقام نفسه وجعل له ان  
يبيده ويوصي به ال من شأني هذه الصور يجوز التفويض منه في حالة الحياة وفي  
حالة المرض المنصرا بالموت **التنبيه** التاسع فما ذكر في الفقيه ان الفقيه ان يفرض  
ما يفرض اليه ان عم الناضي التفويض اليه والا فلا بعد الفروع اخبر من الفروع المذكورة في  
الثمة يشمل الناظر الذي من جهة الواقف والناظر الذي من القاطع الذي ذكر في  
الثمة بمنصر الناظر الذي من جهة الناضي والحكم واحد وتفسير الشعم هنا مثلا فانه بما  
نقدم وما قوله اذا ما الناضي او عزل بمعنى نفسه على حاله قياسا على نايبه من القضا  
ولكن ينبغي ان يكون محمولا على ما اذا علمه الولاية ولاه في حياته وبعد موته فان القضي

إذا جعلوا أولئك منكم غنائم

از انچه می شنوی اذ اکابر فرمایند

391



الواقف اذا جعل المنكر جلي  
ولم يصرح ببقاءه بعد موته منقطع  
عن شئ الموت وكذا ان كان جلي  
كسائر المنكر في غير

منزلة الواقف والواقف اذا جعل التولية الى رجل ثم مات ولم نقل في حياته وبعد موته  
بطلان ولا يشبه فكله القاضي فتو له بتمتع ما نصبه على حاله بشرط تقيم الولاية في الحياة وبعد الموت  
العلم الا ان يقال ان القاضي ولايته اعم من ولاية الواقف وفعله حكم تكون لايته بمنزلة  
حكمه لا يسلط بونه ولا بعزله وكذا ما فعله من التولية وله وجه جيد فلا يقال فيمنع ان  
يقول حال من الموت والعزل هنا كما افترقنا نايبه في الحكم ان القاضي اذا استخلف ثم  
مات لا يعزل نايبه لموته ولو عزل بغير نايبه بعزله لان القاضي ليس له ان يستخلف  
على القضاء الا اذا اقرض اليه ذلك فاذا اقرض اليه الاستخلاف فاستخلف بتمتع نايبه نايبا  
عن الاصل فاذا عزل انزل نايبه لان السلطان بعزل الاصل يبين انه لا يرضى بما فعله  
فينعزل نايبه اما في ولاية الواقف في القاضي سواء شطرا السلطان ما يتكلمه ونظر  
ام لا ونسب بمنزلة احكامه واحكامه لا يبطل بالعزل فكله اتولية الواقف لا يبطل بالعزل  
فهذه افلنا انه لا يعزل لموته ولا بعزله وقوله اذا نصب القاضي قاضي اخر لا يعزل الاول  
ان كان منصوبا من الواقف وان كان مرجحة وبطله وقت نصب الثاني يعزل الاول لا يشكل  
فيه ولا يقال ينبغي ان يعزل اذا كان القاضي ليس له ان يعزل الوصي العدل الكافي ولو عزله  
يعزل فلم لا يجعل توليته لا خروجه الاول لا نأقول هذا ليس بشئ بل في مسألة الوصي  
العزل هو كمال القاضي وهناك يحصل عزل وتبني بمنزلة ما اذا ضم القاضي الوصي  
في الوصي فانه لا يعزل الوصي الذي من الميت وقوله وان كان مرجحة اي مرجحة القاضي  
وبطله وقت نصب الثاني في لا يعزل وقرين العلم بالاول وقت نصب الثاني وبين عدم العلم

الوصي الذي هو الوصي احد المتكافئين  
ولو عزله انعزل

والنقد منها ان نصبه للثاني وهو لا يعلم بالاول الظاهر منه انما فصله نظر الوقت لا ان العلم على خيا  
من الاول بوجوب العزل فلا وقت العلم لانه انما السبيل للظهور ما بوجوب عزله ولكن المستفضل  
فهذه افلنا لا يعزل في الاول ويعزل في الثاني ويومده ما قاله صاحب في ان القاضي اذا قضى  
تخلان مرجحة فانه ان كان ناسبا ينفذ عنه ابي حنيفة وان كان عاملا لا ينفذ انشا فاذ للولاه  
مناك للامام بان حكم القاضي في الاول وهو حالة النسيان بعد رقبته لتزاحم الحوادث وكثرة  
الخصومات فتعذر خلاف الثاني وما قوله من ان الوقت مرجحة الواقف اذ ان القاضي  
لا يعزل وبقيته الكلام فيه فنظر في نسخة اخري هذا الجمل على ما اذا كان في حق الواقف  
او القاضي اما لانه يشبه الوصي ويوما فبطل لا لا يعزل نفسه الا محض الوصي وفي مجلس  
القاضي واما لانه يشبه الوكيل والوكيل ليس له ان يعزل نفسه من الوكالة لا يعمل الموكل بحمله  
منزلة الوصي اذ لا تشتمل الولاية والقاضي كالاتاني ولا يقال ان قوله من ان  
الوقت ان هذا المصوب به دور المنصوب مرجحة القاضي فانا نقول اننا نعزل على شري  
الوقت مرجحة الواقف الا لانه يشتمل الواقف والقاضي فانه قال الا اذا قل وجعل  
في المعيار ولكن يتوقف الكلام على هذا ان القاضي يكون مندرسا الا ان يقول له الواقف اصبحت  
او القاضي فخرج له لانه مقيم بالمنصوب مرجحة الواقف الذي مرجحة القاضي حكمه ينبغي  
ان يكون كذلك وانما العلم واما المسئلة اذا اقرانه وقف جميع حصته من الدار والارض  
وهي الثلث وشهدوا الشهود عليه بذلك وكانت حصته اكثر من الثلث كينفكون الحكم  
اعلم ان الخصاف ذكر هذه المسئلة في وقت قتل قلت فان شهدوا الشهود على اقرار الواقف انه

الشرايين عليه

الناظر من جهة الواقف اقل عزله  
نفسه لا يعزل وفيه

الوصي هو الوصي لا يملك عزله ولا ينفذ بغيره



اد اقال وقف حصته من هذه الارض  
الثالث او اوصيته بثلث ما في ذواته  
فوجد اكثر

انه وقف جميع حصته من هذه الارض هي الثلث منها وكانت حصته النصف او اكثر من الثلث قد  
يكون حصته كلها ان كانت النصف او اكثر من ذلك وقفا الا ترى ان صاحبنا قالوا ان رجل اقل  
قد اوصيت بثلث ما لي وهو الف درهم فوجد ثلثه الف درهم فله جميع ذلك وكذلك الوقف هو  
قياس على الوصية الا ترى ان رجلا اوصى بثلث ما له من هذه الارض والثلث فوجدنا  
حصته النصف اما حكم الوصية له بالنصف كله والوقف بثلث الوصية فقلت فهذا الذي  
ذكره المحقق في المسئلة من الجواب يخرج على مسئلة الوصية وهي منقولة عن صاحبنا في كذا  
اكثر ما في ايضا ويغني لا انه وجد في رواية محفوظة عنهم وفيما يلي ان يفرق بين الوصية  
اوسع من الوقف ومن غير ذلك وهذا جائز الوصية للكل بده وجازت في الموقوفات وبالدراهم  
والوقف لا يجوز في ذلك كله ولا في حالة الوصية حالة اشتغال بالمرض والظاهر انه نسي  
من دارا حصته اما حالة الوقف فحالة ينظمه وتنبه وما ثم ما يشغله عن من دارا فلا  
يكل كلامه في الثلث على انه نسي من دارا لا اشتغال خا طر فخره ان جميعه بل جاز  
ان يكون مراده ان يستثنى لنفسه من شيئا يفتق بثلثه والظاهر يسا عدنا على ذلك فان  
الافسان غشي الفقد ونفسه تشي مخروج الكل عن سكره فكان الظاهر موبدة الى اما في  
الوصية فالظاهر من حاله ان ينصه التفرقة ما يرجو به الزيادة من الاجرة والنوايل يعلم  
انه صار الى حاله من الموت فالظنون به في ذلك الوقت ان يختار ان يقدم بين يديه كماله  
ولقد القابل ايضا ان يلزم الوقف في حالة العسر وفي حالة الضرر يجعل الوقف في  
حالة المرض منزلة الوصية وفي حالة العسر يجعل الوقف الثلث الذي ذكره لا غير لغني الذي ذكرناه

**واما مسئلة وقف الحصه من هذه الارض ولم يسم مقدارها هل يبيع ام لا**  
ذكر المحقق في وقفه قال وقف جميع حصتي من هذه الارض قال من هذا الماد ولم يسم ذلك قال  
استحسن ان لا يبيعه ان كان الواقف ثانيا بناء على انه لا يملك الوقف وان جدد الواقف ثانيا  
جاء بينه تشهد عليه بوقف وقفه ارضه من الارض والدار وسما ذلك قبل الثاني  
ذلك وحكم بالوقف على ما صح عنده منه وان شهد الشهود على الواقف ثانيا بالوقف لم  
يعرفوا منه ارضه من الارض من الارض الناضية بان يسمي بالوقف فاما في قول فيه  
قوله وحكم عليه بوقفه بله ان كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك الا في  
من ذلك لزمه **واما مسئلة الداهن اذا وقف الموهون هل يبيع ام لا**

ذكر المحقق في وقفه قال الداهن اذا وقف الموهون ثم افنكه ولو بعد سنين فهو وقف وليس  
له ان يحل الوقف قبل ان يملك الداهن بل يفتك في وقف وذكر في موضع اخر منه قال قلت  
فلو ان رجلا وقف دارا له وهي في يد رجل قال ان افنك قال الوقف جائز وان لم يفتك لم يفتك  
قال لجر دان سنة او اكثر ثم وقف قال فالوقف جائز في الامكان فاذا انقضت بين الامكن  
كانت الدار وقفا وذكر في وقف خزانه الاكل قال لو وقف الداهن ان افنك جائز ولا يبيع في  
الدمر وذكر مال في وقفه في باب رجل مشري رصا بجا فاسد افنقه قبل ان ينفذ  
قال لو رهن رجلا ارضا فوقفها الداهن على الساكنين قال ان افنك الداهن جاز الوقف  
وان لم يفتك لم يجر الوقف ويمنع الداهن من ابطال الوقف الا ترى انه لو باع الداهن  
منفك البيع فكذا لو وقف ولو كان الداهن اعنى العبد جرت العتق والعس كان البيع

الاقرار بالمجهول  
صحي بثلث الموقوفين

وقف الموهون والمجهول  
صحي بثلث الموقوفين

اد اقال الداهن ولم يفتك الداهن  
كله الوقف



بالوقت شبه الامر ان قولنا في عهده لرجل اسره وفاشدا ورجل منهم ان يراه الحق بالثمن  
فان ناعه الذي اشتراه من العبد كان له ان يرضه ولو كان اعنته المشتري من العبد وكان  
العقوب جازا ولا يرد لان العتق استهلاك انتهى كلامه فليس لم يفت على تقدير من التكاثر  
واما اذا مضت ولم يفتك الراي الوقت هل يبطل او لا ومنه في ما ذكره المحقق انه يبقى  
موقفا وان لم يفتك الى ان يفتك وما ذكره هلا من قوله وان لم يفتك لم يفتك لانه لا يرد  
بعده الجواز التنازع والرد والاشك ان لا يرد جاز قبل التكاثر ولهذا الرافضه على القول  
عنه ولا يحتاج الى تجديد ثانيا ثم قوله وان لم يفتك لم يرد وجها على ما ذكرنا لم يلزم فلو مات  
الراي لم يفتك هل يبطل الوقت صلا وراسا ام لا يلزم الورثة ما ينقضون الراي بغير  
التكليف وكذا لو لم يمت وامنع من الايمان كان مستحيا على من يبطل ام لا وان لم يمت لم يمت  
هل يبطل الوقت مع حلق حق الوفا به ام لا يبطل ومنه في قوله ويستتره ذلك الواسع واليقين  
وهو قادر على بطل الحاكم الوقت وبيعته في الامام ببيع عليه عروضة وعقدان في الدين  
وسلم الوقت الاول اذ اطلب المهر من الحاكم في الوقت بعد مده اليه بالحق ولم يفتك  
هل يحبس ويمنع ام لا وهل اذا اراد الرافض ان يفتك نفسه هل يفتك نفسه ام لا وهل  
اذا مات محب او ليس له من المهر الذي وقته هل يبيع الحاكم في الدين ام لا اعلم فقلت  
وهذا هو الكلام في هذه المسئلة مستند على ذكر مده وهو محرم الكلام او لا على بيع المهر  
ونقل المهر من المهر فبعد فسخه ان شاء الله تعالى الاجابة عن هذه المسئلة الفصل  
ملخص من هذه المعونة في ذكر مده من اعيان المهر في ذكر في الرجوع في البيع قال

تفسيره ما ذكره المحقق

اختلاف

هذا الكلام في بيع المهر والعقود على  
اجان المهر والعقود على المهر

اختلاف عن الكثرة في بيع المهر وقم في بعض ان بيع المهر فاسد ودفع في بعضا ان  
البيع موقوف على المهر من المال او ابراء المهر منه ورد الرهن عليه او رضى به ثم البيع  
وان لم يجر المهر بعهده ولعل المهر من القاضي التمسك فالتقاضي نفسه العقد بينهما وهذا  
لان البيع صدر من المالك والمهر من حق المهر كما يجب مراعاة حق المالك بمراعاة حق  
المهر انما يصير الحثان بعيدا اذا قلنا بالتوقف بمعنى قوله في بعض الكتب فاسدانه الحكم  
له وكان فاسدا في حق الحكم ثم قال وبعد ذلك فاعل المهر من حق فسخ هذا البيع اختلقت فيه  
منهم من قال ليس له ذلك لان حقه في اليد لا في الرقبة والبيع يصفى الرقبة ومنهم من قال له  
حق المهر في البيع بطلان الرقبة وهو وسيلة الى استيفاء الدين منه عند الهلاك وفي شرح  
المباح اننا نراه ايرادا ليعلم للمهر من حق الفسخ فردى ان جماعة عرّفه انه حق الفسخ وليس للمهر  
فسخ هذا البيع لان هذا البيع انعقد صحيحا في حقه وانما التوقف في حق المهر ففسخ المهر  
وذكر في التنازع على المهر في الظاهر ما حورته بيع المهر بمعنى ماله غرافه في حق المهر بل  
موقوف حتى لو انقضت مدة الاجان او قضى الراي من المال فسد ذلك البيع هو الصحيح وليس  
للمهر والمهر من حق الفسخ من له بيع المستأجر وذكر في الهداية اذا باع الراي المهر فاذن  
المهر من البيع موقوف على الفسخ من غيره وهو المهر من فيوقف على اجارته وان كان الراي يفسخ  
في ملكه كمن اوصى بجميع ماله وقف على اجان الورثة فزاد على الثلث لعل حقه فان اجارته  
جازا فان الوقت حقه وفقد رضى سقوطه وان قضاء الراي دينه جاز ايضا لانه زال المانع من التوقف  
والمنعني موجود وهو التعرف الصادر من المهر والمهر اذا فسخ البيع باجان المهر من قبل



الى بده وهو الصحيح في حقه يتعلق بالمالية والبذل له حكم المبدل فصار كالعبد المردون اذا بيع  
برضى الغوا مستعمل في بده لانهم رضوا بالانتقال من دون السقوط راسا فكذا اذا كان  
لم يرد المهرن البيع وفسخه انفسه في رواية حتى لو افلكتك الراهن لا يسيل للمشتري عليه كل الحق  
الثابت للمهرن بتملكه المكلف فصار كالمالك له ان يبيعه وله ان يفسخه وفي صحيح الرايين لا  
يفسخ بفسخه لونه لونه من الفسخ انما ثبت عند من خصه بانه حقه وفي الجسر لا يسيل لانتفاء  
هذه العدة فبقي موقوف فاذا انشا المشتري مبيع حتى يملك الراهن المهرن اذا العجز على شراء الاول  
وان شارف المار الى القاضى وللقاضى ان يفسخ العقد لغواش الله على التسيير وولاية  
الفسخ الى القاضى اليه وصار كاذن الراهن العبد المشتري قبل الفسخ فانه يفسخ المشتري  
لما ذكرنا كذا هذا عند بيان الهدية وذكر الاسبيجاني في شرح مختصر الطحاوي قال اعلم  
بان الراهن اذا تصرف في المهرن قبل سقوط الدين فصرفه لا يملكه اذ انصرف تصرفه لا يملكه  
الفسخ كالعقود والهدية لا تسيل اذ انصرف تصرفه فالحل للفسخ كالباع وككتابة  
والاجاز والجهة والصدقة والقرارد ونحوه فمردى المهرن لا يجوز ذلك التصرف وانما حق  
المهرن لا يسيل حقه في الجسر فاذا اقصى الراهن الدين وجعل حق المهرن في الجسر فقد تصرف  
الراهن بان جاز المهرن تصرف الراهن فقد بطل المهرن والدين على حاله الا في البيع خاصة  
فان يكون الثمن هنا مكان البيع وكذلك لو كان تصرف في الابد او اذن المهرن فمردى تصرفه او  
اذ تصرف الراهن في المهرن تصرفه لا يملكه الفسخ فانه سفل المهرن وذكر كلاما في النضر  
فيه طول وليس هو موضع تم كلام الاسبيجاني فتحرر من هذا كله ان بيع المهرن

ولا يفسخ الفسخ

مسند تفسيره

الشركون من مكان البيع

بيع المهرن

موقوف على احاف المهرن او قضا الدين والابرا وحسد رسلان الراهن لا يملك في البيع  
لذلك المهرن فسخه على الصحيح من الروايات حتى قال في المحيط في بيع ما هو متعلق به حق الغير  
قال فما اذا باع الراهن المهرن والمو جوا المتنا جوا قال فانه موقوف والمشتري لا يفسخه  
علم او لم يعلم ان ما شاله من او جوا جرم قل وليس للراهن في الا جوا فسخه لان البيع نافذ  
في حقه وكذلك المهرن المتنا جوا يملك في الفسخ في ظاهر الرواية نص عليه في الكفاية  
مبارك المحيط وانما الذي يملك الفسخ هو القاضى لكن لما فسخه المشتري للراهن بطلب السليم  
وقد تقدم ان الوقف اشبه بالبيع من العتق فقلنا من ماله وكذا الاسبيجاني في  
كلامه عليه فانه ذكر الصدقة والجهة والوقف يشبههما فخلص لنا هذا  
ان الوقف محل فيه كالمحل في البيع لمشا بهته به فينا الى الجواب عن السؤال الاول ولو لم  
اذ امانت الراهن بعد ما وقف المهرن من بطل الوقف وميل يلزم الورثة بقضا الدين  
من التركة فنفعل الطاهر انه لا يسيل الوقف لان التصرف صحيح فانه صدر من اهله في محله  
ونوقف فناد على امان المهرن واد الدين من ابرافوت الواقف لا يسيل الوقف مع  
امكان مراعاة حق المهرن وهو انه يستوفى الدين من التركة ولا حق للمهرن في العتق كاذنا  
في البيع اذ امانات لا يسيل لانه فاعليه من المشتري ووقوف فناد على اجل حق المهرن فمردى  
ما يورث في حاله واما قوله وميل يلزم الورثة باذا الدين من التركة فمهرن المهرن ان يهاب  
الورثة بالدين ويستوفيه من التركة ولا يمنعه من ذلك ما عتده من المهرن لان الوارث  
ظليته الميت ويمكن له ذلك في حياة المورث وكذا بعد وفاته واما الجواب عن السؤال

سؤال الراهن في البيع

هذا الفسخ

جواب السؤال الاول

الوقف يسيل بغير الراهن والمهرن كالحالة

جواب السؤال الثاني



الثاني هو انه اذا لم يستأجر المثل من المثل بطل الوقت ام لا الظاهر انه لا يسل  
 ولكن لا ينافي ان يرفع الى القاضي ويحكمه بدينه حتى يوفيه الدين وما الجواب عن السؤال الثالث  
 وهو انه اذا لم يمنع كنهه مع بطل الوقت مع تعلل في الفداء ام لا سئل ومن شرطه  
 ويسرته هذا سوال مشكل ولم اقف عليه في باب البيع ولكن لتأويل ان يقول يرفع المهر  
 الامر الى القاضي فاذا ثبت منه انه معسر ليس له سوي الدين الذي وقفه ويثبت له  
 ايضا عند ادع المهرين في الطلب ولم يسل عليه الى مدة يسيرة فان القاضي يحبه  
 الى ذلك ويبطل الوقت ويبيع الدين في الدين لانه ظهر منه حقه بوقفه المهرين في  
 القاضي منابه في ابطال الحق في مستحقته ولانه قد اجتمع معنا حقان حق العبد وحق المهرين  
 اما حق العبد فظاهر وهو المهرين اما حق الله تعالى فهو الوقت فلو كان الوقت موجبا لغيره على  
 ملكه تعالى والنصف في المنفعة على الصحيح فيقدم حق العبد لضعفه ونفي الله سبحانه وتعالى  
 ولا يقال انه اجتمع معنا حق الفداء ايضا لان الفداء لا حق له في الرقبة انما حقه في المنفعة  
 فكان حقه ضعيفا بالنظر الى حق المهرين والضعف لا اثر له مع القوي ولان الحق في  
 ويقول ينبغي ان لا يبطل الوقت لان المهرين لا حق له في الرقبة والوقت انما صار ذوق الرقبة  
 لا الماله وانما بوقت ففاده في الحال رعايه حق المهرين ولهذا لا يمكن فسخه على الصحيح حقه  
 لا يبطل هذه العقد فيسفي موقوفه اراهم ان يوفى حق المهرين لا يبطل الوقت بين  
 ان يبطل الوقت ولا يوفى حق المهرين لا يبطل الوقت من ان يبطل الوقت ولا يوفى حق المهرين  
 والتول بالناخير اولى من ابطال ليف وان المال مخاد وراع وكمل ان يورد اليسار جمل

جواب السؤال الثالث

مع الوقت المهرين

اكثر الوقت المنفعة الرقبة

اعلان حسن

الزهراني

من يفتري الوقت فنون التاخير الى بدل واذا قلنا ما لا يبطال فنون الوقت لا الى بدل وفيه ابطال  
 حق الفداء وقد قال صاحبنا في بار هذا ان الدين اذا وقف ماله قصده منه الى الماخلة كالموا  
 يصح وان كان يفرق بينهما بان هذا ليس بباطل بل هو في حقه من خلاف مسئلتك لكن يقال ايضا ان  
 المهرين لا حق في العير انما له احسان العير لحقه والاحسان طريفا في الوقت فشا به مسئلتنا  
 من هذا الوجه وايضا فلو قلنا بان بطل من للذي يبيع ابطاله لا حيزان لانه لا وقت له  
 لازم في حقه بدليل انه لا يجوز له بيعه بعدما وقفه ولو باعته ثم نفي له من قبل الوقت  
 وبطل البيع ولا حيزان لم يعلما المهرين بل ان الصحيح ان المهرين لا يمكن ان يفسخ البيع وكذا لا  
 يفسخ الوقت ولا حيزان بل يعلما القاضي ان يفسخه لان المهرين لا يمكن ان يفسخ البيع وكذا لا  
 ولا يبيع عليه عروضة في حقه انما اشنع عن انما به ولا عقان وعندنا ما ملك القاضي  
 بيع العروضة في العقار وروايات ولا يظهر عندنا انه يبيع فاذا اكل عندنا مناعه  
 من انما يبيع قدرته على الاداء او ظهور الظلم منه لم يعلما فبنا اراي ولا يخرج على قولها ان  
 وضع المسئلة في البيع وهذا الوقت ليس يبيع ولا مندرج بل هو موافق حريص على الاداء وانما  
 منع منه مانع لا يقدر على ازالته وليس له مانع في حقه الذي في حقه في التاخير والقاضي  
 ينظر في مصلحة الوقت وله لا عليه والى ان لم يخرج عندي شي من القول بالطلاق ولا  
 عكسه واما الجواب عن السؤال الرابع وهو اذا كان ممنوعا ومرفاد من بطل الحكم  
 الوقت وبيعه في المهرين يبيع عروضة عليه او عقان في الدين وسلم الوقت ام لا ليس  
 للحاكم ان يبيعه في الدين في هذه الحالة وانما الاولي ان يفسخ قولها في هذه المسئلة وبيع

منه ان يفسخ قولها

الدين اذا وقف ماله قصده الماله

لا يحرم على المهر ولا ماله عليه عروضة  
 ولا عقان عنده وعند ما يبيع العروضة  
 وفي العقار وروايات في الجواز

جواب السؤال الرابع



عليه عرضة ان يوفى بالدين وان لم ينفك كل الباعث انظر الوقت كلي ذك عند فسخه ومطالبة  
المرئيين بمطابقته وامتناع المردود من الايقاع ببيع الوقت في هذه الحادثة على الاقوال كلها  
واما الجواب عن السؤال الخامس هو اذا حلت للمرئيين من الحاكم فيجوز الوقت بعد تدمر اليه  
بالتفكاك ولم ينتهك هل يجب دفعه ام لا هذا الاملكه المرئيين ان المرئيين هل من المطالبة  
بديعه وليس له حليب ابطال عقد صحيح لا ينافي حقه في الرهن هذه الدعوى ليست صحيحة  
الارضى الى ما قاله صاحب المدونة في البيع وكيفية المنفعة من جهة القاضي جملة يدعوي  
المشترى على الرهن التسليم ولو كان يبيع هذا الرهن ايضا لكان اسرا من كس كذا في الفسخ  
على المشترى لان الدعوى من جهة صحيحة بتعويض الاصل عنها اليها اما من الرهن فلا لانه ان  
حل التسليم فهو شاخص بدعواه لانه مسلم بالاتفاق خارج من رهن وان حلت بيعه فيفسد لذلك  
لان حقه في الذمة فلم تصح الدعوى من جهة فلا يبيع الحاكم منه وانما اذا ادعى على الرهن الذي  
يسمح دعواه وبعبارة فيه بطلت دعواه اما الجواب عن السؤال السادس وهو اذا اراد الواقد  
ان يبيع نفسه وقبضته هل يفسخ الوقت في ذلك ام لا الظاهر انه لا يفسخ بذلك قياسا على البيع  
فانه جزئية في الحكم وفي البيع لا يملك ذلك كما انه متناه في الوقت واما الجواب عن السؤال  
السابع وهو اذا مات الرهن الوافد محسرا وليس له ما سوى ما دفعه من الرهن فيلزم بيعه  
الحاكم في وقادير الرهن ام لا الظاهر ان الحاكم ان يبيعه في وقادير الرهن لانه تعذر انتكاه الرهن  
منه وحل الرهن لعائنه بعد الموت وصار كما اذا وفت ما ملكه في مرض موته وعليه ديون  
مستوفقة فانه بطل الوقت وباع في الرهن وعلى هذا الوجه يتعين ان يملك كلام الخلفاء

جواب سوال الخامس

جواب السوال الساتر

حواجیہ الالباب

از قلم شیخ الاسلام و مؤلف  
سید ابوالحسن خوافی تبریزی

ولعل وغيرهما من قولهم انهم موقوفون انما قلنا جازوا ولو بعد سنين وليس له ان يجعل الوقف قبل  
التفكاك وما يحق الايثار من التفكاك الا في هذه الصور اما في الصور التي ذكرناها او في غيرها  
التفكاك فيها موجود فلهذا لم يجوزنا جعل الوقف وهنا جوذا ثم رايتم بعد ذلك انتم المحط  
ما صورتم قل لو لو ان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثمنه وقفها وقتنا صحت فان التفكاك  
الرايتمها الوقف جائز فادوان لم يفتكها حتى مضت سنة او سنتان لا سطل الوقف حتى  
لوا تفكك بعد ذلك كان وقفنا فان مات صاحب الضيعة في فصل الرهن قبل التفكاك  
اركان له مال غير الضيعة ادى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفنا وان لم يكن له مال غير  
هذه الضيعة يمض الضيعة في الدين سطل الوقف انتهى كلامه فانظر وتفكك  
السائل صحتها اخر حواء في هذه المسئلة كيف وافق المنقول عن الاحواب فما فيه الخلاف  
فقد له ان لم يفتكها حتى مضت سنة او سنتان لا سطل الوقف وجعلنا مسئلة الموت  
مع سطل الوقف فقلنا ان ما لم يلق الوقف جبالا سطل الوقف سواء كان مقسرا او مورا  
المعنى الذي ذكرناه ولا فنخلص لنا جمعه من الجواب في هذه المسئلة ان الوقف  
ما دام جبالا لم يمتد الوقف ولا يباع في الدين ولا امانات فلا يخلوا ما ان مات مورا او مورا  
فان مات مورا لا سطل الوقف ايضا وموفي الدين من ضيعة الممال وان مات معرا وليس له  
سوي ما وقفه بعد ما رهنه فانه يباع في وفا الدين من مخرجه ورنه سطل الوقف او يعلم  
واما مسئلة اذا وقف على غيبة وله بنون وبنات هل يدخل البنات في الوقف فذلك  
وكذا اذا قل على اخوة وله اخوة واخوات هل يدخل الاخوات في الوقف وما الضابط في ذلك

و جعل من الملة تايها لما قبلها ولم يجعل الايمان مشكلا  
و جعل في الزمير سر العادة والفرز على حدة

املاک و غنما



الآخرة والآخوات والبنون  
والبنات الكليات والبنات  
البنات الكليات والبنات

ذكر في وقت هلال قال قلت لرايت لو قال ارضي صدق موقوفه على اخوتي وله اخوات  
قال لم جميعا سواء في الوقت قلت وهذا من قول بني فلان قال البنون والبنات فله سواء قال  
هذا كله سواء لم جميعا سواء وذكر في وقت المضاف قال قلت لرايت اذا قال ارضي صدقة  
موقوفه على بني وله بنون وبنات قال يكون المخله للبنين والبنات جميعا الا ترى الى قوله  
لو قال ارضي صدق موقوفه على اخوتي وله اخوة واخوات ان المخله لم جميعا الا ترى الى  
قوله تعالى فان كان له اخوة والاخوات في ذلك سواء وذكر في الذخير قال اذا قال ارضي  
صدق موقوفه على بني وله ابنان فصاعدا استخفا جميع المخله ثم قال ولو قال على بني وله بنون  
وبنات قال هلال لم جميعا في الوقت سواء الا البنين والبنات عند الاجتماع ويسون بينهم  
مكة اذكر المضاف في وقته ورواه عن اي حنيفه وعز بن يوسف بن خالد السعدي عن ابي حنيفة  
ما له لبني فلان وله بنون وبنات فالتكليف لم جميعا وهم فيه سواء كذا الوقت قال درويش  
يعتق عن اي حنيفه ان ذلك للبنين دون البنات وعلى ذلك الا ترى انه لا يحسن ان يقال  
لهذه المرأة من بني فلان وبعض المشايخ قالوا ان هذا المسألة روايت عن اي حنيفه  
وتعصمهم وتؤيد الروايت قال ما روى فيه البنون والبنات محمول على ما اذا كان  
فلان ابا قبيلة لبني تميم وقد اشار في التعليل الى ما قلنا حيث قالوا لا يحسن ان يقال  
لهذه المرأة من بني فلان هذا انما يستقيم اذا كان ابنوا اب محصورا اما اذا كانوا ابواب  
لا محصورين فذلك فانه يستقيم ان يقال لهذه المرأة من بني تميم وروى عن اي يوسف  
في الوصية فانه قال انك للبنين دون البنات الا في كل اب يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان

خاصة في الفرق بين البنين والبنات

سورة ايقين

مثل فخر قبيلة هذه عبان الذخير وذكر في الكشف شرح البردي قال نافع لا عن المسوط  
لو اوصى بثلاثة لبني فلان ولفلان ذلك اولا فالتكليف المذكور من ذلك دون الاناث في قول  
اي حنيفه الاخر في قوله الاول وهو قولهما اذا اخلط الذكر والاناث فالتكليف منهن  
انفردت الاناث فلا شيء لهن بالانثاء وذكر في المضاف في الاموال لمحافظة البر قال والجمع المذكور  
بعلامته المذكور وشناول المذكور والاناث عند الاخلال ولا يشناول الاناث المنفردات  
قال مهران في السير الكبر اذا قال مني المصنف اسوي على بني وله بنون وبنات فان لا  
شناول الذخيرين وذكر في شرح مجمع البحرين قال رجل اوصى لبني فلان ولفلان ذكورا واناثا  
فالوصية للذكور منهن دون اناثهم لان قوله بنو فلان مني لما ذكر ذكورا فلان لان الابن  
اسم للذكر والبنون جمعهم وقال محمد الوصية لهم جميعا منهم بالسوية لان البنين جمع البنين كما  
ان الاخوة جمع الاخ فبنناول البنين والبنات المتكلمة بالبنين فبنناول المتكلمة الاخوة  
والاخوات المتكلمة بالاخوة في قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وعنه اي حنيفه  
رحم الله في ذكره وايضا ومثله في الزود في شرح المنظومة وذكر القندوري في شرحه  
مختصر القندوري في شرحه قال باب الوصية لمن انما الناس يعرفون بشي عن اي حنيفه  
في رجل اوصى بثلاثة لبني فلان ورجل من الناس يعرفون قال ابا حنيفه قال في ذلك هو لول جميعا  
الذكر والانثى سواء ثم مرجع عن ذلك وقال هو للذكر دون الاناث وقال ابو يوسف ومحمد والذكر  
والانثى جميعا وجه قوله اي حنيفه ان الابنة لا تشناول لاسم البنين على الحصة وانما يشناول  
الاسم المذكور والاناث على طريق المجاز ومن حكم اللفظ ان يحمل على حنيفته ولا يحمل على محان

ضابطهم



الايدى ليس كذلك اذا كان فلان وقد كان النسبة اليه لا ينعبد الا الايمان وانما  
 ينعبد الا انساب وهذا موجود في الذكر والانثى ولهذا المعنى تناول الاسم الاناث منهم  
 وان لم يكن منهم ذكر وتناول الاسم من ولد الرجل المعروف بالاناث لا ذكر مع وجه قول البرزنجي  
 ومهران المذكور اذا اجتمعوا مع الاناث غلب عليهم اسم الذكور وتناولهم جميعا وان كان لا  
 يتناولهم طالة الانثى فوجدوا كل على جميعهم وذكر في اخر ابواب ايضا قال فلان مات  
 مهران رجل قال فلان وصيت بثلث مائتي دينار فلان اذ كان فيهم ذكور واناث  
 فاجزى ابا حنيفة قال هو المذكور دون الاناث قال هو بينهم بالسوا لا يرد اذ ذكر  
 على انثى وهذا على ما قدمنا ان اسم الذكر انما يتناول الاناث اذا اجتمع مع الذكر على وجه  
 المجاوز من حكم الاسم ان كل على حقيقته وعلى قول محمد اسم المذكور غالب على الاناث ويتناولهم  
 الاسم جميعا قلنا فمحرر من هذا ان المسئلة خلافا بين ابي حنيفة ومجاهبه فعلى  
 ابي حنيفة في قوله الاخر ان البنات لا يدرن في لفظ البنين وفي قوله الاول وهو قوله ما يدر  
 هذا اذا كان الايصا في لفظ لبي من الناس رجل هو فاما اذا كان ابا قبيلة او فخذ  
 كبنى ثمر فانه لا خلاف في دخول البنات على لبي لم يكن له بنون له بنات فنظ فانه يدخل  
 كاذل القديري فيما قلناه عنه وبهذا خبر طاهر من زعم الرواية يروى قال ابن ماري  
 ودخل البنات محمول على ما اذا كان فلان ابا قبيلة كبنى ثمر لان ذلك لا خلاف في انما  
 الخلاف فما اذا كان رجلا من وفان الناس ليس ابا قبيلة والظاهر ان الصمقون لما  
 يكون القديري اخر وجه الى وجه ذكر وجه قول الامام وهذا اما ان الرجوع على الوجه الصمقي

فاعرف يعرفنا وجه الشرح  
 من افعال المتكلمة

بين اصحاب واما لان اهل اصول جعلوا املا وفعوا عليه كما قلناه من المنار وهو  
 دليل الصي ايضا هذا مرحت الكلام على اصطلاح الاصحاب في الرجوع واما من حيث الدليل  
 فهو ايضا في من الاخر جمع اخ وهو اسم للذكر كما ان البنين جمع بن وهو اسم للذكر وفي الكلام  
 جعلناه متناولا للبنين والبنات جميعا فكل في الثاني وهذا قوي جدا وكنت جفت هذا وما  
 مناسبة في بيت وهو بنى ولولا دار باخوة واما دلل فشارك في الذكر الانثى  
 فمسئلة البنين قدمت ومسئلة الاولاد خارجة عن النضار والافارب كذلك والافارب كذلك ايضا  
 واما مسئلة الابا في ان اهل الحضر اذا قالوا امنونا على ابنا بناتنا دخل المصنف فينا  
 فشارك في الذكر الانثى في النظم معناه ان الذكر لا يختص به من ينعبد من البنات ويدل الابان  
 الام في مسئلة الابا والام ارضا سبغني الى هذا ولا حرج وهو قايده حليل للعلم بالاسم  
 واما مسئلة وقف الفضولي الاجان له هل تصح ام لا فنقول في ذلك اخصا  
 في وقفه قال فلان قال قد جعلت ارض فلان صدقة موقوفه على اهل فقرا المميز فبلغ  
 صاحبها من ذلك فقال قد اجزيت ما فعله فلان في ارضي فلان تكون الارض وفلاني وقف  
 من قبل ما لكها واليه ولا يتبر هذه عبارة الخصاص قلنا هذا بناء على ذلك الاصل  
 المعروف وهو ان الاجان اللاحقة كالوكالة السابقة وهو ظاهر في نفسه وليس في شي  
 محتاج الى حل وسكيل واما مسئلة اشباه معارف الوقف حكم مباح كتابه  
 كيف يعمل فيه ذكر في الخبر قال سبيل بيع الاسلام عن وقف مشهور اشبهت مصارفه  
 وقد وما يعنى على مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فاسبق من الزمان من ان قوله

وقف الفضول موقوف على الاجان

من افعال



عنه انما هو  
المسك اذا احتاج الى الفقه هو في قوله

ثم اذا احتاج النظم ووجهه فله

الادوات الزراعية المصاح



والوقف لا ينفك عن ملكه ولا يخرج من ملكه  
 الا بالقرينة او بالقرينة او بالقرينة  
 والوقف لا ينفك عن ملكه ولا يخرج من ملكه  
 الا بالقرينة او بالقرينة او بالقرينة  
 والوقف لا ينفك عن ملكه ولا يخرج من ملكه  
 الا بالقرينة او بالقرينة او بالقرينة

**الوقف اذا بقى مال الوقف ومات ولم يبق ما اذا صنع به بمجمل لا لذكره**  
**يضمن ماله** اعلم ان هذا المسألة دوان في الكتب مع سلبين وجعلوا الحكم فيها وفيها  
 حكوا واحدا وهو عدم التضمير لذكره قاضي خان في الفتاوى ما صورته من ان المبيد اذا اخذ  
 من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا قال وذكر لنا طي ان الامات سقبت مضمونة  
 بالموت عن تحميل الا في ثلاث سبائل احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج للمغزو  
 وغنموا او ادع لا خان عليه والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم وادع عنه ثم مات  
 ولم يبق حال مرادع لا خان عليه فمن عيان قاضي خان وذكر في التخصيص والمزيد لصاحب  
 الهداية قال الامات سقبت مضمونة بالموت عن تحميل الا في ثلاث سبائل احدها مسئلة  
 الوقف والثانية سلطنة السلطان والثالثة احد المتنازعين اذا مات ولم يبق حال المال  
 الذي كان فيه لم يضمن نصيبه شره هذه بعبارة التخصيص لم يذكر مسئلة القاضي اذا ادع  
 مال اليتيم وعلى من مضى ما ذكر من المجرى انه يضمن وقاضي خان لم يذكر مسئلة احد المتنازعين  
 اذا مات احدهما وعلى ما ذكر من المجرى من الزنى والاثبات مضى انه يضمن فحصل اختلاف في  
 تفسير احد المتنازعين وفي تفسير مودع القاضي هو مشكل والجمع بينهما صواب فذكرناه  
 في كتابنا الاخلاقيات الواقعة في المصنفات فمسئلة الوقف توافقنا في عدم التضمير لكون  
 الذي قوله انه ينبغي التفصيل فيها ان حصل منه طلب المستحقين المال واخر ما يحل  
 انه يضمن ان لم يحصل طلب منهم ومات بمجمل لا ينبغي ان يقال ايضا ان كان محمودا بين الناس فلو  
 بالديانة والامانة انه لا خان عليه وان لم يكن كذلك ومضى من المال يدين ولم ينفقه ولم ينفقه

الا ما سئلنا من معنى ما في قوله  
 الا في كتابنا الاخلاقيات  
 واما في قوله ما لا يخرج من ملكه  
 فلا يثبت فيه احد الشئ ويضمن

وان خلا ما في الوقف والصفحة  
 محقق في التخصيص في الوقف

زعمنا

من ذلك مانع شرعي انه يضمن والله اعلم واما مسئلة المحجور عليه لسفه او ذن هل  
**يضمن او لا** ذكره الخصاص في وقته قال قلت فانقول في رجل جعل عليه القاضي لسفه  
 او اذن عليه فوفاه خاله هل يجوز دفعه قال لا يجوز من قبل ان اسفيه انما جعل عليه القاضي  
 ليلا يذره ماله ولا يخرج شيئا من ملكه والذي عليه انما انما القاضي جبر ماله ليلا  
 يخرج شيئا من ماله عن مالكه فلو جاز وقته لارضا لم يكن المحجور معنى وفي فتاوى البرقي  
 سئل ابو بكر عن رجل جعل محجور عليه وقت ضيعة له قال وقته بالحل الا ان ياذله القاضي  
 وقال ابو القاسم محجوروا زاد له القاضي قلنا هذا الذي ذكره الخصاص  
 حسن على قولهما وهو ظاهر لا خفاء فيه وكذا سألنا ابو القاسم فاما ما قاله ابو بكر فيمنه  
 اعني انه محجور اذا اذن له القاضي ثم انى وقعت في مبيع الاخر سنة ثلاث وخمسين  
 وسبع مائة على كتاب وقت بن النجيني لشغل على حصة من حمار المرح من حديد وثق  
 وغيرها ونارحة في سنة احدى ثمانين وست مائة وقد ثبت على قاضي الفضاة حسام الدين  
 الرازي الحنفى وثبت فيه الملك والحيان وحكم فيه بعض الوقف المذكور ولو كان الوقف  
 محجورا عليه للسفه مع العلم بالخلافة فنفقه قاضي الفضاة نعم الدين سليمان الحنبلي  
 ونفقه شقية الشقي سليمان ابن الحافظ شرف الدين ونفقه شقية ابن الحافظ شرف الدين  
 قاضي الفضاة شمس الدين ابن سلم الحنبلي وهو اخر سنة وثلاث مائة في سنة  
 ست عشرة وسبع مائة وهذا الحكم قريب لم اقف على مثله لمعروضه الفاضل  
 مخالف لما نقلنا من الخصاص واما البرقي والليث وجهه اذكر اننا سألنا عن ذلك وبالله

وقد ثبت في التخصيص في الوقف  
 الواقف محجور عليه سنة سبع  
 وثمانين من التخصيص في الوقف



الحجرات القاضى حكم رفع  
الخلافا امر لا

الحكم الرب من مذهبهم

ادب في فقه ساني

المستعان الكلام على هذا الحكم فنسند الى تحرير رسالة الحجرات السنية وهو الحجرات القاضى حكم رفع  
الخلافا امر لا واذا انقضى من المسئلة فالقلام حينئذ في حكم قاضى القضاة حسام الدين  
الذكوري في موضع الاول في بيان جواز ما فعله قاضى القضاة حسام الدين المذكور وانه قد  
يقول الامام الاعظم اما من ابي حنيفة رضى الله عنه فيما حكم به وانما قلنا من الخصاص  
وابى الله ليس مذهب الامام بل هو مذهب العاجيز وانه في التحسين حكم مركب من مذهبين  
والثاني في بيان عدم جواز الترخيص اليه بنقض او غير على ما ياتي ان شاء الله فالقلام على تحرير  
مسئلة الحجرات السنية وانه ليس حكم رافع للخلالات في المهداية واذا اجرا القاضى عليه ثم رفع  
الى قاض اخر فابطل حججه والخلق عنه جاز لان الحجراته فتوى وليس بنقض الارى له لم يوجه  
للمنقض له والمقتضى عليه ولو كان قاضا فنفس القضاة مختلف في فلا بد من القضاة حتى لو رفع حجة  
بعد الحجرات القاضى المحاجرا الى غيره فنقض بطلان تفرقة ثم رفع الى قاض اخر فنفسه ابطاله  
لا اتصال الابطال به فلا يقبل التفتيش بعد ذلك وقال في ابداءه ولو جرح القاضى على  
السنية لم ينفذ حكمه عند ابي حنيفة حتى لو تصرف بعد الحجراته تفرقة عنه وان كان  
الحجراته على الاجراء لان الحجرات القاضى قضائه ونفسا القاضى في المجهدة انما  
ينفذ ويعبر كالمفتى عليه اذا لم يكن نفس القضاة مجتهدا فيه فاما اذا كان فلا اختلاف  
سائر المجهدة ان لانه لا يرجع الاجراء فيه الى نفس القضاة وقد ذكرنا الفرق في كتاب  
ادب القاضى وفي الدخيرة مثله فاستندنا من هذه ان الحجرات القاضى للسنية لا يكون حكما  
والقائل في بيان جواز الحجرات على السنية ونحوه وهو الشافعي وابو يوسف ومحمد

وقال يانه لا يجوز على السنية وتفرقة نافذ ولو جرح عليه لا يجوز وان كان سنيا وهو الامام  
الاعظم ابو حنيفة رحمه الله تعالى تصرف قبل الحجراته سواء وليس الحجراته عند بل هو فتوى  
والفتوى لا ترفع الخلاف في جميع المسائل الاجتهادية على ما عرف هو اما الكلام على حكم قاضى القضاة  
حسام الدين المذكور وبيان ما فعله واستنداده فوجهه انه اخذ بقول الامام في هذه القضية  
فانه نذر لنا ان الحجرات القاضى ليس حكم يرفع خلافا لامام فترى فتوى وجود الحجراته سواء  
فهم حكمه وان كان الواجب محجورا عليه للسنية وما ذكره الخصاص وابو الله في مذهبهم  
فانه مباح اي حنيفة لان مذهبهم في الحجراته تفرقة فان قلت كيف يجوز الحكم بصحة  
الوقف وابو حنيفة لا يراه فصارت القضية حينئذ مركبة من مذهبين مذهب ابي حنيفة  
وابو يوسف فان الحكم صحى عند ابي يوسف والحكم يتبادر تصرف المحجور عن صحى وعند ابي حنيفة  
عكس ذلك هذا الشكل في القضية ولكن رأت في فيه الفتوى امثلة في الواقعة  
المركبة من مذهبين وقد تفرقة في على الجواز وصورته ما ذكره قال لو قضى القاضى بشهادة  
الفساق على غلب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على غيب فانه منفذ ان  
كان من يجوز القضا على الغيب يقول ليس للناس شهادة ولا للفساق في النكاح  
شهادة فهذه عبارة المنيه فتد جعل الحكم وان كان مركبا من مذهبين جائزا فذلك القول  
في هذه المسئلة بل انه حكم بصحة الوقف وان كان محجورا عليه للسنية ومن قال بان تصرف  
المحجور عليه نافذ كما يقول صحة الوقف ومن يقول ان الوقف صحى يقول ان تصرفه بعد الحجرات  
غير نافذ فصارت هذه المسئلة كسئلة المنيه فلهذا نفع الاشكال واما بيان انه لا

الحكم الرب من مذهبهم







رواية لا يدخل ولد البنات في الوصية والامان لان ولد البنات من ذرية ابايهم طمردية  
 قوم الام الاربي الى اولاد الخلفاء من ذرية ابايهم قال لما مورث وانما المهرات الناس اوعية  
 مستودعات والاشنان ابا وفي رواية لا يدخل فيه لان الذرية اسم للفرع المثلثة من اصل  
 الاربي ان الناس كلهم ذرية ادم ونوح والاب والام اصلان للولد ثم الام من ذرية ادم  
 فما يولد منه يكون من ذرية ادم ايضا معنى الاصليه والولد في جانب الام راجع لان الفحل  
 يكون مستهلكا في مرجعها فانما يكون الولد من ولد امرأ بواسطة امسك ماء الفحل في رحمها  
 فاذا جعل النافله من ذرية اب ابيه فلهذا جعل من ذرية اب امه ولما ثبت ذلك في  
 الذرية ثبت في النسل لا محاسن انتهى كلامه وذكر في الذرية قال نوع اخرا اذا وف  
 على اولاده يدخل في الوقف بنوا البنين وهل يدخل فيهم ولد البنات ففيه روايتان فلهذا  
 اذا وقف على ذرية يدخل فيهم بنوا البنين وهل يدخل فيهم بنوا البنات ففيه روايتان  
 واصل هذا ما نقل في السير الكبير باب من ابواب الامان اذا قال اهل البيت  
 امنونا على ذرارينا فامنونا على ذكركم امنونا وذراهم ذراهم ذراهم ذراهم ذراهم ذراهم  
 من الرجال كاولاد البنين وان سفلوا دون اولاد البنات وكذلك اذا قال امنونا على اولادنا  
 فهم امنونا على انفسهم على اولادهم لا صلاهم وعلى اولاد اولادهم من قبل الرجال بنو البنين دون  
 بنو البنات وكذلك اذا قال امنونا على بنينا فهم امنونا على بنينهم لا صلاهم وبنو بنينهم  
 دون بنينهم وذكر في باب اخر من ابواب الامان ان بنو البنات يدخلون في الامان فيصير  
 المسئلة روايتان وكان الشيخ الجليل الامام ابو بكر محمد بن الفضل عجل الله الى ان ولد ابنت لا يدخل

اذا وقف على اولاده وذريته كل  
 من طرأ له ذرية بنات

مخلا من وذكر في السير ايضا اذا قال واحد من اهل الحصن امنوني على بناتي له بنات  
 ابن بنات بنت دخل في الامان بنات الابن ولا يدخل فيه بنات البنات قبل هذا  
 على الرواية التي قلنا ان ابن البنت لا يدخل في الامان وقوله امنوني على بناتي على الرواية  
 التي قال ثم ان ابن البنت يدخل في بنت ابنته يدخل ايضا ههنا وقيل بنت البنت لا يدخل  
 تحت الامان رواية واحدة لان ابن البنت على احدى الروايتين والفرق ان قضية الناس  
 ان ابن البنت وبنت البنت لا يدخلان في الامان لانها ابن المستامن وبنت ابن  
 المستامن لا ابن المستامن وابنته لكن ركنا القياس في ابن البنت باستعمال الشرح  
 وهو قوله تعالى ووهبنا له اسمى ويعتوب كلاهما مينا ونوحا ههنا من قبل من  
 ذرية داود وسليمان الى قوله وزكريا ويحيى وعيسى حول عيسى من ذرية ابراهيم  
 وعيسى لا يرميهم كان ولد البنت وفدح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي الحسن  
 والحسين ابنيه ومثل هذا الاستعمال لا يوجد في بنت البنت فلو ان ابن البنت الى ما  
 يشعنه القياس والجواب في الوقف مجيبان يكونان كذلك في السير عقوبت المسئلة  
 الا اذا سمي شيئا يعرف انه اراد به بنات البنات قال في المستامن بنات وقدم  
 امهاتهن واستوفى بناتي وقول علي بناتي فحده دخل فيه بنات البنات لان ذرية  
 الحارث ولت على ارادة بنات البنات ولله لاله الحال من السلطان ما لا يصح فيها  
 قال امنوني على بناتي بناتي ومنناك به دخل في الامان بنات البنات كذلك ايضا يجب  
 ان يكون الجواب في الوقف مكذا وذكر في السير ايضا اذا قال امنوني على اولاد اولادي

النور في بنات البنت

دخول بنات البنات



دخل الامان بنو البنات قال القاضي ركن الاسلام على السعدي والشيخ الاعظم السلام  
هذه المسئلة على الروايتين ايضا وذكر الشيخ الامام شمس الله السيدي في هذه الصور اولاد  
البنات يدخلون مائة واحدة وانما الروايتان في اقل امنوني على اولادي هذا ان  
الذكر هو من ولد الولد وولد الولد حقه اسم من ولده ولد وابنته ولد من ولده  
هرا بنته يكون ولد ولد حقه فاما اذا ذكر اولادها ولده حقه من ولد من  
حيث الحكم يكون منسوب اليه بالولادة ذلك اولاد البنات والجواب في الوقت على قول  
شمس الله يكون هكذا اذا وقت على اولاد اولاد فلان دخل تحت الوقت لاولاد البنات  
رواية واحدة انتهى كلامه وذكر الخفاف في وقت قال ما لم يحل رجل ارضه موقوفة  
على ولد وولد ولد ونسله فلما رأت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة له ابرا  
في حقه على ولد وولد ولد واولاد اولادهم ونسلهم ابرا ما شئنا سلوا ثم من بعد على التكرار  
فان الوقت جائز ويشترك ولد وولد ولد ما شئنا سلوا ابرا في غلة هذه الصدقة كل  
ولد كان له يوم الوقت وكل ولد طارث له بعد الوقت وولد الولد ابرا فيكون في وقتها  
ثم بحث ثم قال فهل يدخل في ذلك ولد البنات قال قد روي عن اصحابنا في رجل ادعى لولد  
فلان رجل بعينه ثلث ما له قالوا ان كان له ولد لصلبه ذكر وانا ثلث ما له في جميع  
على عدد من لم يكن الا ولد واحد ذكر وانا ثلث ما له قال لم يكن له ولد لصلبه كان  
له ولد وولد من اولاد الذكور واولاد الاناث كان الثلث لولد الذكور واولاد الاناث  
فان من اجاز منهم الوقتان سبيل الوقت في هذا مثل سبيل الوصية قال لا يدخل ولد

وقت موقوفه وولد ولد واولادهم ونسلهم  
ابرا ما شئنا سلوا ثم من بعد على التكرار

الزينة

البنات في الوقت وقت لم يدخل ولد البنات في الوقت واضح في ذلك في كتاب محي على  
ملك وهذا عندنا احسن ثم كل بعد ذلك باو راق باب الرجل يجعل ارضه صدقة  
على نسله رجل اود ربه او على عقبه فلما رأت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة  
سمايه اعل نسل فلان بن فلان ابرا ما شئنا سلوا ثم من بعد على المساكين قال الوقت جائز  
فلما من نسل فلان قال ولد وولد ولد ابرا ما شئنا سلوا ابرا وولد البنات والبنات  
في ذلك سوا قل نعم ثم بحث ثم قال ثلث فلان كان لوقت قد قل جعلت ارضي هذه صدقة  
موقوفة له ابرا اعل في ذرية زيد ابرا ما شئنا سلوا ثم من بعد على المساكين قال هذا جائز  
ويكون في ذرية زيد ما بقي منهم صدقة ابرا ما شئنا سلوا ابرا كانت الغلة للمساكين فكذلك ومن ذرية  
زيد قال الذرية والنسل سواء الحكم فيها واحد ثم بحث ثم قال فلان قال على ولد ذرية  
ولدي الذكور كانت الغلة للذكور ومنهم من الاناث قلت فانه ذكر ولد البنات والبنات  
في ذلك سواء قل نعم الا ترى ان يكون على ولدي وولد ولدي الاناث كانت الغلة للاناث  
دون الذكور ومن ولد البنات في البنات ثم بحث ثم قال باب الوقت على العقب فلما رأت ابرا  
قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعد على المساكين قال الوقت جائز  
والغلة لعقب زيد ابرا ما شئنا سلوا ابرا فلما من عقب زيد قال ولد وولد ولد ابرا  
ما شئنا سلوا ابرا ما شئنا سلوا الا ان يكون لزوج الاناث من ولد ولد زيد  
فكل من يرجع بنسبه بابا به الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان ابوا من غير ولد  
فليس من عقب زيد الا ترى ان رجلا من ولد ولد عمر ولو تزوج امرأة من ولد زيد لم يستقم

الوقت على العقب

الزينة



كل من يرجع بنسبه بابايه الى ابي له من عقبه

ان يكون له هذه المرأة من عقب زيد ومن عقب عمرو وانما هو من عقب عمرو ولا من عقب زيد  
 العقب من ولد الذكر وولد الاناث وكل من يرجع بنسبه بابايه الى زيد فليس من عقبه  
 ثم بحث ثم قال فلما رايت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ما تسانسوا من  
 بعدهم على المساكين بل يجوز هذا الوقت قال نعم الوقت جائز قلت فان كان لزيد ولد صلب  
 ذكور واناث وله ولد من اولاد الذكور واولاد الاناث لمن يكون هذا الوقت قال لولد  
 زيد من الذكور والاناث واولاد الذكور من ولد ذكورهم واناثهم فذلك سواء ولا يكون لولد البنات  
 من علة هذا الوقت شي قلت فلم قلت ان ولد لعقبه من الذكور والاناث هم عقبه ولا يكون  
 ولد البنات من عقبه قال من قبل ان العقب انما هم من كان يرجع بنسبه الى ولد زيد فبان زيد  
 من عقبه من يرجع بنسبه الى زيد في عقب زيد واما ولد الابنة فانه لما  
 يرجعون فانسابهم الى من ينسبون بابايتهم الى الاري ان ابنة ابن زيد من عقب زيد فذلك  
 ابنة زيد لا يكون اسودا لان من ينسب الى ابنة زيد لعقبه وقل ايضا باب الرجل  
 التي على اهل بيته او على جنسه او على قرابته او على ارحامه او انسابه فان رايت رجلا  
 جعل ارضه موقوفة لله ابا على اهل بيته فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين قال الوقت  
 جائز ويكون ذلك وقفا على الفتي والفقر من اهل بيته قلت ومن اهل بيته قال كل من ينسبه  
 بابايه الى اقصا اب له في الاسلام ومعنى اقصا اب له في الاسلام ابوه الذي ادركه الاسلام وان  
 لم يسلم لكل من ينسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والعبيان فهو من اهل بيته ويدخل  
 في الوقت قلت فهل يدخل هذا الاب الذي ادركه الاسلام في الوقت قال لا يدخل قلت فهل يدخل

وقف على اهل بيته او على جنسه او على قرابته او على ارحامه او على انسابه

معرفة اهل بيته

ابو الوقت وولد الوقت لعقبه وولد ولد وان سفلوا في ذلك قال نعم يدخل ولد الذكور  
 في هذا الوقت واما اولاد الاناث من ولده فانه لا يدخلون في الوقت اذا كان اباؤهم من قوم  
 وان كان اباؤهم من قوم سفلوا الى جده الذي ادركه الاسلام فهو من اهل بيته قلت فانه قول  
 في الوقت نفسه هل يدخل في هذا الوقت ولد لاهل وقت ولا يدخل اولادهم ولا اولاد  
 اخوانه في هذا الوقت اذا كان اباؤهم من قوم اخرين قال لا قلت فانه قول ان قل قد جعلت  
 ارضي هذه صدقة موقوفة على جنسي ومن يورثهم على المساكين قال نعم على اهل بيته قال الحسن وال  
 منزلة اهل البيت والحكم فيهم واحد ثم قال قلت ساريت رجلا قال ارضى هذه صدقة  
 موقوفة لله ابا على الرجال العجاس من عقبه المطلب رضي الله عنه وذكره ملال في وقته في باب  
 الرجل ينفق على ولده ونسله كيف ينسب العلة قلت اريتا اذا قل على ولدي نفسي فله  
 البنين والبنات سواء قال نعم ثم ذكر باب الرجل ينفق ارضاءه على ولده وليس له ولد قل  
 قلت اريتا ان قال على ولدي وولد ولدي الذكور قال في امر كان ذكر امر ولده وولد ولده  
 قلت والولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم الا ترى انه لو قل صدقة موقوفة  
 على ولدي وولد ولدي الفقرة التي اعطى مكان فخر امر ولده البنين والبنات كذلك قوله الذكور  
 وقوله الذكور والفقرة واحدة ثم قال لو قل ارضى صدقة موقوفة على ذكوري ولدي ذكوري  
 ولد ولدي فكل من الذكور من ولده لعقبه وللد ذكور من ولده وله ويكون الذكور من ولد البنين والبنات  
 في ذلك سواء ثم قلت اريتا لو قل صدقة موقوفة على الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور  
 من سفل قال نعم لولد ذكور من ولده لعقبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكر من

المسألة يدخل في عموم اللفظ

معرفة اكبر من الاول

وقف على ولده وولد ولده الذكور يدخل فيه كل ذكر من ذكوره وولد ذكوره كالفقرة

وقف على ذكوري ولده وذكوره وولد ذكوره

وقف على ذكوري ولده وذكوره وولد ذكوره







على ولدي وولد ولدي ونسبهم فولد البنات يدخلون في هذا الوقت سن الذكر وفي سائر  
الماضي اذا وقف وقتا على ولد وولد ولد فهو ولد الوقت المذكور والبنات خال الزموا  
فلن كان من ولد ابن الوقت وولد الابنة للوقت ما ان قال لولدي واولادهم كان ذلك  
ذلك لولد الابن وولد الابنة كلهم فيه سواء عن غير شجاع في قوله وولد ولد ما شئتوا مع  
الي ولد ولد المذكور والبنات فالنسل من المذكور وبنات والوقت وقف على نسلي  
ولم يزل اولد الابن يعطيه الوقت ولو قال ارضى صدقة ابا علي العباس من غير الطلب  
قالا كل من ينسب بياهم من المذكور والبنات الى العباس ولا يرسل فيه العباس وابوه  
لو كان حيا الاحياء من بعدت ولادته او قربت سواء كذا على اهل بيت العباس  
من ينسب باباهم المذكور الى الجد الثالث ولو قال على اهل بيتي يرسل فيه ابو الوقت  
وولد ابن الصلب وفي كتاب الوصايا من الوصي ثلث ماله لجنبه او لاهله منه فالوصية  
من النسل من ينسب لبايه الى اب له في الاسلام من اكداه المذكور منهم وكذا مثل اهل البيت  
على اهل بيت العباس ينسب اليهم او ادا بنات واولاد الاخوات ويرسل فيه ولد  
الموصي والاهل والوصية لا لفلان كالوصية لاهل بيته ولو اوصى لغيره لا يدخل في  
ولد الابنة والعقب واولاد المذكور وبنات وعنده بعض الناس ولد البنات من العقب  
وذكر في فتاوى قاضي خان قل فصل في الوقت على الاولاد والزياد والجران رجل قال  
ارضى من صدقة موقوفه على ولدك كانت الغلة لولد صلبه يسكن في المذكور والي  
لان اسم الولد ما حوذه من الولاد والولادة موجودة في الذكر والابنة الا ان يقول على المذكور

دفعہ کلر پارٹیشنہ ملکہ خدیجہ بی بی

وله البناء من العقب على الالف

من ولد علي فلا يرخل فيه الاناث واذا اجاز هذا الوقت فادام يوجد واحد من ولد الصليب  
كانت الخلة له فخر فان لم يكن واحد من البنين الاول تعرف الخلة الى العفر ولا يعرف الى  
ولما قولد شي وان لم يكن له وقت الوقت ولد له صلبه وله ولد الابن كانت الخلة له ولد الابن  
لا تشاء كمرودنه من ابطنه ويكون ولد له عدم ولد الصليب تنسله وله الصليب  
ولا يرخل فيه ولد البنت في تمام الرواية وبه اخذ ملال وذكر الحضا ف عمره انه يرخل  
فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية كان اولاد البنات ينسبون الى ابايهم  
لا الى امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما بان في ظاهر الرواية ولو قال ارضي  
هذه صدقة موقوفه على ولدي وولد له في لم يرد على هذا يرخل فيه وله صلبه  
واولاد بنيته بشر كون في الخلة ولا يقدم ولد الصليب على ولد الابن طاعة سوى بينهما  
في الذكر وهل يرخل في ذلك ولد البنت قال ملال يرخل وكذا الوفا ارضي هذه  
صدقة موقوفه على ولد له ولدي قال ملال يرخل فيه الذكر من ولد البنين البنات  
وقال علي الرازي اذا مضى وقت علي داس وولد له يرخل فيه الذكر من ولد له فاذا مضى  
انقضوا ان اولاد البنات كان من ولد الابن او انت دون ولد ابنة الوقت والوقا على اولاد اولاد  
كان ذلك لكلهم يرخل فيه ولد الابن وولد البنت الصحيح ما قال ملال لان الاسم ولد الولد  
ينسب اولاد البنين ينسب اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال امل الحرب امنوا على  
اولاد اولادنا يرخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قل نسب اسمهم الى الحسن بن علي بن ابي طالب  
اسم من ولدته وله وابنه وله فسر ولدته ابنته يكون ولد له حصة بخلاف ما اذا قال

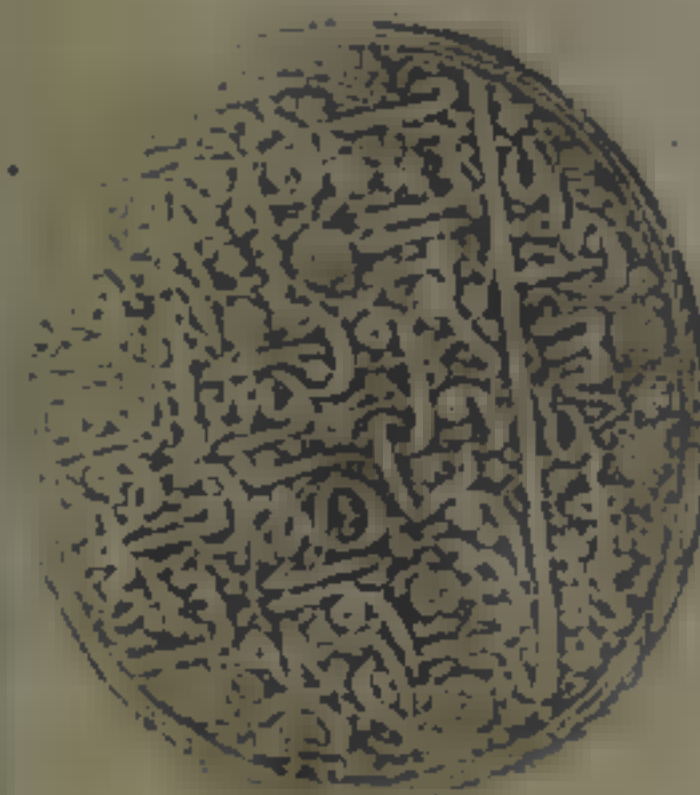
وقت علی او تن و او تن من مظلومین او تن  
البیّن و او تن البیّن علی الصبی



ولدي فان ثمة ولد ابنته لا يدخل في الوقت في ظاهر الرواية لان اسم الولد متناول ليس له  
وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعمران ولد الولد متناول ولد ابنته عند اصحابنا  
ذكر ملال في الوقت اذا قل وقت على ولدي وولد ولدي المذكور فالذكر من ولد البنين والبنات  
سواء دخلوا في الوقت ثم عث ثم قل رجل وقت ضيعة له على ابنه واولاده واولاد اولاده  
ابن اماننا سوا اوله اولاد اولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل للذكر على الاناث لانه اوجب  
لهم على السوا واولاد البنات مل يدخلون ذكر معنا انهم يدخلون وهي راية الخصاص اما في  
ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقت وصية والفنوي على ظاهر الرواية  
ان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام وذكر في كتاب  
الحسام الشهيد الصغيري قال ولو قال على ولدي وليس له ولد لمصلحة وانما له ولد  
دخل فيه ولد الابن لا خلاف ومل يدخل فيه ولد ابنته ذكر ملال انه لا يدخل هذا  
ذكر محمد في السيد الكبير في شروط الخصان ولد ابنته يدخل في الوقت فصار في المسئلة  
روايات في كتاب الحج على اهل المدينة كمرجه انه في قوله ولد الولد انه يدخل فيه وولد  
الابنة عند اصحابنا وفي مسائل على الرازي اذا وقف على اولاده واولادهم دخل في قوله الابن  
ولد الابنة وفي السيد الكبير اذا قل اولاد اولادهم دخل فيه ولد الابنة وهذا لان ولد الولد  
حقيقه اسم ولد ولد وابنته ولد من ولد ابنته يكون ولد حقيقه فلا خلاف ما رواه اساتذتنا  
على اولادهم لان اولاد الرجل في الحقيقة من ولدهم هو وحيث الحكم يكون منسوباً اليه بالولادة  
وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات واذا وقف على نفسه دخل فيه ولد الابن مل يدخل فيه

ولد الابنة ذكر ملال ان فيه روايات عن اصحابنا وذكرنا ان هناك الحسام الشهيد رجل  
وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابداً ما نشأ سوا اوله اولاد قسم بينهم بالسوية  
لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب لهم على السوا واولاد البنات مل يدخلون ذكر  
ههنا انهم يدخلون رواية الخصاص اما في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان مكان  
الوقت وصية والفنوي على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد  
لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام وذكر في مينة المفتي قال وقف على اولاده واولاد  
اولاده واولاد اولاده اولاد لا يفضل الذكر على الاناث ولا مل دخل اولاد البنات فيه  
وبه يفتي وذكرنا في كتابي الرجل وقت ضيعة على اولاده واولاد اولاده لير  
ما نشأ سوا اوله اولاد اولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه  
اوجب لهم على السوا واولاد البنات مل يدخلون ذكرنا في كتاب الخصاص انهم يدخلون  
وذكر في ظاهر الرواية انهم لا يدخلون كذا لو كان مكان الوقت وصية والفنوي على  
ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد لانهم منسوبون الى الاب لا  
الى الام وذكرنا في التجميع والترديد لصاحب الهداية في باب الوقف على الاولاد قال مل  
وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده لير ما نشأ سوا اوله اولاد اولاد اولاد  
قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب لهم على السوا واولاد البنات  
مل يدخلون ذكرنا انهم يدخلون وهذا راية الخصاص اما في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا  
لو كان مكان الوقت وصية والفنوي على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد

الفنوي على ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا البنات





اولاد لانهم منسوبون الى الاب الى الام وذكر في الروضة للناظمي قال فان جعلها دفعا على ولد وولد ولد في ولد لولد الذكر والامات داخلون فيه ولا يدخل فيه ولدا له صلب الولد مع ولدا له صلب ويكون لولد من الرافد دون ولداته الواقد ولو قل لولدي واولادهم كان ذلك لولد الابن لولد ابنته كلهم داخلون في ذلك لانه مضاعف في الاولاد ففي الامم مضاعف الى نفسه ذكره على الرازي قال ورايت في حجج محمد بن الحسن ان ولد ابنته دخل في قوله ولد الولد وقال بعد ذلك يورث من مغل الارض صدقة موقوفه على ولدي وولد ولدي بامر اما شاسا بعد موتي بمرض منته فالفعله لولد الصلب ولولد ولد على عهد موصيهم فما اصاب ولدا الصلب فهو بينهم وبين سائر الورثة والرافد وزوجه على ابيهم على ما اصاب ولدا الولد والنسل هو لهم بالسوية والنسل يكون لان ولد الابن وولد الابنة وذكر في كتاب الرضا با من شرح الزيارات لقاضي خان في الفصل الثاني اذا وصي كاهل بيته او لنفسه اولاد فالوصية لبيته ابنته الذي ينسبون اليه الى اقصى اب له في الاسلام يدخل فيه المحرم وغيره والولد والوالد اقل من يرثه ولا يدخل فيه الاب الا ككبره الذي ينسب اليه البيت ويستوي فيه الكافر والمسلم والانثى والذكر اما اهل البيت فانه لا يراد بيت السكنى وانما يراد به بيت النسب فكل من جمعه واباه من اهل بيتا لبيت يدخل فيه ولا يدخل فيه اقصى اب في الاسلام لما قلنا في الفصل الاول ولا يدخل الاب الا ككبره الذي ينسب اليه البيت لانه اوصى ببيت ابنته لا لصاحب البيت والجنس والال والاهل البيت سواء يقال له عباس واهل عباس ولا يدخل فيه قوم الام لان الانسان بعد من جنس

قال في روضة ودفعت على ولدي وولد ولدي  
فالفعله لولد الصلب ولولد ولد الصلب  
الصلب هو بينهم وبين سائر الورثة

اهل البيت يراد به بيت النسب

قوم الابية من جنس قوم الام الابري ان ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في شيا ولم يكن في طبا واهل اسم لما يرجع هو اليه بالنسب والنسبة تكون بالابا بالامهات ولا يدخل في هذه الوصايا اولاد البنات لانهم منسوبون الى ابايهم كالي امهاتهم وكذا الوصايا ارادة اهل بيته اولادها او لجنسها فالوصية تكون لمن ينسب الى ابيها اقصى اب في الاسلام ولا يدخل ولد اولا امهات لما ولد فلان ينسب الى ابيه حتى لو كان زوجه ابن عمها يدخل اولادها واما الام فلان ينسب الى قوم ابيها لا الى قوم الموصيه وذكر في نسبه الفتاوى الاركان من جعل ارضه صدقة موقوفه على ولد وليس له ولد دخل في الفعلة الى الورثة فان حدث له بعد ذلك ولد صرف الفعلة المستقبلة لذاته وان كان الوقت باسم الولد دخل فيه البنون والبنات فان الولد اسم مستثنى من الاولاد وهذا المعنى يوجد فيها ولو قل على ولد وليس له ولد لمصلحة وانما له ولد الولد دخل فيه ولد الابن وكذا الابن لا خلاف وهل يدخل فيه ولد البيت في كرمه لان انه لا يدخل وكذا ذكر محمد في السير الكبير وفي شروط الخفاف ان ولد البنت يدخل في الوقف فصار في المنفعة روايتان وفي كتاب الحج على اهل الدننه لمحمد في قوله ولد الولد يدخل فيه ولد الابنة عند اصحابنا وفي سبيل الرازي التي جمعها في الحسابات اذا وقف على اولادهم واولادهم واولادهم واولادهم دخل فيه ولد ابنته وهذا لان ولد الولد حقيقة اسم لمن ولد له وابنته ولد من ولد ابنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف ما لو استأمنوا على اولادهم لان اولادهم جل في الحقيقة من ولدهم هو من حيث الحكم من يكون منسوبوا اليه بالولادة

او من ابراهيم على بيته اولادها او لجنسها  
ولا يدخل في هذه الوصايا اولاد البنات لانهم منسوبون الى ابايهم كالي امهاتهم وكذا الوصايا ارادة اهل بيته اولادها او لجنسها فالوصية تكون لمن ينسب الى ابيها اقصى اب في الاسلام

وقف على ولد ليس له ولد



وذلك اولاد الابن واولاد البنات واذا وقف على نسبه دخل فيه ولد الابن وولد  
يدخل فيه ولد الابنة ذكر مالا ان فيه روايتين عن اصحابنا واذا وقف على ولد ونسبه  
وله اولاد الصلب واولاد الاداد دخل فيه اولاد الصلب واولاد الاداد وان بعدوا  
فاولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد وتحت اسم النسل واولاد الاداد يدخلون تحت اسم  
النسل وذكر في الخبر المذكور اني في كتاب الوصايا منه عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الموصي والموصي لعقبه في الوصية لعقبه باكل ولد ومات قبل موت الموصي فالوصية  
جائز وعقب الموصي من الذكور والاناث وان لم يكن له ولد فله ولد الذكور دون  
الاناث وذكر في البداية والنهاية في كتاب الوصايا ولو اوصى بمل بنة يدخل فيه  
من جمعه وايام اقصى في الاسلام حتى ان الموصي لو كان غلبا يدخل تحت هذه الوصية  
كل من ينسب اليه على من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيه كل من ينسب اليه من  
من قبل الاب سواء كان نقيبه ذكرا وانثى بعد ان كانت اسبته اية من قبل الاباء ولا  
يدخل من كانت نسبته من قبل الام لكن المراد من اهل البيت اهل بيت النبي والنسب  
الى الاباء واولاد النساء اباءهم قوم اخرين فلا يكون من اهل بيته ويدخل تحت الوصية  
لاهل بيته ابوه وجد اذ كان من قبله وكذلك لو اوصى لنسبه او جنسه فهو على قرابته  
الذين ينسبون اليه اقصى له في الاسلام حتى لو كان اباه على غريبه دخل في الوصية  
وكذا الجنس فان الهاشمي اذا تزوج امه فولدت منه نسب الولد اليه لا الى امه ونسبه  
اهل بيته لا امه فثبت ان النسب والجنس يقتصر بالاب دون الام وكذلك الوصية قال

وقف على ولد من غير ان يشترط

او موصي للموصي قبل ان يمتنع

او من ينسب اليه من قبله  
او من ينسب اليه من قبله  
او من ينسب اليه من قبله

فلان هو منزله الوصية لاهل بيته فلان فلا يدخل احد من قرابة الام في هذه الوصية  
وذكر في شرح مختصر الكرخي المندوري في كتاب الوصايا منه قال ابن جماعة عن محمد بن جلال عن  
فلان ولعقب فلان رجل اخر مات الموصي والموصي لعقبه في الوصية لعقبه باكل ولد ومات قبل موت الموصي فالوصية  
واثالث فلان الذي اوصى له لان لعقب في قول محمد انما يكون بعد الموت وان مات  
الموصي لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائز ويمكن الثلث فلان لو وقف فلان على  
عود الروي وعقب فلان ولد له الذكور والاناث فان لم يكن له ولد فله ولد الذكور  
دون الاناث وغر ولد الاناث لان ولد ابنة من الذكور والاناث عقبه فاما ولد  
بناته فليسوا من عقبه ثم قال وانما لم يدخل ولد البنات في ذلك لانهم لا يباين  
فصوى بين الذكور والاناث وذكر في الخبر المذكور في الجامع الكبير للحسين في كتاب الوصايا  
منه قال وان اوصى بثلثه لولد فلان وله بنون وبنات كان الثلث بينهم بالسوية لان  
لفظ الوار اسم جنس للولد ذكر اذكر او انثى واحد اكان ذكرا او انثى لو كانت له امراة  
حامل دخل ما في بطنها في الوصية لانه دخل تحت اسم الولد في الميراث فكذلك في  
الوصية فان كانت له بنات وبنوا ابر فالوصية لبناته دون بنات ابنة فلان لفظ الولد  
يشاير الامانة حقيقة واولاد الابن مجازان فاما امكن صفة الى الحقيقة لا صرف الى  
المجاز وان لم يكن له ولد لصلبه فالوصية لولد الابن مستوى فيه ذكرهم واناثهم  
لانه تعذر الصراف الى الحقيقة فصرف الى المجاز تعصي بالكتاب ولا يدخل اولاد البنات  
لانهم قوم اخرين ليسوا من اولاد فلان لان النسب الى الاباء عليه قوله تعالى ما كان

لغة الرامة  
وغيره من اولاد الابن  
ولا يدخل اولاد البنات  
عقبه من غير ان يشترط

فلان



مبرأ باحد من رجاك فلو كان اولاد البنات ينسبون الى جدهم لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ابا الحق والحسين وذكر الخصاف عن محمد بن ابي ابيان ولد البنات مضاف فيه كولد البنين وذكر السير  
 الكبير اذا اخذ الامان لنفسه ولو له فانه يدخل فيه ولد البنات وفي بعض النسخ انه لا  
 يدخل وهذا لان الولد ينسب الى ابيه فها بن ابيه وابن لامه حقيقه وابن حمه مجازا فذا  
 نسب الى ابي ابيه بامه ابيه فلهذا كذا في اب امه وكان عيسى عليه السلام من بني ادم وان كان  
 لا ينسب اليه الا من الام الا ان الاحمان ولد البنات لا يدخل في الوصية والوقف واما  
 مسألة السيد فضيل هو قول محمد بن الفرز بن مبنى الامان على التوسعة ولهذا ثبت الاشارة  
 والشرط والدلالة فانه لا ضرر على البنين من دخول ولد البنات في الامان بخلاف الوصية  
 والوقف لا يرى ان في الوصية للاقارب بعد ابو حنيفة الاقرب فالاقرب دفعا للفرق  
 عن الاقرب بمشاركه الابعد كذا هنا وذكر في التوجيه ايضا في باب من الوصايا التي يكون  
 رجوعها والتي لا تكون رجوعها التي لا تكون رجوعها قال ابن جماعة عن محمد بن جلد صي  
 فلان ولعقب فلان يعني رجلا اخر قال فان مات الموصي والموصي لعقبه في الوصية بالجله  
 والثالث فلان الذي ادعى له لان الحديث في قول محمد انما يكون بعد الموت وان مات الموصي  
 لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائز ويكون الثالث فلان ولعقب فلان على عدة ارب  
 وعقب فلان من الذكور والاناث وان لم يكن له ولد فوله ولد من الذكور والاناث فله انما  
 كان ولده بنه من الذكور والاناث فله فاما ولد بناته فليسوا من عقبه ثم بحث ثم قال في العقب  
 ولد الولد فلان الاسم بنتا ولهم كالوادعي لولد فلان وله ولد لصلبه وولد له وانما لم يدخل

مجلس الفقهاء الجوسية وملاكان

بعد از این افعالشخصی را با قافه

ولما البنات لانهن عقبه بابهم وذكرنا في كتاب الوصايا من قبله ومقتضيان ذلك  
الذكر والاناثة ثم اولاد الابن لكن بعد موت فلان وذكرنا في عمدة الفناوي للعبد المصطفى  
قال اذا دققت صنيعه على اولاده واولاد اولاده ابرامنا سلاوا انفسهم بنات السوية  
لا يفضل الذكر على الانثى واولاد البنات لا يدخلون فيه وكذلك لو كان مكان الوقت فيه  
قلت فتمم لنا من هذا كله ان اولاد البنات تدخل في خلون  
في لفظ الاولاد واولاد الاولاد اما في رواية المضاف وما لا يدخلون في ظاهر  
الرواية لا يدخلون عليه القضي وكذا ما لم يدخل في خلون في الوقت على الزرية اما في رواية  
يدخلون في رواية لا يدخلون وكذا في لفظ النسل والعقب بل يدخلون فيه اما لا تذكر  
في الميعة ان ملاذكر انهم لا يدخلون وفي وقت المضاف انهم يدخلون في وقت ابن مائة  
ملا انهم لا يدخلون وفي فتاوى قاضي خان في اولاد البنات روايتين وفي الروضة  
للساطفي قال والنسل يكون الامر ولد الابن دون واما الابنة وفي نسخة الفتاوى كان فيه روا  
روايتين عن صاحبنا وكذا في لفظ العقب بل يدخلون فيه اما لا فقال المضاف لعقب  
اولاد الذكر دون اولاد الاناث وفي النجم المكناني وكذا لفظ الاب والجنس اهل البيت  
الحكم فيهم واحد ولا يدخل اولاد البنات في ذلك ونظمت ذلك في بيتين اثبتتهما في كتاب الملوك والامراء  
آدم اهل واولاد كذا عقب نسل جنس كذا ذرية حضروا  
فلاد خول ولاد البنات قتل فما ذكرت فقدم الذي ذكرنا  
ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادي واولاد اولادي ان اولاد البنات











الزيادة بحسب المسمى بقدر وبعد الزيادة الى تمام السنة بحسب المثل وزيادة الاجر  
 بعد اذ ازادت عند الكل هذه الجملة من مائة النجاشي وذكرنا ان النجاشي لو كانت الارض  
 المستاجر وقفا فقد استاجرها من طوبى له ان كان السعر على المزدول لم يزد ولم ينقص جاز  
 وان غلا اجر مثل نفسه بحسب المسمى في مضي وجهه ثانيا فابقى ولو كانت الارض على الاكل  
 الفسخ بان كان فيها زرع لم ينقصه لانفسه لكنه بحسب المسمى الى وقت زيادته وبعده الزيادة  
 الى تمام السنة بحسب المثل ولا يعتبر الزيادة في السعر الا اذا ازادت عند الكل مما لو  
 زاد بعض الناصر اجرا لم يملك المثل اليه لعله منعت فيه وذكرنا فتاوى برهان الميرزا  
 العالي بمحمد بن محمد الغزفي في الوقت المستاجر اذا زاد اجر مثله كان للمثل ان ينقص العدة  
 ويحتاج الى تجديد العقد فيقضي بان له ان ينقص وبما لم ينقص بحسب المسمى من مائة النجاشي  
 وذكرنا نية المثل في اداء اجر المثل في الوقت بعد العقد ليس للمثل ان ينقص لان اجر  
 المثل بعينه وقت العقد فتحت رتبا من هذا اما حاصلة الاجارة في الوقت  
 لانفسه ولا ينقص بمزيد زيادة من جارية الاجارة ما لم يميز ازدياد التسلط الما جريه  
 العقد وسواها كان ما زاد منه لثالث الاجارة او ربحي لو اقل او اكثر ثم من الاصل  
 من اجرة المثل في عقد الاجارة ولم يجر على ازدياد اجر المثل بعد العقد  
 وسواها حصلت زيادة مستندة الى ازاد المثل فزاد الم لا يكون بالنقص بعد ذلك ومنهم  
 من قال اذا ازداد اجر المثل بعد العقد كان للمثل ان ينقص العقد ويحتاج الى تجديد العقد  
 ثانيا وخرج الامام برهان الدين العالي فمانعنا انه منقضي بان له ان ينقص العقد والم

في الزيادة بحسب المسمى بقدر وبعد الزيادة الى تمام السنة بحسب المثل وزيادة الاجر  
 بعد اذ ازادت عند الكل هذه الجملة من مائة النجاشي وذكرنا ان النجاشي لو كانت الارض  
 المستاجر وقفا فقد استاجرها من طوبى له ان كان السعر على المزدول لم يزد ولم ينقص جاز  
 وان غلا اجر مثل نفسه بحسب المسمى في مضي وجهه ثانيا فابقى ولو كانت الارض على الاكل  
 الفسخ بان كان فيها زرع لم ينقصه لانفسه لكنه بحسب المسمى الى وقت زيادته وبعده الزيادة  
 الى تمام السنة بحسب المثل ولا يعتبر الزيادة في السعر الا اذا ازادت عند الكل مما لو  
 زاد بعض الناصر اجرا لم يملك المثل اليه لعله منعت فيه وذكرنا فتاوى برهان الميرزا  
 العالي بمحمد بن محمد الغزفي في الوقت المستاجر اذا زاد اجر مثله كان للمثل ان ينقص العدة  
 ويحتاج الى تجديد العقد فيقضي بان له ان ينقص وبما لم ينقص بحسب المسمى من مائة النجاشي  
 وذكرنا نية المثل في اداء اجر المثل في الوقت بعد العقد ليس للمثل ان ينقص لان اجر  
 المثل بعينه وقت العقد فتحت رتبا من هذا اما حاصلة الاجارة في الوقت  
 لانفسه ولا ينقص بمزيد زيادة من جارية الاجارة ما لم يميز ازدياد التسلط الما جريه  
 العقد وسواها كان ما زاد منه لثالث الاجارة او ربحي لو اقل او اكثر ثم من الاصل  
 من اجرة المثل في عقد الاجارة ولم يجر على ازدياد اجر المثل بعد العقد  
 وسواها حصلت زيادة مستندة الى ازاد المثل فزاد الم لا يكون بالنقص بعد ذلك ومنهم  
 من قال اذا ازداد اجر المثل بعد العقد كان للمثل ان ينقص العقد ويحتاج الى تجديد العقد  
 ثانيا وخرج الامام برهان الدين العالي فمانعنا انه منقضي بان له ان ينقص العقد والم

الا حان من عامل الوقت جايه  
 ادناحي

الاصل في العقود الصحيح ولو لم يكن الموعود



فاذا تبين ذلك انفسى الاجازة الاولى يكونها حصلت بدون اجر المثل لما لا يباذ اليه  
 زادها فاما اعتبار ما زاد فبحاج الى شرط اخر وهو ان بين اجر المثل قد زاد  
 بعد العقد مطلقا من غير ان يستطاع عليه ان ما زاد هو اجر المثل فان بين ذلك الا  
 ان تسبح الزيادة ثم الزيادة هذه لا تخلو اما ان يكون اجر المثل او اقل او اكثر فان  
 كانت مقدار اجر المثل ساعا بجار الوقت منه هذه الزيادة وان كانت اقل او اجر  
 الوقت منه بها فقط بل تمام اجر المثل ان اخذوا وان كانت اكثر من اجر المثل فيجب ايضا  
 ان الذي فيه هذا العقد من هو فطامه كلامهم ان المتولى الوقف هو الذي  
 يفتح لا غيره فيكون العمل فيه حينئذ الى المتولي يرفع الامر الى القاضي ويأتى بالرجل الذي  
 جادد مع الزايد وبين عند القاضي ان هذا القدر الذي زاده هو اجر المثل في المكان  
 في هذا الوقت عند كل الساردون الذي دفعه وحده فاذا اتفق كذلك يقول المتولي  
 فنتى هذا العقد كل ذلك حضور المستاجر الاول فاذا افسحه يسأل من القاضي ايضا ذلك  
 الفسخ وحكمه مع العلم بالخلاف حتى رفع اختلاف العلماء في المسئلة فاقولنا في ايضا الفسخ  
 موت اصر المتعاقد من الاجازة اذا كان عقد لنفسه لا ان القاضي هو الذي يبتدي  
 بالفسخ من غير ان يفتح المتولي اللهم الا اذا امتنع ناظر الوقت عن ذلك حينئذ يجوز للقاضي  
 ان يبتدي بالفسخ وحكمه به فهذا خلاصة ما ظهر لي من كلام اصحاب قدس الله ارواحهم  
 ما نقلته في هذه المسئلة واما مسئلة غلة الوقف وانه هل يكون على حكم البسطام على  
 ان لا ادراك على الذي ذكرت في زمانه مختص بها دون من كان قبله ان المستحقين انهم

صور فيه الاجازة

قد تبين ان الحكم في هذا الكتاب في المسئلة المذكورة  
 الزايد في الكتاب في وقت ذلك هو

وتشخص هذه المسئلة ايضا مسئلة على اوقاف المداير ومن يكون حكمه حكم غلة الوقف على  
 المولد والا فارب ام يفتقر في الحكم فيها وتحرير الكلام في ذلك فنقول وبالله التوفيق والمستع  
 ذكر لاله رحمه الله في دفعه ارايت رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي وعلى  
 من يحدث لي من المولد فاذا انقضوا فعلى الغرة والمساكين قال هذا جائز قلت فان لم يحدث  
 له ولد وجاءت الغلة اعطى بها المولد انما الغلة قال نعم اعطيه الغلة ولا اجس  
 لمن يحدث له من المولد شيئا وانما انظر الى عدد يوم تاتي الغلة الا ترى ان رجلا قال  
 بدد وقت ارضى هذه على فراشي فاذا انقضوا جميعا فعلى الغرة والمساكين اني انما انظر  
 الى عدد يوم تاتي الغلة ولا اعطى من يحدث من الغرة من الغلات الماضية شيئا واعطيه  
 من الغلات الكادنة وانما انظر الى عدد يوم تاتي الغلة ولقد لدا الى المولد لا يكون لمن  
 حدث له من المولد شيئا وانما انظر الى محي الغلة فمن كان منهم موجودا يوم تاتي الغلة فله حصة  
 له الغلة ولا النصف الى من مات منهم قبل ذلك فله ارايت لو كان له ولد يوم وقف الوقف  
 عشرة قال كل من مات منهم بطلت حصته وكان الوقف على من بقى منهم ما بقى منهم صدقت  
 ارايت من مات منهم بعد محي الغلة فله حصة من مات منهم بعد محي الغلة ميراث لورثته على  
 كتاب الله تعالى اقضى من ذلك دينه وانقضى منه وصاياه واورث زوجته منه لانه  
 مال ملكه قبل ان يموت واما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من تركه فله من بقى منهم  
 دون من تركه منهم فقلت ارايت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة على قرابي فمات بعضهم  
 قال اجعل لمن بقى منهم احد ولا النصف الى من ترك منهم قبل محي الغلة او ذلك

المعنى في المولد من يكون موجودا يوم تاتي الغلة  
 دون من مات من ولد

اذا مات من الوقف بعد محي الغلة  
 يكون حصته ميراثا لورثته



فمنهم من يمتنع من قبل محي الغلة ومن مات منهم بعد محي الغلة فنقد وجب حصته لهم وهي ميراث على ما وصفت لك ولا حيلة فيما يمتنع من الغلات وكذلك الولد ذكرنا في صدر الباب قال قلت ارات رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ولدين ومن جعل على المسكين قال هذا جائز قلت ارات ان يمتنع له بعد ذلك ولد يكون له ميراثات الوقت شي قل نعم هو اسبق من كان من قبل يوم وقف الوقت قلت ولم تاتي ذلك قال لانهم كلهم من ولد والاسم مجتمع جميعا وانما انظر الى الغلة يوم يكون غلته فمن كان له من الولد يوم يمدفهم جميعا فهو الاول الغلة انما يجازي كان منهم كلوا يوم يكون غلته من كان للوقت يوم يمد من الولد فجميعا سواء وانما هذا عند من له رجل قل قد اصبحت شئت مالي للولد عبد الله وانما انظر الى ولد عبد الله الذي يكون يوم موت الموصي فكون ذلك لهم ولا انظر الى ميراثات منهم قبل ذلك وادخل في الميراث من كان مملوكا يوم موت الموصي ومن كان مملوكا يوم ارضي ذلك الوقت انما انظر الى الغلة يوم تجوز كان مملوكا من الولد فجميعا في ذلك سواء وكما انظر الى ميراثات منهم قبل ذلك وادخل من كان منهم قبل محي الغلة كما ادخل في الباب الاول من حديث قبل موت الموصي ولم يمتنع من ميراثات منهم قبل موت الموصي قل ولم تجز الوقت على من كان حيا يوم وقف الارض ولا يحمل من كثر شيئا والوقت يوم يمد لهم خاصة فكون على ذلك كانوا مملوكين ومن يمتنع كما تقول في الوصية انما يكون من كان يوم موت الموصي ولا يعمل من كثر بعد ذلك شيئا لان الوصية وجبت بالموت والوقت وجب الاشياء قبل الموت

اما الوصية فنقد ملكها الموصي لغير يوم ما شاء الموصي ولا يتحول ملكهم عنها ولا يضر فيها من كثر بعد ذلك شيئا وجبت لاوليها واما الوقت فلم يملك الموقوف عليه من الارض شيئا بالاشياء وبالوقت وانما يكون الغلة يوم محي وليس يكون يوم قبل ان تحقق وانما انظر الى الغلة يوم محي والوصية يوم يجب لها الميراث الا ترى ان الوصية لم يملكها الا بالاشياء ولم بالوصية دون الموت وكذلك الوقت لم يملك الموقوف عليه بالاشياء والوقت منه شيئا ودون ان تحقق الغلة وانما يكون الوصية يوم موت الموصي والغلة في الوقت يوم تحقق الغلة فاس الوصية يوم يجب بموت الموصي قياس الغلة يوم تحقق قال ابو خالد يوسف بن خالد ان الوقت والوصية في هذا سواء فان قال قائل فما جحدك على من قال يكون الوقت لمن كان مملوكا من الولد يوم وقف دون من كثر من الولد قيل له فانقول في رجل قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبد الله وكان من ولد عبد الله يوم وقف الوقت فقرا واغنيا فان قال اعطى فقراهم يوم وقف ولا يعطى الاغنيا شي قيل له ان الوقت وجب لهم باعيانهم خاصة دون الادل من قبل نعم به لهم لان الوقت وجب للولد المملوكين يوم وقف الوقت دون من كثر قيل له فانقول ان استغني الذين كانوا فقرا وافقر الذين كانوا اغنيا ينبغي ان يقياس قولك ان يعطى الذين هم اليوم اغنيا لانهم كانوا يوم الوقت وقد وجب لهم ونعم الذين هم فقرا لانهم كانوا اغنيا يوم وقف الوقت وهذا قبح وليس هذا بشي وليس هذا على بيان كلام الناس ومذاهبهم ووقوفهم وانما مذمت الناس ما قوتهم على من يكون فقرا منهم يوم تاتي



لو قال ارضي صدقة موقوفة  
على من يشاء من اولادك وله

الغلة وعلى ان يحرموا من استغنى منهم ويدخلوا من انفق منهم وكله كذا الوقت على الولد ايضا  
ينظر الى من كان يوم تاتي الغلة وذكر في الارض لو قال ارضي منه صدقة موقوفة على من يشاء  
من اولادك وليس له ولد فانه يجوز ان ادركت الغلة فتمت على من كان صدقة وله  
بعد ذلك فلا حظ له من الغلة كان وان استغنى عنه سبق صدقة هذا الولد  
وذكر الخصاص في رقة قلت فما تقول ان قال قد جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله  
ابن ابي ولدي ولدي ولدي واولادهم ونسلهم ابد اما نسا مسلوا وعلى ان يبدوا بالبطن  
الا على ثم البطن الذي يولونهم ثم الذين يولونهم بطنا بوجه بطن حتى ينتهي الى اخر البطن منهم  
ثم من بعدهم على المساكن قال هذا جائز على ما شرطه ويكون الغلة للبطن الا على ثم بطنا بوجه  
بطن ابد اما ببق منهم صدقة فاما بقول فرموت من البطن الى علا قال يستقط سهمه  
ويكون الغلة لمن يولون بوجودهم حين يطرح الغلة قلت فان مات البطن الا على الا واحد  
قال فالغلة له والواحد من البطن الذي يليه قلت فما تقول ان ولد من مات من البطن الا على  
ول يولون لهم من الغلة قل لا يكون لهم من الغلة شي الا ان مات احد من الاعلى بعد ان تطرح  
الغلة فكون الميت منهم قد استغنى سهمه منها فكون سهمه هذا الورثة جميعا قلت فرموت  
منهم قبل ان يطرح الغلة منهم في هذه الغلة من الخصاص ايضا قال قلت اريد رجلا  
قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله اباي ولدي ولدي ومن بعدهم على المساكن قال الوقت  
جائز والغلة لولد زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقت وكل ولد له ثلث لزيد  
فينظر الى الغلة يوم يحيى فيشترك فيها ولد زيد جميعا ومن مات منهم سقط سهمه كان

الغلة كل من بقي منهم ولو بقي واحد كانت الغلة كلها له ذكر في ما بال وقت على ورثة  
فلان منه وذكر في التخيير والمزيد لو وقف على فراقبته فافترق بعضهم واستغنى  
الباقون ينظر الى من كان في وقت صدقة الغلة فيعطى له وقال ايضا رجل وقف  
ارضاه على اولاد فلان ورجل اخر للزفر وليس لفلان اولاد فالوقت جدير يكون  
الغلة للزفر اذ كان صدقة لفلان اولاد يعرف ما حدث من الغلة في الموقوف الى اولاد  
وان كان لفلان اولاد وصدقة له اولاد اخرين ينظر الى ولد وقف صدقة الغلة  
فما كان له وقت صدقة الغلة يعرف الغلة اليه كان هذا اي عند صدقة  
الغلة فينظر الى ولده وقت الجباب وقال ايضا صاحب التخيير فيه رجل وقف  
دار وصيغته على الموالى واولادهم وولدهم ففي غلة الدار لهذا الولد  
نصيب مما مضى قبل الولاية لم يقل من سنة اشهر وان كان اكثر من ذلك كان نصيب  
له مما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الصيغة له نصيب مما حدث من الغلة قبل الولاية  
فذلك من سنة اشهر طرأ العجز للرجل ووقف صدقة الغلة ومن التخيير ايضا امرأة  
اضرت نصيبها من الوقت على وجه الحاجة ثم استغنت فهذا على وجهها اما ان  
استغنت قبل الخروج او بعد خروجها قبل الادراك فنال وجه الاول عليها ان  
ترد وفي الوجه الثاني لا لان الخزانة ثابتة عند صدقة الغلة وذكر في فتاوى الخاصي  
وقف على فراقبته فافترق بعضهم واستغنى الباقون ينظر الى من كان منهم فزرا  
يوم صدقة الغلة فيعطى له ومن وقف صيغته ودان على الموالى واولادهم

وقف على اولاد فلان ورجل اخر للزفر  
وليس لفلان اولاد فالوقت حان

اذا اضر الزفر حصته من  
الوقت ثم استغنى



قوله ولد في غلة الدار فيما مضى قبل الولاد فاذل من سنة اشهر لهذا الولد نصيب ولا  
نعيب له في غلة ما قبل ذلك ما مضى من ذلك الوقت وفي غلة البضاعة له نصيب في ما  
من الغلة قبل الولاد فاذل من سنة اشهر ان الجبر للوجوب وقت حدوث الغلة وذكر في  
نعمه الفناء اذا وقف ارضه على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد من صفة الغلة  
الى ولد الابن فان حدث له ولد لصلبه بعد ذلك صرف الغلة المستقبلة الى الولد  
لان كل غلة تدر ك فاما نظري مستحق وقت ادراك ولا ينظر الى ما مضى الامر  
فاذا وجد وقت الادراك من سماء الواقف جرت الغلة اليه سواء كان موجودا  
يوم الوقف او حدث بعد ذلك وقاضى فان فناءه وصل وقت ضيعة على  
ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد ابن فان الغلة فان الغلة بصرف الولد الابن  
فان حدث بواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر تصرف الغلة الى الولد  
لما حدث ونظر في كل غلة تصرف الى مستحق يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سوى ما  
حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ومنها رجل جعل ارضه صدقة موقوفة  
على ولده ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف واختلفوا في الولد الذي يستحق  
هذا الوقف قال ملاك المصحح هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء كان موجودا  
وقت الوقف او حدث بعد ذلك اخذ مشايخنا في ذلك ابو يوسف من خالفه المصنف  
المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل في الوقف وكذلك  
الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه

خصر ولد بالذمة فلا يدخل فيه ومنه ولو قال على ولدي وولد ولدي دخل الموقوفات  
جميعا ونعبر بولد وولد ولدي يوم وجود الغلة بسحق واحد منهم كله الغلة وقت  
وجود الغلة الوقت الذي ينعقد الزرع جبا وقال بعضهم يوم بصر الزرع متوقفا  
ومنها لو قال رضى هذه صدقة موقوفة على بني ولدا بنان او اكثر كانت للغلة لهم  
وان لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف لغيره  
ومنه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فراق بني او قال على فراق ولدي يوم الوقف  
ويستحق الغلة من كان في وقت وجود الغلة في قول بهلال وعليها الفروي ومنه  
ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فراق ربي وكان في فراق ربه يوم مجي الغلة فغيره  
فاستغنى قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقت كان له حصته لان الملك ثبت له  
وقت مجي الغلة فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان ياخذ حصته تصير حصته ميراثا له  
ومنه ولو قال على ايتام قراي فان احلتم الغلام بعد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة  
لانه كان يتما يوم مجي الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال ايتيم كالا يزول بزوال الفقير  
فان وقعت ميتة وميزع من المستحق من خصومه في هذه الغلة فقال غير من المستحقين  
انما اخلف قبل مجي الغلة فلا حصه له وقال هو انما اخلف بعد مجي الغلة كان الولد  
قوله مع ايتيم وكذلك في حيض الجارية لان الاستحقاق يعلق بايتيم وحصه ايتيم كانت  
ثابتة فكان القول قوله في ايمان بزوال الاستحقاق ومنه رجل وقف على جيرانه في البئر  
وهو قول الامام بكون الوقف لغفران جيرانه الملاصقين وفي الاستحسان وهو قولنا يكون

قال رضى هذه صدقة موقوفة على بني  
وليس له الا ابن واحد فله نصف الغلة

حكم الفقير الموقوف عليه اذا استغنى

حكم ايتيم الموقوف عليه اذا احلتم



كل من جمعه مسجد المحلة والسائر والمالك فيه سوا يدخل الكتاب العبد واهل  
 الاملاك ويدخل الصبيان والنسوان ولو كان للواقف جيران وقت الوقف فانشغل بعضهم  
 الى محلة اخرى دبا هو د ورم وانشغل قوم اخر بعد اداء اكل الغلة قبل الحصاد الى  
 جوان فالعشر فيه كل مكان جاز وقت قسمة الغلة وذكر في خزانة الاكل والحاصل  
 وقفا على ولده واخر للفقراء حدث له من الاولاد من دخل في غير وقت قسمة الغلة  
 قيام الاولاد لا وقت الوقف خلاف الوصية حيث لعن جود اولاد وقت الوصية  
 حتى لا يدخل من بعده اولاد هذه صدقة موقوفة على من سلك بالبصرة من ولدك  
 لسكانه ثم لو اسفل بعضهم من البصرة الى الكوفة سقط حق من خرج منها وكسب الاخر  
 بالقدم على البصرة فبقيت على من سلك بالبصرة وقت الغلة ولو قال على ذرا  
 قرابي لعنهم وقت اداء اكل الغلة ومن استغنى منهم بعد سقط حقه وقرابته  
 حقه ولو قال على ولدي فاذا انقضوا قلنا اكثر تقسم غلاته على اولاد من غير انتظار  
 من كذا بعد وانما هي لمكان خلقها وقت الغلة فاكل الذي ولد لاول من سنة  
 من يوم جات الغلة يدخل في القسمة وكذا في الوصية لولد فلان ثم ولدت امراته لاول من  
 سنة اشهر بعد موت الموصي فهو مستحق وما ولد لسنة اشهر فصاعدا لا يستحق ومنها  
 قال ابو جعفر لو وقف على ولده وله ولد له فهو للفقراء فان حدث له ولد بعد صرفه الى  
 ولد ولو وقف على قرابته لعنهم يوم حدوث الغلة فمكان منهم في يوم  
 يعطى له والا فلا ومنها لو وقف على فقرا الجيران صحدهم الذين يلزمون من عند ابني خيفة

لو وقف على ولده ولا ولده

وعند اخر من علم ان يجمعون في مسجدهم فمما لم يسجد وقيل للذين يستعملون النذر  
 على صوت وسط ويستحق اكل الزم والمكاتب عليهم بشرط الوقف ومن استغنى من  
 جيرانه فالغلة لمكان فقرا يوم قسمة خلاف قوله على فقرا ابني فهو لمن يكون فقرا يوم  
 اداء الغلة لا يوم القسمة وقال بعضهم ما سببان يوم تدارك الغلة واستنوي في  
 القسمة من قرب جوان ومن بعد والامان والذكور والصغار والكبار والسكان والادبا  
 لا ينصل البعض على البعض اما من غاب عن جوان ومن حال في سفره فالغلة لمن جاز  
 في بلد ومنها لو وقف على الجيران ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله ولا بعد فلو باع بعض  
 الجيران دورهم وانشغلوا الى محلة اخرى بعد اداء اكل الغلة قبل حصاد الاشياء ولو  
 انشغل الى جوان قبل يوم القسمة فله حصته من الغلة وذكر في البيهقي ولو قال ارضي منه  
 موقوفة على ولدك على طاعتك فعند ملاك تركي يدخل كل من طعن بوجوده وقت حدوث  
 الغلة وعند يوسف بن خالد السبيعي يدخل مكان من جوط يوم الوقف لا من كذا بعد  
 لان الحق يجب لهم عند الوقف بدليل ان الواقف لو اراد ان يرجع عن الوقف في طاعة  
 لا يصح رجوعه وملاك يقول ان الحق لما يجب الغلة في العين لان التصديق جري  
 الغلة لا في العين لا يبيننا في نظر الوقف الغلة فصار يوم حدوث الغلة في وقت جود  
 الحق كيوم موت الموصي من جوب الملك للموصي له في الوصية فكل ملك لو وقف على  
 فقرا قرابته فانشغل بعضهم واستغنى اباقر منظر الى مكان فقرا يوم حدوث الغلة  
 فيعطى له ثم في كل موضع ثبت الحق للولد في الغلة انما ثبت لولده نسب معروف في الوقف

ط يوضع ميثاق للولد في الغلة انما ثبت  
 لولده نسب معروف في الوقف لا من غير  
 نسبه الا نقول الواقف







وقا ضي خان صرح بيوم الادراك في موضع وفي موضع عند وجود الغلة ويوم وجود الغلة  
ثم قال والوقت الذي هو وقت وجود الغلة الوقت الذي نعتد الزرع فيه جابوا  
موضع قال سخي الغلة من كان في وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى  
وفي موضع آخر قال وقال بعضهم يوم يصير الزرع مقوما وفي موضع قال في الوقت على  
فرا جيرانه وقت فلوا استغل بعض الكيران الى محلة اخرى دبا هو ادورهم وانخل يوم  
بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى حوان فالمعشر فيه كل من كان حوان وقت قسمة الغلة  
وفي خزانه المحل ذكر وقت محي الغلة ووقت ادراك الغلة ويوم تترك الغلة وفي موضع  
قال في الوقت على فرا جيرانه انه من استغنى من جيرانه فالغلة لم تكن في يوم قسمة  
مخلاف قوله على فرا رابتي فهو من كان في يوم تترك الغلة لا يوم القسمة وقال بعضهم  
ستان وفي موضع آخر قال في الوقت على الكيران انه ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله ولا بعد  
فلوما بعض الكيران دورهم وانخلوا الى محلة اخرى بعد ادراك الغلة قبل حصادها  
لمش له ولو استغل الى حوان قبل يوم القسمة فله حصه من الغلة وفي الميظ قال وقت  
حدوث الغلة وقال بعد ذلك ثم تكلم في معرفة اليوم الذي يحكى فيه الغلة ذكر هلال  
هو اليوم الذي حارت للغلة فيه ولم يشترط الفضل عن الموز وقيل هو اليوم الذي حارت  
لحافيه حيث فضل عن الموز وقيل بلا دناء هو اليوم الذي حارت لحافيه حيث فضل عن  
الموز واخراج فان مات احد من الموقوف عليهم قبل ان يصير للغلة فيه لا تعير ميراثا وان مات  
بعد ما حارت للغلة فيه صار نصيبه ميراثا وهذا قول هلال على هذا التفسير قول

الاخر في فهم وفي الفسادي الظهريه قال سطر في كل غلة ال مستحب يوم الادراك ولا  
يعتبر ما مضى سواء حدث بود الوقت وكان موجودا وقت الوقت هذا بمراتبهم وقد  
قلنا في عنهم فاقدم وفيهم من المخلقات ما لا يخفى فلا بد ان سطر في ذلك ويظهر في  
التوفيق ان كل من البعوض في لا يمكن سطر الى ما يرجح بعضه على بعض ما هو موافق للتقوى  
والفروع والشواهد فيكون هو القول الصحيح الذي عمل به وما عداه مرجوح مستند  
من الله سبحانه المعونة والتوفيق هو خير معين فنقول  
وبالله المستعان هان هلال رحمه الله اورد فيها اذا وقت فقال ارضي منه صدقة  
موقوفه على ولدي وعلى من كثرت بي من الولد فان انقضوا فعل الفقراء والمساكين  
قال هو جاز ذلك فان لم يحدث له ولد وجات الغلة اعطى ميراث الولد فان الغلة  
قال نعم اعطيتهم الغلة وما جبر من كثرت له من الولد شيئا وانما انظر الى عدد  
يوم تاتي الغلة واستشهد لما ذكره مسلمة الوقت على فرا رابتي فاذا انقضوا فعل  
المساكين وقال في انما انظر الى عدد يوم تاتي الغلة وما اعطى من كثرت له من  
الغرامة من الغلات الما ضية شيئا واعطيتهم الغلات الحادثة وكذا لكونه لكون  
لمن يكثر من الولد فانما انظر الى محي الغلة فمن كان منهم ثلثا يوم ما في الغلة فوجد  
له الغلة وما التفت الى من مات منهم قبل ذلك فقواه يوم تاتي الغلة ومحى الغلة واحد  
ليس بينهما اختلاف فيقول المراد من قوله يوم تاتي الغلة ومحى الغلة  
ومن ادرك الغلة وهو صيرورة النعم والشجر والحبوب قوتنا متكاملا لا شفاع به ام





ومن ظهور ذلك من الارض وهو اول ما يخرج من الارض والثمار من الغصون من عريان  
ينظر فيه جبا سلاام ومن الوسط فما بين ذلك وهو صير من الزرع ملبنا والثمار  
عاقدة قبل ادراكها فلهي وقفت عليه من كلام هلال ما وقفه هو ما قلنا لا يكون  
صاحب الميرط نقل عن هلال في معرفة اليوم الذي يجب فيه الحزب الغلة وقال ابو الهيثم  
صاحب الغلة فيه فعلى هذا كل كلام هلال من يوم يحيى ويوم ما في على ان المراد منه ظهور  
الزرع من الارض والثمار من الغصون فان له فيه في الكلام في حوازي مع ما لم يمدح  
واغبره والمكان الانتفاع بذلك امنا واما ما ذكره في اخره فانه اورد ذلك في اقل  
ارض منه صدقة موقوفه على من يدرى من الولد وليس له ولد فانه يجوز ان ادركت  
الغلة قسمت على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة لكن وان  
استحقاق منه سبب حدوث هذا الولد فهذا غير مخالف لما ذكره هلال وان كان  
يبادر الفهم الى اول جملة انه مخالف ويحتمل انه قد تغير لنا ان يلازمه  
يوم يصير للغلة فيه فنرا ذلك هذا الوقت استحقاقه من مات قبله لم يستحق شيئا ولا  
من حدث بعد والذي ذكر صاحب له خير صورته انه حدث الواقت ولد بعد  
ادراك الغلة واجاب بانه لا يستحق شيئا وهو موافق لقول هلال ان وقت المستحق  
يوم يصير له فيه لا قبله ولا بعده وهذا الولد ولد بعد ادراك الغلة فلا يستحق شيئا  
فكان جوابه خير موافقا لقول هلال ولا يتلوه ان صاحب له خير قال  
لان ان استحقاق هذه الغلة سبب حدوث هذا الولد فيقتضي ان وقت الاستحقاق

وقت ادراك الغلة لا نأخذ قولنا ان الاستحقاق سبب حدوث هذا الولد  
بصدقه على يوم يصير للغلة فيه فان من ولد بعد ادراك الغلة هو مولود بعد ظهورها  
من الارض قطعاً وليس ككلام الاخير ما يدل على ان المراد باوان الاستحقاق من الارض ادراك  
فان قيل فعلى ما قدرت واظلت فما الفائدة في قوله في اخره فان ادركت الغلة قسمت  
على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك وهو شير الى ان المراد ادراك فلو لم يكن مراد باوان  
الاستحقاق من الارض ادراك والامكان في قوله فان ادركت فائدة قلت نظرت حسنا  
وافدت امر استحقاقا وحركت ما كان ساكنا فاعلم ان قوله فان ادركت الغلة  
قسمت على الفقراء فيه فائدة ثان الواحد تعليمنا انظر الى وقت متى ندر الغلة على الفقراء فانه  
لو قل فاذا ظهرت الغلة ادراك الغلة يكون الفقراء الكان منهم منه انه يجوز للمناظر ان  
يعطى الغلة للفقراء قبل ادراكها ولم يحصل له النفع التام للفقراء والناظر ممنوع  
عن تصرفه بكون فيه نصير الاخرى انه لا يجوز له ان يوجر الوقت الا باجر المثل ولو اجر  
بدونه سهل الاجازة فلا يمتد نظره فما كان انظر الى وقت فعله وما كان فيه خبر  
على الوقف فلا يمتد تصرفه فيه الفائدة الاخرى انه في معنى جواب عن سوال مفرد  
وتفصيل ان الواقت على من يدرى من الولد وليس له ولد وقد قلنا بانه يجوز فغلات  
هذا الوقت اذا جات لمن يكون فقال فان ادركت الغلة قسمت على الفقراء ليحصل به جوا  
هذا السؤال المفرد وكثر من الدخول الاول لفظ ادركت وعلى ان كلام الاخير  
ما يدار من كلام هلال فانه نقل من الفناوي وغيرها وهو متأخر جدا وهلال فحاصر





الامة كاشا في واحد والبخاري وسلم وفي الجملة فما ذكرنا هذا التوفيق الا لتحسين  
 الطين المصنوع واما ما ذكره الخصاص من قوله حين يطلع الغلة فظاهر موافق لما قلنا  
 بهلال كانه بعد وقوع الزرع اذ اظهر من الارض انه طلعت الغلة وكذا ما في الشجر من  
 الزهر على اعتبار الحقيقة او اعتبار المجاز وذلك لان حقيقة الطلوع بدو الزرع  
 وخروجه من الارض وذلك الطالع هو غلة لانه وان كبر وادرك ما شجره عليه بل نحو  
 ويزايد في نفسه فكان حقيقة ما يطلع من الارض لا بد لما يخرج من الغصون وان  
 قلنا المراد من قوله حين يطلع الغلة القيمة عليه او الجيوب ونفس الثمار المتكاملة وانه  
 على وجه المجاز فما نظرنا وذكرنا ان تسمية الشيء بما يولد اليه يجوز قال الله تعالى اني  
 اراني اعصر خمرا وقال تعالى انك ميت وانهم ميتون وهنا تسمية الزرع فاما وجوبا  
 باعتبار ما يولد اليه يجوز على وجه المجاز واذا جاز فصلا روي يوم يطلع الغلة  
 نفس ظهوره من الارض والوقت الادراك ما يقال له طلوع فيعتبر من الظهور حقيقه  
 اما على اعتبار الحقيقة فان نفس الزرع غلة واما على اعتبار المجاز مانه غلة ما يولد  
 اليه وايضا ما كان يجب باعتبار من الظهور من الارض وقت الادراك لا يرى ان  
 اصحابنا قالوا فيما اذا قلنا ان هذا الشجر فاذا ابرس شارب معه ولو قال بهذا الشا  
 فاذا ابرس شارب لم يوزعوا على ان هذا الشجر لم يكن ان يعود شابا واما الشاب فيصير  
 شيخا واما ما ذكره صاحب الهداية في التخييس والزهيد ما قلنا انه يحتاج الى ايضاح فذكر  
 صون ما قاله ثم شكك عليه فصور ما ذكره قال امراء اخذت نصيبا من الوقت على وجه

١٠٧  
 الحاجة ثم استغنت فمدا على وجهها ما اذا استغنت قبل الخروج ما بعد خروجها  
 قبل الادراك في الوجه الاول عليها ان ترد وفي الوجه الثاني لان الخياشيب عند  
 حدوث الغلة فقوله ثم استغنت معنا ثم تميز غنا الفحل الجواب على التفصيل اما  
 ان استغنت قبل الخروج اي خروج الغلة او بعد قبل الادراك وهذا ظاهر فقوله  
 ففي الوجه الاول عليها ان ترد معنا انها صارت غنية وقت استغنائها والغلة وهو  
 موافق لما قاله بهلال ولما قررناه حيث قال عليها ان ترد لانها قبضت ما لا تستحقه  
 وفي الوجه الثاني لا ترد لان الاستغناء جاء وهو فقير وما يضر غنا ما يولد ذلك  
 كما في الزكاة لو قبضها وهو معسر ثم ايسر لا يجزيه الرد وسقط عن الزكاة وفي كلام التخييس  
 فائدة جلييلة وهي ان وقت الادراك لا يغير به لانه صرح فقال او بعد خروجها قبل  
 الادراك ثم قل ان الخياشيب عنه حدوث الغلة فاذا نادى هذا الكلام ان قوله وقت  
 حدوث الغلة المراد منه خروجها من الارض والغصون وانما يسمى بذلك الوقت  
 غلة لان حدوث المراد منه قرب الادراك او وقت الادراك وهذا الجواز في الكلام  
 الخصاص وغيره من قولهم حدوث الغلة او بجي الغلة او يوم ما في الغلة او يوم يطلع الغلة  
 له ليس المراد الادراك وان الزرع اذا اخرج من الارض يسمى غلة وكذا الثمار وهذا من  
 اهم ما يجب على النقيب الاعتياد به فلهذا كبر على العلم وعلم واما ما قاله الخاص من يوم حدوث  
 الغلة ووقت حدوث الغلة فيحمل على ما ذكره صاحب الهداية واما ما قاله في التمهيد  
 من قوله فاذا غننا الى مستحق يوم الادراك الى اخره فيحمل على حاله الظهور من الارض



اعلي ان الادراك منه يوم الحصاد فوقيتا بين الاقوال واماما ذكره قاضي خان من قوله وقد  
وجود الغلة الوقت الذي نعتد الزرع جبا وقت بعضهم يوم نصير الزرع متوما فهذا  
يشير الى ان المسئلة اختلاف المشايخ فمنهم من قال بان تفسير وجود الغلة الوقت  
الذي نعتد الزرع جبا ومنهم من قال يوم نصير الزرع متوما وهذا قول ملا ان فصار  
لنا في المسئلة اختلاف المشايخ في تفسير وقت وجود الغلة وقال في موضع اخر اعني قاضي  
سبحي الغلة من كان في وقت وجود الغلة في قول ملا وعليه الفتوى فلا يؤم منهم  
ان قوله وعليه الفتوى اي في تفسير وقت وجود الغلة انما قوله وعليه الفتوى انه يستحق  
الغلة من كان في وقت وجودها الخاص ان في ذلك اختلاف المشايخ  
والاولى ان يكون العمل على ما قاله ملا وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخروج لا  
الادراك لاننا قد قرب الى قول ويل المصاحبه والفتاوى اعدا له مبينه وهو اعدل في كل كلام  
صاحب التمه على انه مال الى قول بعض المشايخ وقال قاضي خان في موضع اخر لو  
على فقر الجيران فان المعز فيه من كان جارا وقت قسمة الغلة لا وقت الادراك وهو  
ظاهر في الفرق بينه وبين ما تقدم من الوقت على الادراك وذلك لان الوقت على فقر الجيران  
يعبر عن على اقوام بعينه فاذا زالت العفة قبل النقص استحقوا خلاف ما تقدم  
لانه غير متغير بوصف ولا بعينه الفرق فلم يكن مجرا مجري الصدقة ولهذا يا خذمتي  
والغلة واماما ذكره في المحيط من قوله وكلما ان في معرفة اليوم الذي يجب الحقة الغلة وقد  
قول ملا الى اخره في بحث حسن غير انه من فحوى كلامه ظهر انه يميل الى اشتراط الموز

هو الخراج وليس يحتمل كميل لان الكلام في معرفة الوقت الذي ثبت فيه الحقة الغلة لا  
في الموز والخراج يندرجان على المستحقين ولا شك ان الحق بينهما فمفسر الظهور  
وان كان الزرع في ذلك الوقت لم ينف الا ترى انهم لو دفعوا الموز والخراج عن الموز  
وحصدوا الزرع كان لهم ذلك الذي قاله ملا او في الموص لنا  
هذا كله ان الغلة ما قاله ملا وهو اعشار فيه الغلة لا قبل ولا بعد هذا  
ينعزلنا لوقف على الاول والا فارب اما في الموقوف التي على جهات كالمساجد  
والربيع المساجد وما شاكل ذلك فاعلم انه ذكر في الفقيه للرازي ما صوته  
اذ لم يدبر الميرس ولا يؤتم الامام في اكثر السنة فللمتولي ان يعطي كل واحد ما شا  
اذ لكان الوقت على كل من يدبر يوم ويوزن ولا يعبر وقت خروج الغلة وقد  
بعد مطلقا عن من ام في الميرس من قبل اذ كانت غلة الوقف فيه مات في ورثته  
بمخلاف رزق القاضي ثم ذكر بعد هذا اننا فلا عن اخذ الامام الغلة وقت الادراك  
ثم انتقل لا يريد منه حصه ما بقى من السنة كالتقاضيات واخذ رزق السنة  
وكذا الحكم في كلية العلم في البلد ارسا حتى اذا كان العطاشا به فاحدا فاعلم وقت  
القسمه ثم ترك الدرسة وذكر قبله ما فلا عن الموقوف على الفقير يجوز للاغنيا اذا  
فرغوا انفسهم للدرسة فانه كالفقير وان نفع نفسه فان كان معينا جازوا الاغلاء  
وذكر عن الوقف على كنف من الموقوفين الى هذه الدرسة لا بأس بغيره  
ان ياخذ من سنوي فيه الغنى والفرد في الامام الغنى ان ياخذ غلة

احكام الميرس والامام الموز ونحوهم  
اذ لم يباشروا وظايفهم في اكثر السنة



الامام فلهذا النوع التي ذكرها صاحب الفقيه فيما هو متبع وذلك في ان المرر  
والامام والمؤذن لا يعتبر في حقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا لان من الواجب فيهما  
شوب الاجان وذلك لان المرر يرد الى مكان معين ويؤدى فيه الطلبة ويهدى  
ثواب قرانه الى الوقت وكذا الفقيه والامام وهذا كله على السير بواجب عليه  
فكان الغد راى ثننا وله من الوقت الذي هو في مقابلته هذا العمل في معنى الاجر لا ترى  
الى قوله في الوقت على الغد الحنفية انه يجوز لغنى منهم ان ياخذوا ولم يكن في معنى الاجرة  
والا لما جاز لغنى ان ياخذ منه شيئا حيث جازوا علمنا انه انما جاز لكونه في مقابلته  
عمل فيجوز اخذ قيا ساعا على الاستيجار على افعال الطاعات على اختيار الماخرون  
وعليه الفتوى واذا كان كذلك فالمرر اذا مات في اثناء السنة قبل محي الغلة قبل  
ظهوره من الارض قد باشر من ثم مات او عزل ينبغي ان ينظر وقت قيمة الغلة الى  
مدى مباشرة والى مباشرة من جابعد وبسط العلوم على الرزق وينظر كم يكون منه للمرر  
المتنصل والمتنصل فيعطى بحساب مدته ولا يعتبر في حقه ما قد مناه من اعتبار رزق  
محي الغلة وادراكه كما اعتبر في حق الاولاد في الوقت عليهم بل ينظر الحكم عليهم بينهم وبين  
المرر والفقيه وصاحب وظيفة ما في جهات السير للمعنى الذي قد مناه وهذا هو  
المشبه بالفقه والاعدل وفي ما هو في الظاهر مخالفا لما فرناه ولكن اذا امكن  
الفقيه فيه التامل ثبت له انه لا مخالفة فيه وهو النوع الذي نقله في الفقيه عن  
وقوله اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم اشغل لا يسترد منه حصة ما ينشئ السنة

اذا مات المرر في اثناء السنة  
قبل محي الغلة وقد باشر من

وقوله هذا الحكم في طلبه العلم في المدارس ووجه المخالفة انه لما نظر الى وقت الادراك  
علمنا انه لم ينظر الى المباشرة وانما الحق بالاقارب والاولاد والجواب عن هذا اننا نقول  
لا شك في ان الجاهل مكنه فيها شوب الاجرة وشوب الصلة وشوب الصدقة ولو  
رجحنا شايبة الاجر على البقية لوجب الاسترداد وهو قول بعض المشايخ  
يسترد منه ولو رجحنا شايبة الصلة في كل الاحوال لما كنا نختار حال الفقير  
فقط لاننا نكاد الصلات ولو رجحنا شايبة الصدقة فقط لما كنا نقول انه يجوز  
للفقير ان ياخذ من معلوم المدارس اصلا وقد نصوا على انه يجوز له الاخذ فلا بد  
ان ينظر في ذلك كله ويعمل في كل شايبة بحسبها من غير اخلال بالآخرى فاعلمنا  
شايبة الاجر في اعتبار رزق المباشرة وما يقابلها من المعلوم واعلمنا شايبة  
الصلة بالنظر الى ان المدرسا اذا قبض معلومه ومات او عزل انه لا يسترد  
منه حصة ما بقي من السنة واعلمنا شايبة الصدقة في تصح اصل الوقف فان  
الوقف لا يصح على الاغنيا ابدا لانه لا بد منه من شغاقه وان يكون الا ملا خطه جانب  
الصدقة ومنه في كل الاوقاف من الاوقاف على المدرس او الاولاد والاقارب وغير ذلك وهذا  
ما ينبغي ان يهتد الكلام في انه لا مخالفة بين ما ذكر في وبين ما فرناه او لا  
وقد ذكرنا في اوله اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم اشغل لا يسترد منه حصة ما بقي  
من السنة فذكر الادراك لاجل كنف القبر وهل يسترد بعض حصة البصرام لا  
انه سيقول بيان ان وقت الادراك الوقت الذي ثبت فيه الحق للامام وللطلبة

حاشية على حاشية الاجر والصلة والصدقة

حاشية على حاشية الاجر

المدرس ونحوه اذا قبض معلومه ومات  
او عزل لا يسترد منه حصة ما بقي

الوقت على الاغنيا ابدا



منه في الدنيا والآخرة

مقدم والريمان فريدلاند  
مايشتيغ في ميونيخ

[illegible][illegible]







لا يجوز ان يستجار في سنة واحدة وكان جازرا اكثر من سنة او على الوقف وانفع لا يجوز  
 اجارته اكثر من سنة فان كان قد شرط ان لا يوجر اكثر من سنة الا اذا كان منع للفقراء  
 محمد بن جواز اجارته اكثر من سنة اذا اراد في ذلك خيرا للفقراء وان لم يشترط في الوقف لا يجوز  
 اكثر من سنة روى عن الفقيه اي جواز اجارته في كل سنة فذلك وان كانت في كل سنة مرة او في كل  
 ثلاث سنين من او يزرع في كل سنة طائفة منها فيبقي ان يشترط في السنة ذلك القدر  
 الذي تمكنه المساجر من رعاة الكل على العادة وكان الشيخ الامام ابو حفص البخاري  
 يجيز في الضياع ثلاث سنين كان لا يجز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة وكان الفقيه  
 ابو الليث يجز في ثلاث سنين في الضياع والدار وغيرهما وقل الصدر الشهيد في  
 واقعانه المتعاران معنى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم  
 الجواز وفي غير الضياع نفى عدم الجواز فزاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز  
 وهذا امر مختلف باختلاف الموضع واختلاف الزمان وكان القاضي ابو علي النسفي يقول  
 لا ينبغي للمولى ان يوجر اكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت الاجارة وصحت وعلى هذا القول  
 لا يحتاج الى الخيلة التي قد نالها في الاجارة الطويلة وفي وقف المصنف الواقف اذا اجر الوقف  
 اجارة طويلة فان كان يخاف على رقبته الثلث بسبب من الاجارة فللحاكم ان يطلها وكذلك  
 ان اجرها من رجل يخاف على رقبته من المستاجر فينبغي للحاكم ان يطل الاجارة وشله في الأخير  
 وذكر في فتاوى قاضي خان مثل ما نهى له و زاد فقال لو ان القيم اجر دار الوقف خمس سنين

في سنة واحدة وكان جازرا اكثر من سنة او على الوقف وانفع لا يجوز  
 اجارته اكثر من سنة فان كان قد شرط ان لا يوجر اكثر من سنة الا اذا كان منع للفقراء  
 محمد بن جواز اجارته اكثر من سنة اذا اراد في ذلك خيرا للفقراء وان لم يشترط في الوقف لا يجوز  
 اكثر من سنة روى عن الفقيه اي جواز اجارته في كل سنة فذلك وان كانت في كل سنة مرة او في كل  
 ثلاث سنين من او يزرع في كل سنة طائفة منها فيبقي ان يشترط في السنة ذلك القدر  
 الذي تمكنه المساجر من رعاة الكل على العادة وكان الشيخ الامام ابو حفص البخاري  
 يجيز في الضياع ثلاث سنين كان لا يجز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة وكان الفقيه  
 ابو الليث يجز في ثلاث سنين في الضياع والدار وغيرهما وقل الصدر الشهيد في  
 واقعانه المتعاران معنى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم  
 الجواز وفي غير الضياع نفى عدم الجواز فزاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز  
 وهذا امر مختلف باختلاف الموضع واختلاف الزمان وكان القاضي ابو علي النسفي يقول  
 لا ينبغي للمولى ان يوجر اكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت الاجارة وصحت وعلى هذا القول  
 لا يحتاج الى الخيلة التي قد نالها في الاجارة الطويلة وفي وقف المصنف الواقف اذا اجر الوقف  
 اجارة طويلة فان كان يخاف على رقبته الثلث بسبب من الاجارة فللحاكم ان يطلها وكذلك  
 ان اجرها من رجل يخاف على رقبته من المستاجر فينبغي للحاكم ان يطل الاجارة وشله في الأخير  
 وذكر في فتاوى قاضي خان مثل ما نهى له و زاد فقال لو ان القيم اجر دار الوقف خمس سنين

اجارة الاجارة  
 سنة واحدة

قل الشيخ ابو القاسم البلخي لا يجعل احارة الوقف اكثر من سنة الا لمر عارض يحتاج اليه  
 تعجيل الاجرة كالمنزلة الا ان قال الفقيه ابو بكر البلخي انما لا اقول بفساد هذه الاجارة  
 اذا اجر من طوله لكن الحاكم ينظر فيه ان كان ضررا بالوقف بطلها وكذلك قال الامام  
 ابو الحسن السعدي فان احاج القيم ان يوجر الوقف احارة طويلة فالواقف لو جاز فيه  
 ان يعقد عقودا مترا دة كل عقد على سنة ومكتب في الصك استاجر فلان من طلائ  
 ارضه او داره الملائم سنة ثلاثين عقد كل عقد على سنة بكذا من غير ان يكون بعض  
 شرط في بعض فكون العقد الاول لازما لانه ناجر والثاني غير لازم لانه مضاف قال  
 مولانا رحمه الله وكان خافوا ان يفسد فانه قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف وذكر  
 شمس الدين السرخسي ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدى الروايتين وهو الصحيح وذكر  
 في المحيط قال اذا اراد المولى ان يعقد على المنفعة او العين فان عقد على المنفعة بطل اجاره  
 سنين معلومة باجره مثلا ينظر ان كان الواقف اشترط ان لا يوجر اكثر من سنة لا يجوز  
 لان شرط الواقف مراعى وان لم يشترط ذلك قال الفقيه من منسأخا انه يجوز ذلك  
 لان الواقف فوض الامر الى المولى فنزلت عقلة اجارة الواقف وللواقف ان يوجر من  
 كثير فكذا من مفهوم مناه وقال المنا خرون من منسأخا لا يجوز اكثر من سنة واحدة لانه  
 لو جاز ذلك يخاف على الوقف ان يفسد ملكا وكان الشيخ ابو حفص للكثير يحجز الاجارة في الضياع  
 ثلاث سنين من مصلحة الوقف في ذلك ولا يجز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة الا اذا  
 كانت المصلحة في الضياع فعدم جواز اجارته ثلاث سنين او في غير الضياع المصلحة في

اجارة الوقف من طوله

الاجارة المضافة

شرط الواقف في اجارة يراعى

الفرض في الضياع وغيره ان الواقف  
 لا يراد المصلحة فيمنظروا له في التنازل



جواز اجلته اكثر من سنة واحدة وهذا امر مختلف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار  
 للفتوى وكذلك المزارع والمعامله وذكر في الخلاصه في الفتاوى قال المولى اذا اجر دار  
 الوقف اكثر من سنة واحدة وهذا امر مختلف ان كان الوقف شرط في صدق الوقف لا يواجر  
 اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط شيئا جاز مقدار سنة الى ثلاث سنين كذا اختار  
 الفقيه ابو الليث وقال الشيخ ابو حفص الكبير في الضياع يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير  
 الضياع لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضي الامام علي السعدي لا ينبغي له ان يفعل ولو  
 فعل من الاجارة وذكر في الفتاوى الكبرى الخاص من الوقف اذا اجر دارا موقوفة  
 اكثر من سنة واحدة فان كان الوقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز ان شرط الوقف  
 مراعي وان لم يكن شرط ذلك حكموا فيه كان الشيخ ابو حفص البخاري يحجز في الضياع ثلاث سنين  
 ولا يحجز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة وكان الفقيه ابو الليث يحجز في ثلاث سنين  
 او نحو ذلك مما يجري بين الناس مطلقا من غير تفصيل فاذا التفت في الضياع ان يفتي  
 الجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز وهذا امر مختلف باختلاف  
 الموضع والزمان وذكر في موضع اخر ان الاختيار ان الوقف اذا شرط في دفعه ان لا  
 يواجر اكثر من سنة واحدة لم يجز الاجارة وان كان الوقف لم يشترط ذلك جازت الاجارة  
 ما لم يكن الاجارة طويلا فاحشه وذكره ملا في دفعه قال ان اجرة الوقف سنة او سنتين  
 قال نعم الاجارة هائلة اذا اجرة الى وقت معلوم وثلاث اوقات اذا اجرة سنين  
 معلومة ثم مات يمل من غير الاجارة قال القياس ان ينقص الاجارة ولكن استحسن ان

المختار في اجارة الضياع

الواقف اذا اجر وقته  
 من معلومة ثم مات يمل من غير

اجعلها الى الوقف الذي سمي وذكر الحنفية في دفعه قال ملا في اجارة الوقف  
 المأجور سنين معلومة ثم مات قبل ان تنقضي مدة الاجارة قال لا يبطل الاجارة  
 قلت فتم رتبنا من هذا ان المتقدمين من اصحابنا لم يقدروا الاجارة الوقف  
 مدة بل جوزوا اجارته مطلقا اي من كانت سواء كان الموقوف ضيعه او غيرها  
 وظاهر ما ذكرناه من وقف ملال والحنفية مدله عليه والمناخرون تعرضوا للتدبر  
 لكنهم اختلفوا فيهم من قال لا يجوز اكثر من سنة واحدة ومنهم من قال لا يحل اجارة الوقف  
 اكثر من سنة الا امر عارض القابل بهذا القول هو الشيخ ابو القاسم المكي والشيخ  
 ابو حفص الكبير البخاري كان يحجز في الضياع ثلاث سنين ولا يحجز في غير اكثر من سنة  
 واحدة وقال الفقيه ابو الليث يجوز من سنة الى ثلاث سنين وقال الشيخ ابو بكر البجلي  
 والامام شيخ الاسلام ابو الحسن علي السعدي انه لا يقال بفساد هذه الاجارة اي اذا اجر  
 الوقف خمس سنين ولو اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر ان كان في الضرر بالوقف ابطلها  
 وقال القاضي ابو علي النسفي لا ينبغي للمولى ان يواجر اكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت  
 الاجارة وصحت وحكي في الخلاصه في الفتاوى عن الامام علي السعدي انه لا ينبغي له ان يفعل  
 ولو فعل صحت الاجارة فاجتمع لنا من اقول المناخرون على عدم اشتراط التقدير في مدة  
 الاجارة قوله ركن الاسلام ابي الحسن علي السعدي وقوله ابي بكر البجلي وقول القاضي ابي علي  
 النسفي نصار قول المتقدمين من اصحابنا وقوله هو لا المشايخ جهة واحدة وهو الذي  
 قال في التتمه ان الفتوى عليه ولذا في مجمع البحرين اما قول ابي الليث فهو يفتقر وما قاله

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 أجمعين



ذكر وجه اختلاف المصلح  
في طرح مدد الاجارة  
والاعتذار عنهم التوفيق

إذا حصل النقص من الشاؤم فليقل  
عمولا النقص من عدم

[illegible]

وحي النرجس لا قول المسند



اي الليث اخذت عنه والقاضي ابو علي التستري علامة وقته والامام ابو القاسم البلخي  
 فان طاهر كلامه يشعر بان الاول لناظر القبول بواجب اكثر من سنة فهو كلامه بوافقوا  
 في القول بعدم التقدير ولا شك ان اجتماع الاراء قوة معتد بها في اصحابنا في الامم  
 ابن يوسف ومكره انه اذا كان الامام في طرف وها في طرف انه خير المصنفين والاولى ان  
 نعتي يقول الامام واذا اكل احد ما معه لا يجوز ان نعتي خلافه فلنحظر ان الاجتماع قوة  
 زائدة على اولى ان نعتي هذا الصواب في حق اصحابه ولا يرد علينا ما نقل ان التستري عليه  
 وان كان قول زفر قتل الوكيل بالخصومة هل يكون وكما لا بالقبض وقد قالوا بانه يكون وكلا  
 بالقبض وقال زفر لا يكون وكلا لا القنوي على قوله فلما نقول هو قول الامام ايضا كما  
 نقله ابو نصر البغدادي في تاريخ ابي حنيفة واصحابه ونقل عن زفر انه قال ما قلنا نقول  
 الا قال به ابو حنيفة وكذا اورد في حواشي يوسف ومكره ولا يمكن ان نقول هذا القول الا  
 هو لا من شيعه اصحاب ولا يقال ان ما قاله ابو حنيفة والصدوق والشهيد في المذهب اعتبار  
 اندكلاف اختلاف العصر والزمان لا اختلاف جهة وبرهان وان الامام لو كان في زمانهم  
 لقالبه لا ياتوا نقول هذا حسن ان لو كانا قالاه به بان يفاوض الامر فيه الي القاضي فان  
 راي ابي اللمدة ما كان على الوقف فيما ايجل الاجابة وان كانا لا يخطا الا انها بعد ان  
 اختلاف العصر والزمان ثلاث سنين في الضياع وفي غير سنة لانه ان كانا حوز في زمانهم  
 على الوقت اذ اوردت اللمدة على هذا التقدير فجاز ان يتغير تقديرهم وخاف عليه في اقل من  
 وهو الظاهر من حال الناس فان الزمان كلما له ال ادبار والطبع في امله والنطلع الى اشد

اد قال ابو حنيفة قولا خالفاه

الاقوال المنسوبة الى اصحاب حنيفة منسوبة له

المدح الخبير في اجازة الوقف

بكرهت ذلك وادركه ما وجدته في كتابه  
 من قول زفر في كتابه في غير ذلك  
 من قول زفر في كتابه في غير ذلك  
 من قول زفر في كتابه في غير ذلك

الاملاك والاستيلاء على الوقف اكثر من الزمان الذي كان فيه فصار اعمال اختلاف العصر  
 والزمان في التقدير الى راي القاضي الى التقدير ثلاث سنين في سنة فلم يبق وان  
 الحكم على ثلاث سنين في سائر ازمته فلا يجوز ان يوضع وثبتت عليه التزمب ان التستري  
 عليه فان من وقف على هذا القول من لم ينف على ما وقفنا عليه ما يظن الا انه لم يزمب  
 المروي عن ابي حنيفة وخصوصا انه اثبتته صاحب الحنابلة في شرح التتار والتستري وفي  
 فقه العوام الصنفه من التقدير انه هو المذهب في التزمب وان حسم ما فيه لا يجوز ان نعتي خلافه  
 بل غالبهم لا يعرف من مذهبهم ومظهر انه من المذهب من الاعلام ولو وقف على كلام شمس الامنة  
 السخري وجد مما قاله لا يثبت اليه وقول قد قال في التتار والتستري قالوا ب  
 اتباع المذهب في زمانهم وشكلا لما خرس على مذهب كلامهم وتسهيل لمن بعدهم  
 فجزاهم الله خيرا ورضي عنهم جميعا واما الكلام في المسألة وضع الثاني فنقول ان  
 انه انما يفتح العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين ان كان الما جاز فيه او على سنة  
 ان كان غير ذلك لان اصل عندنا ان العقد في الاجابة بعد حكا عند حدوث كل منفعة  
 من المنافع بعد وقت العقد حيلة ويرد العقد عليها حتى جعلوا ان الاجابة تنفع بالاعذار  
 الظاهرة والمستحق الفسخ فلا اعذار ابدا لانه الحنفية ولا يظهرون ذلك الفسخ في جميع المدة لانه  
 يظهر ما يفي من ان كان كذلك لانه بالعذر بعد المضي الباقي من المدة يحصل العذر  
 فتعذر ان عذر العقد عند حدوث كل منفعة فلما قالوا بان الاجابة تنفع فافهم من ذلك  
 كاشا المنافع بعد موجوده عند العقد لما جاز ان يقال هذا لان فيه نفوذ الصنفه  
 والوقوع في الزمان لا يرد في المدة الزائدة على ثلاث سنين في سنة فلم يبق وان  
 الحكم على ثلاث سنين في سائر ازمته فلا يجوز ان يوضع وثبتت عليه التزمب ان التستري  
 عليه فان من وقف على هذا القول من لم ينف على ما وقفنا عليه ما يظن الا انه لم يزمب  
 المروي عن ابي حنيفة وخصوصا انه اثبتته صاحب الحنابلة في شرح التتار والتستري وفي  
 فقه العوام الصنفه من التقدير انه هو المذهب في التزمب وان حسم ما فيه لا يجوز ان نعتي خلافه  
 بل غالبهم لا يعرف من مذهبهم ومظهر انه من المذهب من الاعلام ولو وقف على كلام شمس الامنة  
 السخري وجد مما قاله لا يثبت اليه وقول قد قال في التتار والتستري قالوا ب  
 اتباع المذهب في زمانهم وشكلا لما خرس على مذهب كلامهم وتسهيل لمن بعدهم  
 فجزاهم الله خيرا ورضي عنهم جميعا واما الكلام في المسألة وضع الثاني فنقول ان  
 انه انما يفتح العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين ان كان الما جاز فيه او على سنة  
 ان كان غير ذلك لان اصل عندنا ان العقد في الاجابة بعد حكا عند حدوث كل منفعة  
 من المنافع بعد وقت العقد حيلة ويرد العقد عليها حتى جعلوا ان الاجابة تنفع بالاعذار  
 الظاهرة والمستحق الفسخ فلا اعذار ابدا لانه الحنفية ولا يظهرون ذلك الفسخ في جميع المدة لانه  
 يظهر ما يفي من ان كان كذلك لانه بالعذر بعد المضي الباقي من المدة يحصل العذر  
 فتعذر ان عذر العقد عند حدوث كل منفعة فلما قالوا بان الاجابة تنفع فافهم من ذلك  
 كاشا المنافع بعد موجوده عند العقد لما جاز ان يقال هذا لان فيه نفوذ الصنفه

بكرهت ذلك وادركه ما وجدته في كتابه  
 من قول زفر في كتابه في غير ذلك  
 من قول زفر في كتابه في غير ذلك  
 من قول زفر في كتابه في غير ذلك

اذا اختلف المذهب في المدة الزائدة على ثلاث سنين في سنة فلم يبق وان

الاجابة بالاعذار الظاهرة والمستحق الفسخ فلا اعذار ابدا لانه الحنفية ولا يظهرون ذلك الفسخ في جميع المدة لانه يظهر ما يفي من ان كان كذلك لانه بالعذر بعد المضي الباقي من المدة يحصل العذر فتعذر ان عذر العقد عند حدوث كل منفعة فلما قالوا بان الاجابة تنفع فافهم من ذلك كاشا المنافع بعد موجوده عند العقد لما جاز ان يقال هذا لان فيه نفوذ الصنفه

الاجابة بالاعذار الظاهرة والمستحق الفسخ فلا اعذار ابدا لانه الحنفية ولا يظهرون ذلك الفسخ في جميع المدة لانه يظهر ما يفي من ان كان كذلك لانه بالعذر بعد المضي الباقي من المدة يحصل العذر فتعذر ان عذر العقد عند حدوث كل منفعة فلما قالوا بان الاجابة تنفع فافهم من ذلك كاشا المنافع بعد موجوده عند العقد لما جاز ان يقال هذا لان فيه نفوذ الصنفه



إذا اجر الوقت وزا جر  
المثل ومما يغلبه الاجور

على المجر وهو ينظر بركه فلا يجوز وهذا الذي غز فيه مشابه هذا من حيث انه فخذ المضي  
في فيه المدة لان تصرف الناظر على الوقت ولايته كل منها امر نظري فما كان انظر للوقت  
وما كان فيه ضرر على الوقت لا يعمل تصرفه في حق الوقت كما قالوا اذا اجر بدون الزل  
لا يجوز واذا اعقد عليه بمن يخاف تغلبه على الوقت لا يجوز ومما كانا نشا للمدة الزائدة  
مظنة الخوف على الوقت وانه شغل رذائل ولايته من التصرف فيما فخذ ان يدر  
فيها انه عاقد عند حدوث كل منفعه ان ما نؤخر من حيث الحقيقة وهو متعذر حيث  
الحكم وبلوت نؤذر العقد منه حقيقة وكذا احكام فخذ المضي فاستحق الفسخ كافي  
الا عذر او ثمة لا يلزم على الفسخ في كل المدة بل في ما قدر فكذلك انما لا يبال ان كان كذلك  
ينبغي ان يفسخ اجان ناظر الوقت موته انه فخذ والعقد من جهة عند حدوث كل منفعه  
فخذ المضي فاستحق الفسخ لا ناقول ناظر الوقت ناظر الفسخ فالفسخ فيه  
والمصلحة ما كان من نفعه انفع لم امضي وما كان فيه ضرر لم يفسخ وموته لم يحصل  
الضرر لم يشأ به الوكيل مع الموكل الوصي مع العصبي واما هذا الضرر فمقتضى منه والمدة  
منقضية عليه تعرفه فيه خاصة لا فيما لا فر له فيه وهو الملاك من المدينه الضياء  
والسنة في غير هذا البت ما سمعته من احد قبلي وجا ريت فيه اعيان الفسخ من الرب  
فلم يحصل منهم تعذر للميه في كلامهم طالي ايضا في ذلك الوقت وانما في الله سبحانه وله المنه  
على به وقت سمعته من المسله نفعه لانه وتكر ما فله الحكم والاخر كما يجب ربنا ويرى  
وهذا اكله من سواي له سبحانه وتعالى الكسوف عن هذه المسله لما علمه من بيني وقصدي

وهو نعم المولى ونعم النصير فاذا انفسد العقد جازنا الى ذكر قسمين  
من قسمين الاجان من الصور فنقول لا تخلوا اما ان عقد على هذا الاصل من المصلحة  
عقد واحد او عقود فان كانا عقدا على واحد او احدهما مثلا على سبيل  
جمله فنقول من الاجان الثلاثة الثانية وهي في الملائمة الاول لكون المتعاقدين  
عقيبا لعقد وان كانا عقدا عقودا متفرقة فلا تخلوا اما ان كان كل عقد سنة او  
سنتين او ثلاثا فان كان سنة فيصير من مدياته عقودا ومنه في الباقي ولا يتل ان  
العقد حصل على سبيل فان انصفنا نعرفت الصفقة فنفسر المتساوي لا نقول  
المتطو را اليه صرنا للمنفعة لا العقد على ما ندر فلم يبق فيه نفع من الصفقة على  
احد وان كان العقد ثلاث سنين عجز منه في عقد واحد ومنه في الباقي للمصلحة  
ذكرناه، بقى بيان معرفة حليل هذا الفسخ في العدة الزايدة من الفسخ على  
يقال انه سلب ناظر الوقت او المستأجر او انفسد ال طلب لحد اذا دخلت  
المر الزايدة من الفسخ الاجان فرع بنفسه الدخول كالعذر اظا ابر الذي لا يحتاج فيه  
الى فسخ الحاكم فذلك منقوض الى اى الن مضى معنى انه منسحب شخص فيه عن الفسخ حصة  
العا بران ذلك لناظر الوقت ولا يمنع منه كونه هو الذي باشر العقد ولا يكون هذا اتفاقا  
منه كما قال اصحابنا في الوصي اذا باع مال الصغير ثم ادعى انه باع بغيره فاحترق  
دعواه فافداه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا من ادعى ان باع غلظ الوقت  
ثم ادعى انه باع بغيره فاحترق تسع دعواه ونشأ قصه هذا لا يمنع دعواه ذكر العرف

الفقر من صد الاجان الطويل  
في عقد واحد او عقود متفرقة

حلب الفسخ الاجان لناظر ان كان آجر

ناظر الوقت ووصى الفسخ اذا باع  
بغيره فاحترق تسع دعواه



[illegible]

وتحرر الكلام في ذلك فنقول وبالله المستعان ذكر ملال فرغ وقفه قال ما بين علي بن ابي  
قلت ارايت رجلا شهد عليه شاهران انه وقف ارضه ولم يرد في الشاهران قال  
البيع بالحلقة قلت ولم قال انها لا مدريان ما شهد به ولا يدري الحاكم ما كلم به وهذا  
عندنا كالمجهول وهو كالبيع قلت ارايت ان صدق احداهما ولم يرد الاخر قال فاشتم  
بالحلقه لا يجوز قلت فكذلك ان صدق ابلان صدق وقال فان كان جائز في قول الشريفة  
وابي يوسف واما علي بن زفر فالشاهران بالحلقة قلت ارايت اذا قال الشاهران شهدا  
انه وقف ارضه وصدقه لنا ونسبنا الهدود قال فاشتم من بالحلقة لا يجوز قلت ارايت  
ان قال جميعا لم يرد لنا ولكنا نعترف الهدود قال فاشتم من بالحلقة لا يجوز فاشتم  
لولا جميعا لم يكن بالبصرة الا تلك الارض قل نعم وهذا الباب الاول سواد قل لو  
قالا شهدنا في الارض موقعا انه قد وقفنا ولم يرد لنا قال فاشتم من جائز اذا  
كانا يعرفانا قلت ارايت اذا قل شهدا على الهدود وقال لا نعترف الهدود قال  
فاشتم من جائز ويختلف الدعي للوقت شاهر من على معرفة الهدود وذكرنا في  
قاضي خان قال ولو شهد شاهران انه وقف ارضه ولم يرد في الشاهران فاشتم  
لا يقبل شهادتهما للوقوف ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل انه له ارضا  
اخرى وبما لا يعلمان ولو قال شهدنا على وقف ارضه وهو قد لم يرد صدق  
جائز شهادتهما لا يثبت على وقف ارض معين الا انها لم يعرفان الهدود فلم يكن  
الخلل في شهادتهما ولو شهدا ان الوقف وقف ارضه وذكرنا الهدود ولكننا لا نعترف







هذا اذا كان له وجهان فيكون الحكم بالاشهاد في  
 حال اشتراط الكثرة وهو ان يشهدوا بمقتضى ما  
 ورد في الحديث من ان لا يشهدوا الا بثلثة او اربعة  
 وذكر انما يشهدون بثلثة او اربعة في كل واحد من  
 كونهما من وجهين الاول ان لا يشهدوا الا بثلثة او اربعة  
 من وجهين

اذا كان له وجهان فيكون الحكم بالاشهاد في  
 حال اشتراط الكثرة وهو ان يشهدوا بمقتضى ما  
 ورد في الحديث من ان لا يشهدوا الا بثلثة او اربعة  
 وذكر انما يشهدون بثلثة او اربعة في كل واحد من  
 كونهما من وجهين الاول ان لا يشهدوا الا بثلثة او اربعة  
 من وجهين

ذكر الحد من فقط

اذا حكم سلاسل حدود كحكم بالراح

يشهدان ان حدوده هكذا وكذا اخلف جواب هذه المسئلة في الفسخ ذكر في بعضها انه لا يقبل  
 ولا حكم بالحد من الشك في الاول في هذه المسئلة ليست بحجة اصلا ومن الشك في الثانية فكان  
 وجوده معدوما سواء كان ذلك في الفسخ او في جيب الغفارات على هذا وهذا كله اذا لم يكن  
 الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو ودار خريش بالكونه ودار  
 الزبير بالبصر فشهد به الشاهدان لا يشهدون بالحد ولا يقبلان في قول  
 اي حينه وقبلنا قول صاحبيه واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهورا كثر في حينه  
 وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب وذكر في من البحر المحيط نوع منه في المسائل  
 التي تعود الى الشك في قولنا اذا شهد شاهدان على رجل انه وقتارضة ولم يدع احد من  
 قاضيه وبالحلة وذلك ان حد واحد من الاخر كان له بالحد وكذا لو شهد انه  
 وقتارضة التي في موضع كذا ولا لم يحد لنا قاضيه بالحد وقال الخلف ان لا يكون  
 ارضا مشهورة يعني سهرتا عن يمينه فان كان كذلك قضيتا وقت وان حد واحد من  
 قاضيه مشهور عن صاحبه من قال اذا ذكر احد من مثقالين يقبل وان حد واحد من مثقالين  
 الشهادة عند علمائنا الثلاثة سئل الخلف فقبل اذا قبلنا هذه الشهادة كذا كذا  
 حدود كبرف كحكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بارا الحد الثالث في منقح الى  
 منحد الحد الاول اي يلا الحد الاول وان شهد انه وقتارضة التي في موضع كذا ارضا  
 لنا الا انما نسينا لا يقبل شهدا وتما وان قال لم يحد لنا ونحن نعرف حدوده كذا كذا  
 ان القاضية قبل شهدا وتما قال القاضية ابو زيدنا وهذا انما لم يبيننا للقاضي اما

اذا بيناه وعرفاه فقبل وذكر الخلف في هذه الصورة اني اجيز الشك في افضي الدار والحد  
 حدودهما وفعلا وفعلا للشهود سمو انا قضى بما يسمون حدودا وقال بهلال وكذا وكذا  
 لم يكن له في المصدا لا كذا لا ارض لم يقبل ما اذا قال لا شهدنا انه وقت من الارض وهو  
 ولم يحد لنا قاضيه جازين اذا كانا يعرفان وان شهدا انه حد لنا وكذا كذا كذا  
 التي حد لنا قاضيه وبالحلة وان كانا يعرفان الحدود ولكنهما لا يعرفان الارض لانهما كانا  
 غايين عنهما قبل شهدا وتما وكلف القاضية مدعي الحدود في غير البيعة ان هذه الارض  
 يحدودها هي كذا الارض التي شهدا بالشهود بوقعتين وان شهدا انه ارضا على حد  
 ووقفنا عليه ولكن لم يسم لنا حدوده فقبل شهدا وتما وذكر في شرح مجمع البحرين في  
 الدعوى قال لو كان عتار اقدم يدعي الدعوى والشهادة شرط واكتفاء بالشهر في  
 المشهور وذكر الحد وباسم اصحابه وانسابهم الى الحد شرط عند اي حينه لثلاث عام  
 التعريف بذكر الحد وهذا هو الصحيح الا ان يكون الرجل الذي نسب اليه الحد مشهورا  
 فيكتفي بذكر الحصول المقصود وهذا بخلاف ما اذا كان العقار مشهورا في نفسه فلا  
 يستغنى بشريته عن تحديد عند اي حينه خلافا لما فيها من غير اشهر العقار  
 بشرط الرجل الحد وبالحلة راعى قاضيه التمهيد وهو دفع وقوع المنازعة  
 في الحد زيادة او نقصان كلا في الرجل بشرط التمهيد في الشهادة كما يشترط في الدعوى  
 لخطاب في الشهادة الدعوى وتكون الشهادة بغير المدعى وليس ذلك الا بالتمهيد وهو  
 وفيما وي قاضي خلع مضاف في الدعوى قال اذا ادعى كذا وادعى كذا الحد والحد وقال

ذكر اسم اصحاب الحد وانسابهم



وقال نحن نعلم حدود ما اذا ذهبت اليها ونقف ثم ولكن لا نعرف جيرانها والاسامي الجيران  
 قال الشيخ الامام شمس الامام الحلواني ههنا مسائل لا تتأخذ بها ان تقول الشهود لهذا  
 المدعي دار في محله كذا في سكة كذا املا صودا رفلان في رصعة كذا غصب منه هذا المدعي  
 محله وانما في يد غيره ولم يذكر واحد وما او قالوا لا تعلم حدود ما وجب المدعي بشهود  
 اخرين فشهدوا واحد وما او قالوا لا تعلم حدود ما وجب المدعي بشهود اخرين فشهدوا  
 والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا بالملك للدار والمسئلة الثانية لو قال الشهود نحن  
 نعلم حدود ما واحد حدود ما كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا لكن لا ندري لوافق الحد الذي  
 سمعنا دعوى المدعي وهل منه الحدود حدود تلك الدار فانما نخشانا الشهادته هذه الحدود هي  
 لنا هذه الحدود واقر البايع هذه الحدود ولكن ما رايانا ولا امرنا عليها بشكرك المحلة ولا  
 نسكنه واكثر ما يكون تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى البايع حدودها  
 والشهود يتحملون الشهادة بتعريف البايع وفي هذه المسئلة القاضي يثبت بين الدار  
 لينظر الى الدار والى هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق قضى بالمدعي في ارجاء  
 اليه وشهدا عند ان حدود هذه الحدود ودان خالف لا تقضي واما المسئلة الثالثة  
 اذا قال الشهود ان هذا المدعي دار في محله كذا نعرف حدود ما اذا اقتضا عنه جيرانه  
 ويشيران احد حدود ما الى ههنا والثالث ان ههنا ولكن لا نعلم جيرانها قال اذا اراد  
 القاضي ان يقضي المدعي بالحدود بان يذهبوا الى الدار ويثبت معهم ما هم ائتمروا  
 من امانه ويثبتوا الحدود ولا يثبتون ثم يعرف الايمان جيرانها وسلوا الاسامي فاذا

رجعوا الى القاضي وشهدوا اينما ان الشهود يثبتون حدود الدار وأشاروا اليها  
 وانما يعرفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان في سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة  
 الشهود والذين شهدوا بانك الدار للمدعي وان قال الشهود تشهد بان الدار التي بلاصق  
 دار فلان من فلان فخذ المدعي اوقا لو الدار الذي من دار فلان ومن دار فلان فخذ المدعي  
 فالبعض الى شهادة تهم تهم فذكر واحد من ذاك كذا في بان كانت الدار مسهون باسم حيا  
 ولم يذكر الشهود حدود ما لا يقبل شهادة تهم في قول ان حينه وكذا الزينة والارض وكانت  
 وكوز في قول بان يوسف ومحمد واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعيينه  
 ذكر الاسم واللقب ثم كلامه قلت ههنا مسائل لا يخرج  
 عن صور سبعة فصور حدود ما لم يسم فالحمد والحدود عالمون لمحلها وصورة حدود ما  
 ونسوا الحدود وصورة لم يسم فاصلا ولم يعرفوها وصورة لم يسم فاصلا ولم يعرفوها  
 وصورة لم يسم فاصلا ولم يعرفوها وصورة لم يسم فاصلا ولم يعرفوها  
 لكنهم يعرفون مكانها والصورة السابعة استغوا عن كذا الحدود لشهورها السهم التي  
 تعني عن التبريد وهذه الصور كلها انما يحتاج اليها عند اقرار الواقف او وثقه اما  
 اذا كان الواقف جامعها فلا يحتاج اليها لان الواقف قادر على التبريد وكما قد دأبه  
 اما الصورة الاولى فالواقف صحيح والشهادة جائز ويجب العلم في وقته واما الصورة الثانية  
 انفق المال والخصان وبقيت من ثقلنا عنه ان الشهود قد باعوا له ومعناه لا يجوز للدار  
 ان يشهدوا بالجهول والشرا فانما الجهول لا يقبل ان الواقف ليس بصحيح في نفسه بل هو صحيح لكنه

الدار والعهود والارض  
 والكانت اذا كان احد اهلها  
 ولم يذكر حدود ولا خلا فكلوا  
 الرجل المهور

الاولى  
 الثانية

الانتماء الى البع



لم يكن ثبوته بالبينه لما قلنا وسياتي الكلام فيها ان شاء الله تعالى بسط من هذا في الصور  
 الثالثة واما الصور الثالثة فقال الخصاص في الوقت الحلال الا يكون شهرين تفتي شهرين  
 عن تحريمه فان كانت كذا تفتي ما نأزفت وقال فمما يلالا سنة ما حله وقال في من  
 البهي المحيط الشهد ما حله وقال قاضي خان ان لا يقبل وزاد الشهود يعرفون وقال في  
 الدخ من الشهد ما حله وذكر ما قاله الخصاص في عبادته ولا شك ان الذي قاله الخصاص  
 يحتاج الى تأويل ولا يجوز العمل بما مره وذكر ان الوقت لا يشترط لصحة التهمة في نفس  
 الامر بل يصح قول الوقت وقت اري على كذا وتصير وقتا وان لم يدر المحدث ان ذلك اذا  
 انكر الوقفية وباعا ثم لا يجوز الحكم بابطال الوقت بمجرد قول الشهود ولم يدر لنا ولا نعرفنا  
 ولا في شهرين فاذا كان كذا كذا وجب تأويل قول الخصاص الوقت بالحل معنى الشهد ما حله  
 كانه للال وغيره وهذا مما سبب الاعتناء به واليقظ لفهمه فمن وقت الكلام الخصاص هنا  
 ممن يكون من اهل الفتوى او من قضاء الاسلام فلا يجوز له ان يفتي بهذه العبد ولا يحكم  
 بطلان الوقت بمجرد ذلك فانه خطأ والعبارة واجبة التاويل فاذا وقع منه لمصلحة  
 عند الحكم امكنني التمس فحواه فما ان يقول الشهود انه مبرأ فان شهدا بغيره شيئا ولا  
 من صيحه ويقول للواذن ان كان حيا او لو ارثه ان كان الامركا ذكر الشهود فلا عمل لذلك  
 ولا يجوز كدسعه ولا اخر اوجه عن الوقفية ولا يعتمد على قول الشهود ان شهدا بغيره  
 شيئا والى صيحه ولا يدر ذلك كذا ان يقع منه حكم بطلان الوقفية مستندا الى عبارة  
 الخصاص التي قد متنا لما قدمناه من القول بوجوب تأويل القول بالناو عليه وجوه

الداري صبر وقتا بالقول  
 وان لم يدر المحدث ولا يجوز  
 الحكم بابطال الوقت بما ذكر

الاول لانه كمل صدق الشهود فيما قالوه وهو معروف عند الوقت وعدم ذكر المحدث ولا  
 يمنع من صحة الوقت عند السامع لا حتم ان يقوم بينه وبينه اخرى بالتمديد والوقفه الثالث  
 لا حتم لاجتماع الوقت على تكاثر الاعراف فيسير خطا الكالم ومطلان الحكم بعد ذلك  
 فلهذا اقل لا يجوز الحكم بطلان الوقت ولا ان التمهيد ليس من شرائط صحة الاتفاق بل  
 من شرائط صحته طمأن في الخارج عند الحكم فاذا انقضى ظهوره لا يقال بطلانه كما اذا انقضى  
 ثبوت التزكية لشهوده الذين مع انكار الحكم لا يجوز الحكم بطلان الذين كذا ايضا ونظاير  
 كثير وقد وقع بعض القضاة فيما بينهما عليه ونهينا عنه ففسال الله السلامة  
 والعصمة هذا مما يجب على القاضي ان يعلم به فاما فيما يتعلق بحجاي المفتي في هذه الحادثة  
 اذا سئل عما ان كذا يصح هذه الشارة والحالة منه ولا يدر من عدم صحه بطلان فحواه فيهما  
 الوقتان ممن حصل والله اعلم وكذا ما نهيت على جوابا للمفتي ايضا الا ان يدر وهي  
 ان القاضي اذا اراد خطمانه لا يصح الشهادته قد وقع في قلبه ان الوقتان حل فيبطله فلهذا  
 زدت عليه ولا يلزم الى اخره واما ما قاله للال وغيره من ان كلام فيه وزيادة  
 فاضى خان ما في الكلام على ان شاء الله تعالى في الصور الرابعة واما قول الخصاص  
 الا ان يكون شهرين شهرين تفتي من التمهيد فهو على الكلام من الامام وصاحبه على ما  
 ماتن بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى واما الصور الرابعة وهي التي لم يذكر الوقت  
 للشهود حدودا ولكنهم يعرفون المحدث وقد قلنا للال في ان الشهد ما حله لا يجوز  
 وكذا قال لو لم يكن له بالبصر الا ملك الارض وجعله والباب الاول اي المسئلة التي

الرابعة



شئت سوا او فاضل في بلد تعرف ارضه مكلن تعرف الحدود وهو شبهه لانه يلزم  
 من معرفة الحدود معرفة الحدود وواجب فيها فاضل في بلد تعرف ارضه مكلن تعرف الحدود وهو شبهه لانه يلزم  
 قال عن ملال ان فاضل في بلد تعرف ارضه مكلن تعرف الحدود وهو شبهه لانه يلزم  
 ملال انه محمول على انهما بينهما للقاء في اما اذا بيناه له وعرفاه فقبل ولا انقله صاحب  
 البر الميراث من الناحية في زيد الميراث وركب كل واحد من الحاصف كما قد مناه وكانه هو الذي اوجب  
 للفاضل في زيدنا وركب كل واحد من ملال وهو سهو منه ولا يحتاج كلام ملال الى تاويل فان المسئلة  
 التي صور في ملال واحاب فيها في المسئلة التي ذكر الحصاص وما ذاك الا ان الصور التي لا  
 ملال في اذا قال لم يحد في ان تعرف الحدود والصور التي ذكر الحصاص فلو قلت  
 فان شهد انه اقر عند ما انه وثق ارضه ووثق عليها اودان هذه ونحو جرائه ونحو  
 تعرف حدوده ولم يحد في ان ولا شك ان هذه الصور غير التي قال ملال بل الاشياء بها  
 اصلا بل قال ملال ان الصور التي ذكرها ملال من اجل تاويل وما ذاك الا ان الوقت  
 لم يحد الدار وقت الاشياء ودفكر مثلا مكلن ووقع عند الشهود انما هي الدار التي تعرفها او  
 يعرف من حدوده من غير ان يحد في الجارات يكون له دار اخرى في ذلك المثل سواء كان  
 معرفته الشهود من اجل ظنهم وصدورهم لا على تقدير من الوقت فلهذا لا يثبت في دهم  
 واما الصور التي ذكر الحصاص فليس في شيء من ذلك فانه قال ووثق عليها اودان هذه  
 واني بالاشارة وكان الوقت لما شهد لهم على الرقبة كانوا جميعا عند الدار عيانا فابن  
 حينئذ هذا الالبس فلهذا قال الحصاص في اخر الشك في نفس الدار والارض وقت ملال

بعد هذا عند صاحب الحصاص  
 في تلك تشابه هذه وكيفية  
 الصورة التي ذكرها ملال

يرافقه ايضا في هذه الصور فانه قال فيما نقلناه عنه ولو لا اشهادنا في الارض وهو فانه  
 قد وثقها ولم يحد في الناقال فالشهادة جائز اذا كانا عرفانا فالقدي اوله التي هي اولى  
 ليس هو موضع تاويل وكنت محسن في هذا اذا لم يبين للقاء في اما اذا بيناه وعرفاه  
 فقبل ملال ذكر صورته اما لو لم يذكر الصور الاخرى كان محسن ذلك اما بعد ذكر الصور  
 الاخرى لم يكون مراده بصور او ادر عايش ملال ان منسب اليه هذه العقلة التي لا  
 من اصاد الفقه فكيف من ملال فنلخص لنا من هذا كله ان الحجة المسئلة ان جواب ملال  
 كما مر لا يحتاج الى ايراد ان جواب الحصاص لم يكن انصافا ولا مخالفة بيننا ذكر الحصاص  
 وملال وما يورد قولها ان كبر قول ملال وكذا القول لم يكن له بالبعس سوى تلك الدار  
 ومع هذا اخل ان الشك في بالحلقة فعلنا من هذا ان مراده بقوله لم يحد في ولكن تعرف  
 حدوده في تعرف حدوده من خارج لاننا وقفنا نحن وهو فاضل في تعرفه فافهم لان  
 تلك الصور فالحال بعد هذه وقال ان الشك في جائز فزال ما نوهج ان في ان يوزن  
 التي دليل منه المهر واما الصور الخمسة هي التي لم يحد في الشهود ولكنه وقف هو وهم  
 وهذه الصور كما مر والاحوية فيها منسقة ووجهها بين الاشياء على ارض بعضنا  
 وعدم معرفتهم الحدود لا تؤثر خلافا في دهم وقول الحصاص فيها واذول للشهود كما  
 الحدود فاقصني بما يسمون ويحدون وقايدته لاجل الحكمة الخفية عن الدار والكتيبة  
 بالحق حتى كان الحكم والشهود عند الدار فانه لا يحتاج الى التحديد وكوزله ان يفتي بوقفتها  
 من غير ذكر الحدود لان صفة الحصاص لا يحتاج فيها الى التحديد في الغيب كلان التي لا يحد في الدار

اى



الغلب الابعده ذكر اسمه واسم ابيه وجده ولو كان حاضرا الزمه بالخروج وان لم يوفق اسمه  
 فهذا معنى قول الخصم في قول الشهود حردوا لان شهادتهم الاولى غير معتبره مطلقا وانما  
 حارث حردوا كراهم واما الصور السادسة وهي ما اذا كان قد حردوا لم يكن لهم  
 ما يعرفون مكانا وهم ذا كرون اسماء الحرد واما الصور ايضا الشرائع فيما جازين وكذلك  
 الرعي بينه على الشجر فان منه الاخر وهو ظاهر في الاجرة في شفعه واما الصور  
 السابعة في مسئلة معروفة مشهور ان المكان اذا كان مشهورا مشهورا يعني على اليد  
 فوقع ما لكه او باعه او شهد واداه فغصب او بنوع من انواع الاستقالات قالوا واثبت  
 يعني غير كيد ولم يرد في المسئلة خلاف من الامام الاعظم ابراهيم بن حنيفة رحمه الله وغيره  
 فعند لا يكتفي بذلك بل لابد من التخييد وعنده ما يكتفي به وقال في شرح الجمع وفي الهداية  
 الصحيح اي قول الامام فالمراد بالمراد في قوله على خربه على قولها اما لانه اخلل او اجل  
 الوفاء لكونه قرية وهذا اخر ما قصدته وحررت في المسئلة والله اعلم ولا اؤخر الكلام في بقية  
 مسئلة اذا وقف ضيعة وقال فلان ما فيها من نسا جد ومقابر ولم يحدد المسئلة  
 ولا المقابر ولا اراخي الموقوفة على النسا جد فعمل بعد هذا الوقت ام لا  
 وهل يكون عدم كيد المستفي بنفسه اللوقف لانه مجهول الاستثناء المجهول لا يصح بل يكون  
 الشرائع في ذلك من انما الوقت اعني اذا اشترى ضيعة حردا ثم قال فلان ما فيها من نسا  
 ودفع عليه وبغير رسم دفن الموتى المشايخ كما يفعل المورقون ولم يحدد المستثنى في غير  
 الكلام في ذلك كله وهذا المسئلة هي التي وقعت سنة احدى وخمسين وسبع مائة وحصل

الاول

الاسم

١٨٠

فيه انكار من قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة الشافعي بالديار المصرية على قاضي القضاة  
 ثعلبي الدين السبكي الشافعي برش وسبب ذلك انه اشترى في امير سيف الدين طراز قرية ببلاد  
 السواد وكتب لها كتابا على العادة وثبت على قاضي القضاة ثعلبي الدين السبكي وكتب به  
 ثم جهن الالامير سيف الدين الكندي فادرسه القاضي القضاة عز الدين ابن جماعة لينفذه  
 فقال قاضي القضاة عز الدين هذا النبايع ما هو صحيح لان المستثنى غير محدد ولكن ارسل الي  
 ومشوحي كيدوا المستثنى وثبت صرون عند القاضي الذي ثبت الكتاب ثم انا اعود  
 انفذ مسك المقتضى بمنزلة الخلاء على القاضي فادرسه الامير المشار اليه الى نياي الشام  
 يسأل منه ان يعمل ذلك فادرسه النياي الى قاضي القضاة ثعلبي الدين السبكي وعنده ما  
 جرى فقال الصواب ما فعلته او معني هذا الكلام ولا يحتاج الى تجديد المستثنى  
 والنبايع صحيح وحصل منها كلام في ذلك الذي دأبه ضيق الاصل في كتاب في هذه المسئلة  
 وهو ما ياتي ذكره ان شاء الله تعالى في قول وبالله الاستعانة فكرر في الفتوى في المسئلة  
 الكبير في كتابه عويك والميخ والسجلان منه قال وان كان المبيع قرية فان لم يكن شيئا  
 مستثنى كتب جميع القرية الخالصه المدعى كذا قال وان كان ثلثي مستثنى كتب بعد الزمان  
 من ذلك قبل ذكر النسا في الاماير من السجاد والمقابر والطرق النافعة والارواق  
 والحياض العامة ولا بد من تجديد المستثنى حتى يقع به الامتياز وما كتب زمانا في تجديد  
 المستثنى صرون الا دعه لئلا يراخي دخل هذه الدعوى لانه لا يقع به الامتياز  
 وقد وقع هذا في زوا الذي رحمه الله واجب فعلى لا يصح التخييد على هذا الوجه لانه لا يقع به



المسمى له رحمه الله ذكر الكاتب التمهيد فيكون يعرف هذا المستثنى او سيجري تحت  
 التمهيد وما يكتب زمانا وقد عرف هذا العاقل ان جميع ذلك واما كالمعروف  
 فقد استرذله بعض الناس وهو المتعارف ان البيع لا يصح به معاودة الفسخ عند الشك  
 فلا بد من الجواز اسه كلام صاحب الفتاوى في الظاهر وذكر في الفقيه في باب ما يتعلق  
 بالمقارن والمسا جد والطرق الاضلة في الوقت مع رعيته وقتت واستثبت من  
 مساجد ومقابر للناس لم يمدد فاشترى رجل ثوبا ايضا فادعى الموقوف عليه فساد  
 الشرط بطلان الوقت بسبب عدم تجديد المستثنى وادعى الموقوف عليه وبطلان  
 الوقت وحكم الحاكم بغير البيع وفيما لا الوقت بهذا الحكم **صح** فساد البيع وانما  
 بطلان الوقت ان لم يكن كالمعروف **صح** وقت رعيته مكره وده المستثنى في المقابر  
 والطرق والمسا جد والحيات العامة **صح** لا بد من ذكر ممدود جواب المسئلة **صح**  
 لا بد من ذكر الحدود وان لم يكن شر لا يمدد الوقت من الحدود **صح** **كتاب**  
 وبقية امد خوارزم قلنا **فمحررنا من كلام صاحب الفتاوى**  
 النظمية والفقيه انه لا بد من تجديد المستثنى على هذا التقف جربة المشع **صح**  
 ما نقله في الفقيه من انه لا بد ان يقيد بشي وفي سحر ان لم يكن ان كان الذي الى  
 جانب المسجد والمقابر واما التمهيد به ما يكون مثلاً من كحجر ليرة ثابت او  
 شجر عظيم بحيث يقع به التمهيد اما اذا لم يكن هناك شيء ما لم يكن ان يحصل به فلا يقتضي التمهيد  
 فهذا هو الادل من قوله ان لم يكن ان لم يكن ان كان البيع لا يقتضي واحد من اهل القرية فيوقف

حدود المساجد والتمهيد فيجعل الشهود هذا عذرا في عدم التمهيد ويتركوا تحريم  
 المستثنى ونظرة من وقف عليه من الفقهاء الصوفاء ان هذا هو عذر من قوله ان لم يكن وجب  
 ان يعني هذا الذي بينته فانه موضع يقع فيه من لم يكن قوله المظن والاستنباط  
 ولا شك ان اشراط التمهيد اعني تجديد المستثنى ما هو موافق للشواهد فان استثنى  
 المجرى له لا يمدد ولا يفسد هذا البيع والوقف لهما وبالا جاز وكل ما يلحق بهذا الحكم  
 كالزمن مثلاً والجهة وما يشابهه فان العلة شاملة وهي الجاهل والبيع من الفقه **المد**  
 المستثنى في ديارنا وانهم ما اعتبروا هذا القدر ولا فعل في كتب الوقف في زمن  
 نور الدين الشهيد ولا في النبايعات والاحسان كل حاله على انهم ما روال ما فعله في  
 الفقيه في سحر ان لم يكن مكانهم لم يمدد واما محصله التمهيد في امارات التي ذكرنا فادله  
 لان فيه ممدود وفي الفقيه يتساوى فيهما لا سيما في غير ذلك فان التباينات لا يمكن  
 بانها كذلك الاذواق فلهذا نقول انهم لم يمددوا المستثنى لانه كان مكره وتكون  
 ضرورة فالذي يجب على الفاضل انما اذا قدم اليه كتاب ببيع قرية او وقف او ما شاكل  
 ذلك ولم يذكر فيه تجديد المستثنى فانه لا يقبضه حتى يتبين له ان ذلك ما لا يمكن تجديد  
 ولا يسمع شهاً في هذا فانه شهاً في النفي وليس من الاحكام التي قبل فيها  
 طرحة ان يكون يعلم ذلك نفسه هذا كله على قول من قال ان لم يكن واما على قول البقية  
 فلا يقبضه اصلاً ولو قل انه ينبغي ان يمدد كلام من الجواب ان التمهيد لكان له وجه في  
 الذي قدمناه ثم ايت فذكرنا الكلام في الفتاوى ما صورته قال الامام الرضي



قد ارسى محمد بن ابي القاسم حركات مع الخطاطين الذين كانوا يقرعون في  
استنساخ النسخة في الجهد والكد والاعمال في كل وقت من اوقات

مسند في استئثار المساجد والمقابر والخيضر والحدود العامة وكيفية شرائها القريبة  
الحال من ان ذكره ودفن الاشياء وتعايرها طولاً وعرضاً وكذا يرد المأخوذ والسمكات  
والصكوك التي فيها استئثار هذه الاشياء مختلفاً من غير ما كان الحدود وقت السيل الامام  
ابو سجع لا بشرط ذكر الحدود لهذه الاشياء قال رحمه الله فبقية هذا التسهيل اعلى ان سر  
تم كلامه وفي فتاوى ركن الاسلام على السند ومثله واسم علمه ادا وقف على اولاد  
واولاد اولاده ونسبه وعقبه بطنا بعد بعض على يكون هذا الوقف مرتباً

عن ابي ابيد. مضمون: وصرح ما امر الاحياء والانساءكم اولادهم ومن اسفل منهم من يطول  
وكذا ايضا في اولادهم الى اخر النسل والعقب كذا وكذا يكون منزله قوله ثم بعد علم على اولادهم لا يمنع  
من التشريك وتحرر الكلام في ذلك وهذه المسئلة وقعت سنة ثلاث وخمسين وستمائة في  
كتاب وقف لمرعة العصر ونيه ثم اني اخرب برشق وعندها بمال سرود كرتنا في درسي بالمرسة  
الركانية داخل مشق المرسة. وحسنت فرما مصنفنا على صد سميته بايضا في الاسرار  
الغنية من كتاب وقف لمرعة العصر ونيه ثم اني اخرب ان ابنته في كتابي هذا وهو باسم  
الرحم هذا شاهد بها الشهود الثابتة خطوطهم واسما واما اخر هذه المسطور ولهم  
هل العلم والخبر بما يسجدون به شهادة علماء اصحنا وكثفتوا معرفتي لا يشكون فرما  
ولا يرتابون بما انهم يعرفون القاضي الاجل قاضي القضاة فخر الدين ابا حامد محمد بن قاضي القضاة  
شرف له من ابرار سجدوا له من جهة الله راي عصر وزمعة جامعة وانه وقف  
على انبيه محي الدين محمد بن عماد الدين محمد بن عبد الله بن قاضي القضاة فخر الدين ابي حامد المسمى

حكاية وفد العمريه

منها بالساكنين جميع الاراضي المزراع اللوان من اراضي قرية بلان و حدود  
 و فاما موبدا و جبال الوجه الكرم محرم ايام حياتها ابداما عاشا و ابداما بقيا  
 ثم على اولادها من بعد ثما و اولادها و اولادها و اولادها و اولادها و اولادها  
 بطا بعد بطن علي ما عينه الواقف السبي اعلاه فاذا انقضوا باسهم و دخل الارض  
 منهم عاد ذلك و قفا على الفقراء السالكين و الشهود و ذلك و خبرونه و يشهدون  
 الواقف المذكور لم يزل الكا حازر مستحقا لجميع هذه المزارع المردات و المياه  
 المنقصة من ملكا صهي و حيان تامه متصرفا فيهن تصرفا لما لكهن الكا ينزل المستحار  
 و تاريخه العشاء وسط من ذى القعدة سنة ست و عشرين و ستماية و ثبنت هذه المحضر  
 على قاضي القضاة صدر الدين الشافعي يوم الاحد خمس مئين من ذى القعدة سنة احدى  
 و خمسين و ستماية بشرا و شاهر اصل و كاشه شهد و اعل شها و قبرا الدين يوسف  
 القادر و حكم بما ثبت عنده مع بقاء كل ذى حجة على حجة و نقد بعد قاضي القضاة  
 شمس الدين عبد الله بن علي الكنتري و بعد قاضي القضاة حسام الدين السيران و بعد  
 تنفيذ حسام الدين قاضي القضاة علي الدين سليمان الحسن و فيه انه ثبت عنده ايضا  
 مضمون المحضر و هو متضمن معرفة شهود المحمي الدين عمر بن قاضي القضاة فوالدين الواقف  
 اصلا اخر الوتوف عليها و شها و منهم شهم و فخر و اعقب ولده شرف الدين محمد و الله الكرم  
 لم يترك عقبا سواهما و يشهد و في ايضا ان الاخير الشقة غنار لكة و في طه بنتا زغب  
 بنسما و الدين محمد الله الموقوف عليه المثنى ذكره في كتاب محضر الوقف و ان زينب المذكور

مارج منفرد العموديه



لم ينكر ذلك اسوا مما وان الاخير شرف الذكر وانه الرحم والاخير ملكه وفاطمة من نسل  
 الاخير يحيى الدين عماد الدين حسبما تضمنه وهو مروي بالكتاب المسمى بالكتاب المسمى  
 وسبع مائة فلما تأمل ذلك سأل الحكم المصنف كتاب المسمى بالكتاب المسمى  
 كل واحد من الاخير يحيى الدين عماد الدين رحمه الله المسمى بالكتاب المسمى  
 منه الى ذلك ثم الى الوراء وباستحقاق الاخير استب ملكه وفاطمة النصف الموقوف  
 وهو النصف الموقوف على صديقه عماد الدين رحمه الله واخضع صديقه بالسوية لغيره  
 دون الاخير شرف الذكر وانه الرحم المذكور في كتاب المسمى بالكتاب المسمى  
 عماد الدين رحمه الله في ابنته زينب ووفاتها ولا ولد لها سوى ابنتها ملكه وفاطمة  
 فتأمل ذلك وراى مشاكلة الاخت مع الاخير رحمه الله الرحم المذكور في الموقوف المعين  
 واخصا من الاخير النصف الموقوف على صديقه عماد الدين رحمه الله وراى ان ذلك  
 ويدخلها في الاولاد مع علمه بالخلال العلما في ذلك وحكم المصنف كتاب المسمى بالكتاب المسمى  
 وباستحقاق النصف الموقوف على عماد الدين رحمه الله الى ابنته الاخير المذكور  
 ولكونه يري ان بنات البنات من الاولاد وقضى بذلك والزم بغيره ونارحه  
 سنة اثنين وسبع مائة ونقد تنفيذ نفى الدين سليمان وما حكم به ولده عز الدين من ولاية  
 نيايه ونارحه في رمضان سنة اثنين وسبع مائة ونقد تنفيذ نفى الدين سليمان  
 في صفر سنة سبع وسبع مائة وعلم بغيره بغيره مضمونا انه حكم بغيره مكره واخوانه عروس  
 ونسب ومحمود وزيينب ولاد فاطمة بنت زينب بنت عماد الدين رحمه الله الموقوف

لثبوت حصص عقبه في ابنته زينب  
 ووفاتها وحصر ولداتها في ابنتها  
 والاخير المذكور في كتاب المسمى

عليهما مع والدهم فاطمة المذكور وعلم بغيره مضمونا انه ثبت عند وفاته شرف الذكر  
 محمد بن يحيى الدين عماد الدين وانه خلف ابنته سيدة واما الرحم المذكور في كتاب المسمى  
 وان شرف الذكر هو ابن عم والده فاطمة بنت زينب بنت عماد الدين رحمه الله وان فاطمة السواء  
 لها من الولد محمد واخوته المذكورين لئلا النسب وحكم بغيره الاخير المذكور في الموقوف  
 المعين مع الاخير المذكورين سيدة وانه الرحم المذكور في كتاب المسمى بالكتاب المسمى  
 الموقوف عليه ومع خالتهم ملكه بنت زينب المذكور ونقد ما عمله الداراني ثم الدين  
 المشتري وعلم المشتري بغيره مضمونا انه ثبت عند ان محمد بن فاطمة بنت زينب ولدا  
 يسمى عليا ولا خته نسب بنت ندم ما ومحمود بنت ندم علي ابن زينب بنحو  
 ولده علي باكر وانه حكم بغيره مكره من سبي من ولاد مع اصولهم ومع من عين من المستحقين  
 ونقد ما عمله المشتري شرف الدين المجلد الحافظ وحكم بغيره مكره وفاطمة ابنتي محمود  
 وعلي بن زينب وحله بنت صلاح الدين يوسف وملكه بنت مع امهاتهم ومع  
 صلاح الدين يوسف المذكور في كتاب المسمى بالكتاب المسمى المستحقين للوقوف المذكور  
 وباستحقاق المذكورين ذلك مع هذه المسح من المسار اليهم باعالي هذا الكتاب وتسلم  
 ذلك على حكم الشريعة ونقد بغيره من الدين الزرع في تنفيذ ابن الحافظ وحكم ونقد تنفيذ  
 الزرع شهاب الدين الزرع في تنفيذ وحكم الزرع في تنفيذ ما حكم الدين ونقد شهاب الدين  
 الشافعي البعلبكي وبعد البعلبكي القاضي علا الدين ابن العز الحنفى فتكمل المحكم للمحكم  
 الاحكام اربعة وعشرون نفعا بعد من مات من المحكم لهم على شهاب الدين البعلبكي



منفي دار العدل من مائة منهم عشرة انفس لم يحكم بانفسهم الى احد وهو الرابع  
 والسدس من الوقت وبقي من المحكوم لهم الان اربعة عشر نفسا منهم سيد بنت شرف الدين  
 محمد بن محمد بن عبد الله بن الوقت صا الموقوف عليها وهي التي شمل حكم النبي سليمان  
 وبناتها ملكة وفاطمة ، وسنغل بنت امة الرجم اخت سيد المذكور ، واحد  
 وحده ولد يوسف بن ملكة بنت زينب بنت عمار الدين عبد الله بن الوقت وعلى بن محمد  
 ابن فاطمة المذكور لعله ومنه اسنغ نسب بنت فاطمة المذكور وبناتها ماما وزينب بنت  
 فاطمة المذكور وابنها علي وعمه وسنغل فاطمة المذكور احد الاخوة الخمسة المذكورين على اهل  
 واسنغ بنت محمود بنت فاطمة المذكور ، فسيد بنت شرف الدين محمد بن محمد بن عبد الله  
 ابن الوقت علام وبعد في الطبقة الثانية منها بنتا ملكة وفاطمة وبناتها  
 سنغل بنت امة الرجم وزينب بنت عمه ونسب بنات فاطمة ام الخمسة والطبقة  
 الثالثة سنة انفس احمد وحده المذكورين وما ما المذكورين وعلى بن زينب على محمد  
 واسنغ بنت محمود والطبقة الرابعة اسنغ بنت علي بن محمد بن فاطمة بن علي بن  
 منتقل نصيب من ثوب في مورج الوقت وسدسه والذي توفي العشرة المذكورين  
 وهم فاطمة بنت سيد بنت شرف الدين المذكور واخت سيد واسمها امة الرجم المذكورة  
 وابنها امة الرجم عمر وعلاج الدين يوسف بن ملكة وابنه محمد ومحمدة بنت فاطمة بنت زينب  
 وولداها احمد وفاطمة ، واحد وبيرم ولد اعان محمد بن فاطمة بن علي ، الكلام  
 في هذه المسئلة منتقل الحكم في قول الوقت وقت على اولادي واولة اولادي

ونسلم مطنا بعد بطن وما ينحصر من كلام الاصحاب في ذلك ومثل هو مقتضى الترتيب  
 ام لا يمنع من الترتيب ومثل ترتيبه ترتيب كل شخص بابيه خاصة ام بابيه ومنه  
 ابيه واذا انزلنا ذلك فالكلام فيها جفيدة تقع في مواضع منها ان يكون هذا الشخص  
 المنفصل لذكره في الشرط هو شرطه وما لا استغاضه ام شرطه على الوقت ويظهر  
 ثمة الكلام في جواز ثبوت الشرط بالاستغاضه وعدمه على ما يأتي بيانه ونفوس  
 ومنها ان هذا الوقت هل هو مملوك وقفي ام مملوك وقف واحد ويظهر ثمة ذلك في عمر  
 مملوك مملوك هو واولاده كانهم وقت عليهم نصف هذه الاماكن وعبد اسوا اولاده كذلك  
 ويكون الترتيب المذكور منتقل كل منهما وفي اولاده ونسبه وعقبه يعني انه اذا مات  
 من فخر عمر احد منتقل نصيبه الى ولد وان كان ثم من فخر عبد الله احد من موافق  
 هذا الميثاق يكون كذلك ويكون وقفا واحدا والشرط في الترتيب عايد اليها ومنها  
 ما معنى قوله في المنفصل على ما عينه الوقت المسمى لاهل وهو يعود الى الترتيب ثم ام اليا  
 والى الترتيب بالاولاد ام اليها ام لا يكتفي في هذه العبار ومنها حكم فاضل الفضاة  
 نزل الدين سليمان الجبلي والمظفرية ومنها حكم الدمشقي ابن الحافظ والزرعي الشافعي  
 والبعلي الشافعي ومنها وفاء من مائة من مائة المحكوم لهم الزمن مبلغ عدد مائة اربعة  
 وعشرين نفرا ذكور واناث وعدد مائة منهم عشرة انفس ذكور واناث والى من  
 منتقل نصيب العشرة الذين ماتوا اهل منتقل الى سيد ام اليها والى من بقى من المحكوم  
 لهم وكلهم انزل امرا وهذا مقصود المستغنى بالسؤال ام الاول وهو نقل الحكم عن

الشرط والوقت على ترتيب الاستغاضه

على عيية الوقت

صدر الدين الداراني في البعديتين والكلام فليبه ومنها حكم



الاصحاب في مسألة بطن بعد بطن وهل يصح الزم بام لا يمنع من التفرقة الى اخره فاقول  
 وبالله التوفيق ذكرنا في طي الفناوي رجل قال وقت رضى عن علي ولدي ولد ولدي  
 واخر للمساكين قال تصرف الغلة الى ولد وولد ولد فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم وولد  
 البطن الثالث تصرف الغلة الى الفخر ولا يصرف الى البطن الثالث وان قال علي ولدي  
 وولد ولدي وولد ولدي فانه تصرف الغلة الى اولاده ابدا ما ناسلوا ولا تصرف  
 الى الفخر ما بقي احد من اولاده وان سفلوا قال الفقيه ابو جعفر وكذا ذكره لان قوله  
 اذا ذكر ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الا قرب والابعد فيه سواء الا ان  
 يذكر الواقف وقفه الا قرب فالقرب او يقول علي ولدي ثم مريهم علي ولدي ولدي يقول  
 بطن بعد بطن فينجد بعد ابدا به الواقف هذه عبارة تعدد في الخلاصة في الفتاوى  
 مثل ما ذكرنا قاضي طن بعينه وذكر مثله ايضا في الفتاوى والظاهره وذكره في الخبر  
 اذا قال رضى صدقة موقوفة على ولدي يصرف الى البطن الاول ردد ولده عليه ولا يستأكل  
 البطن الثاني الاول يريد ما لبطن الثاني ولد الابن فاذا دام احد من الرض الاول باقية الغلة  
 له وان لم يبق احد من ذلك فالغلة تصرف الى الفخر ولا يصرف الى البطن الثاني وان لم يوجد البطن  
 الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يستأكل من دونه  
 البطون ولو قال رضى صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي اخبر به البطن الاول والثاني  
 الا ترى انه لو ذكر البطن الاول ولم يذكر غيره اخبر به البطن الاول والثاني الا ترى انه لو ذكر  
 البطن الاول ولم يذكر غيره اخبر به البطن الاول فاذا ذكرهما اخصا به وذكرنا من الوجه

هذه

ونتمه الفتاوى والفتاوى الصغرى الخاصة مثل ما ذكرنا في الرضى وذكرنا المييط  
 لو قال رضى هذه صدقة موقوفة على اولادي يدخل فيه البطن وكلهم اسم الاولاد لكن  
 يمكن النقل لبطن الاولاد ولم يبقا فاذا انقضى يكون الثاني فاذا انقضى يكون الثالث  
 والرابع والخامس فمستكر من البطون في القسم والا قرب الابود سواء لان المراد بهذا  
 الوقف صلته اولاده وبرهم والامتنان في العادة تصد صلة ولده ضلقة اما خبره  
 اياه او لقربه منه فالبطن الاول اكثر ضمه واقرب منه واجب لنفسه اليه فماتت علة  
 استحقاقهم ارجح فكان يعرف اليهم احق ثم البطن الثاني لان السا فله فيخدم الجبر ويكون  
 اقرب اليه ممن اسفل منه وكان البطن الثاني اول بعد انقضاء البطن الاول واما ما  
 عدى عن البطنين فلما يدرك الرجل خدمتهم فكان قصده بالوقف عليهم برهم ومثلهم  
 لاجل انفسهم اليه لا لاجل خدمته وهم في انفسهم اليه على السواء فاستودا في غلة  
 الاستحقاق وذكرنا وقف اخصاف ما صوته قلت ارايت البطن الثاني من هم قال لم  
 اولاد هو لا السبعة وذكرنا ما كبر استعرا بالبطون يكون اعلى واسفل كذا دفع  
 وقف لال ووقف خزانة الاكل وقصابين مان وذكرنا الفقيه **قع عك**  
 وقف ضيعة على بوايه واولادهم بطن بعد بطن وعلى اولاد رجل واولاد اولادهم  
 بطن بعد بطن وعلى اولاد رجل فلو مات واحد من الموالي ومن الفخر الاخ وبنى منه  
 اولاد فالاولى ان يصرف نصيب الميت الى اولاده ومن بنى من البطن الاول **بح**  
 وقف ارضا على اولادهم فلان وفلان ثم مريهم علي اولادهم واولاد اولادهم

بطن بعد بطن



ما توالدوا بطنا بعد بطن فلو مات واحد منهم عن اولاد فلا شيء لهم مادام في البطن الاول حي  
 اثني نقل كلام الاصحاب ومحمد بن ابي الجهم ان كل من تنفذ على الاصل من البطن  
 الاول اولاد الصلب والبطن الثاني اولاد اولاد الصلب والبطن الثالث اولاد اولاد  
 اولاد الصلب شك في ان هذا غير الترتيب وغير التشريك وما يعرضه من نصيب فافهم  
 وصاحب الخلاصة والنفاوي الطهره على ان قول الواثق بطنا بعد بطن مثل قوله  
 على اولاده مثل قوله الاقرب فالاقرب ولا خلاف ان ثم رتيب وكذا لفظ الاقرب فالاقرب  
 وهذا الحق بطنا بعد بطن بما يدل على انه للرتيب والتشريك وهذا الرتيب كونه مجموع ترتيب  
 اهل البطن الثاني على انهم جميع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بايد خاصه  
 بل يامه وعمه وعمته لانهم جعلوا لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والاقرب فالاقرب ورتيب  
 ثم والاقرب ترتيب المجموع على المجموع موضعه اذا كانوا اولاد العمل فلا لانه فان منهم  
 شخص من ولد لا يمتثل نصيبه الى ولد بل يمتثل الى اخوته الباقين فادامانا انقل  
 هذا منقول صريح في ثم فانه قال في الخلاف وغيره رجل وقف على ولديه  
 فلان وفلان ثم على اولاد فلان من بعدهما فان واحد من ولد لا يمتثل نصيبه  
 مادام الاول باقيا لانه شرط اشغال النصيب من ابيه بوفاته ابيه وعمه وحيث  
 الحقوا بطنا بعد بطن ثم في الترتيب غير محله على الترتيب الثابت لنا في ثم  
 وكذا ما ذكره في الفقيه اخر او كونه صرح بانه لا شيء لاولاد الاولاد مادام  
 في البطن الاول حي واما غير الفتوى المسؤول عنها: نفي قول صاحب الفقيه

حكم بطنا بعد بطن والاقرب فالاقرب  
 نصيبه في ترتيب المجموع على المجموع

من ان النصيب الاول والاولاد  
 الوقت على الترتيب في الاولاد  
 من ان يكون الوقت الاول على الترتيب  
 من ان يكون الوقت الاول على الترتيب

فما نقله عن: **وعكس** والاقرب انه رمز ما فتاوى العصر او فتاوى  
 القاضي عبد الجبار والثاني عن الامه الكرايمى وفتاوه انه اختيار بعض المشايخ  
 فانه قال الاول الى ان صرف نصيب الميت الى اولاده دون من سبق من البطن الاول  
 لكن على وجه التشريك بل على الترتيب ايضا اعني ترتيب كل ولد على ابيه خاصه  
 لا على ابيه وعمه وعمته وما سبه الا انه قال في آخر كلامه دون من سبق من  
 البطن الاول فلما نص على البطن الاول علمنا انه لم يرد التشريك بالواو والغنى رتب  
 بطن بعد بطن وانما يكون لهذا الولد الذي مات ابيه نصيبان نصيب ابيه  
 ونصيبه الذي كان يستحقه في حياة ابيه بل على الترتيب على الوجه الذي  
 قلناه ونسب الطام على الموضع الثاني وهو ان المحض بل هو مشكوك فيه  
 بالامتناع من ام على الواثق منقول وبالله المتعاضد هو داه اعلم  
 شاعره على الواثق لانه قال وقف على ابنه فلان وفلان وهذا كما هو على  
 على فعل الواثق وكما هو الاستغاضة ايضا لكن نرجح الاول بان تاريخ المحض  
 في سنة ثمان وعشرين شمليه وفي ذلك الوقت كان يكن ان يكون الواثق جيا  
 ولو كان على الاستغاضة فعندنا فيها اختلاف ونعرب المجنى انما يقبل  
 هو الممتنع وبالكافة فقد حكم بها حاكم واما الكلام في الموضع الثالث  
 وهو ان هذا الوقت منزله وتغير ام منزله وقف واحد الظاهر انه يمتثل له  
 واحد ويولد عليه قوله ثم من بعد ما على اولادها فجعل شرط اشغال النصيب

الذي على شمس خنا لا يبي قاتل من قتلها في نصيبه  
 ونسب ايضا على اخيه شمس كمال الدين الزكي تخرج شمس  
 شمس الوقت بالاشغال نصيبا وعبارة في نصيبه الزكي

من ان يكون الوقت الاول على الترتيب  
 من ان يكون الوقت الاول على الترتيب  
 من ان يكون الوقت الاول على الترتيب  
 من ان يكون الوقت الاول على الترتيب



ولدا ولد موتايه وعمه ولو كان مراده ان يكون وتغير لقال ثم من بعد كل واحد  
يعود نصيبه الى ولد وان كان كتمل انه بمنزله وتغير ويلزم هذا الموضع قابل  
ونقول ان ولد الولد لا شوق على موت عمه لكن اصحابنا لم يعتبروا هذا الاحوال  
فانهم قالوا اني جل وقت صبيحه على ولديه فاذا انقضا فعلى اولادهما  
احد الولد من غير ولد منتقل نصيبه الى ولد بل الى اخيه مع انه كتمل ما لمحه  
هذا القابل لو ان جعل انقراض قل مختصرا لا انتقال لوقت الى ولد لا  
انقراضا سر حيث لم يعتبروا هذا الاحتمال هناك خاصة لم نصيب مختص منه  
المسئلة واسم الكلام في الموضع الرابع هو قوله على ما عينه الوقت  
المسمى اعلاه وانه هل يعود الى ثم وصدر ام اليه كوالي الواد الظاهر انه يعود الى  
ثم وصد ذلك انه لو قال ثم من بعد ما على اولادها واولاد اولادها على ما  
عينه يعرف الى ثم ويكون الوقت كله لاولادها فاذا انقضوا منتقل الى  
اولاد اولادها ما قلنا اذا زاد ونسبها وعقبها فان قيل لو كان المراد ما  
قلت فانما بقوله بطنا بعد بطن فانما اذا اعدناه الى الرتيب ثم يرب  
قيل له انما ذكره هنا على ما عينه الوقت بعد قوله بطنا بعد بطن ما لا  
بطنا بعد بطن لكان يرد ما قلت فان قيل اذا كان الرتيب خاصا لا بقوله  
بطنا بعد بطن ما الفادة في قوله على ما عينه الوقت بعد قوله بطنا بعد بطن  
وقد حملت على الرتيب ثم قيل له لا يجوز على الكلام في كلامه واللام ثانيا

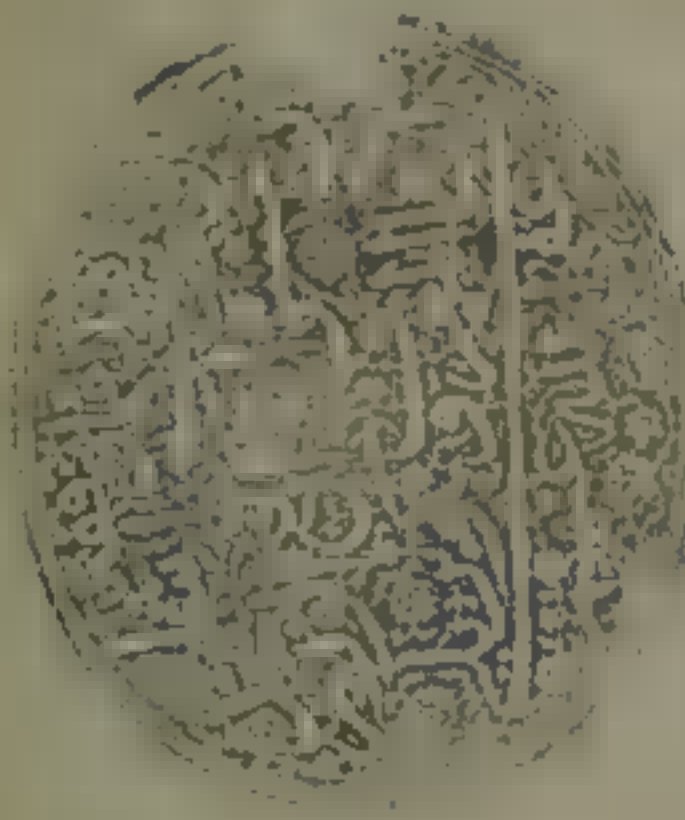
وقد علم ولد له فاذا انقضت  
اولادها ما قلنا بعد الولد من غيره

حكم قوله على ما عينه الوقت

ولدا ولد موتايه وعمه ولو كان مراده ان يكون وتغير لقال ثم من بعد كل واحد  
يعود نصيبه الى ولد وان كان كتمل انه بمنزله وتغير ويلزم هذا الموضع قابل  
ونقول ان ولد الولد لا شوق على موت عمه لكن اصحابنا لم يعتبروا هذا الاحوال  
فانهم قالوا اني جل وقت صبيحه على ولديه فاذا انقضضا فعلى اولادهما  
احد الولد من غير ولد منتقل نصيبه الى ولد بل الى اخيه مع انه كتمل ما لمحه  
هذا القابل لو ان جعل انقراض قل مختصرا لا انتقال لوقت الى ولد لا  
انقراضا سر حيث لم يعتبروا هذا الاحتمال هناك خاصة لم نصيب مختص منه  
المسئلة واسم الكلام في الموضع الرابع هو قوله على ما عينه الوقت  
المسمى اعلاه وانه هل يعود الى ثم وصدر ام اليه كوالي الواد الظاهر انه يعود الى  
ثم وصد ذلك انه لو قال ثم من بعد ما على اولادها واولاد اولادها على ما  
عينه يعرف الى ثم ويكون الوقت كله لاولادها فاذا انقضوا منتقل الى  
اولاد اولادها ما قلنا اذا زاد ونسبها وعقبها فان قيل لو كان المراد ما  
قلت فانما بقوله بطنا بعد بطن فانما اذا اعدناه الى الرتيب ثم يرب  
قيل له انما ذكره هنا على ما عينه الوقت بعد قوله بطنا بعد بطن ما لا  
بطنا بعد بطن لكان يرد ما قلت فان قيل اذا كان الرتيب خاصا لا بقوله  
بطنا بعد بطن ما الفادة في قوله على ما عينه الوقت بعد قوله بطنا بعد بطن  
وقد حملت على الرتيب ثم قيل له لا يجوز على الكلام في كلامه واللام ثانيا

معنى نفسه وانه يوكده غير على هذا استعمال الناس واما لفظ بطنا بعد بطنا  
كان الرتيب فيه جامر جهة استعمال بعض الفقهاء ولو لم يستفد منه الرتيب  
صحيحا كما استفيد من ثم قصد الواقف ما كره اكمال ينفذ في القول بان لا يمنع الترتيب  
وسا دل على الرد على الرتيب بقصد الواقف فان الواقف لم ينفذ ما ينفذ منهم  
بقصد من يقلل النصيب على الولد القرب مشاركة من هو بعد منه ولما لو  
حملناه على ثم والاول لم ينفذ منه الغالب من الكلام وهو بطنا بعد بطن واذا حملناه  
على ثم لم ينفذ شي فحمل على ما ليس فيه الغالب من الكلام والى لانك اذا جعلت يعود  
الى ثم في حق اولاد عمه وعبد الله حسب والى الواد في حق من هو اترق لا شد  
ان بطنا بعد بطن قبل قوله على ما عينه الوقت ومنه ينفي الرتيب على ما  
قررناه يلزم قطعا بغير ما اقتضته من الرتيب واذا اعدناه الى ثم لا  
تغير شي فحملنا ان حله اولى لا يقال الا لا بد منه لانك اذا جعلت قول  
الواقف على ما عينه على انه يعود الى ثم قد الغيم الترتيب فانما نقول لآء الترتيب  
ما جامر هذا من قوله بطنا بعد بطن وهو متفق عليه عندنا انما نصيبا ان يكون  
مغيرا للترتيب كما قلنا من كلام اصحاب فيما تقدم فلم يحصل الا لغيره على ما  
عينه الوقت فان قيل التغيير لا يخرجا من قوله على ما عينه الوقت ما خ  
عن قوله بطنا بعد بطن قيل له ليس هذا الحكم في التغيير كما يقول في قول الواقف  
وقد علم على اولادى واولاد اولادى والنسب لهم القرب فالقرب لا يركن

الغير في الاول فانما يشعروا الواد





والرئيس حصل بقوله بطنا بعد بطن كما تقدم نقله وانه وذا ان ثم والاقرب فالاقرب  
 فلا يخبر ما هو كماله واما اللام على الموضع الكاسر وهو النظر في حكم الشيخ  
 نفى الذي سلبنا فالذي سمع من قاضي الحنابلة ان وهو فيفتنا فاضي الفتاة  
 جمال الذي لم يرد ادوي اية الله تعالى ان بعض اصحاب مذهب الامام احمد عرض  
 قول الواقفين بطنا بعد بطن غاب عنهم لم يتعرض اليه والذي لم يتعرض له قال  
 انه للرئيس والظاهر ان نيل الذي سلبنا لخطا ان يكون مثله وغيره فلا يمنع  
 ان يحكم بان تنقل نصيب عبد الله الى ابني منه فان كان مذهب الحنابلة موافق له  
 فشيء ولم يكن النفي بطنا بعد بطن وان كان موافقه فلا تنفد لانه قاضي مثله  
 واما الموضع السادس وهو النظر في حكم صدر الذي لم يرد ان في قول  
 هو موافق لما نقله النووي والرافعي من ان بطنا بعد بطن لا يمنع من التمسك  
 ولا ريب فيها لكن يشكك عليه قول الواقف على ما عينه الواقف المسمى اعلاه  
 وقد قد من شرح العود الى ثم فان كان اعتمد على انه اعاد الكلام الى ثم والواو  
 واعلم ثم في جزا واد عم وعبد الله معهما وبالواو في باقي البطون فله وجه  
 واما الموضع السابع وهو النظر في بنية الاحكام فاللام فيه كالللام  
 في حكم صدر الذي لم يرد ان في قد قد مناه لكن حكم ابن الحافظ لم يوافق عليه من جهة  
 اصحاب مذهبنا لما قلنا من فتا الحنابلة وسمعت من قاضيهم انه كوفان  
 لم يكن ابد امتنند فلا تنفد لانه مثله واما الموضع الثامن وهو

كما

ظاهر الرافعي والنووي في  
 حكمه بعد بطن

السؤال عن انتقال نصيب العشرة الذين ماتوا وبعضهم له اولاد وبعضهم لا له  
 له وكلهم انزل من سيده بنت شرف الذي ذكره في الذي من الواقف وويل  
 منتقل الى سيده الزبون ام اليه والحي من بقي من المذكور لم يظهر ان سيق  
 كنصر بعد ونهم لا كمنقضي شرط الواقف فخص كل واقف على قول من يقول  
 بان بطنا بعد بطن ترتيب وكمل قوله على ما عينه الواقف وبيده الى ثم وصار  
 وعلى قول من يقول بالتشديد ولم يجد الى ثم حكم بان تنقل العشرة الاسهم الى  
 الجميع وهم اربعة عشر نفرا وسيد فصاروا المسئلة حمدا خلافيه عندها  
 ينتقل الى سيده وصدة وعند الشافعية اليه والى البقية فلا بد من حكم  
 يرفع الخلاف في المسئلة وله نقله قاضيهم في الطي هو ان مذهب الحنابلة موافق  
 لان سلة بطنا بعد بطن قد تقدم نقل من بعضهم في مرق حنيهم والى انهم  
 يحلون في الواقف على ما عينه على العود على ثم لان من اصلهم اعتبار مقاصد  
 الواقف وقد قد مناه انه اقترى ان يتصور الواقف والله سبحانه اعلم  
 واما مسئله هل يجوز ان يشترى من غلة اوقاف المسجد عقار يوقف على المسجد  
 ام لا . . . . . واذا جاز لم يصير وقفا بنفسه الشرائع  
 ربح اوقاف المسجد لا بد من وقف بعد العقار المشرى واذا وقف قبل  
 تكون كغيره اوقاف الميراثية ان لم يجوز بيعه بعد ذلك ام لم يجوز بيعه اذا  
 احتاج المسجد الى ثمنه للعمارة مثلا وعبر كلام الاصحاب في ذلك ذكر في الفقيه ناقلان

لا بد من انتقال العشرة  
 امام من الخلف او من التساقط ولكل  
 من القبول من وجه وامام من تحت  
 المالكه فلا اعوق في المسئلة  
 العن جنة احمد الواسع  
 ١٥  
 واما هذه المسئلة اذا دار على جاز وساج  
 ويزاد في ثمنه وشترى او ذكر فان نصرا لا يفرق  
 عن الفقهاء في البيع الممنوع



كل ما وقف على الوقف بالكتاب  
شئ من ذلك لعلنا لم يعبر وقتا في بيعه وذكر في الخلاصة في التناوي القاضل من

**عل** اجتمع من مال المسجد شئ فليس للقيم ان يشترى به دار الوقف ولو فعل وقف  
مكون وقتا ويضمن **ف** قال محمد بن سلمة اني ماله يجوز **و** هذا استحسان والقياس  
ان يجوز وينبغي ان يشترى به بيع بما لم يحاكم **ف** يجوز شرعا ان ارض دار المسجد  
اذا كانت له وقفه وقتا اذا اشترى بمال المسجد دارا او حائونا ثم باعها جاز  
اذا كان له ولاية الشراء في التحاقه بالحواليت الموقوفة اخلافا للمشايخ وذكر في الوقف  
في القناوي الحسام الشهيد المتولي اذا جعل بمال المسجد دار المسجد ثم باعها جاز  
لانه اختلف المشايخ ان هذه الدار بمال الموقوفة على المسجد والمختار ان لا يخرج  
لان صحة الوقف عند الشرايط فبشر ان المسئلة اخلافا وذكر في قناوي قاض خان  
المتولي اذا اشترى من غلة المسجد حائونا او دارا او مستغلا اخر جاز لان هذه من  
مصالح المسجد فان اراد المتولي ان يبيع ما اشترى به باع اختلفوا فيه قال بعضهم يجوز  
هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان  
المشترى لم يذكر شيئا من شرايط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة اوقاف المسجد  
وذكر في الهدى متولي المسجد اذا اشترى بمال المسجد حائونا او دارا ثم باعها جاز  
اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بتاع على مسئلة اخرى ان متولي المسجد اذا اشترى من  
غلة دار او حائونا فهدى وهذه الحوائيت لم يلحقها بالحواليت الموقوفة على المسجد ومعناه انه  
مل بصير وقتا اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد المختار انه المأخوذ ولكن بصير مستغل  
المسجد وهذا لان الشرايط التي يحل في لزوم الوقف وصحة بيعه لا يجوز فسخه ولا بيعه لم يوجد

شئ من ذلك لعلنا لم يعبر وقتا في بيعه وذكر في الخلاصة في التناوي القاضل من  
وقف المسجد لشئ مستغلا او حائونا او دارا والمسجد بمال الوقف لا يلحق بالدار  
الموقوفة هذه المختار وذكر في من البحر المحيط مثل ما ذكر في الدخيل **واما مسئلة ١٦**  
**اذا اوصى ان يشترى من ربيع دار او حمامة في كل شهر لدا من اخير**  
ونرى على القول بالمساكين في كل ما يكون هذا اللفظ مجردة وقتا للدار والحكام ام لا  
في ذلك ذكر في الدخيل في كتاب الوقف ما صوته قال اشترى من غلة داري هذه كل  
شهر بعشرة دراهم خيرا وقرع على المساكين صارت له دار وقتا لان هذا اللفظ يودي  
الى معنى الوقف فصار كما لو قال وقف دارى هذه بعد موتى على المساكين وذكر في قناوي  
قاضى خان من الوقف رجل في مرضه اشترى من غلة داري هذه بعد موتى كل شهر  
بعشرة دراهم خيرا وقرع على المساكين قل رحمه الله ويصير الدار وقتا كما لو قال  
وقف دارى بعد موتى على المساكين وذكر في التناوي الكبرى الخاص في كتاب الوقف  
قال في مرضه اشترى من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خيرا وقرع على المساكين  
صارت له دار وقتا لان هذا اللفظ يودي معنى الوقف فصار كما لو قال وقف دارى  
هذه بعد موتى على المساكين قل **ف** فمهر لنا من هذا ان الدار والحكام تصير وقتا  
لمجرد هذا اللفظ من غير ان يشرط وقف دارى على الدار وجعلوا ان هذا اللفظ يودي  
الى معنى الوقف بمنزلة قوله وقف دارى بعد موتى على الدار وهو حكم غريب وانما رفع  
الى كتاب وصيه وهو مذكور فيه بهذا اللفظ الذي ذكره وادعى الموصى المذكور الى الوقف

اي وقف بلفظ الوقف



المذكور ان يقضى من ربح الحصة المملوكة عنه وبلغت ستمائة من اربعة وعشرين شهرا  
وهي الربع من جميع الختام الذي خارج باب الجاية بقصر حجاج وتعرف تمام الغيرة وحده  
ولشري من ذلك عشرة من رطل اجرة في كل ليلة جمعة من كل اسبوع ويفر ذلك عند  
الوافد بالترتيب بسبع جبل قاسيون صدقة على الفقراء المساكين على ما يراه وقد حكم به  
رحمة الله تعالى فيه بان الربع من المذكور من الختام المذكور وقف موزع على الفقراء المساكين  
على ما يراه حسما او وصي به الموحي وان صرح لفظ الموحي بمعنى ذلك هذه عبارة بعد  
ثبوت الملك والحيان عنده الموحي الى حين الوصية وتنفذ قاضي القضاة علا الدين ابن  
المنجا الحنبلي واسم الموحي المذكور الاسد فادرس الدين علي بن جمال الدين خضر بن الامير حجاج  
الدين محمود بن دارون ابن الدناغ والموصي اليه الامير شهاب الدين احمد بن النخعي  
المعروف باستاد دان وتاريخ الوصية في خامس جمادى الاولى سنة ثمان وثمانين  
وثمانمائة وجمال السطر في القاضى شمس الدين الملقب وثبت في يد علي قاضي القضاة حسام الدين  
الرازي وثبت عنده ايضا ان الحصة تخرج من الثلث بعد وفاة الدين وحكم بوجبه وتاريخ  
اسجل حسام الدين في التاسع عشر جمادى الاولى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة واتصل  
بالجهد وتنفذ وحكم بانقلناه عنه وتاريخ اسجاليه في الثالث من المحرم سنة سبع وسبعمائة  
وتنفذ الحنبلي كما نقلناه وتنفذ ذلك وثبت بخطي على كتاب الوصية ما صورته  
ليسهل ثبوته وتنفيذ ذلك بعد ان تأملت ما حكم به الجديرد الله تراه وجعل  
الجنة ما واه من جعل الحصة من الختام المكون في كتاب الوصية المسطورة اعلاه وتفا المجد

قول الموحي ان الوصية يقضى من ربحها ولشري من ذلك عشرة من رطل اجرة في كل ليلة جمعة  
من كل اسبوع وتنفذ ذلك على الفقراء المساكين وهو حكم صحيح والمسلط المذكور في  
الذخير وفي فتاوى قاضي خان وفي الفتاوى الخاصة ونصوا في ان هذا اللفظ يرد الى  
معنى الوقف وصار كالوقف وتنفذ قاضي هذه بعد موتى على المساكين ولا اعلم فيها خلافا  
بين اصحاب وبالله المستعان **واما مسألة بيع النعاطي وهل يجري في** ١٧  
**الكفيس والتفيس ام لا** وهل يشترط في بيع النعاطي قبض الثمن والمهر في المجلس  
ام لا وحكم الكلام في ذلك كله فذكر في فتاوى قاضي خان قال قد يكون البيع بالافعة والوطا  
من غلظة وتسمى هذا البيع بالنعاطي واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحسن بالاشياء  
الخشيسة كالبقول والجم والخبز والطح وبما بعضهم ينعقد في الكل واليه اشار في  
الجامع الصغير الوكاالة وقال الامام ابو الحسن على السخري هذا البيع لا يكون الا  
بقبض البذل من جميعا وقال بعضهم ينعقد في اشياء كذرية الهدايا قال وقوله رخصت  
او اعطيتك كذا او اخذت كذا في معنى قوله بعت واشترت منه بودي معناه والمعنى  
هو المعنى في هذه العقود ولهذا ينعقد بالنعاطي والتفيس والكفيس هو الصحيح وذكر  
في المييط قال واما الثاني ذكر انك خازن البيع ينعقد بالنعاطي بدون الامتياز والقبول  
في خساير الاشياء وانما جرت العادة بين الناس بذلك كما لو وضع عند صاحب الدكان  
فلسا وحمل رمانه برضى صاحبه ولم يخطم النعقد البيع وكذا لو قال لفتاب كم يغطي  
من هذا اللحم درهم فقال منون فقال زن فزن الفتاب ودفعه اليه واخذ الدرهم بغير

من هذا الكلام على الترتيب



البيع وفيما لم يجر العادة لا ينعقد البيع بالتعاطي ونصرة الجامع انه ينعقد بالتعاطي فيقال  
الاشياء وان لم يجر العادة بالتعاطي وهو الصحيح وقد روي في الخبر قال وسعده البيع بالتعاطي  
منه ومن لفظ الامام والقبول على هذا التفسير الروايات والاصل فيه عرف الناس وعاداتهم  
ثم اختلف المشايخ فيما بينهم قال بعضهم انما ينعقد بالتعاطي في الاشياء الخسيسة كالبقل  
والرمان واشياءه ذلك هكذا ذكر في كتابه وعامة من علم انه ينعقد في جميع الاشياء  
الخسيسة والتفسيه في ذلك سواء وهو الصحيح واختلف المشايخ ان الشرط في بيع  
التعاطي الاعطاش من الجانبين والاعطاش من احد الجانبين كفي واشار محمد في الجامع الى ان تسليم  
البيع كفي وفي مسائل التوكيل مسلمانا صريحا على انه بشرط الاعطاش من الجانبين  
والاخرى على انه الاعطاش من احد الجانبين كفي وكان الشيخ الامام شمس الدين الخوافي بشرط  
الاعطاش من الجانبين وكذا الامام السعدي وكان يقول اذا وجد قنبر البديلين في المجلس ينعقد  
البيع بالتعاطي وما لا فلا وبعض المشايخ الكفر ايا الاعطاش من احد الجانبين وهذا القابل  
مشرط بيان التميز لان عقاد هذا البيع وتسليم المبيع وهكذا اكل فتوي الى الفضل الكرماني  
وفي المنسفي رجل ساءم رجلا برا اراد شراء منه ولم يكن معه وعاما خذ فيه ثم فارده ثم  
جاءا لوعا بعد ذلك واعطاه الدراهم فهذا جائز فقد حكم بجواز البيع باعطاء الدراهم فهذا  
يدل على انعقاد البيع بالتعاطي من احد الجانبين وعزاي يوسف رجل قال لغيره كفي ببيع  
هذه الحنطة فقال كل قنبر درهم فقال كل لي خمسة اقصر فقال وذهب لا قال هذا بيع وعليه  
خمسه دراهم وهذه المسئلة دليل على انعقاد البيع بالاعطاش من احد الجانبين وذكرنا

١٣٣  
الكافي شرح الوافي والتعاطي ادل على الرضا منها والشرط في بيع التعاطي الاعطاش من  
احد الجانبين عند شمس الدين الخوافي وقيل الاعطاش من احد الجانبين كفي وذكرنا البدر  
واما المبادلة بالفعل فهو التعاطي ويسمى هذا البيع المداوضة وهذا عندنا وذكرنا  
القدر في ان التعاطي يجوز في الاشياء الخسيسة ولا يجوز في الاشياء النفيسة وروي  
الجواز في الاصل مطبق عن هذا التفصيل وهو لا يلاخذ والاعطاش لفظ وليس هو هذا بيع  
التعاطي واختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا البيع مختص بالاشياء الخسيسة كالبنقل  
والخمر والحطب واللحم وقال بعضهم ينعقد في الكل قال القاضي السعدي وهذا البيع  
لا يكون الا بقنبر البديلين جميعا وقال بعضهم ينعقد البيع بقنبر احد البديلين وذكرنا الزاهر  
وجه الله في شرح القدر في كفي ببيع قنبر حنطة كل بدرهم قال اعزله فعزله ببيع وكذا لو  
قال مثله للقصاب فوزه وهو ساكت ثم اشترى من دفع الثمن فاخذ اللحم او دفع الدرهم  
وامنع القصاب من وزن اللحم اجبرهما القاضي عليه قل فثبت بهذا  
ان بيع التعاطي لا يثبت بقنبر البديلين بثنى بقنبر احد البديلين على وجه الشرط  
عليه صدر القضاة وعرف ان بيع التعاطي بيع وان لم يوجد تسليم الثمن هذه عبارة الزاهر  
قلنا فظهر لنا من هذا ان البيع كما ينعقد بالاجاب والقبول ينعقد  
بالتعاطي وان لم يحصل الاجاب والقبول حقيقة التعاطي وضع الثمن واخذ الثمن عن راض  
منهما من غير لفظ بيع واشترى وان الصحيح من الذهب انه يجوز في الخسيسة والنفيسة  
والبيع بالتعاطي يعمل عمل البيع باللفظين الماضيين بمعنى انه اذا حصل التعاطي عن راض



كيفية بيعكم في بيع المتاع

الاعطاء من الجانبين

منهما لزم البيع ولا خيار لولا احدهما الا من عيب كما في البيع بالاجاب والقبول فلو اراد  
احدهما ان يمنع عنه رفعه الى القاضي ويسال منه الحكم عليه صحت هذا ولو دمه وعدم  
الرد الا من عيب قديم يثبت بطريقه وكل له الحاكم بذلك مع العلم بالخلاف لاجل ثلثنا  
في المسئلة وان هذا ليس ببيع عنده فاذا حكم القاضي الخفي بذلك ارتفع الخلاف في  
لنا تحريم الاعطاء من احد الجانبين كفي ولا بد من الاعطاء من الجانبين وهو الذي يظهر  
شكنا في ثلثنا اختلاف المشايخ وفتاويهم فيه فمنهم من كان يقول يمكن الاعطاء من احد الجانبين  
وعاينهم على انه لا يمكن في بيع بل لا بد من الاعطاء من الجانبين وهو الذي يظهر من حيث البحث ان  
الاعطاء من الجانبين اقيم مقام الاجاب والقبول فلو حصل الاجاب في المجلس والقبول  
وراه لما صح البيع كذا في النعاطي بل ولي لان النعاطي اصله من المعاملة وهي ماعله  
فيقتضي حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والمناصحة وذلك لا يتصور من واحد  
فكذا النعاطي وقد ذكرنا عن الخير انه استشهد على صحة الاعطاء من الجانبين مسالين  
وجعل ان كلامهما يدل على انعقاد البيع بالنعاطي من احد الجانبين وفي الاولى نظر فانه  
قالنا المشتري رجل ساد رجلا على بر و اراد شراء منه ولم يكن معه وعاما خذ فيه ثم  
فارقته ثم جاء بالوعا بعد ذلك واعطاه الدرهم فهذا جائز فقد جزم بجواز البيع باعطاء  
الدرهم فهذا يدل على انعقاد البيع بالنعاطي من احد الجانبين هذه عبارة وفيها نظر  
لان قوله ثم جاء بالوعا بعد ذلك واعطاه الدرهم اي واخذ البر وهذا يكون من الجانبين وما  
قال في المشتري انه بيع قبل مجيئه في المرة الثانية بالدرهم والوعا بل قال ثم جاء بالوعا بعد

ذلك واعطاه الدرهم ومعناه واخذ البر بعد الايدل على المدعي اما المسئلة الثانية  
فلا شك انها شاهدة للمدعي ولم يؤخذ على تصحيح احد الطرفين على الاخر بل كلهم قالوا  
ما خلا في المشايخ ولا شك ان اكثرهم اشترطوا الاعطاء من الجانبين كالمضاربة والسفدي  
ومن حيث الدليل فهو قوي فلا ينبغي ان يعدل عنه الا ان يوقف على صحة الدف لاخر  
من عنده على قوله في كلام حافظ الدرر الكافي اشارة الى ان الظاهر اشترطوا اعطاء  
من الجانبين فانه مدر به كلامه ثم قال وقيل وهذا اشير الى الصوف ثم يخفى قولهم  
الجانبين من احد الجانبين اما قول من شرط من الجانبين فظاهر لانه يساوم ثم يضع الثمن  
وياخذ المتاع عن رضئ من صاحبه واما قولهم من احد الجانبين معناه ان الامسك يحل  
البيع فيساومه على شيء ما يبيع فاذا حصل الرضى منه بذلك فقد يلقى فيه  
اخذ المتاع برضاه وذهب فخذ تصوير الاعطاء من جانب البايع فاذا اجاب الذي  
اخذ بوعده ذلك و اراد رده ليس له ذلك على قول من قال بالاكتماف من احد الجانبين  
ولا يرد عليه الا من عيب قديم يثبت بطريقه كما اذا حصل بالاجاب والقبول واما  
تصور من جانب المشتري فهو انه يساوم البايع على شيء يريد شراء منه فاذا اترافى  
على ذلك الذر وضع الثمن عنده وذهب فاذا اجاب بعد ذلك وطلب من البايع المتاع  
فانه يجبر على دفعه اليه ويكون ما شراه من ذلك الوقت المقدم وليس للبايع ان يبيعه  
ولا يتصرف فيه بعد ذلك بل يبقى في بيع المشتري من المجلس الاول بمنزلة الشرا بالاجاب  
والقبول فخذ معنى قولهم من احد الجانبين اي من جانب البايع وجانب المشتري وصوت



كذا واحد منها قد بينا وما ذكرنا لزامه من ذلك على ان البعض من اصحابنا يكتفي بالتنازل  
 لانه قال قلت فثبت هذا ان بيع النعاطي كما ثبتت ثغابن اليه لين ثبتت بفرض احداهما وهذا  
 لعامة الترجيح والنصح وما رايت احدا قلنا هذا اكثر منه **مسألة من اشترى من الغنم**  
**والبنا القاييم في ارض غير اظلة في البيع** وشرحنا من ثمنه او من زرع  
 وشرحنا من ثمنه او من ارضه او من ثمنه او من ارضه او من ثمنه او من ارضه او من ثمنه او من ارضه  
 ذكر في المحيط باب بيع نصيبه من المشترك زرع بين رجلين لم يدر كل واحد منهما ارضه او حايطة  
 من رجلين او كل منهما عليه ثمن فباع احدهما نصيبه من الزرع والحايطة والآخر فلا يخلو  
 اما ان يباع مع ارضه ومع الحقل او بدون ارضه وتخله ولا يخلو اما ان يباع من اجنبي او  
 من شركة فان يباع نصيبه من الزرع او الحايطة مع ارضه او من الثمن مع الشجر جاز ومطلقات  
 لانه ليس لاحد ان يطالب شركة بالتقاع والهدم لان ما يحسنه ملكه فلا يشترى احداهما وما  
 اذا باع نصيبه بغير ارضه وتخله ان يباع من اجنبي لم يجر ذلك الوبايع نصيبه من تركه كرم  
 بينهما وهو حصصهم اذ من المصلحة لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب شركة بالتقاع فينظر  
 شركة بذلك وكذا الوبايع نصيبه برضي شركة لا يجوز لان ثقله وهدمه ضررا والانس  
 لا يجر على تحمل الضرر وان رضى به وكذا لو كان كذا فباع نصفه من رجل لم يجر لانه يطالبه  
 المشتري بالتقاع والهدم فينظر البايع فيما لم يبعه وهو النصف الاخر فعاد كبيع الجوز  
 في السوف بخلاف ما لو باع عرصة الدار دون البنا جاز وان يضر البايع حيث يور  
 برفع البنا لان هذا الضرر انما يلحقه فما هو نفع مسلم ما هو اصل لان البنا نفع للعرصة

١٨

فلا يعتبر كالزعرور في اشجاره اذ ارضه غير باع من يوم شترها وهذا كل واحد منهما اصل  
 فيعتبر واما اذا باع نصيبه من الزرع والحايطة والثمر من شركة في رواية يجوز لعدم  
 الضرر وفي رواية لا يجوز وهو المختار للنفية اي اللبس لان البايع يطالب المشتري بثلث  
 ما اشترى منه لثمنه نصيبه من الارض لا يمكنه ذلك الا بثلث الاول لان الزرع في الارض  
 الارض متفاوتة وكذلك الثمن متى قلح الكل ينظر فيه المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب  
 نفسه وكذا لو كان الزرع لرب الارض وكان فباع ربا الارض نصيبه من اركان لا  
 يجوز لما قلنا ولو باع الاكثر نصيبه من ربا الارض جاز لانه يمكنه التسليم دون  
 القسمة فلا ينظر احداهما باع نصيبه من الشجر دون الارض فاذن شركة فان كانت  
 الاشجار طوف اولي قطعها جاز لان المشتري لا ينظر ربا القسمة وان لم يطلع لا يجوز  
 لانه ينظر ربا القسمة وذكر في الحديث مبطله من شركتين باع نصيبه احداهما من  
 انسان من غير ارض لا يجوز لان ما قلعه ضرر الباطن غير البايع فينبغي ان يشترى كل  
 المبطل من الشركتين من نفسه البيع في النصف واحد الشركتين اذا تعرفت في العمل المشترك  
 تعرفا ينظر فيه صاحبه فانه يقبل الرد ولا يجوز تصرفه الا برضى صاحبه ومصلحة  
 المبطل التي ذكرنا لم تكن على ان يبيع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز وان رضى به  
 صاحبه واذا لم يجر بيع نصف الزرع بدون الارض لم يفسخ العقد حتى اذكر الزرع  
 انتقل العقد جاز لان المانع من الجواز قد زال وعلم من هذه المسئلة كثير المسائل  
 واذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من رجل بدون الارض ان كان الزرع مذكرا يجوز



وان لم يكن مدركا لا يجوز له هذا البيع مضمنا للضرر بالبائع من غير ما تناول البيع  
 فيكون فاسدا كبيع الجوز في السقف واذ اكلن الزرع والارض مشتركا من رجلين باع احدهما  
 نصيبه من الزرع من شركته به في الارض لا يجوز اذ لم يكن الزرع مدركا وعلى هذا القنن  
 وسائر انواع الزرع اذ اكان مشتركا من اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه بدون  
 الارض واما اذ باع النصف مع نصف الارض من شركته او من اجنبي غير رضى من شركته  
 جاز وقام المشتري تمام الباع وفي الاجناس اذ باع النصف من الزرع المشترك من  
 شركته يجوز في ظاهر الرد عليه وروى هشام عن محمد انه لا يجوز وان كان الزرع يزرع بالارض  
 ويترك الاكار فباع الاكار نصيبه من زرع الارض جاز ولو كان مدركا جاز مع دلالة  
 نصيبه من صاحبه اذ باع بدون الارض من اجنبي ارباع الارض نصيبه من اجنبي  
 والزرع لم يدرى كم يحجب البيع له في الضرر من صاحبه لم لو باع صاحبه نصيبه بعد ذلك  
 من ذلك المشتري انشأ البيع الاول جاز لان المانع من الجواز قد ارتفع اذ اكانت الارض  
 يزرع جازين فزروها احدهما ونبت الزرع فتراضيا على ان يعطيه ربا الارض مثل نصف  
 البذر ويكون الزرع بينهما لا يجوز ولا يجوز قبل ان يثبت ولو طلب الاجر الفلح قسم الارض  
 ويومر المزارع بقلع ما في نصيب الشريك ان كانت المزارعة قد انقضت ثم بيع نصيب  
 الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان له صاحب الزرع حتى المزارع ان يزرع في ملكه  
 اما اذ لم يكن له حتى المزارع ان كان متعديا في المزارعة كالغاصبه جاز نصيب الارض  
 لانه اذا لم يكن له صاحب الزرع من المزارع كان الفلح مستحقا وسحق الفلح كالمتقن ولو كان

رب الارض نصيبه من الاكار  
 لا يجوز وان باع

متلوعا حقيقة جاز مع نصيبه كذا هذا على هذا اذ باع نصيبا لبناء من الارض كان  
 مستحقا في البناء لا يجوز وان كان متعديا جاز وذكر في صاوي قاضي خان رجل باع نصيبه  
 من المبطنة المشككة قال ان كان الفلح يضره لم يحجب البيع ونصيب البائع يكون للمشتري ما لم  
 ينقض البيع قبل له لو ان الشريك الذي لم يبيع اجاز مع الشك هل له ان لا يرضى بعد  
 الاجازة قال له ذلك ان قلعه ضرر والانسان لا يحجب على ان يحل الضرر ولو كان منها ارض  
 وتخل فباع احدهما نصف الشجر من رجل لا يجوز وكذا لو كانت له ارض رجل فباع احدهما  
 نصيبه من اجنبي لا يجوز وان باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه  
 من احد شركته لا يجوز وان باع منها جاز وذكر في البداية في البيع قال والاصل  
 المحفوظ ان ما لا يمكن تسليمه الا بضر يرجع الى قطع اتصال ثابت باصل الكلفة فيجعه  
 باطل وما لا يمكن تسليمه الا بضر يرجع الى قطع اتصال عارض فيجعه فاسدا الا ان  
 تقطع ما خيان ويسلم فيجوز والقياس على هذا الاصل ان يجوز بيع العوض على ظهر  
 الفم لانه يمكن تسليمه من غير ضرر يلزم الجوز الا انهم استحسنوا عدم الجواز بالنص  
 ولان الجوز من اصله لا يخلو من الضرر بالحيوان ولو باع عليه سيف فان كان يخلص  
 من غير ضرر يجوز وان كان لا يخلص الا بضر فالباع فاسد الا اذا فصل وسلم على  
 هذا ابتداء بين جليل والارض لغيرها فباع احدها نصيبه من البناء لغرضه لم يحجب  
 لانه لا يمكن تسليمه الا بضر وهو نقص البناء كذا ازرع بين جليلين او ثمار بينهما  
 ارض لهما فباع احدها نصيبه قبل الادراك لم يحجب لانه لا يمكن تسليمه الا بضر مما به

نصفه بياها من غير ارض لا يجوز  
 واد اكانت الجوزة بين اثنين  
 فباع محو  
 عند زوال البيع المتصلين



لانه يجزى على القطع للمحال وفيه ضرر من ولو باع بعد الادراك جاز لانعدام الضرر كذلك  
 اذا كان في الزرع طه لرجل ولم يدرك فباع الزرع لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع الكل وفيه  
 ضرر ولو كان بعد الادراك جاز لانعدام الضرر وذكر في نسخة الفناوي قال اذا كانت شركة  
 فباع احد ما نصيبه من اجنبي لا يجوز ولو كانت بين لانه فباع احد ما نصيبه من احد صاحبه  
 لا يجوز ولو باع منهما جاز وكذلك الزرع المشترك وفي نوادر هشام في الزرع المشترك  
 اذا باع احد ما نصيبه من غير شركة لا يجوز وهكذا ذكر العبد الشهيد انه لا يجوز بيع  
 الزرع المشترك من الاجنبي ومن الشركة اذا باع العامل من رب الشجر حصته من الثمار  
 جاز ولو باع رب الشجر حصته من العامل لا يجوز وفي المختلفي رجلان بينهما ادفع في  
 زرع فباع احدهما حصته من الزرع من صاحبه لا يجوز الا ان يتفق المثنى في الزرع كله  
 فيجوز له البيع بتأبين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي فجاز في شركة لا يجوز وكذا  
 الزرع والشجر ولو باع من شركة يجوز وفي نوادر هشام لا يجوز وكذا الخلاصة في الفساق  
 باع نصف الزرع بدو الارض ان باع العامل من ربه الارض جاز وعلى العكس لا يجوز وفي  
 البريد قال محمد بن ابي رطلين والارض لغيرها فباع احدهما نصيبه من الشاة لغيره لم يجز  
 وذكر في شرح منظر الكرخي للقدوري قال واما بيع الرصاف فكيف يبيع الشاة الحية ولما  
 بيع نتاج الفرس فكيف يبيع اللبن في الضرع فاما الاول فلا يجوز بعه كل استنباط ذلك  
 من الجوان محرم قبل الذبح ولانه لا يمكن تسليمه الا بضرر واما الثاني فلما روي من  
 النبي عن بيع اللبن في الضرع قال ولذا ما لا يتبعه من غير الجوان الا بضرر وهذا البيع

فدفع من ثوب ونوى في ثمن لان البايع لا يمكنه تسليم العتق وعله الا بضرر لم يستحق  
 بالعقد واما اذا كان مالا ضرر في بيعه فيجوز مثل ان يقول ابيعك عشرة دراهم  
 من هذه النخس فيجوز البيع لانه لا ضرر في بيعه فهو كبيع فغير من صبي ثم ذكر بعد هذا  
 في باب البيع منع على شيء فيصالح على خلافه وما يفسده وما لا يفسد قال في اواخره  
 وقد منا ان بيع ما يلحق بتسليمه من رطلين قد ذكر في كتاب الشفعة في تأبين  
 شركتين والارض لغيرها باع احدهما نصيبه من البناء لغيره لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا  
 بنقص السلوف فلذلك ضرر وذكر في الثاني شرح الهاء في لو باع كل الثمار وقد ظهر لبعض  
 دون البعض فظاهر ان لا يبيع عندنا خلافا للملك وكان شمس الائمة الحلواني  
 والنصلي يفتيان بالجواز في الثمار والبا دبحان والبطيخ وغير ذلك ويجوز ان الموجود  
 اصلا في العقد وما كان شجرة بها استحقاقا للعامل الناس وقد روي عن  
 محمد بن سيب الوردي على اشجاره ان يبيع ولو لم يرد الا يخرج جملة ولكن تلاحق  
 البعض ببعض الاصح انه لا يجوز ذكر في الاجناس للناطلي قال وذكر في كتاب الشفعة  
 من الاصل لو اشترى نصيبا من الشاة من البناء من غير ان يبيع ذلك النخل  
 والشجر في هذا القول صرح في نسخة هشام لا يجوز ايضا من شركة ولو كان الزرع غير  
 والشجر ولو باع من شركة جاز وفي نوادر هشام لا يجوز ايضا من شركة ولو كان الزرع غير  
 ثلاثة فباع احدهم نصيبه من ارضها لم يجز ولو باع منها جاز هذا النسخ كتاب الصلح  
 ولو اشترى اذرعاً من ضربة او ثوب من جانب معلوم لا يجوز وان قطعه وسلكه الى التبت

لا يجوز الشفعة من البناء بدو الارض

مع الباطن والبطيخ

لا يصح عدم جواز بيع الورود ونحوه



ليس للشري ان لا يقبله وله ان يفسد البيع قبل تسليم البايع اليه فعلى هذا اذا باع غنما  
 من شجر من موضع معلوم وله ان يفسد البيع لم يجز هذه عبارة الجاسر وذكر في مثلية في  
 باع نصيبه من مال مشترك من شجرة او من اجنبي ما ذن شركة جاز وان كان يوافق شركة  
 فان كانت الشركة بالخلط او بالاختلاط بنفسه لا يجوز وان كانت بالارث او الهبة او العدة  
 او الشرا جاز باع نصيبه من شجر مشترك من اجنبي لا يجوز ولا من احد شركته اذا كانوا ثلاثة  
 ومن شركته جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك من اجنبي ولا من الشركة الا ان يقطع ولو  
 لم يقطع حتى ادرك جاز باع العامل من ريب الاشجار حصة من الثمار جاز ويكفي الا ان ليس  
 للعامل تركه علمه ولكن لم يتنازعا حتى ادركت جاز لئلا يرد الالمسده وعلى هذا في الارض  
 مع الاكثار في الزرع كمن باع الجدة في السفن واخرج **مسألة** باع نصيبه من ثمار اجنبي  
 فوافق شركة لا يجوز اشترى نصف حايطة ارض جاز ولا ارض الا من الشركة بيع نصف  
 جاز **مسألة** باع الزرع وذكر في القنية مبطله منها باع احد نصيبه من انسان فوافق شركة لا يجوز  
**شبه** يجوز برضى صاحبه **مسألة** ولو باع ان الشركة له ان لا يرضى بعد ذلك **مسألة**  
 شبه بيع نصف الزرع مشاعا من غيره قبل ان يدرك لا يجوز الا برضى صاحبه وقال  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ان يرضى صاحبه **مسألة** اشترى كذا زرع في ذلك وكذا  
 شرا نصف حايطة ارضه جاز ووافق شركة لا يجوز من غير شركة والظاهر في الحايطة طرد  
 مع باع احد الشركتين نصف المحرم مشاعا وسلم لم باع شركة نصيبه منه ايضا **مسألة**  
 واشترى من جاز **مسألة** باع نصف مبيعة مشاعا والرقبة لولي قال رحمه الله

وعند ذلك يبيع كوز بيع نصف العمان مشاعا وله ان يفسد البيع قبل تسليم البايع اليه فعلى هذا اذا باع غنما  
 من شجر من موضع معلوم وله ان يفسد البيع لم يجز هذه عبارة الجاسر وذكر في مثلية في  
 باع نصيبه من مال مشترك من شجرة او من اجنبي ما ذن شركة جاز وان كان يوافق شركة  
 فان كانت الشركة بالخلط او بالاختلاط بنفسه لا يجوز وان كانت بالارث او الهبة او العدة  
 او الشرا جاز باع نصيبه من شجر مشترك من اجنبي لا يجوز ولا من احد شركته اذا كانوا ثلاثة  
 ومن شركته جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك من اجنبي ولا من الشركة الا ان يقطع ولو  
 لم يقطع حتى ادرك جاز باع العامل من ريب الاشجار حصة من الثمار جاز ويكفي الا ان ليس  
 للعامل تركه علمه ولكن لم يتنازعا حتى ادركت جاز لئلا يرد الالمسده وعلى هذا في الارض  
 مع الاكثار في الزرع كمن باع الجدة في السفن واخرج **مسألة** باع نصيبه من ثمار اجنبي  
 فوافق شركة لا يجوز اشترى نصف حايطة ارض جاز ولا ارض الا من الشركة بيع نصف  
 جاز **مسألة** باع الزرع وذكر في القنية مبطله منها باع احد نصيبه من انسان فوافق شركة لا يجوز  
**شبه** يجوز برضى صاحبه **مسألة** ولو باع ان الشركة له ان لا يرضى بعد ذلك **مسألة**  
 شبه بيع نصف الزرع مشاعا من غيره قبل ان يدرك لا يجوز الا برضى صاحبه وقال  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ان يرضى صاحبه **مسألة** اشترى كذا زرع في ذلك وكذا  
 شرا نصف حايطة ارضه جاز ووافق شركة لا يجوز من غير شركة والظاهر في الحايطة طرد  
 مع باع احد الشركتين نصف المحرم مشاعا وسلم لم باع شركة نصيبه منه ايضا **مسألة**  
 واشترى من جاز **مسألة** باع نصف مبيعة مشاعا والرقبة لولي قال رحمه الله

وإذا باع من شجرة من موضع معلوم وله ان يفسد البيع قبل تسليم البايع اليه فعلى هذا اذا باع غنما  
 من شجر من موضع معلوم وله ان يفسد البيع لم يجز هذه عبارة الجاسر وذكر في مثلية في  
 باع نصيبه من مال مشترك من شجرة او من اجنبي ما ذن شركة جاز وان كان يوافق شركة  
 فان كانت الشركة بالخلط او بالاختلاط بنفسه لا يجوز وان كانت بالارث او الهبة او العدة  
 او الشرا جاز باع نصيبه من شجر مشترك من اجنبي لا يجوز ولا من احد شركته اذا كانوا ثلاثة  
 ومن شركته جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك من اجنبي ولا من الشركة الا ان يقطع ولو  
 لم يقطع حتى ادرك جاز باع العامل من ريب الاشجار حصة من الثمار جاز ويكفي الا ان ليس  
 للعامل تركه علمه ولكن لم يتنازعا حتى ادركت جاز لئلا يرد الالمسده وعلى هذا في الارض  
 مع الاكثار في الزرع كمن باع الجدة في السفن واخرج **مسألة** باع نصيبه من ثمار اجنبي  
 فوافق شركة لا يجوز اشترى نصف حايطة ارض جاز ولا ارض الا من الشركة بيع نصف  
 جاز **مسألة** باع الزرع وذكر في القنية مبطله منها باع احد نصيبه من انسان فوافق شركة لا يجوز  
**شبه** يجوز برضى صاحبه **مسألة** ولو باع ان الشركة له ان لا يرضى بعد ذلك **مسألة**  
 شبه بيع نصف الزرع مشاعا من غيره قبل ان يدرك لا يجوز الا برضى صاحبه وقال  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ان يرضى صاحبه **مسألة** اشترى كذا زرع في ذلك وكذا  
 شرا نصف حايطة ارضه جاز ووافق شركة لا يجوز من غير شركة والظاهر في الحايطة طرد  
 مع باع احد الشركتين نصف المحرم مشاعا وسلم لم باع شركة نصيبه منه ايضا **مسألة**  
 واشترى من جاز **مسألة** باع نصف مبيعة مشاعا والرقبة لولي قال رحمه الله



الشيه وفتاوى قاض خان لم يجوز برضي شركه وما ذكر في البدائع فهو صريح في انما  
 لم يجوز بجل الضر الذي يلحق بالشرك فظاهر انه اذا رضى به مع لان الرضى جائز قل من  
 له الحق والانسان قد يرضى باسقاط حقه وتكفل الضر كما اذا اراد الجار ان يخرج جدوا  
 على جاره فانه ليس له ذلك فلو رضى به جاره جاز وان كان فيه ضرر عليه كذا هنا  
 فحصل مخالفة بين من التناول التي تقتضي عدم ذكرنا ما لا بد لنا من ان نكمل الجمع بينهما  
 والذي يظهر من التوفيق الجمع ان كل ما ذكر في المخير والمحيط ونقل عن ابي بكر  
 ابن الفضل على ان المراد من قول هو لا انه لا يجوز وان رضى به اذا كان مقصد الشريك  
 اجبارا لشركه على التلغ انه وان رضى به لا يجوز على كل ذلك الضر ولا شك انه ضرر بين  
 كما قالوا انما اذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه يطالبه  
 المشتري بالتلغ فينظر ابيع فمالم يبعه وهو النصف الا فصار كبيع الجميع في السقف  
 اما اذا لم يتعد المشتري ضررا لشركه فقد رضى به الشريك فيجوز ببقائه على حاله الى  
 الادراك فهذا ليس فيه ضرر على احد وما علة في المحيط منهم هذه الذي ذكرنا من  
 التوفيق فانه قال لان فعله ضرر او الانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به فحمل  
 العلة لعدم الجواز نفس التلغ والضرر المترتب عليه فاذا امن الضرر جاز وعلى ما ذكرنا  
 قد امن الضرر فيجوز فاستثنى اختلاف من التلغ وحصل الجمع بين المنقول قال قيل المقصد  
 الذي فكرتم لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا لنا طريق الى الالتزام به فيبقى موضوعه ان يتغير  
 ومطلب التلغ في اننا اكمال له ذلك فكان الضرر ما لم ينفق حاصل الجمع مقصد قيل له الظلم

مما اذا دام الرضى بالبقاء الى وقت الادراك اما اذا تغير فلا يقال قاضي خان فانه يبيع  
 البيع برضا الشريك ولو انه بعد الرضى له ان لا يرضى قل له ذلك وكذا هنا يقولون ان دام  
 الحال لم يطلب المشتري التلغ فابيع حايضا الى وقت الادراك فينفذ ولمزم وان لم يستمر  
 الحال وطلب التلغ لم يجز في ذلك نظر الشريك فان طلب هو والبائع التلغ فبيع البيع  
 لانه فاسد مستحق الفسخ وان سكت الى وقت الادراك انشأ حايضا لان المانع من الجواز قد  
 زال هذا الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام صاحب المحيط والذين لا جعل الجمع واليوسف على ان  
 كلامه لا يخرج نظر او هو انه ذكره ولا ان احد الشريكين اذا تصرف في المثل المشترك تصرفا  
 يشتر به صاحبه وان كان يقبل الرد لا يجوز تصرفه الا برضي شركه به قال وسئل المبيحن  
 مد على ان يبع نصف الزرع بدو والارض لا يجوز وان رضى به صاحبه فيما نقل الردا انه  
 وان رضى به صاحبه لانه لا يجوز ان يباع على وجه التشفه وان سئل المبيحن مد على  
 وليس كذلك لان سلة المبيحن ليس فيها رداء وان رضى به شركه لا يجوز بل الجواب فما خرج  
 على وجه الاطلاق فيحمل على التقييد في غير هذا الموضع وهو اول في نقل المحيط وحده هو  
 الذي ذكر فيه انه لا يجوز وان رضى به شركه لا يجوز بل الجواب فيها خرج على وجه الاطلاق  
 فيحمل على التقييد في غير هذا الموضع وهو اول في نقل المحيط وحده هو الذي ذكر فيه انه  
 لا يجوز وان رضى به شركه وينبغي حمله على ما ذكرنا لانه اولي من الاختلاف ومن خالفه  
 فقولنا اقرب الى الفقه لان الحق للشريك فاذا رضى به لم يبيع وامامنا ما يحتاج  
 بيع نصف الزرع والثمر وسائر انواع الزراعة من الشريك بدو والارض كارض بين



رجلين وفيه زرع لهما فباع احدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض فان هذا لا يوجب  
 ايضا ما نقلناه من المحيط والآخر كثر في المحيط ذكره فيه روايتان والمختار للفتية اي اللبث  
 عدم الجواز وفي الأخير الطلق الجواب على عدم الجواز هذا كله فيما اذا لم يكن الزرع مديركا  
 ولو باع نصيبه من الزرع مع نصيبه من الارض من شركه او من اجنبي فانه يجوز رضي به او لم  
 يرض شركه لا يفي. يشكل علينا ما ذكره في الأخير ما قلنا من الاجناس وهو قول اذا  
 باع النصف من الزرع المشترك من شركه يجوز في ظاهر الرواية وروي هشام عن محمد انه لا  
 يجوز من عبارة الأخير ثم فنشتت الاجناس على هذا فلم يجد مسلة الزرع التي ذكرها  
 في الأخير فلا عنه بالكليه ولا انه ظاهر الرواية بل الذي ذكره في الاجناس ما قد ساعد  
 وهو قد نص على الجواز فيه فانه قال زرع بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه لواحد لم يجوز ولو  
 باعه منهما جاز ونص في المنيه ان يبيع الزرع المشترك لا يجوز له من اجنبي ولا من الشريك  
 الا ان ينقطع فصار لنا في هذه المسله وهو يبيع الحصه من الزرع والثمر من الشريك روايتان  
 في بانه يجوز وفي رواية لا يجوز وهذه الرواية اخارها ابو الليث وعلما جواب عامة  
 الاصحاب ولكن لا يجري على هذا لما قلنا على ما اذا كان في صورة يحصل فيها ضرر  
 بالقلع كما اذا باع رب الارض من الاكابر حصه من الزرع فانه لا يجوز لانه كلف الاكابر القلع  
 فيضر بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء اذا كان في صورة ليس فيه ضرر على احد  
 فلا يمنع من الجواز الا اتفاقا اذا باع الاكابر حصه من الزرع او من الثمر لشريكه ما كان الارض  
 فانه يجوز اتفاقا لانه يمكنه تسليمه من غير ضرر ولا يوجب احد على قلعه وتفتح الارض فالرواية

التي اخارها ابو الليث وعلما عامة الاجوبه محمولة على هذا الجواز ان يجري على الخلاف  
 والدليل عليه ما ذكره في المحيط في التحليل لها حيث قلنا ان البائع يطالب المشتري بملح  
 ما اشترى منه ليعرف نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقلع الكل ونش قلع الكل يضر  
 به المشتري فاما المشتري وهو نصيب نفسه وعمل في مسله ببيع الاكابر نصيبه من الارض  
 فقلنا لانه يمكنه التسليم بدون القسم فلا يضر احد مما علمنا ان ما قال ابو الليث  
 واخار من عدم الجواز اذا كان في صورة يضر المشتري بالقلع اما اذا لم يضر  
 وكذا يجب ان يحمل جواب من الجواز من الاصحاب لهما جابلية وغيره على هذا التفصيل  
 فنخلص الجواب حينئذ ان باع من شركه الذي لا حوله في الارض لا يجوز له على المختار  
 هذا الاخر ما اتفق من تحريم الكلام على مسلة بيع الحصه من الزرع والمبطحة والثمر من الشريك  
 ومن الاجنبي يفي **لنمسلة الخاسر والبنا المشترك اذا بيع منه حصه لا يفي**  
 او بشرطه لا يجوز ام لا وهل يكون حكمه حكم الزرع والثمر ام لا وهل يضر والحكم بين  
 الخاسر والبنا ام لا وتحريم الكلام في ذلك كله فنقول — وبالله المستعان ما  
 نقلناه من المحيط في هذه الاوراق فنقتضي التسوية من الزرع والثمر والتخلل والحق  
 والجواب في الكل واحد وقد قدسناه في مسلة الزرع وما ذكره غيرنا من خافقانه  
 قال لو كان من الارض فكل فباع احدهما نصف الثمن من كل لا يجوز وقال ايضا ولو كانت  
 الشجر من اثنين فباع احدهما نصيبه من اجنبي لا يجوز وان باع من الشريك جاز ولو كانت  
 بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من احد شركيه لا يجوز ولو باع منها جاز قوله في الاجنبي

البنا والزرع اذا بيع منه حصه لا يفي



ظاهرانه لا يجوز واما قوله في الصورة الثانية فما اذا كانت الشجرة من اشجار قباع احدها  
نصيبه من الشريك جاز ايضا مما لا يجوز ان يجري على ظاهره بل يجب ان يقال انهما اذا كانت  
الارض لهما ايضا لا يفرق بينهما ولا حد بينهما فان كانت لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الارض  
لارض قيا ساعلى الزرع كما تقدم وان كانت الارض لغيرهما بان غرسا في ارض الغير بطريق  
قباع احدهما نصيبه من الشجرة لشرطه ان كان له ارض مناصبه او استأجرها  
ارض لا غرس في المدة وباع احدهما نصيبه من الغرس في المدة فان كانت مناصبه  
فمنبغي انه اذا باع من شركه الذي لا يرض له انه يجوز ان باع من الشريك الذي ارض له انه  
لا يجوز ان يبيع الاكارع رب الارض وان كانت اياه في قبضته ان لا يجوز بيع نصيب احدهما من  
الشركه ولا من غيرهما الا اجنبي اما الاجنبي فظاهره اما الشريك فلا يجوز ايضا ساعلى ما اذا  
كان الزرع لهما والارض بينهما وقد مضى ان لا يجوز فذلك اهتداء وان كانت الارض لغيرهما فلا  
يخلو اما ان باع صاحب الارض نصيبه لشركه صاحب الارض في الاول لا يجوز وفي الثاني  
يجوز قياسا على مسألة الاكارع في الزرع وقد تقدمت قوله قاضي خان وان باع من  
الشريك محمول على هذا التفصيل وينبغي بالصوره الاخيره لا عمل الطلاقه وينبغي قوله  
وان باع من الشريك جاز ان باع الشريك حصته من الشجرة لشركه الذي له الارض غير نصيبها  
لكلامه وجميعا يميز عن وما يورده هذا قوله في الصورة الثالثه وهي ما اذا كانوا اياه  
فانه جعل الجواب كالجواب في الزرع فيسنانا نريد على ان مراده التبيين المعروف في  
مسئله الزرع ان لا يفسر حكمه حكم الزرع وفي التمهيد جعل مسئلة الشجر مقياسا عليها

واما ان باع الشريك نصيبه  
لفرضه بكونه هو

مسئله الزرع فانه قال وكذلك الزرع المشترك ولذا الخلاق جواب الاجناس الذي  
نقلناه هنا يجب ان يحمل على هذا التفصيل ايضا وهو قوله وان باع من شركه جاز  
ما ذكر قاضي خان والذي ذكر في التمهيد هو ما نقلناه من ان الشجر حكمه حكم الزرع  
فانه صرح وقال والشجر كالزرع في ذلك **واما مسئلة بيع الحصه من البنا المشترك** ٩  
**بدون الارض** فاعلم ان هذه المسئله ذكرها الاصحاب بعبارات مختلفة  
نقلنا عنهم فمنهم من قال وانما انشا الله تعالى عمدا بان كل واحد منهما وانما كل واحد  
عليه مفرد كما وابع الكلام بعد ذلك في شرح الجواب وتحرير ما نقل عنهم كسب الوسخ والحق  
مستند لمن الله سبحانه المعونه وهو خير معين فابدا الكلام بعبارته المحيطة بقوله ذكر في  
المحيطة هذه المسئله وصورها في الحايطة ولها مع مسئلة الزرع والتمتع على النكاح وذكر  
انه اذا باع الشريك نصيبه من الزرع او الحايطة بارضه او بغرضه وانه اذا باع من  
شركه او من اجنبي الى ما نقلناه عنه ثم قال في انشا طامه واما اذا باع نصيبه من الزرع  
والحايطة والتمتع من شركه في مراده يجوز ان يفسد الضرر في مراده لا يجوز وهو المختار  
للفقيه اي اليك هذا الذي ذكر في مسئلة بيع الحصه من البنا وفرد في الحايطة  
فالطامه وما على ما قاله كالطامه فما تقدم في مسئلة الزرع والتمتع واما صاحب الجرح  
فانه افرد في ضمن الكلام فانه قال وعلى هذا اذا باع نصف البنا بدون الارض ان  
كان مستحقا للبنا لا يجوز وان كان متعديا حارزا ما قاضي خان فانه وضعه بها اذا  
كانت له ارض فباع نصف بناها من غرض من رجل لا يجوز واما صاحب البنا فانه

له ان يبيع حصته من البنا وهو الجواب  
والجواب الثاني انما تقدم في ظاهره  
والجواب الثالث لا يخلو الجرح من ان الشريك  
المسئله



قال بنابر طبرستان في الارض لغزها فباع احداهما نصيبه من البناء لشركه لم يجز له لا  
 يمكن تسليمه الا بغير روه ونظر البناء واما صاحب الشبه فانه ذكر المسألة  
 فقال بنابر طبرستان فباع احداهما نصيبه من ارضي فخر اذن شركه لا يجوز وكذا الراجح  
 والشجر ولو باع من شركه يجوز في نوادر هشام لا يجوز واما صاحب الخلاصة  
 فانه قال وفي التجريد قل في بنابر طبرستان في الارض لغزها فباع احداهما نصيبه  
 من البناء لشركه لم يجز واما القدوري فانه ذكر في شرحه مختصرا لغيره فقال قد ذكر  
 محمد في كتاب الشفعة في بنابر طبرستان في الارض لغزها فباع احداهما نصيبه من البناء  
 لشركه لم يجز له لا يمكن تسليمه الا بغير البناء وفي ذلك ضرورة فاما الزاهر فانه  
 ذكر المسألة في القية فقال باع نصف عمان شيعه مشاعا والرقعة للوالي قال مع كذا في  
 رحمه الله عند الشافعي يجوز بيع نصف عمان مشاعا والرقعة للوالي به كان يفتي  
**نحو** من غير تفصيل **شبه** كذا في بيع نصف الزرع لان العمان للبيعة شبيهت  
 الرقعة والكد الزرع قال رحمه الله فالخامس ان يجوز بيع نصف عمان مشاعا  
 اختلاق الروايتين والمشاع والجواز اصح وارفر واما الناظر فانه ذكر في اجابته  
 فقال وذكر في كتاب الشفعة الاصل لو اشترى نصيب احد الشريكين من البناء  
 ارض لم يجز البيع وكذا النخل والشجر في هذا فقد صح ان يشترى مع احداهما نصيبه  
 من جملته وله كذا النخل والشجر ولو باع من شركه جاز في نوادر هشام لا يجوز ايضا من شركه  
 واما صاحب المنية فانه قال باع نصيبه من بناء من اجني فخر اذن شركه لا يجوز واشترى نصف

في جواز بيع نصف عمان مشاعا  
 احلاف والجواز اصح وارفر

اخره يجوز

طاب ما رضى جاز ولا ارض الا من الشركه هذه عبارة الاصحاب فتقول  
 البناء المشترك من ارض لا يملكها الا ان كانت الارض لها انصافا ولغيرها او لا حد لها فان  
 كانت الارض لها فباع احداهما نصيبه من الارض والبناء جازا لانها في سوا باع من شركه او  
 من اجني فان باع من شركه ففقد رواتان كما ذكر صاحب المحط والمختار عدم الجواز  
 لانه يمكن المشركي التلغ فيضرب به كاعلله ابو الليث وان باع من اجني لا يجوز رواة  
 واحدة وان كانت الارض لغزها ففقد الصوت في الذي ذكره صاحب البه اعم والقدور  
 وصاحب الخلاصة وجعلوا الجواب فيما انه اذا باع نصيبه من البناء لشركه لم يجز  
 هذه العنان انه اذا باع من شركه يجوز لكن ما ينبغي ان سعي في هذا المفهوم الى كل  
 الصور بل يمتنع للصوت الذي لا يمكن الشراء الباع فيه ان يملك المشركي قطع البناء  
 وصورها اذا اعادها ارضا للبناء مدة معلومة فبنيها فربما اشترى كائنها فباع  
 احداهما حصته من البناء لشركه بغير انقصا الرقعة قل ان لم يملك التلغ فان كان  
 الصوت لا يمكن الباع ان يملك المشركي التلغ لانه لا حله في رقعة الارض لا رجه ملك  
 العن ولا يملك الشفعة لانه في المدة كان ما لا يمتنعنا مع شركه فلما باع نصيبه من  
 البناء لم يبق له فخر حتى يحشي منه القلع لان العارضة قد انقضت مدة فبجوز البيع من شركه  
 في هذه الصور فاما اذا استاجر ارضا للبناء مدة معلومة اجاز بيعه فبنيها  
 فيه بناء مشتركا بينهما ثم باع احداهما حصته من البناء لشركه من غير ان يوجبه نصيبه  
 من الارض فان كان هذه الصور يمكن الباع الزام المشركي بقطع البناء من الارض باجماع

وان باع نصيبه من البناء بدون  
 الارض فلا يجوز اما ان باع من  
 شركه او من اجني



ومطابقا لاجلها حتى يستوفى منفعتها المملوكة بغيره الا ان كان في حوزة المزارع لم يدر  
 ويجري في هذه الصورة ايضا اخلافا للرواية الجواز وعدمه وهو الرواية الثمانيه كما ذكر  
 ابو الليث فاللغز ان يحمل مفهوم قوله على هذا الذي فصلنا حتى يكون على هذا العار محمول على الرواية  
 الثمانيه الفرقة الى الفرقة وان كان كمن ان عدم الى ذكره لانه الرواية الاخرى كمن ان يكون  
 لانه اشبه بالفرقة وموافقا لاختيار ابي الليث السرخسي كمن وان مراد به هشام صرخة  
 في انه لا يجوز ايضا من شركة كائنا في ان كانت الارض ارضا واحدة او صورا جارا جارا  
 حايطة بغير ارضها وارض الحايطة ارضا واحدة او ثرا ضيا على ذلك وبنينا الحايطة من اهلها  
 ارضا واحدة نصيبه من هذا الحايطة فلا خلاف اما ان يباع نصيبه من البناء اجنبي او لشركته فان  
 باعه اجنبي لا يجوز ولا يباع لشركته فلا خلاف اما ان يباع صاحب الارض نصيبه من الشركة الاخر  
 او على العكس في كلتا الصورتين بمعنى ان يجوز هذا البيع ومناقرة بيع الزرع والقرار  
 في الصورة الواحدة وهي بيع صاحب الارض من الاكار وعكسه يجوز ان هذا ليس البناء  
 مستحقا للبقاء بعقد لازم لانه لا يكون الا على الامانة او العارية فان الارض التي في الحايطة  
 لمذا كانت ملكا لادنها والبناء بينهما فاما كون بنا الاخر مع صاحب الارض من الاباء او  
 العارية وانما كان في ليس لازم كلاف الزرع والقرار لانه يكون بغيره لازم وهو المزارعة  
 المناسبة فاذا يباع صاحب الارض نصيبه من الشركة في الزرع او الثمر فبذلك يباع ما هو  
 مستحق للبقاء اصل المزارعة والمناسبة تكون البايع المشترك للذبح فيغير مملوك النصب  
 الاخر الذي لم يبع وهو كمن مستحقا للبقاء فصار كالتعاقب الذي لم يكن للشركة في البناء

من شريكه فان ميسله الزرع  
 والغراس لا يجوز ان يبيع  
 صاحب الارض

الذي ذكرنا  
 في كتابنا  
 في الحايطة  
 في الشركة  
 في البيع

في الحايطة هو الزرع فصار النفع مستحقا للذبح كالمقاييس ولو كان مملوكا حاشية جاز  
 بيع نصيبه كذا ابناء على ان هذا الذي عينه قلن صاحب الارض من ميسله الزرع منه اللهم الا ان  
 يقال انه قد يكون في حوزة المزارع وهو ان يوجع نصيبه من ميسله الزرع منه وهو الميسل جازا بنا  
 وفي هذه الصورة بحاجب مائة مثل سلة الزرع وانه يجري فيه رواية ابن زياد الجواز  
 وعدم الجواز هو المختار واما قول الشئمة والمثية فباع ارضا نصيبه من اجنبي فافترس  
 لم يجوز ان مفهوم ذلك انه اذا كان بائنا الشركة يجوز فالطام في هذا الكلام في سلة الزرع  
 وقوله رضى صاحبها وبورضى صاحبها وقد تقدم الطام في هذا القول صاحب الغنمية  
 نصيبه من حاشية الفرقة واللواحي وانه يجوز بيع العارن المكون وهو كان في شركة  
 خاخر زاد وعلاهما على حاشية او عبد الرحيم الحوي ابو عمر الحافظ فانه من  
 وهي كمثل الكل وفرق ما فرق وهذه هي المسئلة التي ذكرها القدر في وصاحبها من الحايطة  
 ونقله هنا فتوى من ذكره لانه يصح معا دنا ولا يجوز العدة دل به عما نقله القدر في  
 الاصل وصاحبها بائع وصاحبها كماله فان الذي نقله رويته وهذا اختيار  
 فتوى بعض الاشباح ولم ينص على ان الفتوى عليه لانه كان فلان وفلان وكما انهما  
 لم يفرقا بالرواية وهو الا لئلا يها اذا دار الامر بين ان يفتي بما ذكره القدر وما  
 البديع والحلاصة من الرواية ومن ماذن في الفتوى من هذا القدر فلا يجوز ان يفتي الا بما  
 ذكره القدر في حاشية الفرقة واما الفرق الذي فرق به فما حاشية كائلا ولا هو قريب الى  
 الفرقة لان الفرق في الزرع والبناء احردهم خشية القلع متوقفة وقوله لانه للبقاء



والصاع وادكر اراجح ولفق  
والقول احلاف الراوم

فأشبهت بيع الدقة ليس بشئ لانه لا يمنع المطالبة بالثمن الذي يضر به وقوله فالحال  
ان في حوزة بيع العمان مشاعا احلافه اشترى فهو في الشراء اما في الاجنبي فلا اذا كان  
كذلك فابو الليث قد اختار عدم الجواز وهو ان يرد له دونه هشام انما ذكره ان  
الاجم هذا الا في هذا الموضع من الفقيه والخامسة من عند المصنف لانه قد روى الرواية  
ان الذي ذكره هو الاجم وفي قوله فالذي يجب ان يجعل مما نقل الله وري وصاحبها بيع  
والخلاصة ولا يورث عنه انما ذكره في الفقيه والله اعلم فتخلص الكلام في بيع الحصة  
من البنا المشترك به و ان ارضه ان يباع الشريك حصة من الاجنبي لا يجوز وان باع لغيره  
الاخر ينبغي ان يجرى البيع سواء كانت ارضه للبايع او للمشتري وان كانت لغيرهما فلا يملكها  
ان كانت في ايديهما با حارة او با عانة او بقبض فان كانت با حارة بينهما فلا يملكها  
اجرا لبايع نصيبه من الارض من المشتري او لثام باعه نصيبه من البنا او لاقان اجرة نصيبه من  
الارض ثم باعه من العمان صح البيع وان لم يوجر نصيبه من الارض لا يجوز وان كانت با عانة لهما  
من مالهما وقد اعار منها للبنا مدة معلومة فبنيتهما باع احدهما نصيبه من البنا الشريك  
وقد مضت المدة فانه يجرى وان باع قبل مضي المدة ينبغي ان يجرى فيه الروايتان وان كان غصبا  
بينهما بان تعديا في ارض الغير وبنيتا بتمام باع احدهما نصيبه من البنا لا حصة فانه يجوز هذا  
البيع الاجنبي وللشريك فانه غير مستحق للقبول هو مستحق للقبول والمستحق للقبول كالمفروع  
حقته فكانت باع نصيبه وهو مفروع ولو باع وهو مفروع صح فذلك انما قاما  
الاحكام التي في ديارنا فالغالب فيها ان يكون بغير جابر بل تسحق الارض وتعرف بغيره ويغوض

الاحكام التي يكون فيها حارة

الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة  
الاحكام التي يكون فيها حارة

ومن غرضه على كل ما يندرج مكنون بملغ من الدراهم على اخلاف البنا والمحال يبقى  
الذي سني فيما يورث ذلك العذر في كل سنة من غرضه فلهذا ينبغي ان يكون من  
قبل العارة ليس له فخر حتى يخشى منه الزام المشتري بغير بيع الارض فنحن هذا  
في تفسير الحكم في هذه المسئلة اما اذا رفع الى القاضي بيع حصة من بنا وكل من يثبت  
ذلك الشبايع والحكم به اولم يطالب منه الحكم فانه مكتشف عن امره فادان بغير اعن  
ان البنا الذي بيع منه الحصة مستحق للقبول في الارض فعل فيه على ما قد مضى او لا من  
التفاصيل وان ثبت عندنا انه غير مستحق للقبول سمع بيننا الشبايع واثبت حكمه  
ان شاوله الجوابية الغراس والزرع ان ثبت عندنا ان لا مستحق للقبول عمل فيه كانه  
من التفاصيل وان ثبت عندنا انه غير مستحق للقبول اثبتناه كانه مضى في البنا والله اعلم  
**مسألة بيان حكم المقبوض على سوم الشرا اذا عكس في يد الذي اخذ**  
وتحرر الكلام في ذلك ذكر في الفقيه في باب الحضانة في القبض على سوم الشرا ثم عن اي حصة  
قال له هذا التوبك بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر فيه اذ قال حتى راى في فخذ  
على هذا وضاع منه فلا شئ عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فضاء فهو على ذلك  
التمس ط اخذ منه ثوبا وقال ان رضيت اشترته فضاء فلا شئ عليه وان قال  
ان رضيت اخذته بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب التوب هو بعشرة فقال للمسلم  
هاته حتى اطر اليه وقبضه على ذلك وضاع المزمع شئ **ح** ولا يجب ضمان السوم  
الا بذكر الشئ قبل هو قول ابي سفيان وبلغ عن محمد بن مسلم فلها ذكر في الحديث قال واما حكم

التي هي حصة البنا مسبيع  
ان يجوز بيع الحصة من البنا  
ومن البنا بغيره لا يملكها  
عن الدخول لان من البيع  
المعروض حقيقة والله اعلم  
بما يصير من العمان



المفوض على سوم البيع مضمون بالثمن من يزل ثمنه وان لم يزل له ثمن لم يكن مضمونا لانه من بابين  
 ثمنه ثمنه الاستنباط اخذ للعقد فيكون سبيله الى العقد فالحق حقيقة العقد من حق  
 الضمان دفعا للضرر عن مال كذا كانه ماضى فيه الا بعوض فصار الثمن مضمونا للعوض  
 وعوضه الاصل هو القيمة ما لم يصطح لها وينفق على المسمى من يزل له ثمن لم يكن اخذ  
 للعقد فلا يمكن الخاتمة به وفي المشتق ولو قال لاخر هذه الثوب بعشرين فقال المشتري  
 اخذ بعشرة فذهب بالثوب وهو كذا في فعله قيمته لانه قبضه لجهة البيع وقد بين  
 ثمنه ولو استهلكه فعليه عشرون لانه بالاستهلاك صار البيع بالمسمى دالة حلا  
 لفعله على الصلاح والسداد ولو قال البيع رجعت عليك وبيع مات احد ما قبل  
 قبل ان يقول المشتري رخصت انتفع بجهة البيع فان استهلكه المشتري بعد ذلك  
 فعليه قيمة كافي حقيقته البيع لو انتفع بجهة البيع في يد مضمونا فله ان يتركه في ثمنه  
 فاضى فان رجل قد من البراز ثوبا فقل اذهب به فان رخصته اشترته فاضى من يد  
 لا يغني ولو قال ان رخصته اشترته بعشرة كان ضامنا لو قيل بالثمن اذا اخذ السلعة  
 على سوم بعد بيان الثمن فادام الموكل فلم يرض به الموكل فرد على الوكيل فذكر عند الوكيل  
 كان الوكيل ضامنا قيمته لانه اخذ على سوم الثمن وان لم يكن امره لا يرجع الى امر الثمن  
 لا يكون امرا بالآخر وجعل بيع سلعة فقال للمخبر انظر فها فخذ انظر فها فخذت  
 يد لا يغني وان قال الثمن بعد ما نظرتكم ببيع قالوا يغني والصحة انه لا يكون ضامنا الا  
 اذا قال صاحب السلعة كذا وذكر في الثمن والظاهر والمفوض على سوم الثمن لا يغني الا

بعد بيان الثمن ظاهر الرواية وذكر في فتاوى الكبري الخاص المفوض على سوم الثمن  
 يكون مضمونا بالقيمة اذا بين الثمن اخذ القيمة او اللبث في سماع العيون فانه اذا  
 قال اذهب بهذا الثوب فان رخصته اشترته فذهب به فله ان لا يغني عن الثمن ان  
 رخصته اشترته بعشرة فذهب به فله ان لا يغني عنه وعلمه القاضي وذكر في حاشية الكمال  
 في موضع من كل موضع يكون البيع مضمونا عند المشتري بالثمن لا من جهة الثمن اما اذا كان  
 مضمونا بالقيمة كسوم البيع والمضروب من بيع من الغنم المستحق فلا يحتاج الى تحديد  
 وذكر في موضع اخر قال من المشتري قال او حقيقته لو قال هذا الثوب بعشرة فقال المشتري  
 فانه انظر اليه او ارضه غير كذا فخذ فاضى لاشي عليه اما لو قال فانه فان رخصته اخذ  
 فاضى بل رخصته ساوم رجلا ثوبا فقال هو لك بعشرة فقال المشتري بل بعشرة فذهب  
 به ولم يرض بالثمن بعشرة لايبيع بينهما ولكن ان استهلكه فعليه عشرون وانما يرض  
 ان يحب القيمة وعمره ايحى هذا الثوب بعشرة فقال لا اخذ لا بعشرة فذهب به بل رخصته  
 خمسة عشر ان كان ما يد المشتري حين ساوم وذكر في القوي شرح الجامع الكبير  
 قال اصل الباب ان الغنم اذا اتجانسا ثوبا او اذا اختلفا راسا لا على عر الا ديني  
 ولا يوجب الا ديني من الاعلاف الغنم الذي يجانس الغنم المستحق بجهة الثمن هو  
 الغنم الذي يوجب لوز الغنم مضمونا بنفسه وهو القيمة للغنم الغنم في  
 عن قيسر الشراحي لو هلك قبل الغنم وقبل الثمن منه هلك من مال المشتري  
 وكل غنم لا يوجب على ان يرضى من المفوض بنفسه كغنم الوديعة والعارنة او

وذكر في تنقيح الفتاوى الكبرى  
 المفوض على سوم الثمن انما  
 يكون مضمونا اذا كان الثمن  
 نفس عليه القيمة ابو الليث

قاعدة



موجب الضمان لكن لا موجب ضمان المقبوض بنفسه كقبض الرهن من سوب عن غير الشر  
 لكن سوب عن غير الجبهه وكذا كل قبض هو قبض ضمانا وقبض امانة سوب عن غير الجبهه  
 لان الشيء انما يوجب ضمانا عن غير الجبهه او دونه اما لا سوب عما هو فوقه  
 وقبض الشرايق بنفسه فمضمون بنفسه كالقبض في الغصب فقولنا قبض لنفسه  
 لا شك فيه لان المشتري يقبضه لنفسه لا لغيره وقولنا مضمون بنفسه لان الو  
 الاصل هو اليه وقيمه معناه ونفس الشيء معناه فمعنى قولنا مضمون بنفسه  
 اي قيمته وانما قلنا ذلك لان الاصل وجوب المساوي رعايه الجاهل والمشتري  
 هو القمه وانما يصار الى الثمن عند صحة النواصي منها شرعا لان وجوب المساوي  
 للمظن منها في وجوب ذلك تحصيل لا لغرضها ومقصودها ولهذا كان الواجب  
 في العهده الناسد هو ايقمه حكما للعده لا للتشدد وكذا في المقبوض على رسوم  
 الشراء والمقبوض على حكم البيع الذي فيه الخيار للبائع فعلم ان الخيار الاصل في  
 البيع هو ايقمه كان الموصى الاصل في النكاح هو المشترا وانما يصار الى المسمى  
 عند صحة التسمية كذا عاقلنا فتم رتبنا من هذا كله ان المقبوض  
 على رسوم الشراء مضمون بالقيمة اذا ذكر في حالة المساومه الثمن والمراد منه ان الثمن  
 فيه ذكر الثمن من جانب المشتري لا من جانب البائع وحده فانه قال في القنيه  
 عن اي حقيقه قال له هذا الثوب بعشرة دراهم فقال حتى انظر اليه اذ قال حتى  
 اريه غري فاخذ على هذا وضاع منه فلا شيء عليه ولو قال له انه فان رضيت

عاقبه

اخذته فضاغ فهو على ذلك الثمن فحمل ذكر البائع وحده ليس بوجوب للضمان وكذا  
 في المسئلة التي ذكرها بعد هذه المسئلة لوقال ان رخصته اخذته بعشرة فعليه  
 قيمته ولو قال صا حيا لثوب هو بعشرة فقال المساوم حتى انظر اليه وقبضه  
 وضاع لا يلزمه شيء فعلنا ان المراد من قول الاصحاب اذا ذكر الثمن اي مرجحة  
 المساوم لا مرجحه البائع وحده وبقية الاصحاب لا يرد ذكرنا كلامهم ذكرنا مثل  
 ما ذكر في القنيه فليعني بهذا التخيير فانه فائدة جليله فان المشتري راي  
 المذموم كان هو ذكر الثمن بطلنا سواء كان مرجحة البائع او المشتري وكذا  
 المسموع من الغفرا والشيوع وليس الامر كذلك فان كل المسائل مشهورة  
 حررا فانه لو كان مكشفي لذكر الثمن مرجحة البائع وحده لكان يجب الخيار  
 قولهم قال صا حيا لثوب هو بعشرة او خذ بعشرة وقال المساوم فانه حتى  
 انظر اليه وقبضه وضاع وهل يدعي انه يقبض وقد نصوا في جميع الكتب انه  
 لا يقبض ونصوا في جميع الصور التي فيها ذكر الثمن مرجحة المساوم وحده انه  
 يقبض فعلنا ان ذكر الثمن الذي هو شرط في الخيار بالمقبوض على رسوم الشراء  
 انه يكون من جهة البائع والمساوم معا والمرجحة المساوم وحده وانما مرجحة  
 البائع وحده فلا تصور المساومه تقدم فاعتلنا به عن الاصحاب في  
 انه وقع في المصنفات ما نقلناه عنه انه يجب القيمة وفي بعضها يجب الثمن ولا  
 نحن ما بين القولين من الاختلاف فان قول من قال الثمن المراد به المسمى في حالة



المساومة وقد يكون الثمن من القيمة او اقل منها واذ انظرنا الى ما قاله الشيخ حاله  
المحصري بما نقلناه عنه وفيما قاله في المحيطين ان المراد من قول من قال الثمن انه  
القيمة لا نفس المسمى ذلك ان البيع حال الذر الركون قال في المبيد اصله لان  
الاصل وجوب التسوي وعامة للجانبين والمساوى هو القيمة وانما يصار  
الى الثمن عند صحة التراضي منها شرعا ثم قال ذلك المقتضى على سبيل التراضي  
ان صحة التسمية لم توجد لان المكون الا عن تراضها ولم يحصل ذلك بعد اذ لو حصل  
لكان شيا بانا لانه يكون شيا بانا لتعاطيها كما نشأ المسئلة حينئذ يفتى في سبيل التراضي  
على سبيل التراضي انما كانت تكون مسئلة البيع بالتعاطي وكذا قول صاحب المحيط  
ولانه ما رضى بقبضه الا بعوض نصا والتعويض يلزم ما للعوض عوضا الاصل هو القيمة  
ما لم يصطلا او متفقا على المسمى بعين ان كل قول من قال فضاء يلزمه ثمة اي ثمة وقد  
وقع هذا في عمارة الخزانة بما نقلناه في هذه الادوار وفي القيمة ايضا من قوله فعول  
ذلك الثمن والملاذ القيمة لما ذكرنا فلهذا حفظ هذا ايضا فانه من قبل المشتبه على عرف  
على كلام القسبة والخرابة ثم وقع في كلام المحيطين في هذا الكلام ولا يستهلك فانه  
على ما اذا قال خذ هذه العشرة فقال المشتري اخذ عشرة فذهب بالشوب وهكذا  
ان عليه القيمة وعلى ان يقبضه بهذه البيع وقد بينا في هذا فلو استهلك فعليه  
عشرة وعلل ذلك لانما لا يستهلك صار راضيا بالبيع بالمسمى دلالة جلا فلهذا  
على الصلاح هذه عبادة وهو ذمة حسن ونظر صحيح وهو موافق للفوائد والمنقول

الفتاوى

الفتاوى فصاح الى التفصيل بعد ذلك في هذه المسئلة فنقول المقتضى على  
سبيل التراضي اذا ذكر الثمن في حالة المساومة فمحمون لا يخلوا اما ان ذكر البايع الثمن وحده  
او المشتري وحده او ذكره معا وبعد ذلك فلا يخلوا اما ان يذكر بعد التراضي نفسه مثل  
ان يكون ضاع او تلف بنفسه واما ان استهلك المشتري ففي الوجه الاول من التراضي  
المعظم المشتري الضمان ذكر البايع الثمن وحده على ما قدمناه وفي الوجه الثاني والثالث  
من التراضي الثاني انه اذا هلك بنفسه من غير استهلاك من المساومة فانه يضمن قيمته للبايع  
وظاهر كلام الاصحاب انها يجب بالقيمة ما تلفت سواء كانت القيمة اقل مما سمي بالذر  
ينبغي ان يقال اذا وجبت القيمة لا يراد بها المسمى سواء كان ذكر المسمى في حالة المساومة  
من البايع والمساومة او من المساومة وحده وذلك لانه ان كان ذكر منها فغرض البايع  
لهذا التراضي فلا يراد عليه كقولنا في الواجب في الاحارة الفاسدة وان كان من المساومة  
وحده فذلك ايضا لان البايع راض بمقدار القيمة حيث سلم المبيع الى المساومة فصار  
في معنى ذكر الثمن بنفسه وفي الوجه الثاني من هذا القسم وهو ما اذا استهلك المساومة  
المبيع انه يلزمه المسمى انه صار راضيا بالقيمة دلالة فيلزمه المسمى فلهذا  
لنا من هذا كله ان المقتضى على سبيل التراضي ان ذكر البايع والمساومة في حالة  
المساومة ثمة او ذكر المشتري وحده واذا هلك في المساومة بنفسه يلزمه ثمة  
وينبغي ان يكون على ما قررناه ان استهلك المساومة يلزمه الذي سمي البايع فان لم  
كن البايع بسببه بغير القيمة ولو قيل انه يجب ما سمي المشتري كان له وجه والله اعلم



ما قبل ان يوصف ويذكر  
ما قبل ان يوصف ويذكر  
ما قبل ان يوصف ويذكر

واما قول صاحب الفقيه واجب ضمان السوم الا يذكر الثمن في حال التضرع هو قول ابي يوسف  
فقد كل هو الصحيح وعليه الفرض معنى قوله وكفى عند محمد ان يسل قلبها وان لم يذكر الثمن  
وجمع ان الشرط في الشرع حصول الرضى فانما البيع وقد حصل ولكن هذا لا يمكن الوقوف  
حقيقته ولا توجه الا لزام به عند القاضي لا ينص عليه على مثل كل واحد منها فيما  
يتعلق بنفسه وتفسر هذا الميل الى العلم ان يسل قلب البائع الى نعمة من هذا  
المسادم ويميل قلب المسادم ايضا الى شراء هذه السلعة هذا الذي يظهر في تفسير الميل  
وما وثقت عليه في كتاب الا في الفقيه كما نقله في غير ما قول قاضي خان من بيع سلعة  
فقال لغيره انظر فها خذها لينظر فها لم يكن في يد كذا يضمن وان قال الناظر بعد ما نظر  
بكم يبيع قالوا ان يكون ضامنا والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال صاحب السلعة  
بكذا فادله لا اشكال فيه واخر وهو قوله والصحيح انه لا يكون ضامنا الا اذا قال  
صاحب السلعة بكذا فاذ في الظاهر انه يشير الى ان ذكر الثمن من جانب البائع كفى  
والضمان وسبقه على ما قدمناه وقد رناه وليس كذلك في صحيح اول من التعارض وقول  
قاضي خان الا اذا قال صاحب السلعة بكذا اي وقال المشتري بكذا الا لزم الاختلاف بين  
الاقوال ولتناقض كلام نفسه واما قول صاحب الحزانة عن كذا يبيع كذا الثوب بعشرين فعلى  
لا اخذ الا بعشرة فذهب به يلزمه خمسة عشر ان كان في يد المشتري حين سادم وجهه  
مشكول ولم اقف له على وجهه وانما ظهر لي شيء وهو ان العشرة لازمة بغيره وما زاد عليها ففيه  
نظران نظر من جانب البائع ونظر من جانب المسادم واجتماهما وجبا التضييق اما الذي

من جانب البائع فهو رضاء بتسليم الثوب مع قوله لا اخذ الا بعشرة واذا انقضى على هذا  
وجه كان يجب ان لا يلزم شيء سوى العشرة واما الذي في جانب المسادم فهو اخذ الثوب مع  
قول البائع بعشرين وقوله دليل على عدم رضاءه مادام ان اخذ مع قوله بعشرين يدل  
على انه راض به ففضية هذا ان يلزمه الذي قال البائع نداد الامر من ان العشرة الزائدة  
لمجربها ومن ان لا يلزمه فينصفه بنظر الجاني هذا الذي ظهر في رحمه قول محمد بن القاسم  
**مسئلة البراءة من العيوب في البيع والمشتري بشرط البراءة من كل عيب**  
في الكلام في ذلك فذكر في شرح مختصر الطحاوي للاسيدي ان قال والبائع بالبراءة من العيوب  
جائز في الحيوان وفيما سواه ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف عليه  
المشتري وما لم ينف عليه وسواء سمي جنس العيوب او لم يسمى واشار اليه او لم يشير اليه  
من كل عيب موجود بعد وقت البيع وعما حدث بعده الى ان قال في تفسيره قوله في حقيقته اي  
يوسف وقال محمد لا يبرأ من الحادث واجمعوا ان البيع لو كان بشرط البراءة من كل عيب به  
انه لا يبرأ من الحادث فانما قال واقتصر على الموجود ولو قال بشرط البراءة من كل عيب  
وما حدث فالبيع فاسد ولو وجد المشتري ما يبيع عيبا فجاء به بعد ما وقع  
الشاي بشرط البراءة من كل عيب فاختلفا فقال البائع كان هذا العيب موجودا وقت  
البيع ودخل في البراءة وقال المشتري هو حادث ولم يدخل في البراءة فعلى قول ابي حنيفة  
وابن يوسف لا فائدة في هذا الاختلاف انه لا يبرأ منهما جميعا عند ما وانما يبرأ  
الاختلاف على قول محمد فعلى قوله القول قول البائع مع عيبه على العلم انه حادث ولو ان

قد عرفت فانه لا خلاف ان قول  
الرجح من هذا الكفر بتباعد العيب  
وفي موضع آخر انه لما انفصل قول  
جميع من عدل بين البائع والراي الاول  
فانه رضى في تمام الدعوى وكبر في الدعوى  
كما هو ان القول في التمسك بالحق فان كان  
الكفر في الثاني كما ان التمسك بالحق



رجلا قال رجل مت منك هذا العبد على انه ابنا د على اني بري من اياقه وقال الاخر قبل بطلت  
 خصوصه مع بايعه في الاياق ولو اختلف البائع والمشتري وادعى البائع ان البيع كان بشرط  
 البراءة من كل عيب وانكر المشتري فالقول قول المشتري مع مینه ولو اقام البائع البينة على  
 ما ادعى بطل حرم المشتري الفهم وذكر في المذهب قال نبي اخر في البراءة عن العيوب اذا باع شيئا  
 على انه بري من كل عيب صح البيع وثبتت البراءة عن العيوب بكلامه وقال السافعي لا تنضم البراءة  
 والصحيح من هذا ان البراءة سقطت فيه بمعنى التملك اما كونه اسقاطا فبدليل انه صح نزاع  
 قبول كالطلاق والعناق واما كونه فيه معنى التملك فبدليل انه يرد بالرد واما كونه  
 فالجهالة لا تمنع صحة اما صحه الاسقاط فظاهر واما صحه التملك فلا نه فيمكن الاحتجاج  
 فيه الى تسليم ان ما وقعت البراءة عنه مسلم من وقت البراءة له اللهم الا ان الممنوع التسليم  
 والتسليم لا يمنع اذا صحه التملك كالاشترى ثوبا من صبيته ويدخل هذه البراءة البراءة  
 عن العيب الموجود والحادث قبل القبض قال ابن يوسف وقال محمد بن كمال في الحادث  
 وهذا ايضا على انه اذا باع بشرط البراءة عن عيب بحدوث بعد البيع قبل القبض بل يصح ان لا  
 فعند ابن يوسف يصح وعند محمد لا يصح ولو شرط انه بري من كل عيب بحدوث بعد البيع فالحادث  
 في قولهم جميعا وكذا اذا اخبر من العيوب صح التخصيص ولو كانت البراءة عامة واختلفنا  
 في عيب فادعى المشتري انه حادث وقال البائع كان يوم العقد قال قول البائع  
 قوله وقال زفر والحسن القول قول المشتري ولا شأن في هذا على قول ابن يوسف لان  
 البراءة العامة تنناول الثام والحادث فلا يثبت هذه الا خلافا في ذكر في شرح التمهيد

كل

للاهمري قال واذا اشترى عبدا او شرط البراءة من كل عيب فليس له ان يردده عيب وان لم يسم  
 العيوب وبعد ذلك يدخل في هذه البراءة العيب الموجود والحادث قبل القبض عند ابن يوسف  
 وقال محمد وزفر في كل الحادث والحادث ينال على ان شرط البراءة من كل عيب بحدوث بعد  
 البيع قبل القبض صح عند ابن يوسف خلافا لجمهور ولو شرط انه بري من كل عيب لم يدخل  
 الحادث اجماعا ولو اختلفنا في حدوثه فالقول قول المشتري وكذا البراءة العامة عند  
 زفر والحسن خلافا لجمهور وكذا اذا اختلفنا في ازيد او اقل العيب فالقول قول المشتري ولو  
 خص خبرا من العيوب صح التخصيص ولو قال ابرأ من كل عيب بعينه فاذا ابرأ عور  
 لم يبرأ ولو قال انا بري من كل عيب الا اياقه بري من اياقه ولو قال الا الاياق فله الرد  
 ما لا باق ولو قال انت بري من كل جزء قبل ذلك دخل العيب هو المثار دون الرد وكذا  
 في فتاوى فاضل خان رجل باع جارية وقال انا بري من كل داء ولم يقل من كل عيب فانه  
 لم يبرأ عن العيوب عند ابن يوسف اذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل ضمنه لك عاه  
 وكان اعشى يرد على البائع فانه لا يرجع على الضامن بشي من الثمر ولو قال الضامن ان كان  
 اعشى فعلى حصه العي من الثمن فراء اعشى كان له ان يضمنه حصه العي وذكر في البائع وكذا  
 البيع بشرط البراءة عن العيب عندنا سواء لم يسم العيوب بان قال بعت على اني بري من كل عيب  
 او ضمن بان سمى جنسا من العيوب ولو شرط على اني بري من العيب الذي بحدوث روي عن ابي  
 ان البيع بهذا الشرط فاسد وذكر في المبسوط قال واذا ابرأ من العيب الى المشتري عند  
 عند البائع من كل عيب فهو جائز وان لم يسم العيوب عندنا ثم بحث ثم قال فاذا اعر فنا



جواز العقد بهذا الشرط فلتلخص في البراءة من كل عيب موجود به وقت العقد فلما  
حدث عيب خرب بعد البيع قبل التسليم فلو ادخلنا هذه البراءة ايضا في قول ابي حنيفة وهو  
الظاهر من قول ابي يوسف وقال محمد بن فرواح الحسن لا تدخل البراءة عن العيب الحادث  
هذا الشرط وهو رواية عن ابي يوسف فاقول ابو يوسف يقول العيب الحادث قبل القبض  
لما جعل كالموجود عند العقد في ثبوت حرج الرد به فكذلك يجعل كالموجود عند العقد  
في حرج خوله في شرط البراءة من كل عيب لان مقصود البائع اثبات صحة المزمع للعقد  
والامتناع من الالتزام بالاعتذار على تسليمه وفي هذا الفرق من العيب الموجود والحادث  
قبل القبض ولو شرط البراءة من كل عيب به لا يتنازل ولا الحادث بالاتفاق وذكر في الفتاوى  
الكبرى الخاص في ان من اشترى شيئا ويرى اليه البائع من كل عيب ثم وجد عيبا فان وجد  
عيبا لسرقه والقبول والا باق لا يرد ولو وجد عيبا لم يرد من كل عيب لان رد مكنه ذلك العيب  
فان الغاية اذا ذكرت في البيع برادى هذا وان كانت على غير هذا الباع وقيل ان يرى من  
كاد اذ لم يقل من كل عيب بل لانه لا ادخل في العيب اما العيب فليس يدخل في البراءة  
باع جارية فقال برت اليك من كل عيب بعينها فاذا هجر عيبا اذ لا بد ان يكون  
برت اليك من كل عيب بيدك فاذا يدق مقطوعة لا بد ان هذا ليس بعيب وان كانت  
اصبع واحدة مقطوعة بري لانه عيب لا يدق ولو قل من كل عيب كما يرى من ذلك كله  
لما قل العيب الجارية ولو قل لاخر انت بري من كل عيب حتى قبل كده خل العيب في الحاضر  
ولا بد من الدرك لان العيب حتى قبله المالك والدرك لا وذكر في الكافي شرح الواقي

تقع

البراءة من المجهول مدخل عتق  
العيوب لا ضمان الدرك

قالوا ابرك البائع من كل عيب عند البيع صح وان لم يسم العيوب ولم يسله ان يرد عيب قال  
الشافعي لا نفخ البراءة من كل عيب ما لم يسم فتقول من عيب كذا وكذا او في حرج الباع بهذا  
له الشرط قول لا وعند من يبيع الباع ويبطل الشرط والكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب بنا  
على صحة الابرا عن الحقوق المحولة كالموجود عند التسليم لا يبيع وعندنا يبيع من الابرا  
استقاط حتى يتم بلا قبول كالطلاق والعناق ويصح بقوله اسقطت عنك يوتي في الجملة  
في الاستقاط لا يقتضي التزاع وان كان في ضمنه التملك ما عتبارا انه يرد بالرد  
لانه لا يحتاج فيه الى التسليم ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والعيب  
الحادث بعد العقد قبل القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بن فرواح لا يدخل  
الحادث وذكر في شرح مختصر الكرخي للثوري قال اذا باع الرجل شيئا على انه بري من كل  
عيب نعم ولم يخص شيئا من العيوب فذلك جائز في قولهم وقال الشافعي البراءة من العيوب  
المحولة لا تفصح الا ان يكون في باطن الجواز فيه قولان وهل يفسد العقد بشرط البراءة  
فيه قولان لنا ان كل عيب باظهر وجب فيه البيع به جاز ان ننفذ العقد غير  
موجب للمفسد به كالعيب المعلوم ولان البراءة حكم يحل بالعيب والبراءة المحولة جاز  
وقل انك لا تجوز وهو خلاف النص والاجماع اما النص في روي ان رجلين هما  
ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم في موارث فرددت فقال استرهما وتوخيا  
الحق ولعل كل منكما صا حبه واما الاجماع فلان المسلمين في سائر الاعصار اذا  
حضروا هم الموت استحلوا معا من غير تكبر واما قول الشافعي ان شرط البراءة من

دليل البراءة من المجهول



المجهول نفسه العقد خلاف الاجماع لان زيد بن ثابت اثناع عشر مائة من عمره بشرط  
 البراءة من كل عيب العيوب فارد ان يرد به عيب فقال من عيبك بشرط البراءة  
 وقال زيد انك لم تعد العيوب فاختصا الى عثمان فنقض على امرهما فجمعوا  
 على صحة العقد مع هذا الشرط ولا العيوب المجهول معنى يبينه الفسخ بشرط استقاطه  
 لا يبطل العقد كالحجارة بشرط وذكر مثل ما نقلناه فلا  
 والحمد لله من هذه التناول كلها ان البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح وبراءة البايع من العيوب  
 قبل المشتري المبيع منه على قول الى حنفية وهو الظاهر من قول ابي يوسف وتقدم  
 الخلاف فيه بشرط البراءة من كل عيب به فانه لا يدخل في الابرار العيوب الحادث قبله  
 المتغير اجماعا لانه لما قل به وقت الابرار من العيوب التي عند العقد لا غير فلا يبرأ  
 من الحادث ولو قل بشرط البراءة من كل عيب به وما يحدث فالبيع فاسد وان علم  
 ان الابرار من المجهول صحيح عندنا كما تقدم نقله فتسوا بايع شيئا بشرط البراءة من كل عيب  
 ادبايع ولم يشترط فذلك في صلب العقد ثم قال بعد البيع ابرارنا من كل عيب فانه  
 يبرأ من العيوب كلها كما لو قل بشرط البراءة من كل عيب على ان يفسر الابه في المبسوط  
 لم يذكر هذه الصيغة وانما قل فيما نقلناه عنه واذا جرى البيع الى المشتري عند  
 العقد من كل عيب فهو جائز وان لم يسم العيوب عندنا هذه عبارة وهن العيوب  
 وقت كلام الاصحاب لا جل ذكر الخلاف في البيع بالشرط لان البراءة من العيوب كلها  
 لا تكون الا بهذه الصيغة كما وقع في كلام اكثرهم ومن اشترى عبد او مائة من عبد اذا

الابرار من المجهول صحيح

فرق في هذا بين العبد وسائر الاشياء فانه لو باع ثوبا بشرط البراءة من كل عيب  
 وكذا ما كان لا يجوز و وضع المسئلة في العبد ليس مخصوصه بالحكم لانفاق وضع  
 لا غير الا ترى الى قول القدروري اذا باع الرجل شيئا على انه بريء كذا عيبك الذي فيه  
 فاذا رجع هذه الواقعة الى الحكم الحنفى المزمع وادعى فيه عندك طلب ابرار من  
 الحكم به لكذا فلاولى ان يقول صحت البيع بهذا الشرط وعدم الرد بعد عيب  
 العيوب مع العلم بالخلاف وهو اصطلاح لا شرط فانه لو لم يخل مع العلم بالكلية  
 ويقال ان عند المالكية بشرط ذلك هذا اذا كان البيع وقع بشرط البراءة من كل عيب  
 فقال المشتري لشريته لو برة المشتري فقال اشتريت منك هذا الثوب كذا لوك  
 المشتري اشترت من غيري ذكر الشرط ثم قال بعد ابرارنا من كل عيب فان هذا ما يحتاج  
 حكم الحاكم فيه بوجه البيع بل يحكم بصحة البراءة من العيوب وان كانت محمولة وعدم الرد  
 بعيب من العيوب مع العلم بالخلاف وما ذاك الا لمن البيع صحيح بالاجماع والابرار مختلف  
 فيه والحكم يحتاج اليه في المختلف لرفع الخلاف فاما المنفق عليه فما يحتاج الى الحكم  
 بصحته وتوقع في بعض التهمة فما صودته ولم يفسد البايع سوى ذلك الخلل والجون  
 والبرص والجذام والجمل حسنة غير فعل كونه في مثله الشرط البراءة من كل عيب سوى  
 كذا وكذا وان البايع بريء من عيبة العيوب التي ليست مستثناة ام لا قاله  
 يظهر ان الحاكم ينبغي له ان يطلب شهودا لهذه ويسألهم كيف حصل هذا الغش  
 اعني عند جمهور البايع البراءة عما خلا المستثنى فلو صدق البايع على البراءة صحيح بلا

كيفية الحكم في المسئلة  
 كما اخذ قال بعينك هذا الثوب  
 باللف درهم بشرط البراءة من كل عيب  
 بعينك هذا الثوب  
 بعينك هذا الثوب  
 بعينك هذا الثوب  
 بعينك هذا الثوب

فيما لا خلاف في ان بايع ثوبا بشرط البراءة من كل عيب







معه بالنسبة سواء باع بالذهب او بالفضة لان العقد في حصة الخلية صرف  
 فاشترط الاجل فيه ففسد ولا ينعى الخلية من السيوف الا بضر ففساد العقد  
 فيها يفسد في كل طرف فاما للضرر اما يبيعها بالفضة فعلى اربعة اوجه ان كان  
 يعلم ان فضة الخلية اكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الخلية مثل النقد في الوزن  
 لان الخبز والكايل فضل خال عن العرض فان مقابلة الفضة بالفضة في البيع تكون  
 بالاجزاء وان كان يعلم ان الفضة في الخلية اقل جاز العقد على ان يجعل المثل  
 بالمثل والباقي يار الخبز والكايل عندنا خلافا لشافعي وان كان لا يدري اياها  
 اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة عند العقد وتوهم الفضل  
 وعند زفر هذا جائز فان الاصل هو الجواز والمفسد الذي هو الفضل الظاهري  
 عن العرض فالحكم به يكون العقد ملحقا بالجواز قلت وفي الهداية معناه  
 وكذا في نقيه الكتب **رد لنا ان بيع المعقوض الاول ان يباع بالذهب**  
 وكذا المذكر بالفضة ولو بيع بالفضة اعني الدرهم المخروبة او غيرهما من الفضة  
 قالوا جاز ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدرهم فلا يجوز وان  
 كانت اقل من الدرهم التي هي اثنان فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان كانت بمن  
 معرفة قدر فلا يجوز ايضا وفيه خلاف زفر فصارت في صورة واحدة يجوز  
 وهي ان يكون الفضة التي في المبيع اقل من الثمن الذي هو الدرهم وفي نقيه الصورة  
 يجوز هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لم يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقول

وبالاقول

بالاقول لكن لا بد من قبض العرض في الاول ايضا لا بد من القبض في صورة الجواز  
 ولو بيع المعقوض من الذهب او المذكر منه ايضا بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة  
 قدره ومنه هو اقل او اكثر بل بشرط التقابض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب  
 محتاج فيه الى ما قدمناه من الوجوه الاربعة وفيه وجه واحد يجوز في الفضة  
 والضايف في هذا الاشكال ان عند اتحاد جنس الثمن والمبيع تعتبر التساوي  
 في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر التساوي بل التقابض  
 وصدق والله اعلم **مسألة اذا اشترى المبيع قبل القبض هل ينتقض البيع ام لا** سم ٢  
 ومن يلزم البايع قيمة المشتري ويلزم المشتري الثمن الاول للبائع ام لا وتحرير الكلام  
 ذكرنا وزني في شرح المنظومة في باب ملك قال اذا اشترى المبيع قبل القبض ينتقض  
 البيع عند مله لانه في ضمان البايع فيضمن قيمته كما في الغصب فتقوم القيمة مقامه  
 فتكون للمشتري وعليه الثمن للبائع وعندنا يبطل البيع ولا يضمن البايع شيئا لانه  
 لو ضمن تضمن لنفسه في حق القبض لان المبيع كان عنده ممسكا ما تضمن فلا يستقيم  
 ضمان الانسان لنفسه فاذا لم يضمن فقد تلف المبيع بغيره فيبطل العقد  
 فيه ما تضمنه وذكر في البديع قال هلاك المبيع قبل القبض يوجب فسخ  
 البيع وحسب الكلام فيه ان المبيع لا يخلو اما ان يكون اصلا واما ان يكون مضافا  
 وهو الزوايد المتولدة من المبيع فان كان اصلا فلا يخلو اما ان يهلك كله واما ان  
 يهلك بعضه ولا يخلو اما ان يهلك المبيع او بفعل البايع او بفعل المشتري او

ما كان المبيع قبل القبض يبطل البيع

هذا هو الموضع الذي فيه  
 لا بد من قبض العرض في الاول ايضا لا بد من القبض في صورة الجواز  
 ولو بيع المعقوض من الذهب او المذكر منه ايضا بالدرهم فلا يحتاج الى معرفة  
 قدره ومنه هو اقل او اكثر بل بشرط التقابض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب  
 محتاج فيه الى ما قدمناه من الوجوه الاربعة وفيه وجه واحد يجوز في الفضة  
 والضايف في هذا الاشكال ان عند اتحاد جنس الثمن والمبيع تعتبر التساوي  
 في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر التساوي بل التقابض  
 وصدق والله اعلم







المشترى شيء من الثمن لان حياته على نفسه فقد فصار كما لو كان يملكه بانه سملوه ولكن  
المشترى بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك لم يفعل البيع بغيره لو كان اشترى  
حيوانين مئوي شي ادم ففعل احدهما صاحبه قبل القبض سقط حصته من الثمن والآخر  
بالخيار ان شاء اخذ الثاني حصته من الثمن وان شاء ترك ان فعل العجا جبار فصار كما انه  
اشترى حيوانين ثم مات احدهما قبل القبض خفف ثمنه ولو كان المشرك بعد ففعل  
احدهما صاحبه قبل القبض كان جارية فولدت قبل القبض فكبر الولد ثم فعل الص  
صاحبه قبل القبض فالمشترى بالخيار ان شاء فبيع البيع في الباقي وبطلت الجناية ان  
شا اخذ الباقي منها بجميع الثمن ولا يسقط عن المشرك شيء من الثمن لانه لو اخذ الباقي منها  
بحصته من الثمن لان البيع في المقتول وانفساخ البيع ارتقاء من الاصل وعوده الي  
مكدر البايع فبين ان عجز المشركي قبل عجز البايع بمخالطه بالدفع او بالعقد او اهما  
فعل فلم مقام المقتول ومحى المقتول معناه فخذ ببقية الثمن فصار في اخر الباقي  
منها حصته من الثمن في الحال اخذ الجميع بجميع الثمن المال فخيراه في الاخذ والاخذ  
بجميع الثمن والفسخ لعذوان مملوك ففعل البايع بطل البيع بقدره ويسقط عن المذرك  
حصته الهالك من الثمن المشركي بالخيار في الباقي ان شاء اخذ حصته من الثمن وان شاء ترك  
لنفروا الصفة عليه وان فعل المشركي لا يطل البيع ولا يسقط عنه شيء من الثمن  
ولو جنى عليه البايع ثم جنى عليه المشركي سقطت عن المشركي حصته جناية البايع لو  
ثمن ما بقي فلو برا العبد لا خيار للمشركي فلو ابتدأ المشركي بالجناية ثم خيار البايع قبل

اد اجنى البايع ثم المشرك

قبض الثمن فان را العبد من الجاني من المشركي بالخيار ان شاء اخذ وسقطت عنه حصته  
جناية البايع من الثمن وان شاء ترك ولو اخذ البايع والمشركي مملوك البايع فقال  
البايع هكذا بعد القبض وقال المشركي قبل القبض قال قول المشركي مع يمينه ولو اقام  
اليمينه بغير يمينه البايع وكذلك دعوى الاستدراك فله فمحرر لنا  
من هذا كله ان البيع اذا مملوك له قبل القبض بافاد سماعه بغير صنع من البايع ولا من  
المشركي ولا من المبيع ولا من الاجنبي فانه يملك على البايع وينفخ البيع ولا يجب  
على المشركي شيء من الثمن ولا على البايع شيء من القيمة ولذلك الحكم فيما اذا مملوك ففعل  
البايع او بفعل المبيع حيث يبطل البيع ويسقط الثمن عن المشركي وان فعل المبيع  
المشركي لا ينفخ البيع وعليه الثمن وان مملوك ففعل اجنبي فعليه ضمانه ففي المثل بالمثل  
وفي القيمة بالقيمة والمشركي بالخيار ان شاء ففعل البيع وان شاء البيع الجاني الاجنبي  
بالضمان وانبعه البايع بالثمن هذا اذا مملوك كل المبيع فاما اذا مملوك حصته قبل  
القبض وهكذا بافاد سماعه ينظر ان كان النقصان نقصان قدره ان كان مثلاً كل  
المبيع عشرة اذ من حظه مائة درهم فمملوك منه فغيره ان وز الموزون ان كان مثلاً مائة  
رطل من الزيت فمملوك منه عشرة رطل او من المعدود كالبيضة والجوز مثلاً ان كان مائة  
بيضة او جوز فمملوك منه عشرة رطل فانه ينفخ العقد في كل نوع من هذه الانواع بغير الحكم  
ويسقط حصته الهالك من الثمن ولكن غير المشركي في الباقي ان شاء اخذ حصته من الثمن  
وان شاء ترك وهذا ظاهر وان كان النقصان نقصان وصف وقد فسر البايع بما صاحب هو

اد اخذ البايع والمشركي مملوك  
المشركي مع يمينه ولو اقام  
اليمينه بغير يمينه



يدخل المبيع على وجه البيع كالشجر والبناء وقد حرصا على ما بينهما من غير ما نقلنا عنه الى قوله  
 فلا ينفذ لانه متى كلكم رواه اعلم مسلة اذا قبضت باياع الثمن والموجب الاجرة او  
 رب الدين دينه من المديون ولم ينقد الثمن ولا الاجرة والدين ثم جاء به  
 ذكره في كذا ما قبضه رد وهو الذي يقول العامة خامس  
 ورفع الى الحاكم لم يطلب منه الحكم لانه يتيقن حقه من الثمن رد ذلك على حقه والخم منكر ويقول  
 درهمي حيا وما اعلم هل هذا من قبل فكل يكون القول قول القابض والرافع وتحرر الظاهر في ذلك  
 ذكر في الفقيه **ص** كاري دابة الى عند بعثه ودفعها اليه فلما بلغ بغداد رد بعضا  
 وقال هي زبوف او سترقه فالقول لرب الدابة لانه منكر استيفاء حقه وان اقر قبض  
 الدرهم قبل قوله في الزبوف لانه من جنس حقه فلا يكون شاقضا ولا يمثل ما استوفى  
 الشاقض وان اقر باستيفاء الاجرة او باستيفاء حقه او الجهاد فالقول له هذه عبادة  
 الفقيه وذكر في المبسوط قال واذا كان جارا لدار عشرة دراهم او في حطة موصو  
 واشهره المواجه انه قبض من المستاجر عشرة دراهم او في حطة ثم ادعى ان الدرهم من  
 او ان الطحام يجب فالقول قوله لانه منكر استيفاء حقه فان باي الذمة يعرف بصفه  
 وتختلف باختلاف العفة ولا مناقضة في كلامه فاسم الدرهم ثنا والى البهره والخم خطه  
 يتناول المبيع ان كان حين اشهره قال قد قبضت من جارا لدار عشرة دراهم او في حطة  
 لم يصدق به ذلك على ادعاء العيب والزيغ كذلك لو قال استوفيت جارا لدار ثم قال وجرت  
 زبوف لم يصدق بيمينه ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الجهاد فان جارا لدار الجهاد

٢٢

يكون هو مناقضا لقوله وجده زبوا والمناقض لا قول له ولا يقبل بيمينته ولو كان  
 ثوبا بعينه فقبضه ثم جازده. يجب فقال المستاجر ليس بعدا ثوبا في القول قول  
 المستاجر لانه انما تصادقا على انه قبض المعقود عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى  
 الاخر لنفسه حرار رد والمستاجر منكره لذلك القول قوله فان اقام رب الدابة بينه  
 على العيب رد. سواء كان العيب يسيرا او قاصدا على قياس البيع قل  
 فقرر لنا من كلام شمس الائمة الشريفي ان المجرى مني قال استوفيت جارا لدار ثم قال وجرت  
 فيه زبوف لم يقبل قوله ولا يمينته ولو قال قبضت من المستاجر جارا لدار ثم ادعى ان  
 الاجرة ثم جازده لداره درهمين قال القول قوله فصار جوابا للمسئلة ان القابض  
 متى اقر بقبض الحق ثم ادعى انه زبوف لم يصدق لانه مناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق اقرار  
 بقبض الجهاد فاذا قال بوجه ذلك هو زبوف او بعضه فقد مناقض كلامه والمناقض لا  
 يقبل قوله ولا يمينته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقل من جاره  
 داري ثم ادعى انه زبوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكر استيفاء الحق  
 وما سبق منه مناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصه ما قاله في المبسوط  
 واما ما ذكر في الفقيه ومنزله بالصاد وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قرناه  
 لانما قال ودفعها اليه ولم يقل واقر باستيفاء الاجرة وفي هذه الصور ليس القابض  
 مناقض في قوله فيقبل بيمينته ما ذكر في الفقيه هو من المبسوط فانه من مبسوط وهو  
 علامة المبسوط ومعنى ما ذكره انه اذا اقر بقبض الدرهم بان قال مثلا قبضت منه

فكون



عشر دراهم ثم ادعى ان الزنوف صدق ولو قال هو ستوقه لا يصح ذلك لانه في الزنوف  
ما ناقض كلامه لان الزنوف من جنس حقه وفي الستوقه ناقض كلامه لانه اقرا اول بالدرهم  
وثانيا ادعى ان الستوقه والسنون ليس من الجنس فكان مناقضا على ما ياتي بيانه ان  
شا الله تعالى من تفسير الزنوف والسنون وقوله وان اقربا سنيها الآية  
الى اخر هذا مشكل مما قاله في المبسوط مما نقلناه وسببه ما قاله وان اقرب  
باسنيها الاجن قدس والمسئلة بحالها حتى يتم الكلام واذ اكلن كذا فبقي تقدير  
الكلام متاركة اية الى بعد بعض دراهم واخر الاجر بقدر الاجر ثم ادعى ان الزنوف  
ستوقه قبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكر في الستوقه في المبسوط فانه قال اذا اقر  
باسنيها الاجن ثم قال في الزنوف لم يقبل قوله والحرف فذهبنا وهو الموافق للفقهاء  
لانه مناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القنية القول له هذا  
واسم اعلم به فانه ينف كلام المبسوط وما نقله محررا الى اخره قال في المبسوط  
هو ما ذكر في المبسوط اعني في هذه الصور الخاصة واما بقية الصور فكلها موافقة  
لما ذكر في المبسوط واذ انفسد رتبنا هذا في الاجان والاجن عدنيما الى استيفاء  
الاثمان في البياعات والديون في المعاملات فان الصلة بجميع الكل فنقول اذا دفع  
اليه درهم وحق متاع ثم جاء البايع واراد ان يرد عليه شيئا يزعم انه مردود في  
المعاملات بين الناس وانكر المشتري ان ذلك مردود درهمه التي دفعها فلا يخفى اما ان يكون  
البايع اقر بفرض الثمن ولا فان اقر بفرض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان

يدفع عوض ذلك الرد ولو اخذ البايع بين المشتري انه ما علم ان هذا الرد مرد درهم  
التي اعطاه له فبقي ان يجاب في ذلك وكلفه القاضي على العلم فان طرأ انقطاع الخصومة  
ولم يزل معه منازعة وان قيل ينبغي ان مرد درهمه عليه لانه اقرب ما ادعاه بطريق النكول  
وان كان البايع لم يقر بفرض الثمن ولا الخو الذي على المشتري مرجحة هذا المبيع وانما  
اقر بفرض درهم مثلا ولم يزل هو الثمن ولا الخو قال في هذه الصور يكون القول بقول البايع  
لانه منكر استيفاء حقه ولم تقدم منه ما مناقض هذه الدوي فتقبل قوله مع مينة  
هذا اذا انكر المشتري ان مرد درهمه ايضا وكذلك لو بين ايضا ينبغي ان يكون الجواب في  
كالجواب الاجن والتمس ما بالبيع وهذا كله اذا كان الذي يرد زبوا او بخرجة  
فان كان ستوقه لا يقبل قوله ولا يرد لانه ناقض كلامه اما في صور اقران بعض  
الدراهم فظاهر ان الستوقه ليس من جنس الدراهم وقد اقر بفرض الدراهم او لا ثم  
قال هو ستوقه فكان مناقضا وكذلك في اقران بعض الاجن او الخو بالخرن الاول  
و بمان المبسوط خاليه عن ذكر الستوقه وليس فيها ما منع ما قاله في القنية بل وافقه  
مرجحة المعنى واما نفس الدراهم البهرجة والزنوف والستوقه فذكر  
في الصحاح قال البهرجة الباطل والردى من الشيء وهو معروف وقال في المغرب  
البهرج درهم الذي يقتدر دي وعز ابن الاعراب الى المبطل السكه وقد استعمل  
لكل ردى باطل وقال الجاني درهم بهرج اي بهرج واحد بالنون الاله هذه  
عبارة المغرب والزنوف مردود في ثاله زاف عليه درهمه اي مارت مردود عليه

فقهاء النهر جده والزنوف







وذكر في الكافي شرح الوافي قال واتي الكفالة بالنفس او بالمال الا يقول الطالب في مجلس العقد  
عند ابي حنيفة ومعه خلافا لابي يوسف فيما واختلفوا على قوله فقيل عنده يجوز وصف التوقف  
حتى لو رضى به الطالب بنفسه ولا بطله قيل جاز عنده بشرط النفا وورضى الطالب  
ليس بشرط عنده وهو الامح لانه تصرف التزم من التكفل ولا التزم فيه على الغير فيتم التزم  
وجهه كالاقرار وهذا يصح مع اجهالة من جعل الخلاف في التوقف جعله فريضة فوضي  
في النكاح اذا تزوج امرأة وليس عن قابيل سوقف عنده على اجازة ما ورا المجلس كانه  
جعل قوله كفلت فلان عن فلان كذا عند انا ما لكنه تصرف للغير فتوقف على رضا وعندهما  
لا يتوقف لانه شرط العقد فلا يتوقف على ما ورا المجلس وهذا لانه عند تملكه على ان المظا  
لم تكن ملوكة ومعه الكفالة والتكليف يقوم بالشهر من كان كلام الواصفه شرط  
للعقد وشرط العقد لا يتوقف على ما ورا المجلس الا في مسألة واحدة وهو ان يقول  
لو رثته او لبعضهم كفلتوا عني ما على من اريد الغرماء فيضموا به مع عينية الغرماء فانه جاز  
استحسانا وذكر في شرح مختصر الطحاوي لا سبيح ابي قال ولا يجوز الجلالة والكفالة  
الا بقول المثل والمكفول له في قول ابي حنيفة ومعه وبما انه ان الذي عليه الدر اذا قال  
لرجل ان فلان بن فلان عني دين فاكفله عني او مكفله به عني ففعل ذلك الاخر لم يبلغ  
الطالب ذلك فاجاز فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة ومعه وفي قول ابي يوسف يجوز وكذلك  
لو ان فضولي قال شهد اني قد ضمنته فلان على فلان من الدر وهما غايبان فاجاز  
فهو على الاطلاق وان قيل عن الغايب صد سوقف في قولهم جميعا ولو ان رضام يامر ورثته

بالمظان

المضمان ولكنه امر اجنبيا فضمن الاجنبي ثم حضر الطالب فاجان على قول ابي يوسف لا  
يشكل انه يجوز على قولهما على العدة الاولى يجوز وعلى الثانية يجوز وليس بينهما رايه  
ايضا في هذه المسئلة وذكر في الخلاصة في التناوي قال وفي الاصل اذا اكفل رجل رجلا  
والمكفول له غايب فهو باطل اخره جاز واجمعوا انه لو قال بطرف الاجنبي جاز  
فان قال الطالب انه اخرج الكلام مخرج الاخبار صح وقال التكفل لابل النساء قال  
قول الطالب وهذا اذا لم يقبل عن الطالب في المجلس احد وذكر في التناوي الطهر  
قال الكفالة بالنفس للغايب لا تصح عند ابي حنيفة ومعه الا ان يقبل عن المكفول له  
فضولي فاذا قبل عنه فضولي يتوقف فان جاز وعنده ابي يوسف يجوز ان  
لم يقبل عنه فضولي واذا جازت الكفالة على قول ابي يوسف هل يلزم قبل اجابة  
المكفول له فيه رايان وذكر في المذخير قال وما ركن الكفالة قال لا يجابون  
عند ابي حنيفة ومعه وهو قول ابي يوسف ولا حتى ان عندهما لا يتم بالتكفل وحده  
كفل بالمال او بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له او قبول الاجنبي عنه في مجلس العقد  
او خطاب المكفول له او خطاب اجنبي عنه فان قال الطالب اكفل بنفس فلان لي  
فقال كفلت او قال رجل اجنبي اكفل بنفس فلان او مال عن فلان فلان فيقول ذلك  
لغيره كفلت فنصح الكفالة وتوقف على ما ورا المجلس على اجماع المكفول له وللتكفل  
ان يخرج نفسه عن الكفالة قبل ان يحير الغايب كفالة واما اذا لم يوجد شي من ذلك  
بل قال التكفل كفلت بنفس فلان فلان او ما على فلان من الدر فانه لا يتوقف على ما ورا



المجلس حتى لو بلغ الطالب قبيل لا يبيع ثم يرجع ابو يوسف وقال الكفالة نسيم بالكفيل  
وجدا القبول او الخطاب اولم يوجد اذا قال الكفيل لقوم اشهدوا اني كنت لفلان نفس  
فلان والطالب غائب فان انقضا على ان هذا انشاء كفالة لا يبيع عندهما وان انقضا على  
ان هذا اقرار بكفالة وجديهما الخطاب والقبول حتى يواخذ الكفيل به وذكر في المبحث  
قال ولو كفل نفس رجل لرجل والطالب غرضه هو بالحل ما قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول  
ابي يوسف الاول ثم يرجع وقال هو حاي يزو كذا الكفالة بالمال اذا لم يكن الطالب حاضر  
وفي موضع اخر من هذا الكتاب يقول هو موقوف عند ابي يوسف في قوله الاخر حتى  
اذا اطلع الطالب قبيله جاز وذكر الطحاوي قول محمد مع قول ابي يوسف وهو غلط  
ولو خالف فضولي عن الطالب على قولها متوقف على اجماع الطالب وعلى قول ابي حنيفة  
موجا يزقبيله الفضولي ولم يقبل الا في مسألة واحدة وهي مسألة الميراث وذكر في المبحث  
واما ركن الكفالة فعند ابي حنيفة ومحمد هو قول الكفيل كفلت لكذا لك على فلان وقول  
الكفول له قبلت فالركن هو الايجاب والقبول جميعا وعند ابي يوسف الركن هو الايجاب  
وهو قوله كفلت والقبول ليس بشرط قلت فمحرر لنا من هذا ان الكفالة  
بالنفس وبالمال لا يبيع الا بقبول المالك له في المجلس او قبيل عنه فضولي ثم يخرج ذلك  
اذا ابلغه فيبيع وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف في قوله الاخره يحتاج الى قبول  
لا من الكفول له ولا من الفضولي والقنوي على قولها ومسألة الميراث فقرا اختلاف الشارع  
على قولها فمنهم من قال اذا كان للبي مال اما اذا لم يكن له مال فلا يصح في موضعين الموضع الاول

ان الكفالة لا يبيع من الورثة اذا لم يكن للمورث مال والموضع الثاني ان الكفيل لا يبيع وارث  
والمسألة بخلافها هل يبيع ام لا كل ذلك على قولها وما وقعت على الصحيح في الاختلافين  
الذكرين ومقع في بعض الاوقات شبهة في حجة بدين كفالة على اصطلاح الشهود ولم  
يذكر واقر قبول عقد الكفالة وان كان يكتب رسم الشهادة في هذه الصور على المق  
بالدين والحاضر وهو الكفالة والمفترق ويكون هذا في رسم شهادة الشهود ولم يذكر  
قبول عقد الكفالة في اصل المصنفين مكتبة الشريعة على المق والحاضر غير مرفوع  
صاحب الحق الكفيل الى القاضي ومدعى عليه بالكفالة فيجيب بان كفل ولكنه لم يكن ربه  
الدين حاضر في مجلس الكفالة ولم يقبل وان هذه كفا له بالماله ويجيب ربه بالدين  
بانه قبل عقد الكفالة ولا يبينه لها وهذا موضع فيه نظر ونأمل فانه لو قيل ان كفل  
القول قول الكفيل لكان له وجه وما فاك الا انه يدعى عليه لزوم الكفالة وهو يتك  
والقول قول المنكر بوضوح ان المكفول له لما قال قبلت في المجلس وهو يقول لم يقبل فلو  
صدقه الكفيل على ذلك لزمه الحق لا تخفى الكذب صار منكرا لما يدعى عليه من لزوم الكفالة  
عليه والقول قول المنكر لو قيل بانه ينبغي ان يكون القول قول المكفول له لكان له وجه  
ايضا وهو انه لما اقر الكفيل بانه كفل فقد اقر بشي لا يتم الا بالقبول والاقراءه اقرار  
بما لا يتم الا به فانما ان القول رجوع منه فلا يقبل ويكون القول قول ربه لا نزع هذا  
الفرع اشبه بان يقاس على مسألة البيع من فاسه على مسألة الطلاق على ما كان فان  
مسألة البيع اذا قال ليغرب بعت منك هذا العبد بالثمن وهم اسلم فم يقبل وقال



قبله فالقول المشري ولو قل لا سارته كلشك اسر على الف درهم فلم يشك في قتال قبله  
فالقول قول الزوج وفرقوا بين الخلاق وبين البيع بان مسألة الخلاق لا مال الواقع من  
مجانبه والاقرار به لا يكون اقرارا بالشروط الصالحة مدونه واما مسألة البيع فان البيع لا  
يتم بدون القبول فالأقرار به اقرارا بالبيع الا انه فاما ان القبول رجوع منه وهو لا يملكه  
فهذا كان القول قول المذني فسلطنا هذه تشبه البيع لان الاحاب والقبول ركن فيه وكذا  
في الكفالة على قولها بان الكفالة اقرار بالبيع الا بالقبول فكانه اقرارا بالكفالة وما القبول ثم  
قال لم نسل الكفالة وذلك رجوع منه عما اقر به وهو لا يملكه فصار كالبيع وفي البيع  
القول قول المذني فكذلك هنا ينبغي ان يكون القول قول ربه لانه في منزلة المذني  
فان الاحاب من جانب الكفيل والقبول من جانب المكفول له كان الاحاب في باب البيع من  
جانب البائع والقبول من جانب المشرى فالكفيل كالبايع والمكفول له كالمشري  
وقد ثبت لنا في مسألة البيع ان يكون القول قول المشرى عند انكاره قبول الشاكلة  
ينبغي ان يكون القول قول ربه لانه من المكفول له عند انكاره الكفيل القبول منه ولا تشبه  
مسئلتنا مسألة الخلاق لانه يميز كالتقدم والفرق بينهما فاما ما في قولنا يشك كل على هذا  
ما ذكر في الذخيرة من قوله اذا قل القتل شهدوا اني كليل فلان ينبغي ان لا والاعمال غايب  
فان انشأنا على ان هذا انشأ كفاية لا يصح عندها وهذا الذي ذكرت هو تصادق على انشأ  
كفاية فينبغي ان لا يصح ولا يكون القول قول الخاطب فيل ليس هذا تصادق على انشأ  
كفاية ص لم يحضر الخاطب بل هو تصادق على انشأ كفاية وقعت في الرض الماحض ويرى

فاقوا

يقول الخاطب وذلك لان الخاطب يقول قبلت في المجلس والكفيل يقول كفلت ولم يقبل  
فالكفيل يصدق الخاطب في القبول لانه اقرارا بالكفالة وهي ما لا يتم الا بالقبول فان اقرار  
به اقرارا بالقبول والخاطب يصرح بالقبول ايضا فتصادقوا على الغيبة وعدم القبول  
في المجلس فلهذا لم يصح وانه اعلم واما قول صاحب البدائع في الذي يرجح المكفول له  
من ان يكون عاقلا فلا يصح قبول المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل لانه ليسا من اهل القبول  
ولا يجوز قبول ولهما عنهما لان القبول معترف بمنزلة له الاحاب ومنزوع له العاقل ليس  
من اهل القبول ومن قبل لم يقع الاحاب لغيره يعتبر قوله هذا اخرا كرامة وهذا مشكل  
مخالفة لبقية الكتب والقواعد وقد صرح غير خلاف ما قاله فانه ذكر في الذخيرة ولو كفل  
للصبي ان كان الصبي فاجزا جازت الكفالة وان كان الصبي محجورا عليه فان خاطب عليه  
وقبل صحت الكفالة وان خاطب اجنبا وقبل عنه توقف على اجانبه عليه وان لم يخاطب  
وليه ولا اجنبا انما خاطب الصبي فالمسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد لا تصح  
الكفالة وقول ابي يوسف تصح وفي المبسوط لا يجوز الكفالة للصبي لا يعقل ولا المجنون  
ولا المعنى عليه وفي رواية ابي سليمان ان الكفالة لغيره اجازة في قول ابي يوسف اصل  
هذا في الكفالة للاغراب وقد بينا ان عند ابي يوسف الكفيل منفرد بالكفالة فحوز  
العقد وان لم يقبله احد ولا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد ما لم يقبله قابل وقبل الذي لا  
يعقل والمجنون بالحل وذكر في المحيط الكفالة للصبي لا يجوز الا ان يخاطب عليه  
عندهما وقال ابو يوسف يجوز لان عند قبول المكفول له ليس بشرط لصحة الكفالة



وعندما شرط وقول الصبي لا يصح فان كان ابو الصبي او وليه فاعلم في الكفالة فذلك جائز  
في قولهم جميعا لانه قبول صحيح فام تمام قبول الصبي عند عبادة والذى يظهر ان  
حاجب اليه ايع حصل له به في هذه المسئلة فالذى يجب ان يعمل بما قاله غيره فيما  
هو موافق للتواعد كما قلناه ولا يفتى الى ما ذكر في البه ايع اعني من قوله ولا يجوز  
قبول وليها عنه واي فرق من الكفالة والبيع وسائر التصرفات والعقود  
الشريعة التي اقم الولي فيها مقام الصبي اذ كان بالغاً غير الرشد والكفالة وقبول  
الحالة اذ اكان الحال عليها على ان يترك ذلك وقد ذكرنا هذا ايضا في كتابنا  
الاختلافات الواقعة في المصنفات والله سبحانه وتعالى اعلم  
**الكفالة المتعلقة بالشروط** ومحرر الطام في ذلك ذكر في المبسوط في مسئلة جهالة  
الرجل في الكفالة لجهه ما يجب من قول خلاف ما اقول قدوم فلان غير الكلولة لان  
ذلك غير مفسر لاسم ما الزمة فلون بعثنا الكفالة بالشروط المحض وقد ذكرنا كل ما  
علقه من قول الدار وكلام زهد وهذا لانه انما كتمل المتعلق بما يجوز ان يكتفى  
بالطلاق والعناق ومعنى قولنا بالكلية الشريط بالكل فاما الكفالة فصححة  
لان الكفالة كمال الشروط الفاسدة كالشراح ونحن وعلى هذا القول به الى ان  
نخلص السان الكفالة جازية ولا جل الا انه غير متعارف في معنى شيئا فافسد  
فلا يثبت به الكفالة هذه عبادة وذكر في العناوي الكبرى الخاص في قولنا  
في الكفالة ان يجوز تعلينها بشرط متعارف لمن الكفالة نسبة النذر من حيث

في قولهم جميعا لانه قبول صحيح فام تمام قبول الصبي عند عبادة والذى يظهر ان حاجب اليه ايع حصل له به في هذه المسئلة فالذى يجب ان يعمل بما قاله غيره فيما هو موافق للتواعد كما قلناه ولا يفتى الى ما ذكر في البه ايع اعني من قوله ولا يجوز قبول وليها عنه واي فرق من الكفالة والبيع وسائر التصرفات والعقود الشريعة التي اقم الولي فيها مقام الصبي اذ كان بالغاً غير الرشد والكفالة وقبول الحالة اذ اكان الحال عليها على ان يترك ذلك وقد ذكرنا هذا ايضا في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات والله سبحانه وتعالى اعلم

قاعدة  
لا يتصل

في قولهم جميعا لانه قبول صحيح فام تمام قبول الصبي عند عبادة والذى يظهر ان حاجب اليه ايع حصل له به في هذه المسئلة فالذى يجب ان يعمل بما قاله غيره فيما هو موافق للتواعد كما قلناه ولا يفتى الى ما ذكر في البه ايع اعني من قوله ولا يجوز قبول وليها عنه واي فرق من الكفالة والبيع وسائر التصرفات والعقود الشريعة التي اقم الولي فيها مقام الصبي اذ كان بالغاً غير الرشد والكفالة وقبول الحالة اذ اكان الحال عليها على ان يترك ذلك وقد ذكرنا هذا ايضا في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات والله سبحانه وتعالى اعلم

النظام وتشبه المعاوضة من حيث ان الكفيل يتكدر ما في ذمة المصيل عوضا  
عما يودي اذ الكفل بامر المصيل من حيث اننا تشبه النذر من حيث تعلينها بشرط متعارف  
من حيث اننا تشبه المعاوضة فتصح تعلينها بشرط متعارف وذكر في صاوي قاصي  
قال الكفالة على وجهين مخرج ومعلنة فالمنجى جازي والمعلنة كذلك اذ اكانت  
معلنة بشرط متعارف فلو اذ لو اعلو الكفالة بما هو شرط محض كحوان يقول اذا  
هبت الريح او اذا اجا المطر او اذا قدم فلان لا جنى فانا كفيل بنصر فلان لا يصير  
كفيلة لانه لو اعلو الكفالة بالمال لانه الشرط وان اعلو الكفالة بما هو سبب  
الحق او سبب لا مكان التسليم كحوان يقول اذا قدم المطر او بالبد فانا كفيل  
بنفسه فقدم فلان حصار كفيلة بنفسه لانه متعارف وذكر في الكافي في راجع الوافي  
وصح تعلين الكفالة بالشروط لانه ما يابعت فلانا فعلى وما داب كذا عليه  
فعلى وما غصبك فعلى كلاف ما لو غصبك احد شاتم قلتم ان كان الشرط ملاما  
بان كان شرط الوجوب الحق كقوله اذا استثنى المبيع او لا مكان الاستثنا كقوله  
اذا قدم زيد وهو كقول عنه او لتعذرا استثنا كقوله اذا غاب عن البلد  
يصح وان لم يكن ملاما كقوله ان هبت الريح او ان اجا المطر او ان دخل زيد الدار  
لا يصح وكذا اذ كفل به ال محي المطر او هبوب الريح بطل الاجل صح الكفالة  
لانها لسان حال جال المعرفة بين النجار والكفالة ما يصح تعلينها بالشروط  
فلا يطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعناو وذكر في الايضاح قال ان

لا يصح تعلينها بشرط متعارف  
في خلاف الوكالة لانه ليس فيها  
معنى المعاوضة



على الكفالة بشرط ملائم فان كان ذلك سببا للمعنى ان يقول ان قدم فان المظنة  
فانا كقولنا به فالكفالة جائز وكذا اذا قل اذا استحق المبيع فانا به كقولنا  
فان للزوم اثر في توجده المطالبة عليه وكذا استحق المبيع سبب لوجوب  
الضمان وكان هذا اضافة الى غير وجود السبب فجازا ما اذا قل اذا جاء  
المطر اذهب الربح او دخل زيد الدار فانه لا يجوز له شرط محض ومعنى التمسك  
سما في المعلى بشرط المحض وذكر في الهداية قال ثم الاصل ان ربح تعليلها  
بشرط ملائم لها مثل ان يكون شرط لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان  
الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو المكفول عنه لو تعذر الاستيفاء مثل قوله  
اذا غاب عن البلد وما ذكر من الشرط في معنى ما ذكرنا وما لا يصح التعليل  
لمجرد الشرط كقوله ان غبت لزم او جاء المطر وكذا اذا حصل كل احد منها  
اجلا الا انه يصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة ملائم تعليلها بالشرط  
لا سبب بالشرط القاسد كالطلاق والعناق وذكر في شرح مجمع البحرين قال  
ويجوز تعليل بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او امكن الاستيفاء او تعذر كالكفالة  
فعلى او ماداب لك عليه فعلى او اذا قدم المكفول عنه او غاب عن البلد لمجرد  
الشرط لوجوب الزم ويجوز المطر ولو جعله اجلا وجب المال حالا لان الكفالة يجوز  
تعليلها بالشرط مثل ان يقول ما بايعت فلانا فعلى او ماداب لك عليه فعلى او ما  
غصبك فعلى والاصل فيه قوله تعالى ولزجابه حمل بعير فانا به زعيم والاجماع

منعته على صحة ضمانه لدر كتم ان كان الشرط ملائما اذا اشترط شرطاً غير  
الحق كقوله ما بايعت فلانا فعلى فان المبيع شرط لثبوت الحق الذي هو حق التعليل  
للأمانة الشرط وكذا اذا قل اذا استحق المبيع او ذكر شرطاً لا يمكن الاستيفاء  
كقوله اذا قدم زيد وهو المكفول عنه او ذكر شرطاً لا تعذر الاستيفاء كقوله ان  
غاب عن البلد فعلى فان ذلك ملائم للكفالة فلا يمان اذا علقه لمجرد الشرط كقوله  
الربح ويجوز المطر فانه لعل لوجوب المال بالخطر فلا يصح وقد قد من الكلام فيه  
فلو جعل ذلك اجلا لصح الكفالة وبطل التناجيل ولزم المال حالا لان الكفالة  
للمال يصح تعليلها بالشرط لم سبب بالشرط القاسد كالطلاق والعناق وقوله  
ملازم الى اخره من الزيادة وذكر الاستيفاء في شرح الهداية قال قوله الا ان يصح  
الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة ملائم يصح تعليلها بالشرط لا سبب  
بالشرط القاسد اعلم ان هذا اللفظ اشبه بالانه لو اراد بقوله لما  
صح تعليلها بالشرط لا سبب بالشرط القاسد انما التعليل الكفالة مثل  
ان يقول اذا غبت الربح فانا كقولنا فانه غير صحيح فان هناك لا يصح كقولنا  
اصلا ذكر في او ايل كتاب الكفالة من رواية قاضي خان حيث قال ولو علز  
الكفالة عما هو شرط محض يجوز تخوار بقوله اذا غبت الربح او اذا جاء المحر او اذا  
قدم فلان الاجتناب فانا كقولنا نفس فلان لا يصح كقولنا وكذا لو علز الكفالة بالمال  
هذه الشايد وقال في الكتاب الا انه يصح الكفالة وان اراد بهذا اللفظ



ناجيل الكفالة الى هذه الشروط القاسية ثم قال استغنا في بعبه هذا فاعلم  
 به ان حكمنا جيل الكفالة الى هذه الشروط مخالف لتعليق حكم الكفالة بهذه  
 الشروط القاسية فعبه هذا انقول فالوجه الصحيح فمادله في الكتاب انه  
 ذكرنا التعليق واراد به التاجيل هذه عبارة السعنا في مثله في شرح الهبة  
 للكافي الا انه زاد وقد الشرط المجهول في الخلائق والعناق بطلان مع الخلائق  
 والعناق فان قال قلت او اعنت على من حررا والى قدم الحاج او الحساد  
 او المكاف و ذكر الشيخ جلال الدين الجبازي في حاشية الهداية قال قوله  
 وكذا اذا حمل كل واحد منها اجلا يعني في المطر وهو برب الربح لا يجوز تعليق  
 الكفالة ولنا جيل اية ولو علمت الكفالة بامع ذلك صحت الكفالة ولزم  
 المال حالا لان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط القاسي  
 كالخلاؤ والعناق ولان في الحال المذكور مخالفة بلا عرض ولو كان المال  
 من غير عرض كالهبة بالشرط لا يفيد فيها اولي فليس فخر لنا بهذا  
 كله ان الكفالة يجوز تعليقها بشرط ملايم للعقد كعدم المكفول عنه من البيلد  
 واستحقاق المبيع واذا وجدوا صرحوا بهذه الشروط صار كمالا عند وجود  
 الشرط لا قبله وفي كلام قاضي خازن ما يشير الى هذا فانه قال فعدم فلا يصح  
 كفلا عنه وجود الشرط فنعف اننا لنعلم اننا لنعلم اننا لنعلم اننا لنعلم  
 شان المعلق فانه عدم قبل وجود الشرط فاذا وجد الشرط صار كالسجل عند

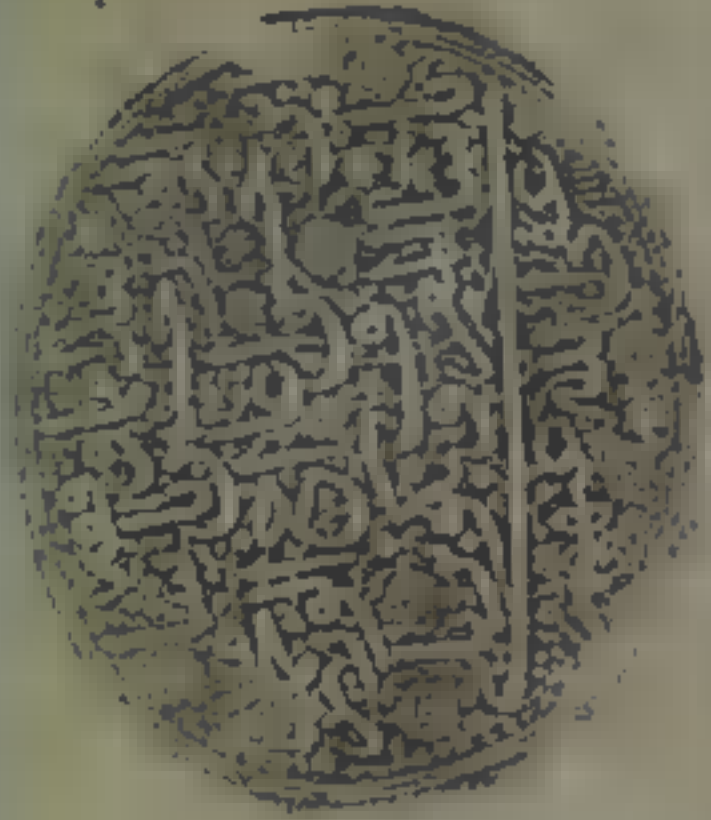
وقد في هذا الاستعمال لفظ البسط  
 فانه ذكر هناك هكذا حيث ذكر  
 التعليق واراد به التاجيل

الهبة بالشرط

الكلام

على ما مر

على ما عرف في الخلاف هذا فيما يتعلق بالكفالة المتعلقة بالشرط الملايم للعقد مع  
 لنا الكفالة المتعلقة بالشرط الذي ليس ملايم كالمعلق به برب الربح وبجي المطر ونحوهما  
 كما اذا قل اذا هبت الريح فانما كفيل بنفسه لان اي مال لك عليه من الدر او اذا جا  
 المطر فانما كفيل به فعمل بصير كفيلا في الحال وسقط الشرط ان يصير كفيلا اصلا  
 واعلم ان هذا المقام يحتاج الى نظر ونامل في الموضوع مشط جدا وقد وقع في كلام صاحب  
 الهداية فاما ثلثا عنه ما حصل فيه اختلاف بين الشراح اعني السعنا و جلال  
 الدين الجبازي وكل منهما حمل كلام صاحب الهداية على كل وجعل الجواب فيه خلاف  
 ما جعله الاخر وقد ذكرنا كلام كل واحد من الكلامين واما خلاصة ما قاله السعنا  
 انه لا يصير كفيلا اصلا واول كلام صاحب الهداية وهو قوله الا انه يصح الكفالة بحسب  
 المال حالا وجعله محمولا على التاجيل الى هبوب الريح وبجي المطر على انه يكون  
 في تعليق الكفالة به وهو معذور في ذلك فان قاضي خان وغيره صرحوا بان لا يصير  
 كفيلا والشيخ جلال الدين الجبازي قال بخلاف هذا وجعل الكلام على ما مر من غيرنا ويل  
 وقال ولو علمت الكفالة بامع ذلك صحت الكفالة ولزمه المال حالا اي لو علمت الكفالة  
 به برب الربح وبجي المطر لا يجوز التعليق وصحت الكفالة ولزمه المال حالا ويجب فقال  
 لان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط القاسي كالخلاؤ والعناق ولان  
 في الحال المذكور مخالفة بلا عرض لو كان قبيلا مال من غير عرض كالهبة بالشرط لا يفيد فيها  
 اولى وفي كلام ابن الساعاتي ما يدل ان مستانسن به لفظا صرح كلام السعنا في الجبازي





فانه فان خلاف ما اذا علقه بمجرد الشرط كهبوب الريح وبجي المطر فانه تعليل لوجوب المال  
بالخط فانه لم يصرح ثم قال ولو جعل ذلك اجلا صحت الكفالة وبطل التاجيل ولزم المال  
حالا فاوله يشهد لما جئنا اليه الجبازي فانه قال تعليل فلا يصح اي فلا يصح التعليل  
فبني اصل الكفالة واخر يشهد لما قاله السعنا في من حيث انه جعل علم التاجيل  
على صفة فصرح فيه مانه تعي الكفالة وبطل التاجيل ولم يصرح بالمال حالا ولو كان حكمه  
واحد لما فصل بينهما انه مصل الى الاجازة ومخرز في الكلام وكذا وقع في كلام صاحب البيان  
ما فيه احوال لكل من المفاضل انما معنى مثاله السعنا في مسألة الجبازي فانه قال اذا  
علق الكفالة بشرط فان كان سببا للوجوب واما اذا قال اذا جاء المطر او هبت الريح  
او دخل زيد الدار فانه لا يجوز ان يشرط محض فمحمل ان يكون قوله لا يجوز ان لا يجوز التعليل  
وبطل الشرط ومحمل انه لا يجوز الكفالة بهذا الشرط وقد يقال انه يستند كلام الجبازي  
اكثر فانه قال لا بشرط محض اي فيبطل الشرط ولا يلزم من بطلان الشرط بطلان الكفالة  
لانها لا تبطل بالشرط الفاسد والذي يظهر من ذلك انما قاله الشيخ جلاله  
اولي وسببه ان الشيخ في الهداية صرح بلفظ التعليل ولفظ التاجيل فاما ان  
لفظ التعليل فموضع غير واحد مما انه قال ثم الاصل انه يصح تعليل بشرط ملائم مثل ان  
يكون ذلك اذ كان في غير في غير الشرط التي التعليل لا للتاجيل الموضع  
الثاني فنقله فاما لا يصح التعليل بمجرد الشرط كنوله ان هبت الريح او جاء المطر فصرح  
مالتاجيل في قوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا فعلمنا ان كلامه يتعلق ببيان

صورة التعليل والتاجيل اللهم فلان يقال كل كلامه في التعليل على انه اراد  
التاجيل اللهم بل هذا يكون ان لو لم يكن ذكر التاجيل اصلا اما ذكر التعليل والتاجيل  
كيف ستر ان كل على انه اراد بالتعليل والتاجيل فانه عطف بيان يصح التعليل بمجرد  
الشرط كنوله ان هبت الريح او جاء المطر ثم عطف عليه ببيان حكم التاجيل فقال  
اذا جعل كل واحد منهما اجلا اي من هبوب الريح وبجي المطر كلف يقال جديده انه  
اراد بالتعليل والتاجيل فكيف عطف الشيء الواحد على نفسه وهذا خلاف الاصل  
واضا فلو كان محسن فذلك لما كان اشكل على السعنا في كلامه ووجه ان كان  
يفني ان يستشكل كلام جميع الاصحاب فانه لم يصرح في صورة التعليل مثل ما  
عده صاحب الهداية ولا يجوز ان يقول ان كل ما ذكر من صورة التعليل على ان يراد  
التاجيل لانه لم يصرح منه ترك المطام في مسألة التعليل واخلاقا من الكتب فلا فائدة  
يجوز ان كل كلامه ووجه فاشفى ان كل كلامه ووجه هذا المجلد اذا انتفى ذلك  
فقله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا اي هبوب الريح وبجي المطر يكون صورته  
كذلك ففسر فلان الى هبوب الريح او الى هجي المطر ثم قال الا انه لا يصح الكفالة وبطل المال  
حالا لان الكفالة لما لم يصح تعليلها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالطلاق  
والعناق ومن بيان الشيخ الا انه يصح الكفالة في صورة التعليل والتاجيل ولم يصرح  
حالا وبطل الشرط وذلك لانه ذكر حملين وعقبها بالاولى فنفي تعليلها بكل حملين  
على ما عرف في مسألة الجمل اذا تعقب استثنى فانه يتعلق بكل حمل ولا ينظر في

حكم التاجيل على صورة التعليل  
فانه صدر كلامه بالكلام على  
صورة التعليل حيث قال



الاخير كما اذا قلنا بحدود وجهه طائر ان يشاء الله تعالى فان الاستثناء ينصرف الى  
 الجملين ولا ينصرف الى الاخير وحده فكذا هنا لما ذكر حكم التعليق على حد وعطف عليه  
 بيان حكم التاجيل عقب ذلك بالاستثناء انتهى ذلك ان ينصرف الاستثناء الى كل  
 من الجملتين التعليق والتاجيل مقتضا ان الكفالة تصح وسقط الشرط كيف وانما تعلل  
 بعله بوجه ما قلنا فانه قال لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط  
 الفاسد فمعناه ان لنا من التصرفات ما يقبل التعليق بالشرط ولنا ما لا يقبل  
 التعليق بالشرط فالكفالة من باب ما يقبل التعليق بالشرط اي نفس الامر فاذا كانت  
 يقبل التعليق بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسد فكل ما كان كالكفالة تصح  
 بالتعليق بالشرط الملام ويصح بالشرط ايضا فلا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل  
 الشرط ويبقى الاصل كما قلنا في الطلاق اذا قال طلقنا او اعتقنا على ذم من اراد ان يقدم  
 الحاج او الى الحصا او الى التفاف فانه يقع الطلاق ويبطل الشرط فكذا هنا لما قلنا ان  
 قدم زيد او هبنا لرجل فاننا كقولنا نفس فلان فانه يصح كقوله الى ان ويبطل الشرط ويؤيد  
 هذا ما قلنا من ان الامام شمس الاية السرخسي من قوله ومعنى قولنا باطل ان الشرط باطل  
 فاما الكفالة فصح ان الكفالة لا يبطل بالشرط الفاسد فأي تصح لقوى من هذا  
 التصريح فان قيل قد ذكر في البدائع ان الشرط ان لم يكن سببا لظهور الحق او لوجوبه  
 فلا وسيلة الى الاداء في كلمة لا يجوز ملك فقال ان جبا المظروا هبت الريح او ان دخل زيد  
 الدار فانما كقولنا ان الكفالة فيها معنى التملك لما ذكر في الاصل ان لا يجوز تعليقها بالشرط

الاشارة الى الحق بعلو الظهور او بالتوسل اليه في الجملة فكون ملا باللعنة فيجوز وان  
 الكفالة يجوز انما بالعرف والعرف في مثل هذا الشرط دون غيره من عبارة ابدع فانه  
 يقول الاصل ان الكفالة المتعلقة لا يجوز وانما جاز تعليقها بالشرط الملام للعرف ولكونه  
 سببا لظهور الحق فاذا اعلفت بشرط ليس بلام فلا يصح جريا على الاصل واذا قلنا لانه  
 فخرج كلام السرخسي في معنى ما يدل عبارة الهداية وظهر ان الذي قاله الشيخ خلا لانه  
 فيه نظر قيس له ليس في كلام صاحب البدائع ما ينافي ما قررناه وذلك  
 لانه قال لا يجوز الشرط الذي ليس بلام ولم يقل لا يصح كقوله في الحال وقوله والاصل ان  
 الكفالة لا يجوز تعليقها بالشرط الاشارة الى الحق به تتعلق الى اخر هذا ايضا في نفس حكم التعليق  
 لان في نفس اصل الكفالة فان قوله لا يجوز تعليقها مسلم وهو المراسن فاما اصل الكفالة  
 فلم يشرع فيه بل لو قيل ان في كلامه ما يشير الى صحة الاصل لكان له وجه وسببه  
 فانه قال الاصل انه يجوز تعليقها بالشرط الاشارة الى الحق به تتعلق معناه ان الكفالة بدون  
 الشرط على وفاء الاصل فاذا اعلفت بالشرط لا يصح تعليقها بما ليس بلام فالشرط  
 لا يبطل انه لا يجعل فاما وضع له اذ يبطل بقى كان الكلام عري عنه اصلا وراسبا  
 فيصح لانه موافق للاصل وبعضه ان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط  
 الفاسد فصح الاصل ويبطل الشرط فان قيل قد ذكر في الاجناس للناظر في  
 قال كل موضع اضاف الضمان الى ما هو سبب للزوم المال فذلك جاز وكل موضع  
 اضاف الضمان الى ما ليس بسبب للزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح



فما لك على فلاز فعلى هذه عبارة النا كفى قيل له هذا اصريح مما تقدم وهو قولي في عدم  
صحة اصل الكفالة باكل اقسامه ولكن يمكن ان يقال المراد من قوله قد لا الضمان اصريح  
تقدم وهو قولي في عدم صحة اصل الكفالة باكل اقسامه بالبرهان لا بالاصل الكفالة  
بالكل ايضا وفيه تصف ورايت قد ذكر في الفتاوى ما صورته قال لو كفل الى ان يطر السما  
او قدم فلاز جاز وهذا ايضا عندنا في المسئلة وذلك لانما كان قوله جاز يعني الكفالة  
والناجيل ايضا وهو الظاهر انه لو كان الناجيل كالا لكان صريح به تحت اطلاق قوله  
علما ان مراده الكفالة والناجيل فعبار في المسئلة ورايت ان مراده صحة الناجيل لا في  
اصل الكفالة فانه روايت واحد يصح فجاز ان يستأنس في مسئلة التعليق ايضا لا  
اخرى وان المراد من قوله جاز اي جازنا الكفالة وبطل الناجيل لانه معاونة نفس الامتناع  
لنا التاويل فيما نقل من انه لا يصير كفيل او موقوف ان طعن في ذلك الضمان باطلا الى غير ذلك كما  
نقلناه من عبارة الاصحاب ثم رايت بعد ذلك قد ذكر الشيخ حافظ الدين في الكفر ما صورته  
قال ويصح تعليق الكفالة بشرط ملاك كشرط وجوب الحرك كان اسحق المبيع او كان لا يشترط  
كان قدم زيدا وهو كفول عنه او لعنه كان غاي عن المصير لا يصح بخلافه في البيع  
الكفالة ويجب المال حاله من عبارة الكفر ثم جاء الاقصر اي في شرحه قال هذه العبارة  
بعينها ثم قال اعني اذا كفل المال الى محي المطر او هبوب الريح بطل الاجل وصحة الكفالة لانهما  
ليسا من الاجال المعروفة بين التجار والكفالة مما يصح تعليلها بالشروط فلا يبطى الشرط  
السادس كالطلاق والعنا وانتهى كلام الاقصر اي قدس

يقول الشيخ

بين التعليق والناجيل كفى يصح في النصيب ومن انما اشتراد الشيخ حافظ الدين مناقشه مع الاقصر اي  
لهذا الكلام الذي هو ظاهر في التعليق انه اراد به التاجيل وغيره التصويير الذي ذكره الشيخ  
حافظ الدين لان الشيخ حافظ الدين ذكر تقسيم التعليق وما يكون ملائمة والبرهان لان الشيخ حافظ الدين ص  
بلايم وصرح بالحكم انه تصح الكفالة ويجب المال حالا وهذه البرهان من التاجيل في شي  
ولا في التاجيل ما يكون ملائمة وما يكون غير ملائم فكل كنت لا تدري فكله مصيبة وان كنت  
تدري فالمصيبة اعظم لو اوجب على كل فقيه من كلام الاقصر اي المتكلمين ان يعرفوا نظر  
عنه ولا ينبع فيه ولا فيما اول واخطا بل ينبع ما قاله الشيخ حافظ الدين في الكفر فان  
الذي قاله الاقصر اي من زيد المعدن وطاهر منادى عليه بالجهل وقلة العلم وكان  
لمثبات عبارة الكفر في هذا الادراك سبب وهو ان العبد الصغير حضر مجعافا في  
بستان بني الرضى الممنون لولمه علف هناك وحضر ذلك المجلس فضلا من الخنفه القاضي  
سهاب الدين قاضي العسكر والقاضي عماد الدين ابن العز والقاضي شرف الدين الكفري  
والشيخ الامام العالم الفاضل المستنصر المحفوظا انه ما صدر الدين القفوي مدرس  
المقدمة وغيرهم ووقع بحث في هذه المسئلة فذكر الجهد كلام الشيخ في الهداية وكلام  
جلال الدين الجبازي وكلام السخاقي وحصل بحث ومال غالب الكافة الى ما قاله  
السخاقي في القفوي من غرضه بطلان انصاف وحصل منهم تأمل انبائنا عن خط فسر وهو في  
ومعارضه محضة لا محققين فخرجوا فعند ذلك نقل الشيخ ما صدر الدين المشار اليه فنعى اليه  
به عبارة محمودة الكثرة المذكورة كما انبشاه هنا فاخذ بعض المكابر من الجماعة الحاضرة



المذكور في نظمه في نقله وانه ليس هو على هذه الصيغة حتى ان قال القاضي عياض ان الرزق العز  
 انا اراد من علي ان الشيخ حافظ الدين لم ينل هذا في الكثرة والذرة لا تعرفه ولا تحفظه فسال  
 من الشيخ ناصه ان الرزاقان فارس ولبن وجا ما الشرح الذي لا قصارى المذكور عليه واحضه  
 الي بعد التفريق من ذلك المجلس فاقبته هناك بعد ذلك وقتت على الكفاية ليسهلي ما كانا  
 وهو كتاب جليل موقوف بالخرزانه النورية بد مشقرايت قد ذكر المسئلة وصرح بها  
 قاله الشيخ حافظ الدين وزيادة وصورة ما ذكر فيه قال بابا لكفالة الى اجل مجهول  
 او معلوم اذا علو وجوب المال في الكفالة بما ذكر على سبيل التاجيل كالركن على ابي  
 الحصاد والديار او صوم النصارى او الى الرزق جائز الكفالة وان كان مجهولا وما  
 ذكر على سبيل الشرط ان كان سببا لوجوب آخر او امكان الاستيفاء جاز فان قال ان  
 استحق المبيع فعلى ضمانه جاز فان قال اذا ثبت الرجوع او دخل زيد الدار الكفالة جاز  
 والشرط باطل والمال حال ثم بحث ثم قال فاما مسئلة الغيوب الحية لانه فاحشه ولا  
 فعلى لوجوب المال به للاستيفاء في بطل الشرط وتثبت الكفالة لانه لا يبطل الشرط  
 الفاسد كالحلاق والعناق هذه عبارة وذكر في شرح العيون اني الليث قال سالت  
 ابا يوسف عن رجل زوج ابنة وضمن المهر على انه ان مات ابنة او امرأته قبل ان  
 يبنى فهو يري من الضمان قال الضمان له لازم والشرط باطل لانه شرط الضمان ووجه  
 شرطه وشرط براءة ذمته عنه وشرط الضمان ضاد البراءة فلا يصح البراءة فله الكفالة  
 معلنه على شرط وقد قال ابو يوسف صح الاصل وبطل الشرط وذكرنا المختار للنوري

الكتاب في تفسيره  
 خزانة اللب لب النورية

ضمان المهر بشرط الرضا  
 عند موت احد الزوجين

قال ويكره معلن الكفالة بشرط معلن كشرط وجوب آخر كقوله ما ما بين فلانا فعلى الوعد  
 امكان الاستيفاء كقوله ان قدم فلان فعلى او بشرط فعد والاستيفاء كقوله ان غاب فعلى  
 ولا يجوز مرد الشرط كقوله ان هبت الريح او جاء المطر فيجب جلا او في فتاوى اللؤلؤ الجوى قال  
 رجل نقل عن زيد بن علي ان فلانا كفيل عنه بكذا من المال فلم يكفل فلانا فالكفالة  
 لازمة لان الكفالة لا تعلو بالشرط وذكرنا موضع آخر قال ولو قال اني انظر السام  
 او تمس السام فالكفالة جازية والشرط باطل لان من الاوقات لا يصح للتأجيل الا في  
 حصولها ساعة فساعد ولله الاستعمل التمار فيما بينهم هذه الاجل فكم مكر هذا  
 تأجيلا فكان شرطها فاسدا الا ان الشرط الفاسد مما لا يبطل الكفالة لانه للحال  
 بذلك ما لا يتبدل عوض ولو كان منك مطالبة بعموم لا بطلها فلهذا الاولى وكذا ان قدم  
 الاضي فان الشرط باطل والكفالة حاضرة وذكر في شرح مختصر الكرخي لفخره وري قال اصحابنا  
 جميعا ابو حنيفة وابو يوسف وكذا ائمة اهل البيت اجمعين ان الكفالة جازية في كل حال  
 او الى الجدة او الى الديار او الى النير وروى المهر بان الكفالة جازية قال وحله هذا  
 ان كل شيء ذكر على طريق التاجيل اذا علو وجوب المال في الكفالة به صح وان كان مجهولا  
 يترك على طريق الشرط دون الاصل على من يري ان كان الشرط سببا لوجوب آخر او امكان  
 الاستيفاء جاز ان سعلت الكفالة به فان كان خلاف ذلك لم يجز ثم بحث فيما سعلت بجواز  
 الاجال المجهولة ثم قال واما الشرط فان كان سببا لوجوب آخر مثل ان تقول اذا فديت  
 او استحق المبيع فالكفالة جازية لان الاستحقاق سبب لوجوب المهر وقد روي زيدا و...



المبيع فالكفالة جائز لان الاستحسان سبب لجوب الحق وقدوم زيد لسبب شهيد الاداء  
 فجاز تعلق الكفالة بذلك فاما اذا قال اذا جال المطر او هبت الريح او دخل زيد الدار كان ذلك  
 لا يجوز لان هذا لا يذكر على طريق التاويل ولا سبب لجوب الحق ولا تسهيل للاستيفاء  
 والاموال لا يجوز ان سئل وجوبها بالشرط واذا اكتمل جمل غير جمل المال الى اجل محمول  
 يشبه اجل الناس مثلا للمطر والريح واشياء ذلك فالكفالة جائز والشرط باطل  
 والمال حال على الكفيل اما بطلان الشرط فقد بيناه وانما لا يبطل الكفالة به لانهما  
 جازان متعلقا بالشرط لم يبطل الشرط الفاسد بالطلاء والحقاق واذا بطل الشرط  
 بطل المال على طوله بالطلاء العقد هذه عبارة القدروري فانظر بصره الله وفور قلبه  
 والعلم الرجوع الى الحق الى ما قاله في الكفالة ما نقلناه وتصريحه بان الكفالة جائز والشرط  
 باطل كذا قوله فير؟ واما مسئلة العيوب في قوله اذا هبت الريح وما ذكره من قوله لان الجهالة  
 فاحشة ولا تعلق لجوب المال به للاستيفاء فبطل الشرط وشبه الكفالة لانه لا  
 يبطل بالشرط الفاسد فمعنى هذا الكلام ان القول بصحة التعليق بصحة وجوب الريح  
 وامثاله منع منه شيان احدهما ان الجهالة فاحشة وثالثا حشا مانع لانه لا يدرك في  
 ثبوت الريح الساعة او ساعة اخرى او يوم او بعد شهر فلا يشك ان جهالة فاحشة  
 لما تعلقت عليه الكفالة والجهالة الفاحشة في الشرع معتبة فلهذا لم يصح التعليق بالوجوب  
 والثاني ان هذا الشرط الذي هو وجوب الريح لا تعلق لجوب المال به ولا الاستيفاء فلا  
 يمكن اعماله بوجه فلهذا ان لم يأنه باطل لان ما سوقف الكلام على الشرط الا اذا كان في كفاية

وله علم فاما اذا لم يمكن له تعلق الكفالة فلا حاجة الى التوقف بسببه لانه كالمعروف فيبطل  
 هذا معنى قوله في الكفالة في مسئلة العيوب وهو في غاية الظهور والصراحة بالعلم اما  
 ما ذكرنا عن العيوب فانه انما ذكرناه للدرد على من يقول ان المتعلق بالشرط عدم قبل وجوده  
 وتفسيره بان التعليق لما لم يصح بالشرط الذي ليس بلام فصار مجموع الكلام كالعدم  
 فيبطل الاصل والشرط فانه في العيون ذكر صون كفاية معلومة على شرط وقال فيها  
 بطلان الشرط وان الاصل فيكون ما قاله هذا القائل صحيحا بطلت الكفالة ايضا  
 واما ما ذكره في التمثال فانه متمسك ايضا على المدعى ولا فائدة في ما لا يوصف  
 بانه لا يبعد لقبول فصح الاصل وعدم الاعتناء بالشرط الذي ليس بلام واما ما  
 نقلناه من الفتاوى والادوية فانه سبب الرد على القائل لانه اذا بطل الشرط يبطل  
 الاصل فانه صرح في الفتاوى المذكورة بما يرد عليه مقالته ص ذكر صون كفاية  
 عن رجل يدري من معلقه ان يكون فلان بكذا من المال فلم يكن فعلى قول هذا القائل ان  
 الكفالة بالحلالة لانه انما قصد الكفيل ان يكون كفاية على هذه الصون وقد اشنع فلان  
 الاخر من الكفالة فينبغي على قوله ان يبطل الكفالة لان الشرط لم يحل به وقد قال القدروري  
 الكفالة لازمة لان الكفالة لا تتعلق بالشرط والعصرى هذا فيه كفاية لمن نصف قوله  
 في الموضوع الاخر ان الشرط الفاسد ما لا يفسد الكفالة لانه عليك مطالبة بالعرض  
 وهذا اخف من التمسك بعرض فاذا جاز في القوي يجوز في ادنى كالهة بالشرط  
 الفاسد سطل بالشرط وتصح الهبة ففي الكفالة اولى وما ذكره القدروري فهو ساكت في



اول كلامه عن البطلان او المجاز فانه ذكر اولا الشرط الملام وقول جاز ان يتحقق الكفالة  
 وقال في الذي ليس بلام وجاز في الملام وهذا لا يفرق لبعامل الكفالة بل في القول فيه  
 اشار الى صحة الكفالة كقوله وجه وهو انه قال اولا جاز التخلية واخر اجماعه  
 وقع في كلامه انما جاز تعليقه بالشرط لا بطله الشرط الفاسد بقوله لم يعلينه  
 يشير الى انه تنجح الكفالة واما قوله في اواخر كلامه اذا جاز المطر او هبت الريح فان ذلك  
 لا يجوز فالمراد الشرط لا اصل الكفالة ايضا وذلك لانه قال عقيب هذا لا يكره على سبيل  
 طريق التاميل ولا هو سبيل الحق ولا سهل الاستيفاء والاموال لا يجوز ان يتعلل وجوب  
 بالشرط فعملنا ان كلامه الاول كان في حق الشرط لا في نفس الكفالة وما يدل على هذا ايضا  
 وعلى المرعي المسئلة قوله بعد ذلك فقل في مسئلة الاجل اما بطلان الشرط ففدية  
 وانما لا يبطل الكفالة به لان ما جاز ان يتعلل بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد  
 كالمطلان والعناق فدللت هذه العبارة على شيئين ان كلامه فاما ان الشرط لا في اصل  
 الكفالة فانه قال اما بطلان الشرط ففدية بيناه وهذا ظاهر واما الثاني الاخر فهو  
 التمسك على الرعية المسئلة وهو انه قال اما بطلان الشرط ففدية بيناه اي في مسئلة  
 اذا جاز المطر او هبت الريح وما علة عقيبته في بطلان الشرط ثم ادخل في ذلك مسئلة  
 الاجل قال في هذه العبارة اما بطلان الشرط ففدية بيناه وعطف عليه قوله وانما لا  
 يبطل الكفالة به لانه ما جاز ان يتعلل بالشرط لا يبطل الشرط الفاسد كالحال  
 والعناق واستغفنا من هذا كله ان الشرط الذي ليس بلام منزله الاجل المجهول كماله

فاشبه

فاشبه اعني كلامهما سطر سطر الكفالة لانه لما قال في مسئلة الاجل اما بطلان  
 الشرط ففدية بيناه اي بين ان الشرط بالحال ما ذكر في الكفالة هناك فاشبه ان يكره  
 ههنا لان حكم الاجل المجهول فاشبه الشرط واحدنا خرا الكلام في الكفالة الى هذا الكلام  
 على بطلان الشرط والاصل فانه قال اما الكفالة لا يبطل الكفالة من ما جاز ان يتعلل  
 بالشرط لا بطله الشرط الفاسد هذا في صور تعليل الكفالة بالشرط الذي  
 لا يلام في صور التاميل لانه لا يقال فيه تعليل وشرط وانما يقال اجل فعملنا  
 ان مراد من قوله اما بطلان ففدية بيناه الشرط الذي ليس بلام لا الاجل لانه ليس  
 بشرط ولم يستند ونفي قوله وانما لا يبطل الكفالة به اي بالشرط لانه اقرب اليه  
 من غيره والضمير صرف الى اقرب التكرار من يدل على انه المراد ايضا قوله من ما  
 جاز ان يتعلل بالشرط لا بطله الشرط الفاسد وهذا في التعليل في التاميل  
 وما يؤيد قولنا ان الكفالة لا يبطل انما يبطل الشرط وصدق قول الذوري اما  
 بطلان الشرط ففدية بيناه لم يقل بطلان الكفالة لبطلان الشرط الذي ليس بلام  
 ولقد قال ايضا وانما لا يبطل الكفالة به اي بالشرط الباطل فكل ذلك يدل على ان  
 الكفالة لا يبطل وانما يبطل الشرط واما قول الذوري واذا بطل الشرط بقي  
 المال على حاله بالاجل العقد معناه ان المعلن بالشرط يتأخر عمله الى وقت وجود  
 الشرط الصحيح فهو كالموجع الذي لم يعمل بعد فاذا كان الشرط باطلا او اصلا  
 بجبال المال في الحال لان الاجل العقد مقتضى العمل فبقي لما كان الشرط الباطل وجوده



وعده سوا هذه ابني المال على طوله بالطلاء والعقد لا انه المراد لهذا كله التاجيل لا  
التعليق بالشرط لان السياق يردوه ويأباه والتجوز في لفظه واحد اول من التجوز  
في الفاظ كثير فانه تقدم لفظ التعليق لفظ الشرط وتكرر ذلك ولو قيل بان ذلك  
كله مجاز عن التاجيل للنزاع اركاب المجاز في الفاظ كثير وهو خلاف الاصل واذ  
حمل هذه اللفظة على المجاز بانفرادها كان اقل مخالفة للاصل وما كان اقل مخالفة  
اول من التزم ما هو اكثر مخالفة للاصل وهو الحقيقة فصار معناه من القول في هذه المسئلة  
اعني ان كان الكتاب لا يشطو وانما بطل الشرط الذي ليس بلام وحده وما هو  
مفعول الصريح فقل المودة وكفاية المتن والكثر والخثار وشرح العيون فتاوي  
الاولو التجوز وشرح اكثر من العود وري وحاشية الشيخ جلال الدين الجبازي  
ونفيه الكنية التي ذكرها ههنا والتي لم تذكرها مما يظهر من الخلاف الجواب اما بانه لا  
يجوز او لا يصح كنهلا او قد كلف الضمان بالحل الي غير ذلك من العبارات على اختلافها  
وكلاهما يجب ان كل على ما بيناه توفيقا بين القولين ونحسينا للفظ بالمصنف ومن  
انصف من نفسه وتكرار الهوي عنه استحسن ما ائتمناه في هذه الاوراق وظهر له  
الحق ومن كابر بعد ذلك ولم يرجع الى هذا الوقت ولم يعلن شيئا في هذه المسئلة احسن  
من هذا فليعلم انه معاند لا فائدة ولا يجبا حينه لمكابرته ثم رايته قد ذكر في  
الذي فيه ما صودته قال ذكر محمد في كتاب الكفالة بشرط غير متعارف لا يجوز ثم قال  
وذكر محمد في الجامع ان العبد الما دون اذا الحقة دين وخاف صاحب المال ان يعنه

وفي الجليل ان تعليق الكفالة

المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعننه المولى فانا ضامن لدينه عليه صح الكفالة قال  
الصدوق والشهيد هذه دليل على ان شرط تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جابر  
وعندي ان هذه المسئلة لا تصح دليل لان المولى ما عناه والعبد يضمن منه للغير فانه  
اضافة الضمان الى سبب الوجوب وليس تعليق على الحقيقة واصله الضمان الي  
سبب الوجوب جابر فيصح الضمان في هذه المسئلة من هذه الوجه هذه بيان الدخيل  
فقوله او لا ذكر محمد في كتاب الكفالة والحيل ان الظاهر ان المراد من كتاب الكفالة  
والحيل انهما من كتاب الاصل قد قال ان التعليق لا يجوز ولو كانت الكفالة لا يجوز لكان  
قال لا يجوز الكفالة لانه المنع في النص صريح بالجواب وليس فيه احتمال بخلاف لا يجوز  
التعليق لانه كمثل لا يجوز التعليق وحده ويجوز الكفالة ويكتمل لا يجوز الاصل وذكره  
ما فيه عدم الاحتمال وذكر ما فيه احتمال ليكون الاعتراف بانه وبيان ان الكفالة  
يجوز وبطل الشرط ويؤيد ما ذكر في الجامع من قوله صح الكفالة ولم ينقل صح  
التعليق وقايد ذكر في الاصل لا يجوز ولم يذكر صحة الكفالة صراحة وذكر  
في الجامع صحة الكفالة على انا نذكر لنا ان السياق في الاصل كان في صحة التعليق  
وعده مخرج الجواب على ما كان في السياق لا انه مخالف لما ذكر في الجامع بل  
بهذا الاعتبار وقع فاما ما ذكر في الجامع صحة الكفالة فلم يكن المقام مقام بيان  
ان التعليق الصحيح من الباطل بل مقام تعريف الكفالة هل هي ام لا لان سبب ان  
نقول صحة الكفالة فلم يكن المقام مقام بيان التعليق الصحيح من الباطل بل مقام تعريف



بل يصح ان لا يناسب ان يقول صحة الكفالة على اننا نزلنا وذكرنا هذا الوجه والا فلن ان  
 نقول في صحة تعليق الكفالة في الشرط الذي ليس ملائم روايان في رواية الاصل لا يصح  
 التعليق وفي رواية الجامع يصح وهذا هو الذي لحظه الصدر الشهيد فانه قال هذه  
 المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز فانه يقول في رواية الاصل  
 لا يصح التعليق وهو الذي ذكرنا نعرفه وهذه المسئلة تدل على جواز التعليق وصحة تعليق على  
 الرواية التي فيها لا اصل والجامع ولا يقال ما دللت عليه مسئلة الجامع لا يصح ان يكون  
 في رواية الاصل لان هذا الاستنباط في المسئلة من الصدر الشهيد والاستنباط  
 ليس برواية فلا يعدل عما قاله في الاصل الى هذا الا اننا نقول قد وقع مثل هذه العجائب  
 في كلام شمس الامم وصاحب الهداية وغيرهما وعدل عما فيه الرواية اليه فمن ذكر ما  
 قاله في هذا الحنفى بالشافعي قائم قالوا ذلك المسئلة على جواز الاقضية بالشافعية  
 وعارض هذه رواية المحول عن الامام في انه لا يجوز الاقضية بمن يرفع يديه وعمل عن  
 رواية محول الى هذا الاستنباط وحمل على انه رواية اخرى والا لما كان يرجح  
 على الرواية المنقولة بكونه استنباطا لا غير لان الاستنباط لا يعدل الرواية  
 ولا يصار اليه الا عند نقض الوقوف عليه فكذلك هنا نقول قول الصدر الشهيد محل  
 على انه رواية اخرى كما حملنا غيره واما بغيره ما نقلنا من الخبر فهو كلام المصنف  
 وليس في ربه الصدر الشهيد وما نحن الذي قاله كايلا وسببه فانه قال في هذا  
 اضافة الى سبب الوجوب وليس كذلك فان في العبد الماذون الذين واجب ذمته

افند الحنفى باننا نفي

هو

مطالبه بغيره مني شافعي لكن عن المولى له سبب الوجوب وانما اضافة الاصل فيمنع  
 للفرقة من انهما انما لا ينافيان لانه سبب الوجوب الحق للفرقة لان حقه واجب  
 فعاد اعتاقه كما لو اترف شيئا ما في يده فانه يضمن للفرقة فعلق الكفالة بغيره بشرط  
 محض ليس ملائم لان الشروط الملازمة ان يكون مال الوجوب محورا كاستحقاق المبيع وهذا ليس  
 في معناه لان حق الفرقة ثابت بدونه كما يثبت به في الحال فاما استحقاق المبيع فلم يربط  
 بعد فيما صار نظيره ولا هو من قبيل امكان الاستيفاء لان الغريم حاضر وهو قادر على  
 الاستيفاء منه بدون العتق وليس بغايب بشرط الاعناق وليس سببا لاحضاره ولا  
 هو من قبيل قيل لقدر الاستيفاء فيسقط مجرد شرط ليس ملائم وقد قالوا بصحة الكفالة فيه  
 وهو الذي قاله التتول بصحة التعليق ايضا وهو الذي فهمه الصدر الشهيد وقد قلنا  
 انه ينبغي ان يحمل على رواية اخرى كما قد مضى فالحكم من كلام الشيخ ايضا ما نقلناه  
 وحررناه انه يجب ان يلحق مع الكتب التي لم ينفك بجواز اصل الكفالة وحصل من هذا البني  
 ما منع في حمل بغيره الكتب التي اختلف الجواب بعدم الجواز او بانه لا يصح تعليقها على ما  
 حررناه وذكر في نوادر خواهر زاد على التذوي قال ويجوز تعليق الكفالة بشرط لان  
 الكفالة تشبه التذوي حيث انه التزام ان يند او يشبه التملك من حيث ان الكفول  
 له مثل الكفول المطالب به لا يصل الكفول عنه ولهذا عند ابراهيمية ومحمد قبول الكفول  
 له شرط لصحة الكفالة من حيث انه يشبه التذوي مع كل الشروط من حيث انه يشبه  
 التملك لا يصح فوفرننا خطها ما يشبهه فقلنا انه جائز تعليقها بشرط ملائم ولا يجوز

اصلا







بالشرط القاسد وهناك ما مع الذي لا سطره الشرط القاسد وقد تذر له بانه لما  
 بلغ في الشرح الى الجبهه تبين له ان الكفالة لا يخل بالشرط القاسد وسهوا عن ان يصح  
 ما وقع منه في كتاب الكفالة ولا شك ان الذي وقع منه في كتاب الكفالة نفقه منه ما هو  
 على وجه النقل عن اصحاب والذي اورد في الجبهه نقل ولا بد من قوله الغلط وانما  
 مدخل الغلط في النفقة كما قيل وكما عاين في اصحابنا وافقه من انهم المستقيم <sup>فزال</sup> <sup>الله</sup>  
 ما اسببه من كلامه في الكفالة هذا الذي نقلناه عنه في الجبهه وان كان غرضه ان يلفت اليه لوجوه  
 القول التي ذكرناها ولكن الرد على الانسان من كلامه احسن واخبر في الجبهه واما ما نقلناه  
 عن شرح المجمع نفسه فامية جليده وهي انه وقع في بعض المصنفات ان العقود الشرعية  
 تؤثر في ابطال الشرط القاسد حتى لو اوفى الجبهه سغى ان يخل بالشرط القاسد  
 واجابوا عنه بانه فعل حتى اى الفطرة الجبهه فالذي يرى ما وقع في بعض المصنفات  
 من الاطلاق يقول الكفالة ايضا من العقود الشرعية ولهذا شرط فيها القول بالجلس  
 على النجاء وقد خلت تحت هذا الاطلاق وليس الامر كما يزعم فان ابن الساعاتي حقه وقال  
 وذلك ليعمل في عقود المعاد وضمانات النبرعات فخرجت الكفالة لانها من عقود النبرعات ولهذا  
 لا يصح من الضمان فان اصحاب كلهم خرجوا بانه عقد نبرع <sup>اي</sup> فلا يصح من لا يصح نبرع عنه من عبارتهم  
 وهذا الحرفا شهر من ان ينقل فيه كلام اصحاب على وجه الاغتراف الى واحد واحد وقد  
 اخذت هذه المسئلة حاجتها من النقل والبحث ومحو بمراد الكلام فيها وانكشف و  
 الصواب وانجلي واضحا في حوى والله اعلم **مسئلة الكفالة بالدين**

عن الميت المتفلس **يعلم** <sup>ام لا</sup> <sup>وتحرير الكلام في ذلك</sup>  
 ذلك في الهداية قال واذا امانت الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكفله عنه رجلان  
 لم يصح عنده ابي حنيفة وقال لا يصح لانه كفيل بدين ثابت لانه وجب له المطالب ولم يرد  
 المسقط ولهذا يبقى في حق احكام الاخر ولو تبرع به انسان يصح وكذا ينبغي اذا كان به  
 كفيل اوله مال ولهذا انه كفيل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا وجب  
 بالوجوب لكنه في الحكم مال لانه يؤول اليه في المال وقد عجز بنفسه وكلفه فقات  
 عاقبة الاستيفاء فسقط غرضه والتبرع لا يعتمد قسما اليه من اذا كفله كفيل  
 اوله مال بخله اذا اخضا الى الادا ما وقد دل في المبسوط قال واذا امانت الرجل عليه  
 دين ولم يترك شيئا فكفله لانه واجبي للغير بماله على الميت لم يجز الكفالة في قول  
 ابي حنيفة وهو جاز في قول ابي يوسف ومحمد والشافعي وان كان الميت ترك وقا  
 جاز ان الكفالة عندهم وان ترك شيئا ليس فيه وقا فانه ملزم الكفيل بدينه ما تركه فوله  
 وفي قولهما لم يمسح ما كفله ولو قتل عداوه فليس كفله به كفيل بالدين الذي له  
 عليه صح اتفاقا ولو كان بالدين كفيل بدينه كفالة وكذا الدار من بيتي على حاله وذكر  
 في الحديث ان كفيل عن ميت فليس بدين له يصح عنده ابي حنيفة خلافا لهما ولو ترك ما لا  
 جاز فله ان يرد ذكر في الثاني شرح الواقي اذا امانت الدين فليس كفله عنه للغيرا <sup>رجل</sup>  
 لم يصح عنده ابي حنيفة وعندهما يصح وذكر في شرح مجمع البحرين اذا امانت الرجل وعليه ديون  
 ولم يترك شيئا فكفله عنه رجل للغيرا لم يصح الكفالة عنده ابي حنيفة وقال لا يصح <sup>قله</sup>



فقر لنا من هذا كله ان الكفاية عن الميت المفلس انصح عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
تصح هذا اذا لم يكن للميت مال لا قليل ولا كثيرا صلا واما اذا كان له قليل من المال المتفق  
لكن عند ابي حنيفة يصح عند ذلك المار لا غيره وعند ابي بصير في جميع ما كفل من غير تدبير  
يوضحه ترك الميت مثلا ما في درهم او ما يساوي ما في درهم ودينه الف وكفل عنه رجل  
بالالف فخذ ابي حنيفة يصح في مقدار الخلف وهو ما يمان ولا يلزمه ازيد من ذلك  
يصح ويلزمه الا الف ما لها ولا فرق بين ان يكفل عن الميت المفلس منه او احد من ورثته او  
اجني واللاف في الكل واحد وانه اعلم **مسألة اذا كفل القرض الى اجل ما قبل**  
**على الاصيل ام لا وتحرير الكلام في كذا** ذكر القدر في شرحه مختصا بالقرض لا يرى لاجل  
لو اقرض رجلا ما لا كفل به عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وكان على المقر صلا او كذا  
في المصلحة ان الكفاية بالقرض الى اجل جائز وهو حال على الاصيل لان ما وجب على الاصيل  
فرض لا نه وجب لا سيقاض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بفرض لا نه  
وجب بسبب الكفاية وهي ليست باستفاض صحة لكن الكفيل يصير منزله المقر  
بالا وافانه على كذا له من مخالفة ما ادي فيصير معاوضه ومبادله حنيفة وذكر في حقه  
الاجل الكفاية بالقرض الى اجل جائز والمال على الكفيل الى الاجل وعلى الاصيل صلا او كذا  
مثل هذا في شرح الكملة وغيره وفيه الكفاية انما قلست فمحرر لنا من هذا ان الكفاية  
بالقرض الى اجل تصح ويكون جله على الكفيل منه وعلى الاصيل حال ما كان ولا يلتزم الى ما  
قاله الحصري مرقوله في القبر اذا كفل بالقرض الى اجل ما قبل على الاصيل وهذه الحيلة في

تاجيل القرض

ما قبل القرض فان كل الكفيل ترد ذلك ولم يشك من العنان احد غيره واذا اراد الميراث  
فني بما قاله الحصري يوصد او بما قاله القدر وري وكل الاصلح - فلا نفى الا بما قاله  
القدر وري وفيه الاحتياط - ولا نفى بما قاله الحصري وما يجوز ان يعمل به وكان بعض  
القضاء حكما بما قاله الحصري من غير ان يعرف ان الحصري ذكره وانما كان يقول بمقتضى  
من المشايخ انه هو الحيلة في تاجيل القرض وهو خال لا يجوز ان يعمل به وانه اعلم **مسألة**  
**اذا كفل نفس فلان او ماله عليه الى شهرين كفيلا في الحال واذا مضى الشهر**  
**الم كفيلا في الحال وانما كفيلا بعد مضي شهرين** ما به او يحرم القرض في ذلك في فتاوى  
فاضي شارقال رجل كفل بنفس رجل الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام  
الثلاثة وجعله منزله ما لو قال له مرانته هاتين الى ثلاثة ايام قال الخلائق منع بعد ذلك  
ايام وكذا الرباع بعد ايام الف الى ثلاثة ايام يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وعن  
ابي يوسف انه يصير كفيلا في الحال وفي الخلائق منع الخلائق في الحال وقال القبة ابو حنيفة  
يصير كفيلا في الحال قال وذكر الامام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة ايام لا لتأخير الكفاية  
الا ترى ان هذا الكفيل لم يمس القرض الا قبل به قبل الايام الثلاثة بمجر الطالب على القبول  
كمن عليه دين يوجل اذا عجل قبل حلول الاجل بمجر الطالب على القبول وما ذكره في الاصل  
انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وغير من المشايخ اخذ بنهاية الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا  
في الحال فاذا مضت الايام لا يفتي كفيلا ولو قال انا كفل بنفس فلان الى عشر ايام  
كفيلا بعد العشرة كما قال في الاصل ولو قال انا كفل بنفس فلان من اليوم الى عشر ايام

وقال في القصة العشر وري وانما كفل بنفس فلان الى عشر ايام  
القرض على الاصيل الى اجل ما قبل على الاصيل الى اجل ما قبل  
والكفاية في القرض الى اجل ما قبل على الاصيل الى اجل ما قبل

مسألة اذا كفل القرض الى اجل ما قبل على الاصيل الى اجل ما قبل  
فانما كفل بنفس فلان الى عشر ايام كفيلا بعد العشرة كما قال في الاصل  
ولو قال انا كفل بنفس فلان الى عشر ايام كفيلا بعد العشرة كما قال في الاصل



يصير كنيلا في الحال فاذا مضت العشرة لا يبقى كنيلا في قولهم انه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة  
 ما قبل التزويج وحل قال لغز فلان على نفسه الى شهر عمر محمد انه قال لا يسبيل عليه حتى يفي  
 بالشهر وذكر في التناوي الظهير واذا قبل نفس رجل الى ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك فهو جائز  
 وانما لم يحل الكفيل بعد انقضاء الة ولا لمطالب به في الحال في ظاهر الرواية من اصحابنا  
 على ان الكفالة متى حصلت الى اجل فاما يصير كنيلا بعد انقضاء الاجل وعن ابي يوسف انه  
 لمطالب به في الاجل فاذا مضى الاجل ببر الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وسئل الظاهر والابا  
 تشهر على ما قاله ابو يوسف والحسن لانها متعانة الة وسطلان بانقضاء الة وتلة  
 الطلاق تشهر على ما ذكر في ظاهر الرواية قالوا قل لا امرانه ان كان في عشرة ايام فاما  
 منع الطلاق بعد انقضاء العشرة الاعلى قول زفر ولو قل كفل فلانا من هذه الساعة الى شهر  
 فنشئ الكفالة لمضي الشهر لا خلاف ولو قل كفلت بنفس فلان شهر او الى ثلاثة ايام لم  
 فكر محمد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا ما قلنا في ثلاثة ايام  
 سواء منهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة لمطالب الة وبها مضى الة واليه مال الى  
 عبد الواحد الشيباني وكلوا الذي يقول اذا اراد انسان ان مكفل بنفس رجل ولا  
 يصير كنيلا اصلا فانه لا يصير كنيلا بعد الشهر لينقضاء الكفالة فيما رواه الشهر مكي لا يصير كنيلا  
 في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية فاذا لا يصير كنيلا وفي من البحر المحيط قال الفصل السادس  
 في الاجل اختيار في الكفالة قال في الاصل اذا قبل بنفس رجل الى شهر او الى ثلاثة ايام او ما اشبه  
 ذلك فهو جائز واذا اصى الكفالة فاما لمطالب الكفيل بعد مضي شهر ولا لمطالب به في الحال في ظاهر الرواية

فالطريق فيه ظاهر الرواية انه يقول  
 الكفيل عند الكفالة كفلت بنفس  
 فلان شهر على ان لا يكون كنيلا بعد  
 الشهر

فظاهر مذهب اصحابنا ان الكفالة اذا جعلت الى اجل فاما يصير الكفيل كنيلا بعد مضي الاجل  
 ومطالب به بعد مضي الاجل وعن ابي يوسف انه لمطالب به في الاجل فاذا مضى اجله  
 الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وسئلة الظاهر والابا لا يشهد لهما فاما اذا اظهر منها  
 مدة معلومة او الى منها من معلومة فالابا والظاهر متعانة في المدة وسطلان لمضي المدة  
 وسئلة الظاهر وتشهد لظاهر الرواية فانه اذا قل اشترطت الى عشرة ايام فاما منع الطلاق  
 عليها بعد مضي عشرة ايام ولو قل كفلت بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر فنشئ الكفالة  
 لمضي الشهر لا خلاف وذكر في المحيط والمنشئ روى هشام عن محمد بن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل  
 ايام قال هو ضامن ابراهيم بن مردالا ان بشرط انه اذا مضت الة فهو بري على ما شرط  
 وذكر في الذخير مثل ما ذكر في البحر المحيط الا انه زاد فقال الا انه يجب على المشتري ان يكتب  
 الفتوى اذا مضت المدة المذكور فالتقاضي يخرج به عن الكفالة احراز اعني خلاف جواب  
 الكتاب وان وجد هناك قرينه تدل على انه اراد جواب الكتاب فهو على جواب الكتاب  
 قلنا فمحررنا من هذا الز جواب لظاهر الرواية ان الكفالة الى شهر او الى ثلاثة ايام  
 ايام او ما اشبه ذلك صحيحة ولا لمطالب الكفيل في الحال ولا قبل مضي الشهر وانما لمطالب  
 بعد مضي الشهر الى الابد ولا يكون برقته كلاف ما لو قال من الساعة الى شهر او الى ثلاثة ايام  
 فاما يكون برقته ولما لمطالب في المدة ويبر ابعدا انقضاءها لا خلاف ولو قل كفلت  
 شهر بنفسه من غير ذكر من والى فلهذا الصون اختلف المشايخ فيه فمنهم من جعل الجواب  
 كالجواب في قوله كفلت الى ثلاثة ايام وقد تقدم ولنا ان ظاهر الرواية انه لا لمطالب الكفالة

فظاهر



قول التلامذة بل طالب بعد ما من غنا قيثا به ان الذي ذهب المشاع الى انه جعل الجواب  
 هناك الجواب في الصورة التي تاتي بان يكون خرج الجواب فيه على ظاهر الرواية وقد نقلت  
 عن محمد بن منصور كذا ابدان ذكرنا عن المحيط فتوى جانب من قال بهذا القول من المشاع ومنهم  
 من قال ان الكفيل في هذه الصورة مطالبة الدية ويراقتصيصهم على هذه الصورة مطالبة  
 الدية ويراقتصيصها وعامة الفتاوى الظهيرية والدرجعية في هذه الصورة من حكاية اختلاف  
 المشاع فيها اشارة الى ان اكثر المشاع قالوا في صورة الكفالة بالى جواب ظاهر الرواية  
 لا بما روي عن ابي يوسف فانه قال ومنهم من قال ان الكفالة في هذه الصورة مطالبة الدية  
 ويراقتصيصها فتصيصهم على هذه الصورة فيه اشارة الى ان قولهم في الصورة التي يلي  
 جواب ظاهر الرواية والاحكام ان فيه فائدة واما قوله في الدرجعية انه يجب على المشتري  
 ان يكتب الجواب اذا مضت الدية فالتقاضي يخرج به هذا والله اعلم من فقه كلام ابي  
 النسفي فانه قال في الدرجعية وقال ابو علي النسفي قول ابي يوسف اشبه ببعض  
 الناس وانه كان مضى به ثم عقبه بما ذكرنا فلا يتوهم منهم ان الفتوى على هذه الرواية  
 التي عن ابي يوسف كما افنى بعبارة النسفي فانه لو كان الفتوى على هذه الرواية اية  
 ان هو مطلقا لما كان ينبغي ان مضت الدية فالتقاضي يخرج به وانما كان يقول اذا مضت  
 الدية بري من الكفالة في حيث ذكره هذا على هذه الصورة علمنا انه جعل الجواب مفعولا الى  
 راي القاضي والقاضي لا يجوز له ان يكلم الامام هو ظاهر الزهبي لا بالرواية الشاذة الا  
 ان ينصوا على الفتوى عليها فصار كانه راعى جهة العرف فزوجه وما يمكنه ان يخرج الفتوى

القول هو

غير

عليه مع مخالفته الاصل فظاهر الرواية وقول الاصحاب فلهذا قال كذا في الجواب  
 اذا مضت الدية فالتقاضي يخرج به والله اعلم **مسألة** اذا كفلت بنفسه رجل قال **لن**  
**لم اواف به عند افعلي كذا من المال ولم ينزل الذي على المكفول هل يصح امره**  
 واذا قال لم اواف به عند افعلي كذا من المال ولم ينزل الذي على المكفول هل يصح امره  
 به ام لا وتجوز الطام في ذلك وما يشاكله ذكر في المحيط قال باب الكفالة ما تنفس من طام  
 يواف به فعله مسامحة على سته او جده او غيرها لو كفلت بنفسه رجل عليه مال لرجل حال  
 ام موجود لم يواف به الى ذلك الاول لم يوقت فعله المال الذي عليه جاز فان لم  
 يواف به لزمه المال ولا يبرأ من الكفالة لئلا تنفس الثانية انه لو قال ان لم اواف به عند  
 فعل الف فمهم ولم يقل الا الف الذي كلفه عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لا يصح ان ينزل  
 عنه ابي حنيفة وقال لا يلزمه ثم رجع ابو يوسف الى قول ابي حنيفة انما لانه ان لم  
 يقدم او انك به فعلى الا لئلا تنفي كلفه عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لا يصح ان ينزل  
 به من غير واجب الدية لو قال ان لم اواف به عند افعلي الف سوى الف التي كلفه عليه  
 اختلف المشاع فيه على قولها قبل لا يصح كلفه بالمال ام لا وفيه تفسير كلفه بالمال  
 الحاسم لو قال ان لم اواف به عند افعلي كذا من المال الذي له على رجل اخر عليه وهو الف درهم جاز  
 عندهما خلافا للمجاهد السادسة كفلت بنفسه رجل لرجل قال لم اواف به الى كذا والافقه  
 ما عليه لها فوافي به احد هما والاخر غايب بري من الكفالة الشاهد لزمه نصيب  
 الغايب من المال وما اخذ الغايب يكون بينهما لانه مال مشترك ولكن قيل ان يستقدم



فهذه المسئلة هي المسئلة العاشرة التي ذكرتها في الذخيرة وقد قال ان الكفالة الثانية جائز  
اي الكفالة العلقية بشرط عدم الموافاة حتى اذ لم يوافق به يصير كبيع لا ينفس الثاني وانكلم  
**مسئلة الكفالة بالدرك وتحرير الكلام** في ذلك في الهداية قال ومن  
اشترى حماره ونقل له رجل بالدرك فاستحق لم يأخذ الكفيل حتى يفضي له على البائع  
لان مجرد الاستحقاق لا ينفذ فيه البيع في ظاهر الرواية ما لم يضر له بالثمن على البائع  
لان احتفال الاجازة ثابت فلم يجب على الاميل رد الثمن ولا يجب على الكفيل خلاف القضاء بالخرية  
لان البيع مطلق للبيع بمجرد الاستحقاق فعلى قياسه يرجع بمجرد الاستحقاق وذكر في الكافي  
شرح الروافق قال ومن اشترى شيئا وكنت له رجل بالدرك فاستحق البيع ليس للمشتري ان  
يأخذ من الكفيل الثمن حتى يفضي له به على البائع لان الكفالة بالدرك كنهاله بالثمن ولا بد من  
وجوب الثمن على البائع ليصير هو كنهاله ومنفس الاستحقاق والقضاء للبيع المستحق  
لا يجب على البائع ما لم يفسخ العقد ويجب الثمن على البائع ولهذا لو اجاز المستحق البيع صح  
البيع وذكر في الميقات قال الكفالة بالدرك حايث وهو التزام تسليم الثمن عند استحقاق البيع  
لان الكفالة بالدرك انما لعنه للمحور احكام البيع وتأكده لان المشتري ربما لا يرغب  
الشرا الا لعنه الكفالة فلو كنت له رجل فاستحق البيع لم يأخذ الكفيل حتى يفضي له على البائع  
ثم قال بعد هذا ولو ضمن الدرك فادار اشترا لم يكن له ان يرجع عن ضمانه قال ان كفالة الدرك  
فله بمهر لنا من بعد ان ضمان الدرك حايث ما تناقوا به صحابنا وهو الذي  
مكتبة كتب البنا بجات بود الثمن والمعاقد وحضر فلان ما كتبه على العادة وهو محذره

ضمائم الدرر

اذا فنى القاضى بالقن على اليباع ؟



مستند في الحقوق والالتزامات

لحفظ الثمن لكن اذا استحق المبيع المثلن الكفيل بالثمن نفس ثبوت الاستحقاق بل لا بد من قضاء  
القاضي على البائع بالثمن وعرضي يوسف انه لمجرد الاستحقاق يرجع على الكفيل المثل هو  
ظاهر الدلالة وهو المذهب والله اعلم **مسألة** اذا وكل رجل ان يبيع دابة مثلا او  
شيئا مما ملكه فوكله لا يصح **مسألة** اذا وكل رجل البائع الثمن عن المشتري لا يجل  
الموكل هل يصح الكفالة ام لا **وتحريم الكفالة في كذا**  
ذكر في الهداية قال فصل في الضمان ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن ومضاب ضمن ثمنه فانما  
بالكل لان الكفالة التزام الطالب وهو ليس بهما فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه ولان المال  
امانه في ايديهما والضمان يغتفر حكم الشرع فيه عليه وذكر السطحا في شرح الهداية قال يمكن  
قوله ومن باع لرجل ثوبا الى ان قال فالضمان بالحل وذلك لان كل واحد من الوكيل بحكمة الاصل  
البيع ولهذا اسقط موت الموكل ولا يقر له ولهذا لو وكل الموكل بقبضه من المشتري ثم عز الموكل  
معه وفقد الثمن بالعتد وجب الوكيل على المشتري على ما هو الاصل ان يرد ثمن العتد  
الى الوكيل العائد لغيره في حقوق العتد كالعائد نفسه ولهذا كان اخيرا بالمخاطبة ولو  
حل المشتري ما للموكل عليه شيء كان بارا او حلالا ما للوكيل عليه شيء كان حائلا فلما ثبت  
امانة الوكيل في قبضه لم يوجب الضمان منه بغير ضامنا لنفسه وانه لم يجرز كذا في الوكيل  
بالنكاح اذا ضمن للزوجة لان في باب النكاح سفيلا لم يجرز المهر فلا يصح ضمانا  
لنفسه كذا ذكره الامام قلنا **فتحرر لنا من هذا ان كفاية الوكيل الذي باع**  
لا يصح لانه لم يكن ضامنا لنفسه بناء على ان حقوق العتد ترجع اليه والاصل معروف في موضعه

حقه والعتد ما جعل الوكيل

في البيع والضمان  
والموكل هو الذي  
يبيع او يشتري  
والضمان هو  
التي يضمنها  
الموكل للموكل  
في حال البيع  
والضمان هو  
التي يضمنها  
الموكل للموكل  
في حال البيع

**مسألة** هل شرط ان يكون القاضي حجة تد او لا وهل يجوز توليه المقتل ام لا  
ويان يصح للقضاء بحكم الكلام في ذلك ذكر في الهداية قال كل من كان اهلا للشهادة يكون  
للقضاء ما بشرط اهله الشهادة ولشدة اهلية القضاء والقاضي هل للقضاء  
قله يصح الا انه لا ينبغي ان يملكه كافي حكم الشهادة فانه لا ينبغي للقاضي ان يقبل شهادة  
قبل جاز عندنا واهلية الاجزاء بشرط الاولوية في الصحيح واما تقليد الجاهل بصحة  
خلافا للشافعي وفي هذا الاجزاء كلام عرف في اصول الفقه وحاصله ان يكون صاحب  
حديث له معرفة بالفقه لعرف معاني الآثار او صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا  
يستخدم القياس في التصور عليه وان يكون صاحب قربة يعرف بها عادات الناس  
وذكر في البدايع قال واما بيان من يصح للقضاء فالصالح للفضا العاشر ابي منبه  
العدل البائع والاسلام والحرم والنظر والنظر والسلامة عن ماله الفقه فلا يبرز  
عقله العبي والمجنون والكاثر والعبد والاعمى والاخرس والممدود وفي الغدق والمأ  
العلم بالكلال والحرام وسائر الاحكام فليس بشرط لحواز التقليد عندنا ولكنه شرط  
الحال فيجوز تقليد الفاسق وتقدم قضايه اذا لم يجد زفرا مده الشرح وذكر في ردي  
فاضي خل قال الفصل الاول في معرفة اهل القضاء فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن يكون  
اهلا للشهادة كالعبد والعبي والاعمى والقافر لا يكون اهلا للقضاء وكذا الممدود وفي  
الغدق وبعض العلماء منهم الحشاف والطحاوي المحضون هو الفاسق والمرثي فعندنا  
اذا قلنا الفاسق لا يكون قاضيا واذا فسق منعزل وكذا المرثي ومع اهلية الشراة

في البيع والضمان  
والضمان هو  
التي يضمنها  
الموكل للموكل  
في حال البيع  
والضمان هو  
التي يضمنها  
الموكل للموكل  
في حال البيع

في البيع والضمان  
والضمان هو  
التي يضمنها  
الموكل للموكل  
في حال البيع  
والضمان هو  
التي يضمنها  
الموكل للموكل  
في حال البيع



لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينبغي ان يشهد ولا يولد كذا  
 الثاني ان يثق من العالم الناس وذكروا في المحيط قال واما اهليته فاهل الحضارة كان  
 عالما الكتاب والسنة واجتهاد الراي واما الرعي واما الحد اله فليست بشرط  
 الاهلية لكن هي شرط الاولوية والافضلية حتى ان الناس يصح قاضيها كذا افضل ان  
 يكون القاضي عدلا وهذا بناء على ان كل من صلح شاهد اصح قاضيا والناس يصح  
 شاهدنا عندنا صلح قاضيا واما اهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكون  
 عالما بالمنصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وذكروا في الكافي شرح الراي  
 قال واهليته مركان اما للشهادة فبشرط اهلية الشريعة وبشرط اهلية  
 القضاء وكران يصح شاهد اصح قاضيا والاول والناس اهل القضاء حتى لو قلنا يصح الا  
 ان الاول ان لا يشهد الناس كافي حكم الشريعة فان الاول ان لا يفتي الناس في شهادة ان لا يفتي  
 ولو قضى فله عندنا ولو كان القاضي عدلا لم يفسد باخذ الرشوة او غيره لا يشترط في  
 العدل في ظاهر الزهبي وقال القاضي في هذا الموضع اعل انه اذا ارتشى لا يشهد قضاءه  
 فيما ارتشى وقال آقا القضا بالرشوة لا يصير قضا ولو قضى لا يشهد قضاءه وقال بعض  
 مشايخنا اذا اذله الناس ابدا لا يصح ولو قلنا وهو عدل بمنزل النفس وقيل لا يصح الشك  
 منقيا وقيل يصح والاجتهاد بشرط الاولوية في القضاء حتى يصح توليد القضا للعلماء عندنا  
 وذكر في الفتاوى الظهيرية كون القاضي عالما ومجتهدا ليس بشرط حتى ان جاهلا لا يستغنى  
 بصير قاضيا ثم اجمع الفقهاء ان المقتضى ان يكون من اهل الاجتهاد لا ان يفتي الى ما دوي عن

صما يتعلق به الاحكام الشرعية وان  
 يكون عالما بوجه العمل بالكتاب  
 والسنة

د ط ه اجماع ان الحكم اذا  
 خذ عليه الرشوة لا يشهد

حكمه الاجماع ان المفتي بان  
 يكون من اهل الاجتهاد

بشرط ان يكون عالما ورعا  
 واجتهادا

ارسل

اي حيفته انه قال لا يحل لاحد ان يفتي الا بطريق المحكمة فمكي كما كلف من احوال الفتاوى وكونه  
 عدلا ليس بشرط ايضا حتى قال اصحابنا الناس يصح ان يكون قاضيا وما ليس لا يفتي  
 عن القضاء ولكن لا ينبغي ان يشهد الناس في القضاء واذ افسس بعد تولد القضاء بحسب السلطان  
 ان يعزله والقاضي اذا قضى فما ارتشى لا يشهد قضاؤه وذكروا في شرح مجمع البحرين قال كذا  
 ولاية القاضي حتى يكون اهلا للشهادة لان القضاء والشهادة من واحد فمقتضى  
 فيه شروط الشهادة فان اهلا للقضاء قال وينقل المجتهد العدل وكوز تولية كاهل  
 وذكر انه ويرى ان اهلية الشهادة والاجتهاد من شروط صحة التولية وقال صاحب  
 الهداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية وهذا بناء على ان تولية الجاهل يصح  
 عندنا خلافا للشافعية فكذلك زدت في التنبيه على الافضل عليه على ما هو الصحيح وذكرنا  
 الاجناس للناس طعن من يصح ان يكون شاهرا الاصحاب ان يكون قاضيا لان الشهادة شخصي  
 قبول غير عليه كما شخص ذكر في الفقه المذكور مع اعتبار احواله بالآخر وذكروا في الزاير  
 في شرح التدويري قال المقلد لا يجوز ان يكون قاضيا وقد نص عليه صاحب هذا الكتاب  
 حيث شرط فيه ان يكون من اهل الاجتهاد وذكروا في الحنفية ما يدل على جواز ثم يختم قول  
 فالصحيح عندنا خلافا للشافعية وذكروا في الخلاصة في الفتاوى العلم بشرط الاولوية  
 شرط جواز التولية حتى لو قضى مفتوي غيرهم وكذا العدل بشرط الاولوية وعند  
 الشافعية والجصاص شرط لا يتم فتمردنا من هذا ان الاجتهاد بشرط الاولوية  
 في الصحيح من الزهبي بشرط جواز التولية فاما شرائط الجواز فهي شرائط اهلية الشهادة

ان اهلية الاجتهاد بشرط الاولوية  
 واما تفكيده للفاعل فيصح



فكان اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء وعلى العكس ثم ان بعض اصحاب الفقه على هذا  
 التعريف وبعضهم على ان يكون صاحب اليد ايع فانه قال من العقل والبلوغ والاسلام والحرية  
 والنصر والنظرة والسلامة عن حد القذف ولا شك ان هذه الشرايط اصلية لان  
 وانما على المسلم وكنت وقت نبتعت حكم الصميم هل يكون كالحرس والعما اعني ان العي  
 مانع من اصلية القضاء والحرس كذلك فالصميم هل يكون حكمهما ام لا فلم اجد في هذا  
 وصلت الى هنا ريت في كلام الاصحاب ما يدل على انه ليس مانع فانه قال لو اكل من كل  
 اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء وصاحب اليد ايع على وجه التفصيل ولم يذكر الصميم  
 ولا شك ان الاصم يقبل شهادته وله شهادته معتبرة شعا وقد قالوا ان كل اهلا للشهادة  
 كان اهلا للقضاء فدل على ان الاصم اهلا للقضاء بخلاف الاصم والآخر من حيث  
 الفقه فهو موافق ايضا فان الاصم يمكنه ان يدرك الاحكام بالكناية وحكم عن يده فانه  
 غير المحكوم له من المحكوم عليه بخلاف الاصم والآخر من حيث الفقه فهو موافق اما الاصم  
 فلهما واما الآخر فانه لم يفهم منه الحكم والالزام بالحق فلم يحصل منه قطع الخصومات  
 وفصل هذه المعاني كلها من حيث في الاصم يجوز تغليب على مقتضى ما قالوا ولما اختلفوا  
 الاصحاب في ان القاضي اذا فسق مل ينزل او يستحق العزل فلا شك ان الاخلاق الذي  
 من التوليد ظاهر فان القول الذي يقول مانه ينزل بالنسبة لا يحتاج معه الى نزل السلطان  
 وعمرته في احكامه التي تقع معه فسقته فمن قال مانه ينزل بنوع جميع احكامه بعد فسقه بانه  
 لا يصح القول بالقول الذي يستحق به العزل يقول احكامه هي كغيره على السلطان ان

فجوز

منه في حق من كان له العقل والبلوغ والاسلام والحرية والنصر والنظرة والسلامة عن حد القذف ولا شك ان هذه الشرايط اصلية لان وانما على المسلم وكنت وقت نبتعت حكم الصميم هل يكون كالحرس والعما اعني ان العي مانع من اصلية القضاء والحرس كذلك فالصميم هل يكون حكمهما ام لا فلم اجد في هذا وصلت الى هنا ريت في كلام الاصحاب ما يدل على انه ليس مانع فانه قال لو اكل من كل اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء وصاحب اليد ايع على وجه التفصيل ولم يذكر الصميم ولا شك ان الاصم يقبل شهادته وله شهادته معتبرة شعا وقد قالوا ان كل اهلا للشهادة كان اهلا للقضاء فدل على ان الاصم اهلا للقضاء بخلاف الاصم والآخر من حيث الفقه فهو موافق ايضا فان الاصم يمكنه ان يدرك الاحكام بالكناية وحكم عن يده فانه غير المحكوم له من المحكوم عليه بخلاف الاصم والآخر من حيث الفقه فهو موافق اما الاصم فلهما واما الآخر فانه لم يفهم منه الحكم والالزام بالحق فلم يحصل منه قطع الخصومات وفصل هذه المعاني كلها من حيث في الاصم يجوز تغليب على مقتضى ما قالوا ولما اختلفوا الاصحاب في ان القاضي اذا فسق مل ينزل او يستحق العزل فلا شك ان الاخلاق الذي من التوليد ظاهر فان القول الذي يقول مانه ينزل بالنسبة لا يحتاج معه الى نزل السلطان وعمرته في احكامه التي تقع معه فسقته فمن قال مانه ينزل بنوع جميع احكامه بعد فسقه بانه لا يصح القول بالقول الذي يستحق به العزل يقول احكامه هي كغيره على السلطان ان

بغله يحصل الفرق بين التوليد وبين انسان ما يصير به الانسان فاستقام وموضعه  
 مسئله سماه القاضي ابينه على النسب ولثبانه وسياتي ان شاء الله تعالى **مسألة**  
 العدوي وتفسيره ومشي كوز للقاضي ان يرسل خلفه الخدم وكنت في  
**الارسل اذا اختلف** لكنه ومحمد بن النظم في ذلك ذكر في شرح ادب القضا المحقق قال  
 ثم قال في الكتاب واراد عليه عدوي وهو في المصنف هذا الشأن الى ان الخصم اذا كان  
 خارج المصرا بعد به لمجد الدعوي قالوا او هذا اذا كان كذلك قربا منه بعد به لمجد  
 الدعوي كما لو كان في المحر والمحر الفاصل من الغريب والسعيد وهو انه اذا اكل من حيث  
 لو ابتكر من اهله اسكنه ان يخبرني مجلس القاضي ويجيب الدعوي ويمكنه ان يبيت منزله  
 فهذا قريب وان كان يحتاج الى ان يبيت في الطريق فهذا العبد ويضر على هذا الدعوي  
 القول قول صاحب الكتاب ونظيره ما ذكرنا في شرح الجامع الصغير ان الترفيع في وقت  
 من الزوجين وبينهما ولد وادارت المرأة ان تنتقل من الزيد اليه كان فيه العقد الي  
 قرية اخرى يمنع الولد ان كان الزوج مكنه ان يخبر ويخالف ولله وسخط في امر ثم يعود  
 وبيت في منزله كان له ذلك والا فاذا اكانت المسافة بعيدا وادخل امرئ كرت يصنع  
 القاضي اختلف المشايخ فيه منهم من قال ما مر الذي يحكي باقامة البينة على موافقة دعواه ولا  
 يكون البينة لاجل التقابل فهو لاجل الاضار كما في كتاب اصحاب القاضي الى القاضي  
 والمستور في هذا المكنى فاذا اقام امر انسانا ان يخبر حصة ففهم من قال كلف القاضي  
 فان كل اقامة مكسبه وان صلت امر انسانا ان يخبر حصة ومنهم من قال يستكشف حال

الموضع بعيدا عن المصرا ما اذا كان

فاذا احضر امر المديعي باعادة البينة فاذا ائذها وطهرت عدالة الشهود ففهم بها عليه هو



حال المدعى معول هل له مدعى عليه او اخذ او عطا او شركة او مضاربة او مباحة فان قيل  
امر انسانا باحضار والافلا والاول اجمع عليه اكثر الفضاة وذكر في منبه المفتي السجستاني  
قال مسائل العدوى المدعى اذا اطلب من القاضي احضار الخصم وهو خارج المهران كان  
الموضع قريبا بحيث لا يتكسر اهل المكنة ان يحضر مجلس القاضى ويحبب خصمه وبينه  
منزله بعد يومين المدعى كالقري كان المهران كان بعد من ذلك بل يامر باقامة البينة  
على موافقة دعواه لاجل احضار والمستور في هذا الكيفية اذا اقام امر انسانا فحضر  
خصمه وقيل كلفه القاضي فان اقامه من مجلسه وان حلف بامر باحضار خصمه ذكر  
في فتاوى قاضى خان قال واذا اجاز رجل الى القاضي وذكر ان له على فلان فلان دين  
فان كان المدعى عليه غايبا منع القاضي اليه حصة علمنا ختم القاضي بكتاب في ارجاء  
خصمه الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضرا في المهران حضر القاضي لمجرد دعوى  
المدعى ذكر اذا كان قريبا من المهران كان معيدا للعدوى القاضي لمجرد الدعوى حتى يتم  
البينة ان له على فلان حقا فان اقام البينة اعداه القاضي استحسانا وفي النيات  
لا يعيدى كالقري كان بعد او الفاصل من القرب والبينة ما قال الحضان انه اذا كان في  
موضع مكنة ان يحضر مجلس القاضي ويحبب خصمه ويعود الى منزله في ذلك اليوم لا بعد عشائه  
والا فهو معيد ومنه ان كعب على الامام ان نصب قضاة في الكور فيما دون السراجل سنة  
الاعداء والسفوف الاعداء بعد المهران وكذا اذا كانت كور وان كان المدعى عليه غايبا  
بعد عن المهران على التفسير الذي ذكرنا لا يستحق القاضي ماله البينة على ما ذكرنا

منه

فوقه

اقام البينة قبلت بينت ملا شحاصر للقضاة المستور في هذا كذا في المدعى باب  
العدوى والاعداء ذكر الحضانة قال ابو يوسف رجل ادعى على رجل دعوى واراد عليه  
مدوى وهو في المهران القاضي لا يعلم ان مباحا فانه يودعه عليه وسحق من خصمه  
استحسانا والقياس لا يودعه بمدعى المدعى واذا كان الخصم خارج المهران كان  
قريبا من المهران كان بحيث لا يتكسر اهل المكنة ان يحضر مجلس القاضي ويحبب  
في منزله بعد يومين وان كان بعد من المهران لا يودعه بحيث لا يمكنه ان يعود في اليوم ويبيت  
في منزله لا يودعه ثم كيف يصنع القاضي اخلف المشايخ فيه هل يامر المدعى باقامة  
البينة ان له عليه حقا والى من هذه البينة لاجل القضاة لاجل الاحضار كما في كتاب  
القاضي الى القاضي فاذا اقام البينة امر انسانا ان يحضر خصمه فاذا احضر امر المدعى  
باعداد البينة فاذا اعد البينة العادية له قضى لها وقيل بكنه القاضي فان نكل  
اقامه من مجلسه وان حلف امر انسانا ان يحضر خصمه والاول اجمع عليه اكثر الفضاة  
وذكر في ادب القاضي لا يكره الرازي قتل واذا اندم رجل الى القاضي وادعى على رجل  
غائب حقله هو غايب عن المهران والكتاب الى الوالى يا شحاصر فان كان  
من الموضع الذي فيه المدعى عليه وبين المهران المسافة مقدار ما ياتي الرجل بمجلس القاضي  
ودرج من يومه فيبيت في منزله اعداه عليه وذلك ان المسافة التي قد يركبها بعدد  
الرجل من منزله ويروح اليه في يومه فيجيبه بمره حكمه حكم المهران ان يكون في ليلة  
اخرى واما اذا كانت اكثر فذلك لكونه في مصر اخر لا يودى عليه مكنة يستعدي الى القاضي



قاضي ذلك المصريح ثم بينه ان له عليه جواد ذكر في خزانه الاكل قال ابو يوسف رجل  
 ادعى على رجل واداه عليه الحدوي وهو في المصرفا نه بعد به القاضي وبحث اليه  
 للمحضر وان لم يعلم انه محض دعواه على هذا عادة الخطام ولو اخفى المهر عن علي في البيت  
 بعث القاضي نساء وامرهن ليدخلن اربابهن الى النسوة فان كان فهن عرفنه ولا  
 يعزل النساء اللواتي هن في بيت ثم يدخل الرجال فيفتشون بقبية الدار قال هشام فلما  
 لمهر ما نقول رجل له حتى على ذي سلطان فلا يجيبه القاضي فاجبرني ان ابا يوسف كان  
 يعمل بالاعذار وهو قول اهل البصرة وبه نأخذ والاعذار سحت الى ابيه من شاديه  
 اياها ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان جاءه والاصل القاضي وكيد لا عنه ولا ماخذ  
 ابو حنيفة بالاعذار وذكر في موضع خزانة الاكل عن فتوى القاضي في هذا  
 وانه لم يعلم انه محض اذا حلب وبه يفتي المحضر الا ان يكون لا مسيقه بل انه ايام لم يحضر  
 فلما فتح لنا من هذا ان المطلوب اذا كان بعيدا عن مجلس القاضي على البعد  
 الذي ذكره كيرسل القاضي خلفه بمجرد دعوى غريمه بقوله ان له عليه حقا بل لا بد  
 ان يقيم الطالب بينه عند القاضي ازالة حضا على المطلوب ولا بد في كل العود والكنفي  
 الواحد كان الخصاص قال يا امر المديا قامة البينة كما في كتاب القاضي الى القاضي والبيعة لا  
 تكون الا باثباته وقوله كما في كتاب القاضي الى القاضي لا بد في كل العود والكنفي  
 ولكن لا يشترط في هذه البينة العدالة المستور وكفى وقولهم المستور حتى يخرج المطعون فيه  
 بنفسه او نحن فانه لا يكتفي لان المستور هو من كان صاله مستورا عن القاضي يعني انه لا يعلم عدله

اذ كان المحض على سلطان  
 من يطلب او يترك للعدول

فيه تنبيه على هذا فان في مسألة  
 كتاب القاضي

والا يشترط

ولا ياتينا فنه فما محتاج اليه من الا رسال خلفنا لغرم اذا كان بعد اء النذر به الذي  
 ذكره والفاسل من التريب والبيعة لم يتعوضوا اليه ثم يدركه شك انه محتاج  
 الى ذكر عدله لان القاضي اذا كان يشتري هل يقال انه يعدي الى من هو في غنى او في  
 حصر فالاولا ولا كلامه بفضي انه اذا قامت ابينه ما لم يورى فيه ضرورة في المطور  
 وما ذكره ايضا انه اذا كان في البرقضة هل يملك القاضي المهران بعد الى البيعة ام لا  
 يملك او انه ينظر الى اياها اقرب الى الغرم المطلوب من قاضي المصراوس قاضي البر فيكون  
 الطالب للقاضي القريب من المطلوب ولست اعدا الفاضي البيعة عنه بان يكون المطور  
 مثلا في غيا عنه او في الكسوة فان نظرنا الى اعتبار القرب من القاضي فلا يكون للقاضي  
 الذي يشتري ان يطلب المدي في غيا عنه وان كانت في ولايته فلا يكون عدلا ومن  
 قاضي الصنمين وان كان المطلوب في الكسوة فليس لقاضي الصنمين ان يعديه بل  
 يكون اعدا من جهة قاضي دمشق بل التي رأت قد ذكر في ذلك ما قاله قاضي خاني مقدم  
 عن محمد انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما دون السفر لا جل مثله الا اعدا  
 فهذا محفوظ عن محمد ووجه لا شك ان فيه اشارة الى انه مخالف في ذلك اما من كونه قضاة  
 خاصة والتمهيد عليه بانقراده بشي الى الكلاف واما لكونه ذكر في هذا المقام  
 مقام اعدا البيعة بعد اقامة البينة ووجه اخر انه بعد به القاضي فتقوله بعد ذلك  
 ومن محمد انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيكون قولها انه يعدي القاضي  
 اقامة البينة وان كان المطلوب بعيدا عن القاضي فدر ردة السرف وما مثلوا في الفتوى

هل القاضي المهران رسل  
 رسوله الى مال ابيه الذي تهاجم

على القاضي من فضة  
 في الكور كذا عن محمد رسله



على ما روي عن محمد بن يحيى ان يكون القضي على قولها على الاصل المعروف فان قيل المروي عن محمد بن  
 مصلي لان المطلوب ينصرف اذا كان بعيدا بعد مسافة القصر فلنا كما ينظر الى مصلحة  
 المطلوب يجب ان ينظر الى مصلحة الطالب لانه قد يكون يفتنه في المصالح الذي فيه القضي  
 الاصل فاذا قلنا لا بعدد محمد فيمكن السفر الى مكان المطلوب ويشتك السفر اليه  
 ايضا لاصل نبوت الحق عند الامكان فيحصل عليه ضرر ان ضرر نفسه وضرر رعيته  
 وقد شعور سفره وهو الظاهر فيؤدي الى احد امرين اما ضياع الحق بالكلية ما لم يموت  
 البينة او ضاخر اخر فكان اشرف من اعدا المطلوب لانه يلزم منه ضرر واحد ايضا  
 ان البينة اذا سافرت مع الطالب الى المكان الذي فيه المطلوب جاز ان لا يعرف القضي  
 الذي فيه ويحتاج الى من يجهلها عنده والظاهر انه لا يشيها له من يجهلها من غير ان يجهلها  
 يحتاج الى كلفة المحدث ايضا بالسفر وايضا فان قضاء البر يصلحون به في الناس  
 لانهم قضاء على الاطلاق ولهذا الاستدراك كما هم يعملون في كل من لم يحتاج الى  
 القضا عليه بالكون وهو لا يمكن ولا يجوز رد التهم على المدعي فيشعر بالاحوال  
 الى الحق وانما فجاز ان يكون الحق مما يحتاج في اثباته ابتدا القضا القاضي كنفقة  
 القريب فانها لا يجب الا بالقضا ابتدا وليس قضا القاضي فيها اعانة لظهور الحق  
 بل لا يثبت الا بقضا القاضي وكل ذلك لا يمكنه قضاء البر فلو قلنا ان قاضي المصالح لا بعد  
 ادي الى ضياع هذا الحق بالكلية فان المطلوب يعلم ان قاضي المصالح بعد وقاضي البر لا  
 يمكن ذلك فيمنع من الحضور الى المصالح الكلية خشية القضا عليه بالنفقة فيؤدي الى

الطام في تنفيذ قضاء البر

الطام في دفعه قضاء البر

قوله في المصالح

فوات هذا الحق في هذه الصور كلها من الضرر ما لا يخفى والذي يظهر لي انه  
 ينبغي ان يطرأ ان كان من المطلوب ومن القاضي مسافة سفر فان القاضي لا بعد  
 بل يسمع البينة ويكتب الى قاضي ذلك المكان على ما هو المعروف من كتاب القاضي الى  
 القاضي وان كان بينهما اقل من مسافة السفر فان كان الطالب اقام بينة على  
 الحق كما ذكرنا او لا اعداه بشرط ان لا يكون هناك قاضي فان كان هناك قاضي ليعده  
 واخذت ذلك مرقول صاحب البديع في شرائع كتاب القاضي الى القاضي فان  
 قال ومن ان يكون من القاضي المكتوب اليه ومن الكاتب مسيرة سفر فان كان دونه  
 لم يقبل فان القضا كتاب القاضي امر جواز لاجل الناس بطريق الرحمة لانه ايضا  
 بالشهادة القائمة على غيب من غير ان يكون عنده ختم طر يكونه يجوز لمكان  
 الخروج ولا خروج فمادون السفر هذه عبارة مرقول القاضي فانما قلناه  
 عنه دروي عن محمد بن يحيى ان يجب على السلطان ان ينصب قضاء في الكور فمادون السفر  
 لاجل مشقة الاعداء فاستندت من قوله في البديع ولا خروج فيما دون السفر  
 انه يمكن خلاصا من الاعداء واحضار الغريم لسماع البينة بخلاف مسافة السفر فانه  
 لا بعديه ويكتب القاضي ما في الاعداء من المظن لبعده الذي هو مسافة السفر من الضرر  
 والشقة وظاهر من مضمون القاضي ان قاضي فمادون السفر هو اكان في ذلك المكان  
 قاضي لا قضاء النقول الاول واستندنا من الذي قاله قاضي خان انه روي عن محمد  
 انه يجب على السلطان ان ينصب قضاء في الكور قلنا ان هذا هو الذي ينبغي ان



[illegible]

قال فيه انه يشترط ان لا يكون له قرض له اجل يشقه الا بعد افاذا الذي فتم منه انه اذا  
كان ثمة قضاء في الكور فلا يعود قاضي المصرا خصما من عدم بل بسط الاعداد اجل  
المشقة فهذا القدر متفق عليه اما وجوب النصيب فهو المختلف فيه فيبقى الجواب حذيه  
على التفصيل لا دون مدة السفر اذا اكل منه قضاء في الكور لا يعود قاضي المصرا  
لا يمكن ان يحضر القصر ويسمع الخصامه وعودا الى اهله قبل الليل وما يمكن لعدى وان لم  
يكن ثمة قضاء اعدي قاضي المصرا مسافة السفر وانه اعلم **مسألة** ما يكون  
حكما من القاضى وما لا يكون وعلى الكلام في فعل القاضى هل يكون حكما ام لا  
ومحترز كلام الاصحاب في ذلك كله ذكر في الفقيه قول القاضى حكما او قضيت له ليس بشرط  
وقوله ثبتت عندي كما في كذا اذا قال ظهر عندي او سمع عندي فهذا كله حكم هذا هو  
التميز في **بعض** المحسن بعد اقامته البينة بالحق فضا منه واما القاضى كبس  
المدرس عليه قضا بالحق من عيان الفقيه وذكر في ثمة الفتاوى اذا قال ان حثي ثبت  
عندي ان هذا على هذا اذ كان القاضى الامام العارفي وشيخ الامام الخواص ثمانية  
انه حكمه قال بعض مشايخنا انه لا يكون حكما وفي السنة ايضا في كتاب البيوع وقال  
بعض مشايخنا انه لا يكون حكما وفي السنة ايضا في كتاب البيوع قال القاضى اذا باع مال  
ايقيم من نفسه لا يجوز لان بيع القاضى يكون على وجه الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز ولو  
اشترى من غيره من ايقيم يجوز وان كان هذا القاضى جعله دليلا وصلا لا الوصى ثابت  
عن الميت لا عن القاضى الذي يوبى هذا ان القاضى لو زوج الصغير من انه كان باطلا

ومسألة بيع القاضي مال اليتيم مذکور فی السیر الکبیرة قال ابو العباس النافطی فی  
الاجناس ما ذکر محمد فی السیر الکبیرة من عدم الجواز محمول علی قوله اما علی قول ابی حنیفة  
فتبغی ان يجوز البیع كما فی الرضی الصحیح ان ما ذکر فی السیر الکبیرة قول الكل لان  
بیع القاضي مع علی وجه الحكم الاری انه للزوم العهد فلو جاز مع مال الیتیم نفسه  
کان هذا من حکم نفسه والانسان لا یصلح حاکما لنفسه من عبان الله وقد  
ذكرنا فی مسأله تزویج الصغار من هذا الکتاب و ذکر فی الموطأ فی کتاب البیوع  
قال ولا يجوز مع القاضي ما له من یتیم املا لانه لیکون فکک نفس منه ولهذا لا  
رجع حقوق العقد الیه والانسان لا یصلح قاضیا لنفسه و ذکر فی الذخیرة فی کتاب  
السرد قال والامیر اذا اشتری شیئا من الغنیمة لنفسه لا يجوز شراءه وان کان  
للقائم فی شفعه فظاهر من المسأله من قال هذا قول محمد اما علی قول ابی حنیفة و  
الروائین عن ابی یوسف فتبغی ان يجوز شراءه اذا اشتری بالثمن منه لان الرضی  
اذا اشتری شیئا من مال الصغر لنفسه علی وجه فی شفعه فظاهر للعقیق يجوز  
عنده ابی حنیفة وهو ردایه عن ابی یوسف وكذا الامیر من المسأله من قال لا یلزم هذا  
قول الكل وهو الصحیح لان الامام انما یبیع الغنایم علی وجه العلم علی المسلم ولهذا لا  
یلزمه العهد فلو جاز بیعه من نفسه کان ذلك حکما له من نفسه وحکم الامام والقاضي  
لنفسه لا يجوز وهذا المعنی معدوم فی الرضی کل الرضی لا یبیع مال الیتیم علی وجه  
الحکم حتی یقال بیع من نفسه لیکون حکما لنفسه کلا ان مع الامام من نفسه قال شمس المنة



أفرو من شه القاضى شيا من مال  
الهم تنفعه و من شه الاب من مال ابنه

حكم الربة اذ الحلتوا قسمه القفار  
وفهم صفى او غاب كما من ثبوت  
الموت وانحصار الارث بالبينه او  
تكنز اقرارهم

صاحب الزين

وقال الزبيري قد وكلني بالحق  
فانك لم العبد بينه فانك لاه اعبد  
حق فخره في حق ولا اعبد حق الحق  
على انك قد وكلني بالحق فانك  
بالحق العبد الى اقامة العبد وكره  
المعصية لو وكلني بالحق فانك  
العبد عنك على انك وكلني بالحق  
مطلوباً خارجاً من انك فانك  
الحق او وكلني بالحق فانك  
ذوالعبد بينه على انك وكلني  
منه الحق لا يدفع الى انك  
ما في حق العبد على انك وكلني  
المعصية لو وكلني بالحق فانك  
الحق الى انك فانك وكلني  
سألتني اني لم بعينه في قوله  
وعند ما وكلني بالحق فانك

حكم الحكم في المعاملة بالحق اذا  
الزم ببقاؤهم برأها  
علاكم في حق الزبيري  
صاحب الزبيري

فعل القاصي حكمها في حق  
الزبيري

12

己亥



روج الصغار والصغار انه بعد ذلك ليس للقاضي الخ لانه في هذه الفقه لانه وقع  
 القاضي على وجه الحكم المذكور في التهمة وفي ملو في قاضي خان وغيره من حوايا الصون قالوا  
 زوج القاضي الصغير من نفسه لا يجوز كذا من انبه لان فعله حكم وقد بسطنا الكلام عليه  
 في سبله زوج الصغار والصغار من هذا الكتاب وكذا بيع مال الايتام الذي لا يصح  
 لهم فانه وقع على وجه الحكم المذكور في المتن في ما قد سئلناه والله اعلم **محلته تعليل الولاية**  
**بالشرح وبالاضافة الى زمن المستقبل وتحرر كلام الاصحاب في ذلك**  
 فذكر في هذا الحاشية قالوا اذا علم السلطان الامانة والفضل بالشرط او اضافها الى وقت  
 المستقبل بان قال لرجل اذا قدمته كذا فانت قاضيا او اذا انت كذا فانت امير  
 الموسم او قل حدثك قاضيا لمر الشراء وحدثك امير الموسم الشهر فكذا جائز اما  
 تعليل الحكومة من ان يضاف الى وقت المستقبل فيقيد خلافه من ان يوقف  
 وسياتي بيانه في باب الحكم ان شاء الله تعالى وتحرر بعلي عن القاضي الشرط اليه اشار  
 في ادب القاضي للخصاف والمزكورة اذا كتب الخليفة الى القاضي اذا وصل كتابي  
 اليك فانت معزول فوصل اليه الكتاب فعزل واذا قل السلطان جلا القضاة  
 يجوز وشاق هذا الموضع واذا اورد ما كان يجوز في شقيه من ذلك كان الضاد كره  
 ثم لا يعم السرخسي فعل هذا اذا قيد القاضي ان انابه بسمه معبر لا يكون للكتاب  
 شخص في سجد آخر الذي وعده في الحكم هو قال ابو يوسف لا يجوز التكميل لانه  
 بالاضمار ولا مضافا الى وقت في المستقبل وقال محمد بن وهب في حوايا الصون السلطان اذا لم يجد

القضاة بالزمان وشقيه  
 ما كان اذا وقع كذا اضافا  
 وفي الحكم خلاف التعليل

اذا اعتنت فاحكم بيننا او قال لرجل اذا اهل الحلال فاحكم بيننا وصوره الاضافة  
 اذا قل لرجل حدثك كذا غدا او امر السهر واذا اطلقا على حكم بينهما على ان يسأل  
 فلانا الفقه ثم حكم بينهما بقوله جاز وكذا اذا اطلقا على حكم بينهما على ان يسأل  
 الفقه ثم حكم بينهما بما اجمعوا عليه جاز فان سأل فكذا الفقه في الفصل الاول حكم  
 بينهما بقوله جاز وهذا ظاهر واذا سأل فقه واحد في الفصل الثاني حكم بقوله جاز  
 واذا اطلقا على حكم بينهما في يومه هذا او في مجلسه هذا فهو جاز لا يرى انه جاز  
 عليه الفقه ما وثقنا كذا التكميل فان مضى فكذا اليوم او قام عن مجلسه فكذا سفي حكما  
 واذا اطلقا على ان يحكم بينهما اول من يدخل المسجد فكذا لا جاز لان الجملة هنا  
 انظر واظهر الا ترى انه لو قال اول من يدخل المسجد فكذا لا جاز لان الجملة هنا  
 يجوز ولو سافر الحكم او مرض او عجز عن تقديم من سفره او بر امر مرضه وحكم جاز لا  
 هذا ان الحكومة متى صحت لا يخرج الحكم عن الحكومة الا بانها الحكومة بان كانت موصلة  
 الخسومة او خروج الحكم من ان يكون املا للحكومة ما عدا من الردة وما اشبه ذلك او  
 بالعرف لان الحكم عن المتأصين بمنزلة القاضي المولي والقاضي المولي لا يخرج عن القضاة الا  
 ما صمد ذكرنا من الاسباب لانه اذا ذكر في ادب القاضي لا يكره الرأى في حال توليه  
 القضاة بعض الاحكام دون بعض جاز كما يجوز الوكالة ببعض الاشياء دون بعض وذكر  
 في شمه الفتاوى في التعليل بتكليف الامان والقضاة بالشرط او مضافا الى وقت المستقبل  
 يجوز ان قال اذا قدم فلان فانت قاضيا كذا او قل اذا قدم فلان فانت قاضيا

الحكومة متى صحت لا يخرج الحكم عن الحكومة الا بانها الحكومة بان كانت موصلة  
 خروج الحكم من ان يكون املا للحكومة ما عدا من الردة وما اشبه ذلك او

ر



لو قال ان قدم فلان فانت قاضي من البلد او قال ان قدم فلان فانت امير من البلد  
 متفق عليه اما تعليق الحكم لانسار بالخطر او مضافا الى وقت في المستقبل ان قال  
 اذا قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة فقال ابو يوسف لا يصح وعليه التوقيف وقال محمد  
 بن يعقوب واما تعليق عزل القاضي بالشرط ذكر في باب موت الخليفة الى القاضي اذا وصل  
 كتاب فانت معزول فوصل يصير معزولا لان هذا تعليق العزل بالشرط وقد وجد في  
 الشيخ ظهر له من لاشي يصح تعليق العزل ولو كان فتوى عمي وغيره اذا قلنا ان  
 القضاء وما او مجلسه هذا يجوز فيه اني وذكر صاحب الميقات لا يصح التعليق بغيره  
 بالاحطار والاخافه الى المستقبل ان قال بعد اذ في ان سلك او استفتت فاحكم بيننا  
 او قال اخر اذا اهل الحلال فاحكم بيننا لا يصح عندنا في يوسف وعنده محمد بن الحسن ان الحكم ليس الا  
 قوله ونومر الامر يصح تعليق الخطر ومضافا الى وقت في المستقبل كان في احوال الامانة  
 والقضاء لا يصح ان يصح ان يصح قوله صرح معنى لانه لا يثبت الا برضى الخصم وانما يصار  
 اليه لقليل المخصوص والمنازعة المتخذه بينهما وليس الصريح الا هذا والصحيح لا يصح تعليق  
 ولا مضافا والتولية يصح فلا يصح بالشك والاحتمال بان قال الخليفة لرجل اذا قدم من الحج  
 فانت والى بعد اذ لا تولى ونومر حقيقة وذكر في الفتاوى الكبرى للخاصي اذا مات له  
 عمال وامر او قضاة فهم على طاعة لانه نائب عن العامة وهم فامون وذكر في فتاوى قاضي طار  
 ويصح تعليق تنفيذ القضاء والامانة بالشرط كتعليق الوكالة والاضافة الى وقت في المستقبل  
 ان قال الخليفة لرجل اذا قدمت بلدك فانت قاضي او امير او قال اذا قدم فلان فانت

انما كتب الخليفة  
 في تعليق عزل القاضي بالشرط

تعلق القضاء بالامانة  
 لا يقول العالم والامير بالشرط

قاضي

قاضي اما تعليق عزل القاضي بالشرط صححه ذكر المحققان اذا كتب الى القاضي  
 اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا ولا تعليق الحكم  
 لانسان من اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد بن يعقوب وعلى قول ابو يوسف  
 لا يصح وعليه الفتوى واذا مات الخليفة لا معزول قضائه وعالمه ووكاله كان القاضي  
 ما دونها في الاستخلاف واستخلف غيره فان القاضي لا يعمل بخليفة فاذا قلنا ان  
 رجلا يوما او مجلسا جاز وموت بالمكان والزمان ذكر في منه الغنية للحاكمي تعليق  
 تنفيذ القضاء والامانة بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل يجوز كما اذا قدم فلان  
 او قدمت بلدك فاحكم بيننا لا يصح عندنا في يوسف وعنده محمد بن الحسن ان الحكم ليس الا  
 الخليفة وكذا الوالي فلو مات القاضي او عزل ان عزل خلفا او ذكر في الخلاصة في  
 الفتاوى في تعليق القضاء بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل يجوز ان قال اذا  
 قدم فلان فانت قاضي بلدك او اذا قدمت فانت امير جاز ما لا جماع وتعلق  
 عزل القاضي بالشرط صححه حتى ان القاضي الخليفة لو كتب اذ وصل اليك كتابي فانت  
 معزول فوصل الكتاب انقول الخليفة اذا مات تولى له قال واما فهم على طاعة فاذ  
 القاضي للمخالف وقال في الميقات والهداية للناظر في مات القاضي انزل خلفا وكذا  
 موت امير الناحية كلاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي انزل النائب  
 كلاف موت القاضي ذكر في ادب القاضي للمخالف وقيل في الميقات والهداية لو ان  
 الخليفة مات او ضلح وولي غير ما اجمع الناس على ضلوه والاستبداد به واليها او

والاجناس



للملحوق قضاء كان قد ولاهم فلما قضاهم على حالهم احكامهم نافذ وانورهم جائز لانهم قوام  
 المسلمين جعلوا المصالحهم وليسوا اولاد له في شئ خاص والحليفة نايب عن المسلمين في  
 القضاء والمسلمين على حالهم فلا تغزل القاضي موت النايب وكذلك الوالي اومات وله  
 عمال لا يتعزلون حتى يستبدوا ولا لهم نصيبا لمصالح اهل المدينة في امور المسلمين فكان نايبا  
 عنهم وعلى هذا اقيم الوقت اذا ابر شيا من الوقوف ثم مات لا يسلط الاجاز لان ائمة نايب  
 عن الاوقاف وعلى حالها فلا يسلط بعد موته النايب وذكر في البداية كمال فصل واما  
 بيان ما يخرج به القاضي عن القضاء فنقول وبالله التوفيق كلما خرج به الوكيل عن الوكالة  
 يخرج به القاضي عن القضاء وما يخرج به الوكيل عن الوكالة اشياء ذكرها في كتاب الوكيل  
 ولا يختلفان في شئ واحد وهو ان الوكيل اذا اقامت اغزل الوكيل الحليفة اذا مات في قطع  
 اغزل قضاة دولته ولو استخلف القاضي باذن الامام ثم مات لا يتعزل حليفته لانه  
 نايب الامام في الحليفة لنايب القاضي ولا تغزل موت الحليفة ايضا كما لا تغزل القاضي  
 ولا ملك القاضي عن الحليفة لانه نايب الامام فلا تغزل بوجهه كوكيل لانه لا ملك له  
 الوكيل الثاني وذكر في الوكالة من البداية قال فصل واما بيان ما يخرج به الوكيل عن الوكالة  
 فنقول وبالله التوفيق ان الوكيل يخرج من الوكالة بان شيئا من غزل الموكل اياه ونفيه  
 ولصحة الغزل شرطان احدهما علم الموكل والثاني ان لا يعمل بالوكالة من الغزل فاما اذا  
 فعل فلا يصح الغزل وموت الموكل وموت حونه جنونا مطبقا وموت ابو يوسف شهر  
 وموت ما استغوى الجول وموت الحاجة به ارا حرب من عند ابي حنيفة خلافا لها وموت عجز الموكل

فمن اخذ الاجر مما لا يسلط

ساز ما يخرج به القاضي عن القضاء وما يخرج به الوكيل عن الوكالة

صحيح ان الوكيل لا يسلط اذا صرح  
 علم الوكيل الثاني ان لا يعمل بالوكالة  
 حتى للمف

الحاكم عليه

والمخرج عليه كالمكاتب وكل رجل لا يمجد ولا يمدح ولا يمدح عليه وموت الوكيل لان  
 الموت يسلط عليه التصرف ومنه حونه مطبقا وموت ان تصرف الموكل بنفسه فيما يتصرف  
 به قبل تصرف الوكيل منها هلاك العبد الذي وكله ببيعه وذكر في الخيرة في كتاب الوكالة  
 قال الفصل الثالث في تعليم الوكالة بالشرط صحيح سواء كان الشرط متعارفا او لم يكن  
 متعارفا صحيح بشرط غير متعارف صحيح وذكر شيخ الاسلام ان الوكالة لا يصح تعليمها  
 بشرط غير متعارف حتى لو قال لغيره اغزل عني ازيد فلان لا يكون التوجيه بالخلاد ذكر في  
 الفتاوى الظهيرية قال صحيح تعليم تعليم القضاء والامان بالشرط كتعليم الوكالة وكذا  
 الاضافة في المستقبل فاما ما تعلين عن القاضي الشرط فلهذا يصح ذكر الحذف له  
 وذكر في منية المفتي تعلين تعليم القضاء والامان بالشرط او مضافا الى وقت مستقبل  
 جائز ان قال اذا قدم فلان فانت قاضي لمدة او اذا قدمت لمدة فانت امير او وان  
 قدم او ان قدمت وتعلين عن القاضي الشرط قبل اذ به يعني قل فقولنا  
 من هذا كله اشياء منها ان الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف وغير المتعارف حايث  
 صحيح ايضا ولا يظهر عمل الاعد وجود الشرط الذي علقت عليه وكذا اذا اضاف الولاية  
 الى زمن المستقبل كقوله جعلتك قاضيا مثلا من الشهر او عند منى السنة وهذا بائنا  
 الاصحاب بقرى لنا انه اذا ادلى القاضي شخصا وطيفة عند شعور من ههنا  
 او قال اذا خلا مكان بالبرية فليفر رفا او ففد فذكر فيه ثم مات القاضي  
 الذي قال قبل ذلك قبل شعور مكان او قبل خلوه مكان بالبرية ثم شعر مكان من قبل الولاية

الولاية المتعلقة بصحة ولا يظهر عمل  
 عند وجود الشرط الذي علقت عليه

اذا ادلى القاضي شخصا عند شعور من ههنا  
 لم يملك القاضي الذي قرر قبل شعور من ههنا  
 شعور من ههنا قبل الولاية المتعلقة بعمله ام يسلط  
 ومن شرط المكان من الخاصة والعامة ام لا

ان الولاية المتعلقة بصحة ولا يظهر عمل  
 عند وجود الشرط الذي علقت عليه  
 اذا ادلى القاضي شخصا عند شعور من ههنا  
 لم يملك القاضي الذي قرر قبل شعور من ههنا  
 شعور من ههنا قبل الولاية المتعلقة بعمله ام يسلط  
 ومن شرط المكان من الخاصة والعامة ام لا



المعلقة من القاضي الذي مات بعد موته عند وجود الشرط الذي علقا عليه واضافنا اليه  
 ان يبطل الولاية المعلقة المكون ومثل في الحال من اضافته والمعلقة لم لا يظهر ان  
 يبطل سواها من معلق ما دوات التعليق او ما اضافته وذلك لان كلام الاصحاب ان المعلق  
 بالشرط عدم قبل وجود الشرط والمعلق بالشرط كالمسئل عند وجود الشرط والتعليق ليس  
 بسبب الحال عندنا كما عرف من قواعد المذهب ولا شك ان الولاية التي كانت من القاضي المعلقة  
 زالت بزوال اهليته بالموت والاصحاب شرطوا قيام الاهلية وقت وجود الشرط اما  
 من حيث الحكم كالمجنون او من حيث الحقيقة كالمسلمة من الموت عند وجود الشرط في جميع  
 اذ اعلى بشرط ثم وجد الشرط وهو ممكن فانه محال انه محال كالحكم من حيث الحكم لان حيث  
 الحقيقة ولومات وهو صحيح والمسئلة كالحال بطل التعليق وانما كان كذلك لان المعلق  
 عند وجود الشرط جعل كانه محذور وبعد الموت انشئت الولاية فبطل التعليق والمضافة  
 مثله لغوات الاهلية فانه اذا قال لاسرائيل اني غدا اقات قبل محو الغد بطلت المضافة  
 فمن هذا الوجه صارت الاضافة والتعليق على حد سواء وكذا سبب في الحال لا اثر لها في  
 مناهة بعد الموت وانما يظهر اثر في الجنون فكذا في العموم هذه لما ولا معلقا بشرط  
 ومات قبل وجوده فعند وجود الشرط بعد ان يجعل وليا لزوال الاهلية فبطلت  
 الولاية المعلقة قياسا على بنية التعليقات من الامان هذا من حيث البحث والتحج على  
 القواعد فاما من حيث التسكينة فقلنا من كلام الاصحاب فنقول اختلفت المات المات  
 فيما اذا مات القاضي هل ينزل خلفه ام لا فذكرنا اننا طعن صاحب الموطأ والكافي

انهم

انهم ينزلون بوجه ذكر الخصاف وقاضي فاما من غيرهما انهم لا ينزلون وكل من هو لا اصحاب لم يذكر  
 خلافا فيما قاله فعلى قول من قلنا فان القاضي اذا مات ينزل خلفه وبني الولاية المعلقة باله  
 بالطريق الاولى وهذا ظاهر واما على ما نقله الخصاف وغيره من ان يوثق القاضي لا يجب  
 انزال خلفه فانما ظاهرنا لا يبطل على ما قد رآه اولنا من ذكر قواعد المذهب والشرائط  
 قيام الاهلية وقت وجود الشرط وبعد موت القاضي بشرط الاهلية فاعرف وقت وجود الشرط  
 فبطلت بتمهل القاضي اذا اعلى الولاية بشرط ان يترك الرجوع عنه وان ينزل  
 من علقا له قبل وجود الشرط ام لا فقلنا انما يحتاج فيها الى ذكر مسئلة يخرج عليها جواب هذا  
 السؤال وهو ان في الميط رجل وكل رجل اخر في شي وكاله مسئلة ثم قل له كلما غرت لك فانت فيل  
 في ذلك وكاله مسئلة ثم قال عز لك في ذلك وكاله كاله فانما ينزل عن الوكالة المسئلة  
 ينزل عن الوكالة المعلقة قال نضر بن يحيى انه ينزل وكذا روى محمد وقال محمد بن مسلم لا ينزل  
 وكذا روى عن ابي يوسف فقلنا بناء على ان الوكالة متى كانت معلقة بالشرط وعزل الموكل  
 الوكيل قبل وجود الشرط يصح العزل عنه محذور ولا يصير وكيل امتي وجد الشرط عند ابي يوسف  
 يصح العزل حتى انه يصير وكيل امتي وجد الشرط لان الوكالة قبل وجود الشرط غير ثابتة فلا  
 يصح العزل قبل وجوده كما قبل التوكيل لم له العقد سبب نبوت الوكالة فيصح العزل بعد  
 وجود السبب قبل ان يصير وكيل كالا برأى الاجرة قبل استيفاء المنافع يصح لانه وجد  
 بعد وجود سبب وجوب الاجرة وهو الاجارة وان لم يجز اجرة بعد ذلك وهذا هو بيان  
 الميط فاجاب هذا السؤال يخرج عن الخلاف الذي بين ابي يوسف ومحمد اذا افرق بين الموكل

القاضي اعلى الولاية بشرط ان يترك الرجوع عنه وان ينزل  
 من علقا له قبل وجود الشرط ام لا

الوكالة المعلقة ورؤية الميط لا

الاجرة قبل استيفاء المنافع يصح  
 عنه كذا في الاجرة قبل استيفاء المنافع











كان فقه ظاهر ايسال القاضي عنه عاجلا وبعثا بينة على الاقرار وكل سبيل كفه  
 حقه وانما ايسال عن نفسه من جرائمه واصدقائه واهل بيته من الثقات وزالنساق  
 فاذا قالوا لا نعم له مال كفي ولا شرط في هذا النسخة الشرعية وتبعد ما على سبيل هل  
 صاحب الدين ان يلزمه اختلافوا فيه والصحيح ان له ان يلزمه واحسن الاقوال ان يلزمه  
 ما روي عن محمد انه قال يلزمه في قيامه وتقرده ولا يمنع من الدخول على اهله ولا من الغدا  
 والعشاء ولا من الوضوء والحلاد له ان يلزمه بنفسه واخوانه وولد من اجب فان قال  
 المديون لا اجلس مع غلامك واجلس حكاك احضرم كانه فكذا قيل هذا قول ابن حنيفة  
 اما على قولها ليس للمدين ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرعاً لمسئلة التوكيل المحض  
 من غير رضى الخضم على قول ابن حنيفة والصحيح ان الملازمة الراهية الى صاحب الدين  
 لا الى المدين ان شاء لازمه بنفسه وان شاع بغيره فلان المقصود حصول الدين فلا يلزمه  
 عسى يكون اقرب الى ذلك **فانه اذا قال المدين عليه انا فقر وقال المدين غني**  
**موسر بالقول لمن يكون منها وتحرر كلام الاصحاب في ذلك**

اليسار معروف من له خبر ما طهر باله  
 له بشرط عدالة الشاهد ولا كسار  
 وطشرا لفظ السمان

احكام الملازمة وكيفيتها

لا يلزم المدين الا ما يقره على ادايه والمراد بالمرحله

موقوف

دوزن جملته ولا يحجبها فيما سوى ذلك اذا قال انا فقر الا ان يشترط ان له ما لا يحجبها  
 لانه توجد دلالة اليسار فيكون القول قول من عليه وعلى المدعى اثبات فناء وروى ان  
 القول لمن عليه في جميع ذلك ان اصله هو العتة وروى ان القول له الا فيما بدله بال  
 وفي النسخة القول قول الزوج انه معسر في اعطاء العهد المشترك القول للمعتز والمسلان  
 بعد ان القولين لا خير من التخرج على ما قاله الكتاب انه ليس من مطلق بل هو صلة  
 سقطت النسخة بالموت على الاتفاق وكذا عند ابن حنيفة ضمان الاعناق ثم فكل القول  
 قول المدين له ما لا اذنت ذلك بالبينه وما كان القول قول من عليه يحجبها شهر  
 او ثلاثة ثم يسأل عنه هذه عبارة وذكر في المحيط واما منى بحسبه فانما يجاب اذا عرف  
 القاضي ببيان من قبل انه وجب له من لا عما هو مال كثر من شاع او بدل فيرض حتى ثبت  
 يسان ما دخل في ملكه وزد له كمال محسبه بحسبه لانه موسر اشنع عن انما ما عليه وان  
 اخلفا وزعم الخالب انه موسر وزعم المطلوب انه معسر ذكر الخصائص ادب الفصل  
 القول قول المطلوب كذا العتة اصل في دم فالمدون متمسك بالاصل والخالب يدعي  
 امر اغارضا فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط القول قول الخالب لانه  
 متمسك بما هو ثابت بالاصل فانما قسما وهو اليسار متى ما عرف سائر من قبل  
 او وجب الدين غما هو طهر والمطلوب يدعي امر احادنا وهو علاك المال فيكون القول  
 لمن تسك بالاصل اما اذا وجب الدين له غما ليس بال كالمهر وبدل الكلع وغيرهما فقد  
 المطلوب انا معسر وقال الخالب هو موسر فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية فانه ذكر

النسخة سقطت بالموت لا سائر



في النكاح لو اختلف الزوجان فقال الزوج انا معسر وعلى نفقة المعسر وقال المرأة  
بل انت موسر وعليك نفقة الموسر قال قول الزوج ونحوه العناق بعد من يشكك  
اعنفه احدهما وقال المعسر انا معسر لا سبيل لك علي وقال الساكن انت موسر ولي انك  
قال قول المعسر وذكر في الكفالة اذا مات المالك عليه فقال الطالب مات مفلسا عاد  
الدين لك وقال المولى موسر قال قول الطالب وروي عن ابي حنيفة في النواذر القول  
قول الطالب لا في دعوى الاعسار وبه نساخا المطالبة الى وقت اليسار يعني في  
الاجل ولو ادعى المطلوب اجلا في هذه الدون انكر الطالب القول قول الطالب فكذا هذا  
وجه ظاهر الرداء ان المطلوب متمسك بالاصل وهو الاطلاق فانه اصل في ادم والفقهاء  
في ان الطالب يدعي امر اعراسا والمطلوب متمسك بالاصل فيكون القول قوله كذا في دعوى  
الاجل في الاجل لا يثبت الا بالشرط والشرط امر عاقد من كان مدعى الاجل مدعى امر عاقد  
ودعوى الاعسار وان كان مدعى دعوى الاجل الا انه ثبت من شرطه وكان مدعى دعوى  
الاجل الكفالة لما كان يثبت في حق الكفيل من غير شرط فان القول قول مدعى الاجل  
هذا من عسان الموطأ وذكر فاضل خاتمة الفتاوى ما صودته فان قال الطالب موسر  
فادع على القضاء وقال المدون انا معسر سئلوا فيه قال بعضهم القول قول المدون انه معسر  
وقال بعضهم ان كان المدون واجبا بدها هو مال كما لو غرق في السبع قال قول مدعى اليسار  
بروي ذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالبدل فلا يثبت قوله  
في زوال ملكه العدة وان لم يكن المدون مدعى مال كان القول قول المدون والذي يوجب

اذا اختلف الزوجان في الاعسار  
قال قول الزوج في الاعسار

لو ادعى في الاموال الخلق بالقول  
قول الطالب ما اكول

سان عليه الدعوى في الفرويق  
مدعى اليسار ومدعى الاعسار

هذا القول مسلطان احداهما احد الشريكين اذا اعترف العبد المشترك وادعى انه معسر كان القول  
فيه قوله بان الضمان واجب مدعى اليسار والاصل في الادعى هو العسر والثانية المرأة  
اذا جلبت نفقة الموسر من الزوج يدعى العسر كان القول قول الزوج وقال بعضهم  
كلما وجب معقدا يثبت فيه قول المدون انه موسر ان لم يكن في كيد لا بما هو مال كماله  
وذكر في ادب القاضي المضاف وان جلب المدون من القاضي ان سأل المدعى هل له مال  
يساله بالاجماع فان سأل المدون وسأل القاضي المدعى وزعم المدعى انه موسر  
وزعم المدون انه معسر جعل القول قول المدون لان العسر اصل في ادم فاما المدون  
تمسك بالاصل وصاحب المدون يدعى امر اعراسا فيكون القول قول المدون وقال بعضهم  
ان كان المدون مدعى مال كمن سأل او مدعى امر فيكون القول قول المدعى وان كان المدون مدعى  
بدها على اليسار يكون القول قول المدعى عليه لانه اذا وجب مدعى مال فقد عرف  
قدرته على وفا المدون مادخله ملكه وزوال ذلك كمن ادعى ان المدون مدعى اليسار لا يعرف  
على قضاء المدون فتتمسك بالاصل انه معسر والذي يوجب هذا الاصل مسلطان احداهما  
نصره كتاب النكاح ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه موسر وادعت نفقة الموسر  
وزعم الزوج انه معسر عليه نفقة المعسر جعل القول قول الزوج لان السبب الذي  
وجبت النفقة دنا في ذمته لم يدخله ملكه شي يصير به قادرا على قضاء المدون فتتمسك  
بالاصل والثانية نصره كتاب العناق ان احد الشريكين اعترف العبد المشترك وزعم  
انه معسر كان القول قوله لان هذا ضمان وجب بسبب لم يدخله ملكه فذلك السبب شي ثم

هذا القول



صاحب كتاب نسب هذا القول الى ابي حنيفة وابي يوسف والقاضي المنطبي الى ابي حنيفة  
نسبه الى ابي حنيفة والحد وان قال بعضهم ان كان المرزومة مباشرة عند كون القول قول المدعى وان  
كان المرزومة حكما لا مباشرة عند القول قول المدعى لان الظاهر من حال الانسان ان يشترع  
في امر لا يقدّر عليه وان لا يلزم ما لا ولا فاق له به وهذا القول يوجب التسوية بينهما اذا ثبت ذلك  
بلا عما هو مال او لم يثبت بلا عما هو مال وفرد هذا التاويل من مسألة النفقة وهو مثله  
العتق ويزعم جواد قل ذلك ليس يدين بل هو نفقة فان النفقة تستقطب الموت وخالف العتق  
على قول ابي حنيفة ونسب شمس الائمة الرضي هذا القول الى جعفر الهندي وان قال بعضهم كالم الذي  
ان كان عليه زى العتق كان القول قول المدعى ان كان عليه زى الامتيا كان القول قول المدعى  
لان ذلك علامة الغنى الا في حق العوبة والعتق ونسب شمس الامام شمس الائمة ابو محمد عبد العزير  
من احمد الخوا ان هذا القول الى القاضي جعفر الهندي وان فعل هذا القول ان كان على المدعى  
زى العتق فداد على المدعى انه غير زيه وان عليه زى الامتيا قبل ان يحضر مجلس القاضي فان  
القاضي يسأله البينة فان اقام البينة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله وان لم يكن  
الاقامة حكم زه الحال وجعل القول قول المدعى ثم كلامه وذكر في الكافي شرح الواقي  
واذا ثبت الخ عند القاضي وطلب صاحب جمل في جسر غريم لم يجعل بحسبه وامر بدفع ما عليه  
فان ابي حنيفة في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في دين كالتمنع والرضاء المرزومة عند  
كالمر المجل والكتنا له لثبوت امان غناه في هذين الموضوعين اما في الاول فلانه قد ظهر  
ما دخل في ملكه وزواله كمثل واما في الثاني فلان التزامه باختيار دليل سان اذا انظر

الغنية

طهور زى الغنى والغنى  
الا في حلة العتق

كان

انه لا يلزم الا ما قدر على دفعه اذ انه ولما اذا اخلت المرأة المهر من المهر وما دخل  
بالقول للزوج في عسرة لانه لا دلالة هنا على القدر ولا بحسبه في غير ذلك ان  
ادعى القدر الا ان ثبت غريمه ان له ما لا في حسبه بما راي لانه لم يوجد امان غناه والاصل  
في الادعى العسرة فكون القول لمن عليه وعلى المدعى اثبات غناه وذكر الحنفية في القول  
للمدعى جميع ذلك لانه متمسك بالاصل وهو العسرة ورب المرزومة امر عارضا  
وقيل ان كان المرزوم جبا هو مال فالقول للمدعى وان كان المرزوم لا عما ليس مال فالقول  
للمدعى عليه وما يود هذا القول سلطان وذكر المستنير هذه عبارة وذكر شمس  
حسام الدين السعفا في شرحه للهداية ما صورته قال قوله فان امتنع بحسبه في كل  
دين لزمه بدلا عن مال حصل في دين الا في حلة العتق والعلما على اقول خمسة  
بيان ذلك ما ذكره في الأخير في الفصل التاسع من ادب القاضي وما ذكره العبد  
الشهير في شرح ادب القاضي من باب الجسر واذا حارجل برجل الى القاضي واثبت  
عليه ما له ببينة او اقر الرجل بقول المدعى انه مودع وطلب من القاضي ان يحسمه وقال  
المطلوب لابل انا معسرة فقد اختلف الروايات فيه قال الحنفية وهو رواية عن اصحابنا  
ان القول قول المدعى لانه متمسك بالاصل من القدر اصل ما بني ادم فانه يولد واما ما  
له وما حارب له من امر عارضا وانتمسك بالاصل اجب حتى يظهر خلافه فكل القول  
المدعى مع العتق وهو اختيار ابي عبد الله البلخي وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كان اصله  
مال كثر البياعات والقرض فالقول قول المدعى لانه عرف دخوله في ملكه وزواله كالم

حكم المهر المودع اذا اخلت



محمّل كان القول فيه المدعى وكل من لم يكن محله مال كالمهر وبدل الكلع وما أشبه ذلك  
فالقول فيه قول المدعى عليه لأنه لم يدخل شيء ملكه ولم يعرف قدرته على قضاء الدين فمتى  
تمسك بالاصل هو العسر فكون القول قوله وقال بعضهم ما كان سبيله سبيل البر  
والصلة فالقول فيه قول المدعى عليه أنه عسر كما في نفقة المحارم وما أشبه ذلك فما  
سوي ذلك فالقول قول المدعى وقال بعضهم كل دين لزمه معاقبة فالقول قول المدعى وكل  
دين لزمه كما لا يخفى العقد فالقول قول المدعى لأن الظاهر من حال الإنسان أن  
يشترع في امره لا يفكر عليه ولا يترك ما لا يوافق له به وهذا القول بوجوب التسوية بين ما  
إذا ثبت ذلك بدلا عما هو مال أو لم يكن دأما هو مال وفاق هذا القائل من سبيله النفقة  
وسبيله العسر ومن غيرهما قال ذلك ليس يدين على الحقيقة بل كان ذلك صلة حتى سقطت  
النفقات بالموت وكذلك ضمان المعسر صلة على قول أبي حنيفة وقال القفيصة السخي والقول  
الخامس كالمزني والهبة أن كان عليه زكي الفقر كان القول قول المدعى وإن كان عليه زكي  
الاغتيا كان القول قول المدعى أنه مؤسر إلا في أهل العلم والأشرف كالعلمية والعبادة  
فأفهم شكلهم للبائس مع حاجتهم حتى لا يذهب مأ وجههم فلا يكون لري فيهم دليل على  
البسار وحكمهم الذي فهم دليل على البسار ممد في شرع حتى حكم الزكي باب الزكاة  
في حوز الصرف أن مزاي عليه زكي الفقر فإن ادعى الطالب أنه مد كان عليه زكي الغنى  
ولكن غير زكيه حين حضر مجلس الحكم فإن القاضي يسأله البيعة فإن أقام البيعة بسع منه  
وكان القول قوله وإن لم يتم بينه حكم زكيه في الحال فيكون القول قول المدعى وإن لم يرد بالمدعى

حكم الزكي في باب الزكاة معسر

دعوى

دون وجله لأن العادة جرت بتسليم المعجل فكان أده على النكاح دللا على قدرته  
على تسليم المعجل فبعد ذلك لا تسع دعواه أنه لا يفكر على تسليم المعجل وقد ذكر الامام  
الترمذي وذكر في النكاح كبس المهر وذكر الزوني أنه أراد به المعجل لأن العادة في  
النكاح أن لا تقدم عليه من لا وفا عنه بالمعجل وقوله ولا يحسبه فما سوى ذلك كضمان  
المعصوب وأثر الخباية وقوله لأنه لم توجد دلالة اليأس من قبل المستثنى وهو  
قوله ولا يحسبه فما سوى ذلك ثم ههنا ذكر قول من قبل قوله من باله من المدعى  
في الموضوعين ذكر أيضا قبول بينة المدعى إذا أقام بينة أن المدعى بما لا يقول إلا أن  
يشبه غيره من له ما لا يوفي الوجه الثالث وهو ما إذا أقام البيعة على ما ادعى فثبت  
الدين على البسار والمدعى على العسر فيبني من قبل ذكر في الدين بينة المدعى  
أولى ودوران القول لمن عليه الدين في جميع ذلك ويدخل تحته من البيع والفرض وغيرها  
هذه عبارته وذكرنا في الشريعة في حاشيته على الهداية ما هو رده قوله فما سوى ذلك  
مثل ضمان المعصوب وأثر الخباية وبدل الكتابة وضمان عتق العبد المشترك ونفقة  
الزوجات وذكر الشيخ محمد بن الخضر في حاشيته على الهداية ما هو رده المراد بالمهر  
معجل لأن العادة جرت بتسليم المعجل فلا ينقل قوله أي أنه فخر ما في الوجه القول  
قول المدعى عليه لأن الأصل العسر وقوله فما سوى ذلك وهو ما سوى المهر وهو مثل  
عوض العصب وأثر الخباية وقوله القول لمن عليه في جميع ذلك أي في المهر وبدل الكلع  
وفي سائر الصور القول لمن عليه في هداية وفي رواية القول قوله أي المدعى من الإقامة

حكم ضمان المعصوب وأثر الخباية

حكم تعاضد بيننا البسار والاعتراف







هذا القول الى ابي حنيفة وابي يوسف ونسبه الاسبيج الى الفقيه ابي جعفر وقال  
بعضهم ان لم يلزم الدوزع فيه باشره فالقول قول الدوزع وان لم يلزمه حكما لا يباشره عقد فالقول  
قول الدوزع ونسب السرخسي هذا القول الى الفقيه ابي جعفر وقال القاضي في الدوزع  
الفتوي على انه ان كان الدوزع جبدا عما هو مال فالقول قول مدعي اليسار وان وجد لا  
عالم اليسار فان وجد بعقد باشره باختيار فكذا لو جرد دليل اليسار وهو المباد  
المستسار والزام الدوزع باختيار والا فالقول قول مدعي اليسار لانعدام دليل اليسار ثم كلامه  
قلت فتمررنا من هذه النقول كلها ان لا ذهب لمفني به ان القول فيما يلزم الدوزع  
ببدل هو مال او بعقد وقع باختيار قول المدعي قول الدوزع ولا يلتزم في ما قاله القاضي  
ولا يفتي به لانه مد فوج بما ذكرناه من الدليل لما نقل من الرواية فانما نقلناه ان هذا روي  
عن ابي حنيفة وابي يوسف ولفظها في التمسك من غير ظهور الدليل فكيف يكون مع ظهور  
الدليل حكلي والدي نخذ الله تعالى برحمته واعلى درجته في حجة ان لا ذرعا الى  
القضاة من وكالات ولا يمتد سنة واحدة كان قبل الدوزع الكل يقول لا يمل بالزوجه  
وهذا خطأ منه وبعده فانه ما كان يعرف الزهبي ولا سكر بل اهل المذهب اشتغوا  
حتى نقل اهل زمانه كانوا يسمونه الفقيه المغلوب فالحق ما قاله ابي حنيفة وابي يوسف اعني  
مرجحة التفصيل كما تقدم نقله عنها فليعلم تنبيهه ويحيز على القاضي اذا  
ادعى عليه رجل الدوزع على الدوزع واعرف له به اقامت به بينه والدوزع يقول لا يفر  
معسران التاخي ليعمل بحسبه بل يسال عن سبب هذا الدوزع فان قال انه بدل في مال

مناقشة مع الخصم

مناقشة مع الازهر

فيما

باختيار بعقد وهو معسر لا بحسبه وبطلان وان قال انه مومر وطلب حسيبه بحسبه فان  
قال الدوزع هو يعلم اني معسر واسال عنه ذلك فان التاخي يعيد عليه القول فان اجاب  
بالنقد من الملقه وان لم يكره فان قال المطلوب حلقه انه ما يعلم اني معسر بحسبه التاخي  
الى ذلك وكلفه انه ما يعلم اعسار فان حلف بحسبه في دية لم يلزمه الجسدان  
من عن اليمين لا بحسبه وبطلان وان قال الدوزع ان الدوزع لم يسمي من غير عقد ولا بد  
مال فساله الحاكم عما ذكره فانه قال انه من الكلع او بدل الوقت في جهة نصيبه  
او مرجحه غضب مال مستقيم للمدعي وقد نقل من جهة دفعة الزوجه او دفعة الاقارب  
او من جهة ارش حنانية او مرجحه صلح عزم عداؤه بوجه بدل الكفاية او مرجحه بشفية  
مهره لم يمل بوضعه قبل الدوزع فان صدقه المدعي على ذلك فالقول قول الدوزع مع حنينة  
في النقد والعسر وان كذبه المدعي وقال انه مرجحه شر مشاع فاعلم ان هذه الصورة  
ما ذكره الاصحاب ويستغنى عن كون القول من قول الدوزع الا ان يفهم من الدوزع ان  
المدعي من مشاع فكذلك القول حينئذ قوله وبحسبه وقوله بدل الكلع معناه النقد والمذك  
وقع خلع الرجل امراته عليه وهو اما ان يكون في ذمة المرأة المملوكة او في ذمة اجنبي  
فاذا ادعى الزوج على المرأة ان كانت اخطعت منه على شيء ذمها او على الاجنبي ان  
كان الكلع وقع على شيء في ذمته واعرف المرأة ان الاجنبي بذلك قال المرأة انا فقرة او  
معسرة او قال الاجنبي كذلك وقال الزوج لا يمل بها غنيان فان القول كذلك قول المرأة  
والاجنبي مع اليمين لا قول الزوج واخطا ما جلتنا من هذه الصورة في نقل الحكم

ادان الدوزع على علم المدعي  
والا فان الدوزع لم يسمي من غير عقد ولا بد

ادان الدوزع على علم المدعي  
معه ولم يبدل مال واراد ان يفسد  
فان صدقه المدعي على القول قول الدوزع  
بينه في النقد والعسر وان كذبه المدعي

سار بدل الكلع

مناقشة مع صاحب المنار



الكل فانه جعله مع من الشاع والمريض قال فيه ان القول فيه قول ربي لا قول الله  
 فلا يلتفت الى ما قاله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل ان اتيه على هذا وانه خطأ  
 لا يجعل به وقد فعلنا فيما تقدم من نقل من البحر المحيط واختلف العلماء على ما كان السخاوي  
 والمحيط وشرح الهداية لكافي ما ألفه من جهة المعنى فالكلم ليس يدل على مال الا بوضع  
 المحر ليس مال قطعا ولا عقد السخاوي عند ما دل على ما دل به ما ليس بوضع  
 المهر فصار فيه من المعجل والموجل وجعلوا الزنا الموجل القول قول الزوج في الحرام  
 قول المرأة وان كان العقد انما وقع على المجموع فكيف يكون بدل الكل اذ في منه وقولهم ابدال  
 الغنم معناه ان العبد اذا كان من شرايين فاعنده احد من الغنم اذ صاحبه واذا اريد  
 الذي لم يغير تغير الذي اعترى وادعى عليه عند القاضي فاعترف بالاعتراف وقوله  
 بينه فادعرائه فقد فقال الشريك الذي لم يعترف به غنى فان القول في هذا القول لا يعترف  
 مع بينه ولا يجسر اذا اختلف قال في الهداية وفي غنى العبد المذكر القول له غنى بغيرنا  
 والعلة فيه كونه ليس بدين مطعون بسقط بالموت عند رخصته وعمل قاضي خان هناك  
 الغنم وجب بذكر ما ليس مال وفيه وفي تعديل الهداية نظر اما النظر الذي في كلام الهداية  
 فهو كونه بسقط بالموت عند رخصته ونسب ان لا يسقط قيا ما على بنية الحق وقوله  
 النظر الذي في تعديل قاضي خان فهو في قوله ان الغنم هناك وجب بذكر ما ليس مال وليس له  
 بل وجب بذكر ما كان ملكه شركه في العبد وهو مال بدين حوازيه من اجنبي وشرايين  
 وبديل حوازيه عتاقه ولا غنى الا في المثل فان اراد مال ما يتولى به وما فيه فونبخته

عوم

ساز بدل العن

ساز بدل الغنم بقط بالموت

مناق مع فاخر خان وصاحبه

كما هو الازالة فتنفرض عليه في الموال التي لا زكاة فيها واذا تلفت بضم ولا يسقط الغنم  
 فيها اصلا وان اراد ما هو اعلم من ذلك فيشكل عليه ما قلناه من ان نصف من العبد المذكر  
 كان ملكا للشريك ملكا صريحا ما يبيعه ويصرف فيه كل تصرفات المالكين وقولهم ايمان  
 الغصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقروا قال الغصوب منه انه مو سر  
 وتصادق على الهلاك او جبر على العلم بالهلاك فان القول قول الغاصب في العسة  
 لا قول الغصوب منه كذا ذكر السخاوي وراج الشريعة وتحميد الدين القزويني انما  
 عنهم وفيه نظر ايضا وينبغي ان لا يكون القول قول الغاصب لانه بدل مال حصل به يد يتي  
 كسائر الديون التي هي من ايمان البياعات او الفروض وكذا امثلة المتلفات ينبغي ان يكون  
 مثل مثله الغصب وكما باننا انما قلنا في ايمان البياعات والفروض ان القول قول  
 الدعي لان الدعي عليه اعترف بالغنى بدخول ذلك في ملكه ويدعى امرأ حادئا وهو دونه  
 ودان الدعي متمسكا بالاصل فيكون القول قوله ولا كذلك مثله الغصب والمتلفات  
 لان الدعي عليه لم يعترف باليسار ولا بغيره فلهذا بدخول شي في ملكه يدعى مال لمن  
 الغصب لا يحصل به الغنى ولا يحصل بالمال المتلف فكان الدعي عليه متمسكا بالاصل  
 وهو العسة فيكون القول قوله وهذا كما بان ايضا عن قاضي الاعناق لانه مثله المتلفات  
 لا غير وما استشكله من قول ابي حنيفة انه يسقط بالموت وسلة الغصب وقوله  
 في يوم الجمعة حادي عدي ذي الحجة منه ارج وخير وشيع ما به ولم منع عندي قبل ذلك  
 من اول مباشر الحكم واراد الحكم فاعلى قول الغاصب كما نقله الاشباح وذلك بعد

ساز ضمان الغصوب

كما هو الازالة



مصادق الغصب منه والغاصب على هلاك الايمان الغصب هو على الغنة المكون وقولهم  
 ونفقة الزوجات والاقرار بمعناه اذا انقضت الزوجه مع الرجل كل يوم على نفقة وير  
 ونرا ضيا عليها فمضت مدة بعد فذلك فادعت المرأة عليه عند القاضي وطالبته بذلك  
 النكاح من النفقة المفروضة ومدها على ذلك وقال اني فقير وكالت هي بل هو موصوف بالقول  
 قول الزوج مع يمينه ولا يحبس اذا صلت انه فقير معسر عن هذا المذهب منه فان قامت  
 المرأة بينه ما نه هو موصوف بطلت حبسه حبسه ونفقات الاقارب يجب ان يكون صورة  
 ان القرب فرض على نفسه لقربه في كل يوم شيئا معلوما واذ في الاستدانة والاتفاق  
 والرجوع عليه فاستدل ان القريب المفروض له وانفق ثم ادعى على الغارض بذلك القدر  
 المستدان عليه فقال الغارض انا فقير وقال المدين المدين له وهو موصوف بالقول قول  
 الغارض وكذا لو استنع فقره عليه القاضي واذن بالاستدانة واستدان وانفق واقر عليه  
 فقال انا فقير يجب ان يكون القول قوله وكذا ان يكون نفقة الزوجه اذ انفق القاضي  
 امتناع الزوج من القرض وانما قلت يجب ان يكون كذا الا في قلته على وجه النفقة فاني لم  
 ار احدا ذكر هذا التصور ولا بسط مثل ما بسطته وقولهم وارث الحايات معناه اذ اجني  
 عليه جنابة وجب فيها المال واذا عثر على الجاني وصدة على الجنابة او قامت ابينه فاذا عثر  
 الجاني انه فقير وقال المجني عليه انه موصوف بالقول قول الجاني وقولهم اوصي عزم العهد معناه ان  
 لو قتل مورثه عدا نصا له على مال فادعراه فقر يكون القول قوله فانك لا تدري لانه ليس له  
 من مال وما صرح هذا القول احد من فقهاء عنهم سوى الطحاوية اخلاف الفقهاء

سان قولهم ومعه الزوجات  
والاقرار

سان قولهم ارث الحايات

سان العهد عند المهر

صحيح موافق للنوع ودخلت قولهم عما ليس بال قولهم اخرج منه بدل الكتاب  
 الصدور ما ذكره اراحد سوى نايح الشريعة ولا يحتاج اليها لان الكتاب لا يحبس بدل  
 الكتاب لم يرد بالانفاق وفي دين سوى بدل الكتاب فيه خلاف والفقهاء على انه  
 لا يحبس فيه ايضا وقولهم او المهر الرجل معناه ان الرجل اذا تزوج امرأة على مهر سلفه  
 مثلا الف درهم ولم يذكر منه شيئا مولا فانه يكون حلالا لم ينظر الى المهر الذي تم  
 فان تعارفوا بتعجيل كل الالف قبل الدخول فكون للمرأة ان تمنع نفسها حتى يتعجل كل  
 الالف ويكون القول لها في قدرته على الالف لموعها واسمع قوله انه معسر وان تعارفوا  
 بتعجيل البعض منه قبل الدخول كيلا يذنا فطالبت بذلك العجل عند القاضي فقال اني  
 فقر لا يقبل منه والقول للمرأة وان دفع العجل ثم دخل فطالبت ببقية المهر فقال انا  
 فقير فعالت هي هو موصوف بالقول قول الزوج في هذا التصور وكذا هذا معنى قوله  
 صاحب الهداية والمراد بالمهر عجله ومن موجهه والشئ حافظ الذي قدما المهر العجل  
 والسبح حمد الله ان اشار الى هذا القول لان العرف ما جرى على تعجيل المهر فقلنا  
 ان مرادهم الموهل الذي من جهة العرف لا الموهل الذي شرط في اصل الصدور ان النضر  
 وقت العقد ومثل هذا قالوا في المهر ان منع نفسها حتى تاخذ المهر ونفقة المهر  
 من البلد قال صاحب الهداية والمراد ما تعارفوا بتعجيله ولما كان التاجيل نصافي  
 البعض لا نفق الحكم لانه اذا حل الاجل وطالبت به وقال انا فقير كان القول قوله فالحل  
 ان الاجل على تسهيل ما قبل من العرف وهو قولهم في الامدق ونحوها على القول وهم

سان بدل الكتاب

الغنى على ان المهر لا يحبس

سان ان اصدقه النسوان  
بغير فراق البلد

لما ان تمنع نفسها حتى تاخذ المهر  
ومنعه ان يخرجها من البلد



محل المأمن ذلك قبل الدخول في خمس مائة مثلاً أو غيرها عليه بعد ذلك خسر مائة مثلاً  
 ففي هذه الصورة أقول إذا دفع إليه الكس مائة التي قبل الدخول ثم دخل فطالبت بحرية  
 الأخرى وقال أنا فكون القول قوله وتأجيله من التصبر على الأجل كما ذكرنا  
 على الف درهم من خمس مائة مثلاً والساقي يوجع إلى سنة مثلاً أو قبله الصد أو يعمل  
 لها قبل الدخول في الكس مائة إلى حاله فدخل بعد ما قبضت الحال ثم ادعت عليه بحرية  
 الموجه إلى سنة يكون القول قوله فلا فرق بين التأجيل الذي شرط من الوفاء من طريق  
 التصبر فلو كان المهر كله حالاً ولم يشترط منه تعجيل شيء هل يكون كله مثلاً العمل  
 بمعنى أن القول لا يبرئ قولها أم لا الظاهر أنه ينبغي أن ينظر إلى المرأة وإلى هذا المهر وكم  
 يكون المتعارف تعجيله منه هذه المرأة فإذا ثبت ذلك يكون ما حكم العرف بتعجيل القول  
 فيه قول المرأة وما عدى ذلك القول فيه قول الزوج قياساً على ما قالوا في منع نفسها  
 حتى ينفذ مهرها لم يمينوا قدر العمل منه أنه ينظر إلى المرأة كالتأجيل ومحل العرف كالتأجيل  
 ولا سالك أن أفاده على النكاح على هذا الوجه دليل قدرته على المجموع فلا يكون القول  
 قوله فيه كالتأجيل نحن إنما نحشى هذا في هذه حوت لعل في تأجيل بعض قبل الدخول  
 أما في هذه حوت العادة في تعجيل الكل فلا وقد نهينا عليه فيما جرد العرف بتعجيل بعض  
 وسكت في ذكره في الصد أن كان مثلاً أشترطه بالزوجان يقول لما علمت هذا العرف قد  
 جرد هذا سكت عن إشرط شيئاً معيناً وهو كلام معتبر والظاهر صدقته وكب قوله  
 كما لو باعها ثوباً بالسوق ودفقهم في بيع مثل ذلك أنه بوضوح في وفاته والحقها

القول بالسماحة في التأجيل

القول بالسماحة في التأجيل

البيع من غير ذلك الأجل فإن أحكم أنه لغرض في ذلك السوق وهذا كله بوضوح في العرف  
 كما شرط هذه الصورة واقعة خلاف ما تقدم من الصور من الاعتناء بحفظها والأصحا  
 إليه والخامس من حلة الصور بعدد وعشرون وهو الذي يكون القول بول الدون في  
 أنه فقره هي التي تقدم من صاحب الهدية ولا يحبسها فيها سوى ذلك في هذه الصور  
 المهدون وهي بدل الخلع بدل عن نصيب الشريك بدل المصوب نفقة الزوج  
 نفقة الأقارب أو من الجانيات بدل دم العبد ما نأخذ من المهر بعد الدخول  
 بدل الخلفات وأما علم معنى أن لا يدخل في هذه الصور بدل الكتابة لما قلنا قد  
 نظر هذه الصور في أربعة أبيات في كتاب القواعد الغربية المنظومة وهي من  
 القول بالامتناع قال يثبت من عليه الحق ما نأخذوا  
 في بدل الخلع كمال النفقة لها والحال غير تفرقه  
 ضمان اعتاق وارث فاعرف والصالح عن عمد ضمان الشلف  
 موجد المهر وزد كتابه ونحو ذلك فثبت للأصا

**مسألة ذكر قدر مدة الحبس في الحقوق الشرعية وسماع البينة بالاعتبار**

ومل يشترط لسماعها حضور المهرام لا ومن يجوز سماعها قبل الحبس أو عمره والعلام في  
 ذلك كله ذكر في الهدية فيما كان القول قول المهرام له مالا أو بنتاً ذكر بالبينة في كل  
 القول فيه قول من عليه بحسبه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه بالحسب لظهور حله في الحال  
 وأما بحسبه مدة ليظهر ماله لو كان مخفيه فلا بد أن يشترط هذه التقييد هذه التاية فذكرنا

فمن البين أن حبس البينة في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 من حبسها لا يجوز حبسها في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 والطلاق على ما ذكرنا من حبسها في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 مما يشترط به البينة في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 ما زاد على البينة في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 وكذا في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 ومنه البين أن حبس البينة في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 من حبسها لا يجوز حبسها في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 والطلاق على ما ذكرنا من حبسها في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 مما يشترط به البينة في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 ما زاد على البينة في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق  
 وكذا في الحقوق الشرعية كالزواج والطلاق والطلاق



بكره في الفقه قول الله  
 في البشارة والامارة  
 كما في قوله تعالى  
 ولا اله الا الله

ذكره بروي في ذلك من القدر بل شهره او اربعة الى سبعة والعشرون من القدر  
 الفاضل اخلاقا والاشفاق فيه فان لم يظهر له حاله في سبيله يعني لو مضى اليه  
 لانه استخفى النظم الى الميسر فكان جبهه بوجهه فلهذا لو قامت البيعة على الفلاح  
 قبل الميراث في رواية ولا يقبل في رواية وعلى الثانية عامة المشايخ وفي الجامع  
 الصغير قبل اقر عنده الفاضل بدين فانه بحسبه ثم يسأل عنه فان كان موسرا ابد بحسبه  
 وان كان معسرا ضل سبيله ومراوده اذا اقر عنده الفاضل في او عنده من وطهرت  
 ساطتته والبشر والاولاد قد بينا فلا غير ذلك في الكافي شرح الوافي مثله  
 وزاد ولو قامت البيعة على الفلاح قبل حبه لا يقبل عنده الكبر وقل يقبل  
 وان اقام المحرم بينه على عسرة واقام ربا للميراث بينه على يسر فبينه اليك راوي  
 كانه اثبتت امره عارضا وذكره في الكلاصة في الفتاوى اذا جبهته شهر من اقله ثلثة  
 سال عن حاله واما قبل الجسر ففيه رواية في رواية تسال ويقبل البيعة على الفلاح  
 قبل الجسر وهو اختيار الامام الفضل وفي رواية لا يقبل البيعة قبل الجسر وهو اختيار  
 المشايخ واختلفت الروايات في ذلك التي يجوز للفاضل ان يسأل فيها في رواية شهر من اقله ثلثة  
 وفي رواية العظمى في شهر وفي رواية الجسر لربع شهر والعشرون من القدر في رواية  
 التي في الغاية سال الثقات والواحد يكفي في رواية لفظ الرضا في تلك الاقضية  
 وفي الفتاوى والصوفي شرط فان اقام للميراث البيعة على اليسر فبينه الطالب وولي  
 ولا حاجة الى بيان ما يثبت به اليسر وفي بيعة الفلاح لا يشترط حصة الميراث وذكره

اعمال الجور والظلم  
 في بيعة الفلاح

في الامام الطالب البيعة على

فما روي فاضل خان اذا اقام البيعة على الفلاح قبل الجسر ففيه رواية في كمال العلم  
 ابو بكر من الفضل الذي روي في البيعة قبل الجسر في رواية في كمال العلم  
 الفاضل في علم الفاضل في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم  
 ولو اقام الميراث البيعة على اليسر وصاحب الميراث على اليسر فكانت بيعة اليسر  
 الاولى فان شهدوا انه مؤثر فادرك على اداء الميراث ذلك وكفى ولا شرط لعين المال وان  
 اقام الميراث بينه على اليسر وبعد الجسر في الروايات التي لا يقبل البيعة الا بعد  
 مفرقة واختلفت الروايات في ذلك في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم  
 وروي الحسن بن ابراهيم في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم  
 انه عند من يهرين قال تسال الله الكهوان في هذا ارق الاقوال ويدل على بعضه ان كان  
 المحرم جلا لينا كما يجب على من سئلوا عليه فان الفاضل ما قد يقول العظمى وان  
 كان في الجور الفاضل في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم  
 ان وقع عنده الفاضل في شهر من شهره ثم يدبر بحسبه وان وقع عنده قبل تمام شهر  
 زاد انه عاجز اطلته وهذا اذا كان من كماله اما اذا كان في رواية في كمال العلم  
 الفاضل في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم  
 عشر من جلته واصدقاه واهل سوقه من الثقات فقول لنفسه فاذا قالوا لا تنزل  
 له مالا كفيتمك ولا شرط في هذا لفظ الرضا وبعد ما ضل سبيله الى صاحب الميراث  
 ان يلزمه اختلفوا فيه والعشرون من القدر في رواية في كمال العلم في رواية في كمال العلم

اذا اخطأ من شهادتهم  
 لصاحبه من الميراث



لا يحسن التزم الا بعد البعد

قدم رجل رجلا الى القاضي فبينما عليه مال اما ما قرارا وبينه فالتقى بحسبه  
فالم يطلب له من حبه عندنا وقال شريح بحسبه واختلفوا في تقدير من الكبر والصحة  
ان هذا الميراث لا يرد بل قال بعضهم انه في احدى الروايات قبل ان كان على  
الامام ابو بكر بن الفضل وكان يقول له رواية في الباب للكمال وفي رواية لابي الفضل  
عليه صاحب الكتاب في خراب الباب وانه كان يفتي عامة الناس وهو الصحيح فان اخبر  
المرء عليه منه بعد الجهر قبل هذا الوقت لانه قد كرنا بالعدم فهم وانه قد عدا في  
قال صاحب الكتاب قبل القاضي ذلك واخرجه من الجهر فليس وهذا لا يشك على احد  
الروايات اما على الرواية الاخرى قال مشائخنا هذا اذا لم يكن حال الرجل مشكلا اما  
اذا اكل لا قبل قبل مضي تلك المدة فاذا مضت تلك المدة واحتاج القاضي الى معرفة  
حاله رجع الى منزله به معرفة به وعلم بحاله واعلم الناس بحاله جيرانه واهل محله فسال  
الثقات من جيرانه واحدا فانه لان الناس ان يكونوا بالحق فان قال هؤلاء انا لا نعرف  
ان له مال فليس القاضي واخرجه من الجهر ولو ان رجلا جهر غريمه بماله ثم غاب فسال  
القاضي عن المجهول عن المجهول فوجد بعد ما قال باخر منه كفيلا وكل سبيله يريد به اذا  
مضت المدة وسال القاضي عن حاله فوجد مفلسا اما كل سبيله لانه ربما يغيب الطالب  
وتكفى نفسه ويريد به ان يطول حبه فيشفر داما ما خد منه كفيلا لانه لو كان المرء  
حاضرا كان له حوالا لازمه بعد ما خلى القاضي سبيله نظر المرء فاذا كان غائبا يرضه  
منه كفيلا ايضا نظر المرء في ذكر في القيمة فلا عن ط اذا كانت القيمة على الناس المجهول

اذا صبر رجل غريمه على مال ثم غاب

لا يشترط

لا يشترط سماعها حضور رب الدين لكنه ان كان حاضرا او وكيله فالقاضي بطريقه  
وان لم يكن حاضرا فطريقه يكون ذلك مشله فان غاب رب الدين فله ان يمسك به بونه  
اخر منه كفيلا وخلافه الحلقة ابو يوسف في رواية ابن سماعه وقاب القاضي فان غاب  
ومضت من الاقدار فقام المجهول بينة على اقلاته وسال القاضي عنه فوجد مفلسا خلا  
مكسلا ولا يشتر حضور المحرم وفي صحيح اذ لم يرد المجهول كفيلا اهل على القاضي سبيله قال لا  
بد من التفتيل قل فمحرر لنا من هذا كله ان من الجهر اختلفت الروايات في  
تقديره فروي محمد بن ابي حنيفة انه قد نكح بشهر من نكاحه وروي الحسن بن زباد عن  
حنيفة انه قد نكح من اراد به شهر الى شهر وروي عن الطحايري انه قد نكح بشهر واحد  
واثنى عشر مائة من الصبي من ذلك انه مفروض الى راي القاضي كانه من المثل عنهم  
ومضى هذا التفتيل انه اذا ثبت للقاضي انه منته عن ستمه فيخرج عنه وان كانت مدة  
الجهر وراى الشهر وان وقع عند القاضي من العلم انه ستمه وندم على عليه في الجهر  
سنة اشهر لا يفتح عنه وهذا معنى قول صاحب الهداية لا خلاف (صالح الاشيا حرمه  
وطريقه بعد القاضي الحال فيه ان يسال من جيرانه واحدا فانه عرف حاله وماله فان  
اخر به فله واحد منه غريمه فاسق انه معسر على سبيله هذا على ما نص عليه في كلامه  
كأن قد تم من قوله ان يسال عنه الثقات والواحد يكفي فاستندنا من هذه العيان  
قول القاضي فان دون الفسق ان المستور كفى في هذا لان في مثالبه الفاسق المستور  
والعدل وهذا ليست بشيء لانهم نصوا على انه لا يشترط من الفاسق العلم والعدل

المؤثر في توبته حال







الفتنة فتايد تسلك المجرى بالفتنة الذي هو الاصل لمزيد وهو غير بدلي في مضمنا وعدم ظهور  
 شي والجبر في الكلام الحاصل منه منع اذ الحق عند الدعوى وطول المتن ليظهر له مال  
 فاذا مضت هذه الدعة واخر بمنزلة انه لا مال له افترج عنه <sup>من قبل الادب</sup>  
 اخر عليه بدلين بعد ما اخرج من الجبر عنه هذا القاضى من كوز هذه الفتنة ان  
 محبسه ولا يكون منزلة ما لو ثبت اعسان بالبينة الشرعية ام لا يجوز للقاضى ذلك ويجعل  
 اعسان هذا كالثابت بالبينة فيجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان دعوى  
 هذه الدعوى الثاني محبته خروج من الجبر ولم تقض مدة تحمل حصول الفتنة له لا محبة  
 واما حضور المدعى لسماع البينة بالاعان <sup>من بعد الجبر</sup> على شرط ام لا فقد نص القاضى  
 والخاصة فمما تقدم انه لا ائنة ط كمن ان كان زرب الذي حاضرا لسماع القاضى بعد قبيل  
 وان لم يكن حاضرا افرج عنه كقبيل النفس التي مرانه جعل هذه المنزلة اخبار الواحد  
 اعني من انه ليس بثبوت حتى لا يجوز نقله الى فاضل خرفان لثبوت انما يكون على وجه خصم  
 فزاد بقوله اذا قامت البينة على افلاس المجرى الاخر هو سوال القاضى عن الكون  
 من حيث انه بعد مضي مدة الجبر وهذا المقتضى الجواب بنبذ اعسان ومخرجه والمناقاة اطلته  
 ولا يلزم من الاطلافي ثبوت الاعسان كما تقدم فاجاب الواحد بما له هذا الذي يجب ان كل  
 حكمة كلام الزاهري وصاحب الخلاصة لا انه يحمل على ان القاضى كوز له ان يثبت محبة  
 في غيبه غريمه وحكمه ورفع عنه العلك وشغل ثبوته الى فاضل خرفان وهذا ما ينبغي ان معني  
 بغيره وتضمين الزاهري على المجرى لم يزل على افلاس المجرى بكونه كمن هذه اقل الاخبار

اذا ادعى على الغريم المدعى  
 من الجبر يقول واحد بل محبة  
 ان القاضى لهذا الدعوى ولا يفتعل

الى متى اذا اطلق المجرى بغير له  
 فوجه ربطه من ان تار جازا او  
 تكفيار التفتن او كان يبيد لا يكون  
 عنه ثبوت الاعان ولا يلزم منه ذلك

كما لا يجوز بعد مضي مدة الجبر ليس على وجه الوجوب وانما هو احتياط حتى كان للقاضى  
 ان يخلقه بلا سوال وليس هذا من الجبر لو كان المراد الثبوت الشرعي لا استوى  
 الحال في المجرى وغيره واما ما تحرر من سماع البينة بالا عسان قبل الجبر  
 فما علم ان فيما تقدم نقله عن اصحاب قد ذكرنا دايان فما وقد نقل قاضى خان  
 عن الامام ابن كرم من الغرض ان الصحيح ان قبيل ونقل في شرح ادب القاضى  
 للمضاف ان الصحيح ان لا يقبل وقاله عليه عانة المشايخ واختر قاضى خان  
 انه منقوض الى رأى القاضى فان رأى انه ليس قبيل وان علم انه وقع لا وكانه اراد  
 بقوله ليس انه يقول انا اعرف حقك وقصدى رمال ولكن اعذر جاني من حيث  
 اعساري ولكن لا جبر في العسر على الله وما يضيغ حقا على ويبلغه من اراء  
 بقوله وقع انه يقول لوقعت في الجبر كذا اذلة اما محصل ذلك مني شيء وانكر  
 فكذلك اخرني اخرج على رغم انك ونحو هذا الكلام مما محصل منه للسامع الا اذا  
 والتمسان وثقة القاضى كان والى الذي رحمه الله يقول ينبغي للقاضى اذا علم ان  
 بينه عدول فهو حذر في العدا له ينشرح صدر القاضى بهم وشق اليهم قبيل  
 البينة بالا عسان قبل الجبر وهذا حسن ايضا وعلى عليه فان حصر عدالة  
 ان مهر وتحريره في شتم رقة شفي الظن عن الشهود واعسان انه كمن لا يكون  
 له مال وتخفيه فان العدل المتحرى لا يظهر ذلك ما لم يقطع بالعلم بفقوه واعدا له  
 كلاف من حاله غي معونة من الشهود ومحتاج الى تركيبة ولا يعلم القاضى تحريمه ولا

للقاضى ان يطلق المجرى بغير  
 مدة الجبر لا سوال

لغير ما هو الفرق بين الغريم اللين  
 والغريم الوقع وما استندت على الله

اختيار المصنعة ختم البينة  
 اذا كانوا اعدوا اذ لا اعتدوا بغير









ثم في هذا الرواية لو اخذ منه كفيلا الى وقت يا خذ اخذت اقول فيه وجه  
انه وخذ الى ثلاثة ايام فان دمر صراف قد فارقنا ما او جرحه فيه فصار وقال  
لي بينه حاضره وطلب كفيلا من المصروفه بحجر على اعطى الكفيل ثلاثه ايام حركه  
شهره عند هذا وقال الوضيفه بحجر واجمعوا ان الحدود الخافه لله تعالى كذا  
الزنا والشرب والشكر من البنيه لا يجز على اعطى الكفيل وفي دمر ان قد بحجر  
اعطى الكفيل ثلاثه ايام لئلا يالفق وما يجب فيه التعزير مثل الحوشم الخواطر  
يقف العبد بحجر على اعطى الكفيل ثلاثه ايام لان التعزير من الجسد اسفل بعق  
وتختلف فيه ويثبت مع الشهاده وتضمن الشايع الرجال وذكر الهدية  
واذا قال الممرل بينه حاضره قيل بحقه اعطى كفيلا بنفسه ثلاثه ايام كفيلا  
بغيب نفسه فيصير حقه والكفا لئلا يتقشر جانين عندنا وخذ الكفيل لحد  
الدعوى استحسن عندنا لان فيه نظره الدعوى ليس فيه كبير ضرر باله غير عليه  
وهذا لان الحضور مستحق عليه بحجر الدعوى حتى يودي عليه وكان بينه وبينه  
في الكفيل باحضاره والحد ثلاثه ايام مروي عن حاضره حينه وهو في الموقر  
في الظاهرين الخامل والوجهه واكثر من الملائك الخبير ثم لا بد من قوله لي بينه حاضره  
في الكفيل معناه في المصروفه الى ان لا يبينه لي او شهودك عيب لا يكفل  
لعدم النايه فان فعل والار لا زنته لئلا يذم حقه الا ان يكون غريبا  
فلا زنه بعد ارجاس القاضي كذا لا يكفل الى اخر المجلس فلا يستثنى منصرف

اذا اخذ كفيلا فابرر في حقه  
بحر على اعطى الكفيل ثلاثه ايام  
عند ما خلا فالر حينه  
الا حاضره على انه لم يجر على الكفيل  
اكد ود الكافه منه حال



لا يطلب الدعوى كفيلا الا اذا كانت  
بينه وبينه حاضره في المصروفه  
امس من ان يار كفيلا لانه لا يجر



اليها

اليها لانه اخذ الكفيل واللازمه زيادة على ذلك اضراره بمنعه عن السفر ولا  
قد في هذا الحد ارجى من اقله فخر لنا من هذا كله ان الدعوى اذا  
الدعوى بينه وبين القاضي وانما لم يجر عليه فكذا فلا يخلو اما ان قال الدعوى بينه وبين  
قوله لا بينه لي فان قال لي بينه فلا يخلو اما ان قال بينتي حاضره او غايه فان قال  
حاضره في المصروفه لم يجر عليه على ان دفع على نفسه ثلاثه ايام وهذا على وجه  
الاستحسان اما على وجه النياس فلا يجر على الكفيل ولم يجر كذا اللازمه لوجه  
النياس والتفوي على وجه الاستحسان لان هذه المثلثه من المثلث التي قدم فيها  
النياس على الاستحسان فبقيته ولو طلب الممرل الكفيل بعد ما كان بينتي  
حاضره في المصروفه قال المطرب ليس ككفيل فانه لا يحبس القاضى ولا يضره  
ولا يرمى عليه ولكنه يقول للممرل ان لا زنه فلا زنه حتى يحضره شهودك فان  
اظهاره لانه يحبس القاضى الى ذلك وكيفية اللازمه ان يبقى الممرل مع الدعوى عليه  
في قيامه وجلسه وشبهه لان القاضي يامر الدعوى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج  
منه ولا يسرع في احواله لانه نوع حبس ولو دخل الدعوى عليه داره فانه لا يمكن  
الدعوى من الدخول عليه الا برضاء لكنه يجلس على باب الدار الى ان يحضره وانما الحكم  
مدد الخواص

وما سهر شعبي ولا تجش يدري ليعود عا في البريه من يودي  
فيما فارما خطوسا لك رضى البر حتمى روى اذا حترى في حدى

في هذا الحد ارجى من اقله فخر لنا من هذا كله ان الدعوى اذا  
الدعوى بينه وبين القاضي وانما لم يجر عليه فكذا فلا يخلو اما ان قال الدعوى بينه وبين  
قوله لا بينه لي فان قال لي بينه فلا يخلو اما ان قال بينتي حاضره او غايه فان قال  
حاضره في المصروفه لم يجر عليه على ان دفع على نفسه ثلاثه ايام وهذا على وجه  
الاستحسان اما على وجه النياس فلا يجر على الكفيل ولم يجر كذا اللازمه لوجه  
النياس والتفوي على وجه الاستحسان لان هذه المثلثه من المثلث التي قدم فيها  
النياس على الاستحسان فبقيته ولو طلب الممرل الكفيل بعد ما كان بينتي  
حاضره في المصروفه قال المطرب ليس ككفيل فانه لا يحبس القاضى ولا يضره  
ولا يرمى عليه ولكنه يقول للممرل ان لا زنه فلا زنه حتى يحضره شهودك فان  
اظهاره لانه يحبس القاضى الى ذلك وكيفية اللازمه ان يبقى الممرل مع الدعوى عليه  
في قيامه وجلسه وشبهه لان القاضي يامر الدعوى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج  
منه ولا يسرع في احواله لانه نوع حبس ولو دخل الدعوى عليه داره فانه لا يمكن  
الدعوى من الدخول عليه الا برضاء لكنه يجلس على باب الدار الى ان يحضره وانما الحكم  
مدد الخواص

اكد في هذا الحد ارجى من اقله فخر لنا من هذا كله ان الدعوى اذا  
الدعوى بينه وبين القاضي وانما لم يجر عليه فكذا فلا يخلو اما ان قال الدعوى بينه وبين  
قوله لا بينه لي فان قال لي بينه فلا يخلو اما ان قال بينتي حاضره او غايه فان قال  
حاضره في المصروفه لم يجر عليه على ان دفع على نفسه ثلاثه ايام وهذا على وجه  
الاستحسان اما على وجه النياس فلا يجر على الكفيل ولم يجر كذا اللازمه لوجه  
النياس والتفوي على وجه الاستحسان لان هذه المثلثه من المثلث التي قدم فيها  
النياس على الاستحسان فبقيته ولو طلب الممرل الكفيل بعد ما كان بينتي  
حاضره في المصروفه قال المطرب ليس ككفيل فانه لا يحبس القاضى ولا يضره  
ولا يرمى عليه ولكنه يقول للممرل ان لا زنه فلا زنه حتى يحضره شهودك فان  
اظهاره لانه يحبس القاضى الى ذلك وكيفية اللازمه ان يبقى الممرل مع الدعوى عليه  
في قيامه وجلسه وشبهه لان القاضي يامر الدعوى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج  
منه ولا يسرع في احواله لانه نوع حبس ولو دخل الدعوى عليه داره فانه لا يمكن  
الدعوى من الدخول عليه الا برضاء لكنه يجلس على باب الدار الى ان يحضره وانما الحكم  
مدد الخواص



امام حسین علی بن ابی طالب

وفاقیہ اسلامیہ  
مکتبہ دارالعلوم  
دہلی

İsmi: İsmailiye U. Kütüphanesi  
Soyadı: AMCA ZADE  
Adı: HÜSEYİN PAŞA  
Yaşı: 45  
Kırtasiye No: 171